تحولات العلاقات السياسية الدولية
وتداعيتها على الصعيد العالمى





دكتور

محى الدين إسماعيل الديهى

جامعة القاهرة - كلية الإعلام





تحولات العلاقات السياسية الدولية
وتداعيتها على الصعيد العالمي

تحولات العلاقات السياسية الدولية وتداعيتها علي الصعيد العالمي

دكتور

محى الدين إسماعيل محمد الديهى

جامعة القاهرة - كلية الإعلام

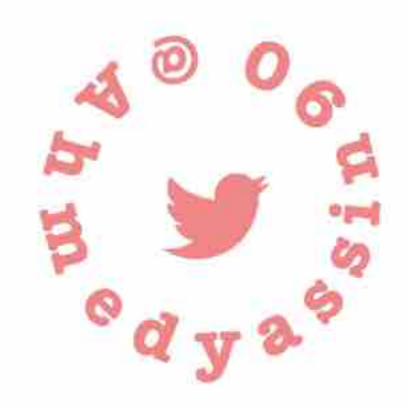
الطبعة الأولى

2014م

الناشر

مكتبة الوفاء القانونية

محمول: 0020103738822 الإسكندرية


@Ahmedyassin90

مقدمة

يعرّف جون بورتون العلاقات الدولية بأنها : العلم الذي يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير من أجل التفسير والتنبؤ .

و يعرّفها كونسي رايت "بأكثر توسعاً" بأنها علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدولية سواء كانت علاقات رسمية أم غير رسمية .

وهناك العديد من العوامل التي يكون لها التأثير في مجرى العلاقات الدولية ومن هذه العوامل:

- العامل الجغرافي
- الموارد الأولية
- السكان
- العامل الاقتصادي
- العامل العلمي والتكنولوجي
- العامل العسكري
- تأثير صناع القرار في العلاقات الدولية



- العامل الجغرافي : يُعتبر هذا العامل من العوامل التقليدية التي يكون له التأثير في العلاقات الدولية ، كما أن الكثير من المهتمين والدارسين في العلاقات الدولية يقولون بأن العلاقة بين السياسة والجغرافية هي علاقة وثيقة ، حيث أن علم الجغرافيا هو ذلك العلم الذي يهتم ويدرس تأثير جغرافية الدولة وطبيعتها وظروفها على السياسة الدولية ، وفي هذا المجال ظهر العديد من الأشخاص الذين

أهتموا بهذا العلم أمثال " راتزل الالماني" الذي أهتم بالمجال الحيوي للدولة، والبريطاني "ماكندر" الذي تحدث عن منطقة قلب العالم (روسيا) والذي قال بأن من يحكم ويسيطر على هذه المنطقة فانه سوف يسيطر على قلب العالم، والأمريكي "ماهان" الذي أهتم بالقوة البحرية.

وعليه فأن دراسة علم الجغرافيا ومدى تأثيره على العلاقات الدولية يستوجب دراسة المواضيع التالية " الموقع، المساحة، الحدود".

الموقع : يتم دراسة موقع الدولة ونوعيته وموقعها إتجاه الدول المجاورة، وهذا يعني دراسة الموقع الفلكي للدولة " خطوط العرض والطول"، وكذلك نوعية الموقع أي موقع الدولة بالنسبة للماء واليابسة " الموقع البري والبحري" حيث أن الموقع يشجع على النشاط البري والبحري التجاري، فأن الموقع الجغرافي المتاز لأي دولة يشجع التطور والنمو التجاري والسياحي فيها.

المساحة : لهذا العامل الدور المهم في أمتلاك الدولة للقوة، فأن كانت هذه المساحة كبيرة سوف تنتشر في الدولة المناطق الاقصادية، وحتى أن تمتلك الدولة القوة يجب أن تتناسب المساحة مع عدد السكان ومع وفرة الموارد الطبيعية وأن يتم أستغلال هذه الموارد بشكل جيد.

الحدود: الحدود هي الحد الذي يفصل الدولة عن دولة أخرى، وضمن هذه الحدود تستطيع الدول أن تُمارس سيادتها وتطبيق قوانينها على أفرادها، وهذه أما أن تكون طبيعية مثل الأنهار والبحار والصحاري، وهذه الحدود هي طبعيية وليست من صنع الإنسان. وأما أن تكون هذه الحدود أصطناعية " أسلاك شائكة، ستائر ترابية". ويضاف إلى ذلك فأن (التضاريس تتحكم من حيث وجود الجبال

والوديان و الأنهار و السهول بطبيعة النقل و الاتصال داخل الدولة فكلما كان سهلا و ممكنا زادت درجة التجانس و الإرتباط بين المواطنين ، كما أن سهولة الإتصال الطبيعي تزيد من سيطرة الحكومة على الدولة و كذلك من قدرتها على تجميع قواتها العسكرية و تحريكها في الإتجاه المطلوب .

الموارد الأولية : يلعب هذا العامل الدور الكبير لجميع دول العالم، وأن الحصول عل هذه الموارد والسيطرة عليها ومنذ مرور المراحل التاريخية كان السبب الرئيسي من وراء حدوث الكثير من الحروب والصراعات بين وحدات النظام الدولي، وهذا ما دفع الكثير من الدول إلى إحتلال الدول الأخرى التي تمتلك هذه الموارد وتاريخ البشرية حافل بالأمثلة. وفي الآونة الأخيرة أيقنت الكثير من الدول بل أغلبيتها بانه لاجدوى من محاولة السيطرة وأستعمار بلد أخر من أجل الحصول عل هذه الموارد لما تجلبهُ من الكثير من المشاكل والخسائر المادية والمعنوية نتيجة الحروب التي كان يذهب ضحيتُها الملايين من البشر، فبدأت تلجأ إلى الحوار وعقد أتفاقات من أجل الحصول عل الموارد الأولية وتبادل السلع فيما بينها. وبذلك كانت هذه الموارد ومازالت العامل الهام من وراء إقامة العلاقات الدولية بين وحدات النظام الدولي.

السكان : أن السكان كان ومازال من العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، حيث أن العدد الكثيف من البشر في دولة ما يساعدها عل أمتلاك القوة العسكرية الكبيرة وكذلك يساعدها من الناحية الاقتصادية من خلال وفرة الأيدي العاملة ووجود الكفاءات الكافية في جميع الاختصاصات، وكما يصعب عل الدول الأخرى السيطرة وأستعمار دولة أخر تمتلك العدد الكبير من السكان .

العامل الاقتصاددي: أن هذا العامل كان ومازل السبب الرئيسي من وراء العلاقات الدولية ، فالكثير من الدول كانت ومازالت تستخدم هذا العامل من أجل التعامل مع الدول الأخرى، وكذلك من خلاله تقوم بتحقيق أهدافها ، وذلك من خلال تهديد دول أخرى بقطع المساعدات الاقتصادية عنها أو بفرض العقوبات الاقتصادية عليها مما تضطر الكثير من الدول الرضوخ لشروط تلك الدول القوية والتي تمتلك أقتصاد قوي وإن كانت هذه الشروط مجحفة بحقها وبحق شعوبها. وعليه لقد رفض الكثيرون التمييز بين(التفوق التجاري و التفوق السياسي حيث يكون ميزان القوى مرهون بالميزان التجاري فللأوضاع الاقتصادية المقام الأول في أتجاهات السياسة الخارجية للدول ويؤكد الباحثون على أنه هناك إرتباط بين الحرب كظاهرة بين الدول و بين الظاهرة الاقتصادية ، **فالحرب هي آثار حتمية للظاهرة الاقتصادية من حيث:**

أ ـ حروب القحط : ففي الجماعات البدائية تبدو حالة القحط الناجم عن تخلف الموارد الطبيعية عن تمكين الجماعة من الاستمرار في الحياة و هكذا تبدو هذه الحالة و كأنها الوضع المحتم للحرب من أجل الاستيلاء على موارد الآخرين.

ب ـ حروب الوفرة: أما في الجماعات الصناعية فالدافع للصراع كان السعي في الحصول على المزيد من الموارد الأولية من أجل المزيد من الإنتاج.

ج ـ حروب الأسواق و التسويق : هي تلك الحروب التي تلجأ إليها الدول من أجل الحصول على الحق في أن تتاجر بحرية في منطقة معينة

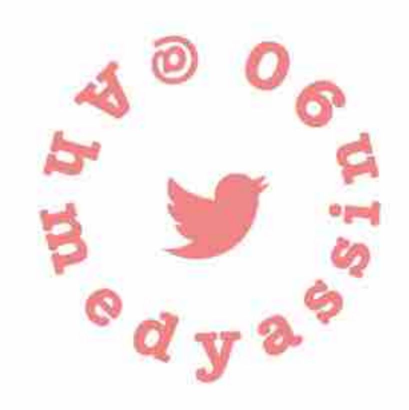
العامل العلمي والتكنولوجي : أن التقدم العلمي والتكنولوجي ساهم كثيراً في تعميق العلاقات الدولية ، فنتيجة هذا التقدم والتطور

كان وجود الكثير من الوسائل المتقدمة التي أستخدمت في العملية الانتاجية وهذا مما أدى إلى تطور الدولة وزيادة قدرتها الاقتصادية، وكذلك نتيجة التقدم أصبحت الدول تستغل الموارد الموجودة فيها بشكل أنسب وأحسن.

بالإضافة إلى التقدم في المجال الاقتصادي كان هناك التطور الهائل الحاصل في المجالات الأخرى من تطوير أجهزة الإتصال، وأجهزة الكومبيوتر الذي دخل الآن في كل شئ.

العامل العسكري: قديماً كان لهذا العامل الدور الحاسم والمهم في العلاقات الدولية، حيث كان له الدور في تحديد نصر الدول أو خسارتها، وحتى في الوقت الراهن أن الكثير من الدول وخصوصاً الكبرى منها تعتمد وتهدد بأستخدام هذه القوة العسكرية في وجه الدول الأخرى وخصوصاً الدول الضعيفة منها التي تجد نفسها مضطرة أن ترضخ تحت شروط هذه الدول، حيث تهاب الدول الصغيرة الدول الكبرى لما تمتلكه من الاسلحة المتطورة والفتاكة.

تأثير صُناع القرار في العلاقات الدولية : إن صُناع القرار في الدول يلعبون الدور البارز في العلاقات الدولية وهذه العلاقات تتُأثر بالكثير من العوامل ومنها تلك الخصائص التي يتميز بها صانع القرار، من التجارب التي خاضها وعايشها هذا الشخص ومن خلال درجة ثقافته والمهارة التي يتمتع بها صانع القرار ، حيث أن صانع القرار عندما يواجه حدث دولي فأن تفاعله مع هذا الحدث يكون نتيجة تجاربه السابقة، حتى أن الوضع الداخلي يؤثر على مدى تأثر صانع القرار، ونوعية نظام الحكم تلعب دور في هذه العلاقات من الأستبدادية والديمقراطية.


@Ahmedyassin90

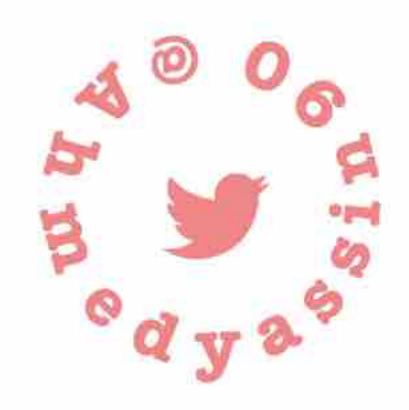


الفصل الأول



مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطة بها




@Ahmedyassin90

السياسة الخارجية لبلد ما هي مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم. وبشكل عام تسعى الدول عبر سياساتها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية الأيديولوجية وازدهارها الاقتصادي، وقد تحقق الدولة هذا الهدف عبر التعاون السلمي مع الأمم الأخرى أو عبر الحرب والعدوان والاستغلال للشعوب الأخرى، وقد شهد القرن العشرين ارتفاعاً ملحوظاً في درجة أهمية السياسة الخارجية وأصبحت كل دول العالم اليوم تعتمد التواصل والتفاعل مع أية دولة أخرى بواسطة صيغة دبلوماسية ما، ويتولى تحديد السياسة الخارجية للبلد رئيس هذا البلد أو رئيس الوزراء.

خضع مفهوم السياسة الخارجية كنظرية للدراسة والتحليل منذ عدة قرون إلى يومنا هذا، وقد توصل الباحثون إلى فهمه وإلى تحديد الكيفية التي يجب اعتمادها لتطبيق هذه النظرية بطرق فلسفية مختلفة، وكانت المدرستان الأساسيتان لنظرية السياسة الخارجية هما المدرسة المثالية الأخلاقية والمدرسة الواقعية بشكل خاص، ثم ظهرت مدارس أخرى لاتقل أهمية ارتبطت بالماركسية والراديكالية وكانت هنالك نظريات مابعد الحداثة وغيرها، وكان لهذه النظريات المختلفة حول طبيعة النظام العالمي وقع مؤثر على سلوك الدول والمؤسسات العالمية وحتى تلك الدول التي تعتبر خارج النظام السياسي العالمي.

المثالية أو الليبرالية:

دعت هذه المدرسة وكما يوحي لنا اسمها إلى تطبيق السياسة الخارجية وفق أهداف مثالية واسعة النطاق والتي من شأنها أن تنفع أكبر عدد ممكن من الشعوب والدول، وترتبط هذه المدرسة عادة

بمفهوم العالمية والفلسفة السياسية الليبرالية، وتعود جذور هذه المدرسة إلى التفكير الذي أتى به (ويدرو ويلسون Woodrow Wilson (وإلى تأسيس عصبة الأمم عقب الحرب العالمية الأولى.

يميل الليبراليون إلى تصور النظام العالمي على أساس الربح للجميع وكأنه لعبة يلعبها الجميع ويربح فيها الجميع، وخاصة عبر الوسائل الاقتصادية (وهذا مايسمى بالليبرالية الجديدة) أو عبر المنظمات العالمية والتعاون (وفق مفهوم الليبرالية الكلاسيكية).

يميل الليبراليون إلى تصور النظام العالمي على أنه لعبة يربح فيها الجميع الواقعية.

أما المدرسة الواقعية فهي على عكس المثالية لا تؤمن بإمكانية إدارة السياسة الخارجية للدولة عبر مبادىء مثالية عالمية بل تتبنى موقفاً يُعنى بالمصالح الخاصة للدولة بالدرجة الأولى ولا يبالي بمصالح الدول الأخرى إن اقتضى الأمر. إن السياسة الخارجية الواقعية ترتبط عادة باستخدام القوة ولاتدين العدوان على بعض الشعوب ولاتدين حتى الحروب بين بعض الدول، لأن الحروب من وجهة النظر الواقعية هذه قد تكون (طبيعية) لا بل (مطلوبة) لحماية المصالح الخاصة للدولة التي تتبنى السياسة الواقعية، إن أنصار هذه المدرسة يؤمنون عادة بأن النظام العالمي بمثابة لعبة لاتحقق أي ربح بل يمكن القول بأن الربح الذي تحققه يعادل الصفر، أي أن الربح الذي قد تحققه دولة ما يعادل الخسارة التي تتكبدها دولة أخرى، والعامل الحاسم المستخدم في هذه اللعبة هي السلطة المطلقة والقوة العسكرية، ويرتبط هذا المفهوم بالنزعة أو الروح التجارية التي تسمى من وجهة نظر اقتصادية (مذهب التجارية)

السياسة الخارجية مبادىء الواقعية السياسية :

تؤمن الواقعية السياسية بأن سياسات الدول شأنها شأن المجتمعات عامة تهيمن عليها القوانين الموضوعية التي تمتد جذورها في الطبيعة البشرية، ولكي نطور المجتمع علينا أولاً أن نفهم القوانين التي يعيش وفقها المجتمع، إن هذه القوانين الموضوعية تعمل بطريقتها الخاصة ودون أن تتأثر برغباتنا الخاصة ولذلك عندما نحاول أن نتحداها فإننا سنفشل، ولذلك فإن أنصار المذهب الواقعي يؤمنون بإمكانية التوصل إلى تطبيق نظرية سياسية واقعية تأخذ بعين الاعتبار هذه القوانين الموضوعية وتقوم على أساس موضوعي يعتمد على دعم الفكرة بالبراهين والمنطق بدلاً من الاكتفاء بالتحليل المثالي للأمور المنفصل عن الوقائع والمتأثر بالتفكير المثالي للفرد وبأهوائه وأمنياته الخاصة.

تستند المدرسة الواقعية إلى مبدأ المصلحة الذاتية والمنفعة المرتبطة بمفهوم القوة والسلطة تمتد جذور القوانين السياسية أساساً إلى أعماق الطبيعة البشرية والطبيعة البشرية لم تتغير منذ ظهور الفلسفة الكلاسيكية الخاصة بالصين أو الهند أو اليونان والتي حاولت جاهدة أن تفهم هذه القوانين التي تحكم الطبيعة البشرية، وانطلاقاً من هذه الفكرة فإن تحدي كل ما هو قديم وأزلي فقط بهدف التحديث قد لا يكون مفيداً إذ أن ليس كل ما هو قديم سيء بالضرورة، لا بل إن أنصار الواقعية يؤمنون أن نظريتهم التي تعود أصولها إلى القدم قد تعرضت للتمحيص عبر الخبرة والتجربة ولذلك فإنه لا يجب رفض هذه النظرية فقط لأن جذورها تمتد في القدم إذ أن الحاضر لا يتفوق على الماضي بأي وجه من الوجوه.

تدعو النظرية الواقعية إلى فهم الوقائع واستخلاص الحقائق عبر إعمال العقل والفكر لا العاطفة وتستند في فهمها للسياسة الخارجية إلى مبدأ المصلحة الذاتية والمنفعة المرتبطة بمفهوم القوة والسلطة، وتتعامل هذه المدرسة مع السياسة على أنها مجال قائم بذاته وجانب منفصل تماماً عن الجوانب الأخرى كالاقتصاد أو الأخلاقيات أو الديانات، كما تفترض هذه المدرسة أن البواعث التي تحرك أفعال أي سياسي وتفكيره لابد وأنها متمحورة حول مفهوم القوة، وانطلاقاً من هذا الافتراض يعتقد أنصار الواقعية أنه بالإمكان تتبع وتوقع الخطوات التي خطاها أي سياسي في الماضي والحاضر والتي سيخطوها في المستقبل على الصعيد السياسي.

يعتقد أنصار الواقعية أنه بالإمكان توقع الخطوات التي خطاها أي سياسي في الماضي والحاضر والتي سيخطوها في المستقبل.

النظريات الراديكالية والماركسية

تعتبر هذه المصطلحات عبارات عامة تغطي مجموعة من العلاقات الدولية ذات التوجه اليساري ابتداء من الماركسية التقليدية إلى النظرية النسوية أو البيئوية، وتشترك جميعها في اعتقاد واحد وهو أن النظام العالمي عبارة عن طبقات يتراكب بعضها فوق البعض الآخر وتهيمن الطبقة الأكثر سلطة وقوة على تلك الطبقات الأخرى التي تليها في التركيب الطبقي وتهدف تلك الهيمنة إلى خدمة مصالح الطبقات الأقوى.

النظام العالمي طبقات متراكبة، تهيمن الأكثر سلطة وقوة فيها على التي تليها في التركيب الطبقي

نظرية اللعبة:

تختلف تلك النظريات السابقة عن بعضها البعض وفق استخدامها لنظرية اللعبة، في هذه اللعبة يحاول اللاعب إعمال فكره ليتخذ القرار الصحيح أثناء تنافسه مع لاعبين آخرين، ويحاول اللاعب في هذه اللعبة أن يحقق أكبر عدد من الأرباح أو أن يقلل قدر الإمكان من خسائره في ظل ظروف يحيط بها الغموض وتفتقر إلى المعلومات الكاملة، ولذلك يصبح على اللاعب أن يحاول تقدير الاحتمالات وتكهن ما قد يقوم به اللاعب الآخر من أفعال. بالنسبة لأنصار الواقعية فإنهم يعتقدون أن إمكانية الربح في مثل هذه اللعبة تساوي صفر إذ أن مايربحه لاعب ما يقف مقابل ما يخسره لاعب آخر. أي أنه إذا ربح اللاعب الأول خمسة مثلاً فان اللاعب الآخر يخسر خمسة أيضاً وبذلك يصبح الناتج صفراً، ولكن بالنسبة للمدارس الأخرى حيث تعتمد اللعبة أيضاً على لاعبين اثنين تتفاوت الأرباح والخسائر ولا تتساوى على الإطلاق، لا بل يصبح بالإمكان أن يحقق اللاعبان الربح ولا يخسر أي منهما، أي أن اللعبة تحقق في النهاية مبلغاً إيجابياً. وفي بعض الألعاب، قد يخسر الفريقان وفق مبالغ متفاوتة وبدرجات مختلفة. وهذه اللعبة تتضمن عادة أكثر من لاعبين اثنين أو أكثر من فريقين اثنين. وقد أدت نظرية اللعبة هذه إلى نشوء قوى الردع وسباق التسلح اللولبي، وكانت نظرية اللعبة أيضاً الأساس الذي قامت عليه الدراسات حول كيفية تحقيق التعاون بين الدول المتنافسة في عالم فوضوي، ولكن المشكلة الأساسية التي تخلقها هذه النظرية هي أن القرار العقلاني بالنسبة للاعب ما(والذي يعادل دولة ما) قد يتمحور حول الفرار إلى جانب العدو بدلاً من المخاطرة عبر التحالف مع لاعب آخر (أي دولة أخرى)، إن التعامل مع هذه

المشكلة قد أصبح مجال الاهتمام الرئيسي للكثير من الدراسات التي كتبت عن الحكومات العالمية والاندماج الإقليمي وحل النزاع.

"نظرية اللعبة" أساس الدراسات المتعلقة بكيفية تحقيق التعاون بين الدول المتنافسة في عالم فوضوي.

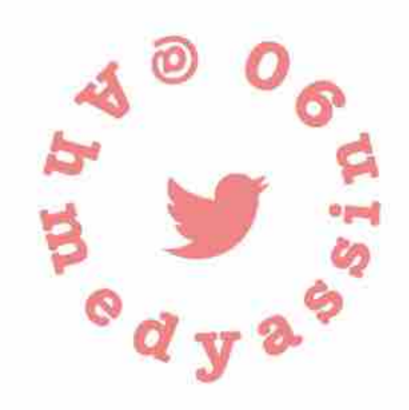
مأزق السجين :

إن المأزق الذي قد يقع به أحد اللاعبين في هذه اللعبة فيسبب له الحيرة هو مايدعى بمأزق السجين حيث يصل اللاعب إلى مرحلة لايحقق فيها أي ناتج ولو كان مجرد الصفر ويمكن تسمية هذه المرحلة "مرحلة اللاصفر"، والفكرة في هذه اللعبة تنطلق من أنه بإمكان كل لاعب أن يربح عندما يتعاون كلاهما، ولكن إن تعاون أحد اللاعبين فقط بينما فرّ اللاعب الآخر إلى صف العدو فإن اللاعب المرتد إلى صفوف الأعداء هو الذي سوف يربح أكثر. ولكن إن فرّ كلاهما إلى صف العدو فإن كليهما سوف يخسران أو قد يحققان ربحاً قليلاً، ولكن هذا الربح القليل يظل أكثر مما قد يحققه الطرف المتعاون والمغدور والذي لايتم تقدير تعاونه من الطرف الآخر، والمشكلة التي قد تنتج عن نظرية مأزق السجين هذه هي أنه في حال كان كل من الطرفين عقلانياً في طريقة صنعه للقرار فإنهما لن يتعاونا مع بعضهما البعض على الإطلاق، إذ أن صنع القرار العقلاني يتم عادة بطريقة تضمن ما هو الأفضل بالنسبة لأحد الطرفين بغض النظر عما يختاره الطرف الآخر، لنفترض مثلاً أن الآخر قد ينحاز إلى صف العدو فيصبح من الأكثر عقلانية بالنسبة إليك أن تضع نفسك إلى جانب العدو أيضاً لكيلا تخسر شيئاً، ولكن إن أنت لم تفعل ذلك فإنك ستتحول إلى سجين من جهة وخاسر في الوقت ذاته.

المشـاركة في صياغة السياسـة الخارجيـة تتطلـب أن نطـوّر فهمنـا للعوامل التي تُشكّل العلاقات الدولية.

مواضيع مرتبطة بالسياسة الخارجية :

إن المشـاركة في صـياغة السياسـة الخارجيـة في القـرن القـادم بشـكل فعال تتطلب أن نطـور فهمنـا للعوامـل والقضـايا الـتي تسـاهم في تشـكيل العلاقـات الدوليـة في هـذا العـالم المـتغير بسـرعة لاحـدود لها ، والمواضيع المرتبطـة بالنظـام العـالمي يمكـن تلخيص بعضـها فيمـا يلـي: مفهـوم الأمـة والسـيادة والتحالفـات وتـوازن القـوى ومعنـى الدبلوماسـية والقـانون الـدولي واسـتخدام القـوة والـردع. كمـا يجـب علينـا فهـم ردود الفعـل إزاء الأزمـات العالميـة والتهديـدات المتزايـدة للاتجـار بالمخـدرات والإرهاب والتخريب الذي يحيق بالبيئة.


@Ahmedyassin90

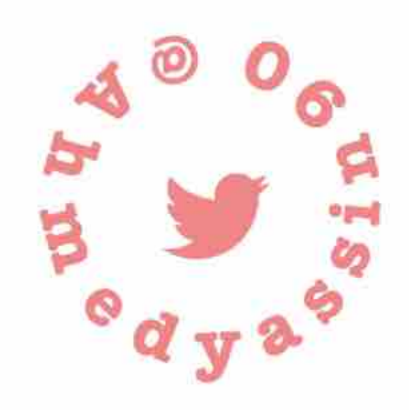


الفصل الثاني



قواعد القوة في السياسة الخارجية




@Ahmedyassin90

أصدر مركز الراصد للتوثيق الاعلامى في نشرته عرضا حول كتاب (القوة فى السياسية الخارجية) ينطلق هذا الكتاب من التصور القائل بأن جمهرة من الأميركيين لا يعنيهم كثيرا متابعة قضايا السياسة الخارجية ومساراتها ومشاكلها وحالات الفشل التي طالما صادفتها ـ على نحو ما يقول الكاتب «مايكل إجناتييف» في عرضه النقدي لهذا الكتاب.

دعوة أوباما لانتهاج الواقعية السياسية:

وفيما يستعرض المؤلف بحكم دراسته الأكاديمية العميقة وممارسته الميدانية الطويلة.مسارات السياسة الخارجية لواشنطن ما بين سنوات القرن العشرين إلى نهاية إدارة جورج بوش ـ الابن، فهو يحرص على أن يوّجه كتابه إلى الرئيس أوباما بالذات وكأنه يرسم دليلا لتوجيه السياسة الخارجية والعلاقات الدولية لواشنطن في عهد الإدارة الجديدة.

ومن ثم يعمد المؤلف إلى عرض الدروس المستفادة من خبرات الماضي القريب سواء من تجربة الإمبراطوريات السابقة (الإنجليزية والفرنسية بالذات) أو من واقع خبرة أميركا ذاتها في حقبة الحرب الباردة وصراعها الذي استمر طوال أربعة عقود مع الخصم السوفييتي.

ويحرص المؤلف على الخروج بخلاصة تؤكد أن أميركا، رغم موقعها القيادي في عالمها، قد تفشل لو تحركت بمفردها، لكن يمكن أن تحرز النجاح لو جاءت حركتها على أساس من تعددية الأطراف.

يستهل المؤلف كتابه بالإحالة إلى كتاب «الأمير» الذي وضعه السياسي الإيطالي القديم مكيافيللي ويعقد المقارنة بين كتاب مكيافيللي وبين كتابه الذي بين أيدينا لأنه يوجهه إلى الرئيس أوباما الذي يحله محل «الأمير» بالنسبة للسلطات الواسعة التي يتمتع بها في البيت الأميركي الأبيض.

وتركز البداية على الدعوة إلى انتهاج أسلوب الواقعية في مجال السياسة الخارجية انطلاقا من مفهوم التكافل السياسي أو الاعتماد المتبادل في إطار منظومة الدول ذات السيادة في العصر الحديث فضلا عما يسوقه المؤلف من الدروس المستفادة من عبرة تاريخ القرن العشرين حيث انتصرت حركات التحرير وعمليات المقاومة الوطنية حتى على أعتى الإمبراطوريات الإمبريالية يستوي في ذلك أسبانيا والبرتغال ثم فرنسا وبلجيكا وانجلترا.

لأن مؤلف هذا الكتاب يجمع بين برغماتية السياسي الواقعي وبين رصانة المفكر الأكاديمي.. فهو ينطلق في سطوره الأولى من حيث الإشارة إلى اثنين من محاور التاريخ الحديث:

ـ الأول كتاب عمره نحو 500 سنة.. ويحمل عنوان «الأمير» وقد كتبه ـ كما هو متواتر ومعروف ـ السياسي الإيطالي مكيافيللي ثم رفعه إلى حاكم فلورنسا الذي كان بمثابة ولي نعمة مكيافيللي شخصيا.

ـ الثاني هو كتاب عمره بالضبط من عمر الكيان الذي نعرفه حاليا باسم الولايات المتحدة الأميركية بعد أن أصدره مؤلفه الإنجليزي إدوارد جيبون في عام 1776 وهو عام استقلال أميركا.

عن الكتاب الأول يعقد مؤلفنا «ليزلي جيلب» نوعا من المقارنة بين أمير فلورنسا القديم وبين أمير البيت الأبيض المعاصر واسمه، بالمناسبة، هو باراك أوباما. وبأسلوب ساخر يقول مؤلفنا: إن كتاب مكيافيللي هو في التحليل الأخير عريضة مرفوعة من مؤلفه إلى أمير مدينته الذي تسبب في طرد مكيافيللي شخصيا من وظيفته في بلاط الحكم.. لهذا فإن كتاب «الأمير» يحوي نصائح سياسية بلغ بعضها في مضمار الخبث حد جعل الناس يجعلون اسم مكيافيللي عنوانا للانتهازية السياسية.

مؤلفنا إذن يرى في كتاب «الأمير» القديم مجرد عريضة استرحام أو طلب استخدام (إعادة توظيف) لصاحب الكتاب ومن ثم فالأستاذ ليزلي جيلب يخاطب الرئيس أوباما في تصدير الكتاب قائلا: السلطة هي السلطة - يا سيادة الرئيس - وخاصة في ميدان السياسة الخارجية وحتى في هذا القرن الواحد والعشرين.. والرؤساء هم الأمراء. وأنت المسؤول عن صنع السياسة لأنك المسؤول (أولا وأخيرا) عن قرار الحرب أو السلام.

الكتاب الآخر يحمل عنوانه الشهير التالي: «اضمحلال وسقوط الإمبراطورية الرومانية». وعندنا أن قراءة الكتاب المذكور أمر يفيد كثيرا في متابعة أسباب ارتفاع وانهيار الممالك والإمبراطوريات.

عبرة الإمبراطورية:

مؤلف كتابنا يكتفي من إشارته إلى كتاب «جيبون» بإيضاح أن الدرس المستفاد من عبرة «إمبراطورية» الرومان هو أن على كل الأطراف - حكاما أو محكومين - أن يتوخوا جادة الاعتدال في سلوكهم السياسي.. لا يبالغون في استخدام القوة أو السلطة إلى حد الإسراف .. بل

عليهم أن يتوخوا أبعاد الواقع مهما كان قاسيا وهو ما يدعوهم بالتالي إلى موضوعية النظرة الرصينة إلى دورهم في مجتمع الدول بغير إفراط أو تفريط.

من هذه الأرضية التاريخية - أو الماضوية كما قد نسميها.. يتحول مؤلفنا مع سطور مقدمته الضافية إلى تخطئة القول بأننا نعيش العصر الذي أطلق عليه كاتب سياسي آخر هو فريد زكريا في واحد من أحداث كتبه العبارة التالية: عصر ما بعد أميركا.

مؤلفنا يرد موضحا أننا لا نعيش عصر ما بعد أميركا: ببساطة لأن الواقع المعاش قد يوحي لنا بأن أميركا - في حقبة الحرب الباردة كانت هي القوة المهيمنة على ذلك العصر المنقضي، في حين أن الحقيقة تؤكد موضوعيا أن كان هناك طرف شرس وقوي يتنافس مع أميركا في تلك الحقبة وكان اسمه بالطبع هو الاتحاد السوفييتي الذي كان بدوره قوة عظمى في تلك المرحلة.

انتقاد فريدمان:

ثم يواصل المؤلف انتقاده لمقولات سبق وأن طرحها كاتب أميركي آخر هو توماس فريدمان الذي أصدر كتابه الشهير في تكريس ظاهرة العولمة تحت مقولة لخصها عنوان ذلك الكتاب وهي: الدنيا (الأرض) مسطحة (لم تعد كروية).

بمعنى أن أصبحت تتخذ مسارا أفقيا بعد أن أدت العولمة والاعتماد المتبادل وثورة الاتصالات وشبكات الحواسيب إلى تسطيحها. المؤلف يختلف مع هذا التصور فيوضح من جانبه ما يلي: الأرض ما زالت تتخذ شكلا هرميا: صحيح أن أميركا تتربع حاليا عند قمة الهرم

الكوكبي، إلا أن هناك قرب تلك القمة دولا وأمما أخرى تشغل الطبقة التي تدنو تحتها مباشرة.

هنا يفتح كتابنا قوسا واسعا ليسجل فيه كلا من: الصين .. اليابان .. الهند .. روسيا .. بريطانيا .. فرنسا .. ألمانيا.. والبرازيل. ثم يلي هذا المستوى طبقات وطبقات أخرى تضم دولا وكيانات وشعوبا شتى.

ويعلق المؤلف على تصوره هذا قائلا: حتى أصغر البلدان باتت الآن تحتل مساحة ما من كيان هذا الهرم الدولي بل أصبحت تمتلك من مقاليد السلطة (بمعنى النفوذ أو التأثير) ما يكفي مقاومة نفوذ الأقوياء.

السؤال المطروح:

هنا يجوز طرح السؤال: هل معنى هذا أن يترك المجال مفتوحا على إطلاقه لكي تصبح كلمة أميركا هي كلمة الحسم في أمور عالمنا بوصفها عند قمة هذا الهرم الدولي؟

يجيب المؤلف قائلا في مستهل مقولات الكتاب: هذا الوضع ليس معناه إعطاء كل السلطة لأميركا كي تهيمن أو تسيطر، ولكن معناه أن تضطلع بالمسؤولية عن أن تقود.. ليس إلى أي اتجاه يستهويها، ولكن نحو التماس الحلول للمشاكل الدولية الكبرى وفي مقدمتها مشاكل الأمن .. التجارة .. والبيئة.

ثم يحاول مؤلفنا أن يثري هذه النقطة فيستطرد على النحو التالي: إن معظم أقطار العالم تدرك تماما أنه إذا فشلت واشنطن في تنظيم الإجراءات المتخذة عالميا بشأن أي قضية كبرى .. فلن تؤدي الإجراءات إلى نتيجة مجدية.. وأنا أفهم أن إمكانات القيادة معناها

إمكانات القدرة على حل المشاكل لصالح الأقطار والشعوب التي تقف هذه المشاكل في طريقها.

والمؤكد ـ يضيف مؤلف الكتاب ـ لسنا نعيش في عالم وحيد القطب (كما قد يردد البعض في إشارة بديهية إلى أميركا) بل ان حركة العالم، كما أتصور ـ تتحقق على أساس مزيج أو تشكيلة من فردانية القطب وتعددية الأقطاب.

و ... ما زال مؤلف الكتاب يتحدث: وهذا يعني بالتالي أن واشنطن لا تستطيع بمفردها حل المشاكل الكبرى التي تصادف عالمنا.. فالانفراد بالحل لا يحقق النجاح، حتى مع أكثر حالات العمل العسكري تطرفا.. ومن ثم فلا بد من اعتماد مبدأ آراه جوهريا في زماننا وهو: الاعتماد المتبادل، بمعنى: التكافل والتكامل بين سائر الأطراف المؤثرة في عالم اليوم. ثم يخلص الدكتور ليزلي جيلب في نهاية هذا التصدير المسهب الذي مهّد به لطروحات كتابه فيقول في إيجاز بليغ وكأنه يخاطب ساسة بلده في أميركا: نحن نفشل إذا انفردنا.. ولكننا نحرز النجاح إذا تعاوننا مع الآخرين.

تطورات القرن العشرين:

وفي نفس السياق يستعيد المؤلف مع سطور من الكتاب بعض الدروس المستفادة من مجريات الشؤون العالمية على امتداد النصف الثاني من القرن العشرين.

في مقدمة هذه الدروس ما كان متعلقا باكتشاف الطاقة النووية وخاصة في صنع الأسلحة التي كان من شأنها تحقيق نوع من التوازن، السلبي نعم، لكنه كان وضعا بالغ الرهافة والخطورة والدقة حين حمل اسمه المعروف: ميزان الرعب النووي.

وبقدر ما كان هذا الرعب محفوفا بكل عوامل الدمار والخطر، بقدر ما حال دون اندلاع أي صراع دولي على نطاق حرب عالمية ثالثة.

ومن دروس نفس المرحلة أيضا قدرة الأطراف المستضعفة في العالم على مقاومة الأقوياء بفضل الاستفادة من ثنائية القطبين.. وهي نفس القدرة التي خصص لها المؤلف سطورا عديدة في مستهل حين استعرض استمرار كاسترو في حكم كوبا، الجزيرة الصغيرة التي لا تبعد عن أراضي «العملاق الأميركي» سوى بعشرات الأميال، ولكنها ظلت تحت حكم كاسترو وتشكل تحديا غاية في الصلابة للولايات المتحدة ولدورها في الهيمنة على شؤون نصف الكرة الغربي.

ولم تكن قصة كاسترو ـ كوبا مجرد حكاية منفردة بذاتها.. بل كانت أقرب إلى فصل في سفر التحولات التي طرأت على شكل النظام العالمي في العصر الحديث ـ بكل ما صاحبه ذلك النظام من ثورات وصراعات وتطورات وتحديات يركز المؤلف فيها على محور الاستعمار من جانب الدول الإمبريالية في غرب أوروبا وفي المقابل نضالات شعوب القارات النامية الثلاث من أجل الحرية والاستقلال.

ويلاحظ المؤلف أيضا أن اللحظة الزمانية الراهنة باتت تشهد صراعات أقل خطورة وربما أخف وطأة من أجل الموارد. والمعنى الذي يرصده صاحب الكتاب هو أن عصور السيطرة الاستعمارية، كانت تشهد صراعات وحشية في بعض الأحيان من أجل الحصول على الذهب من أميركا اللاتينية أو على المطاط من أفريقيا أو على التوابل من آسيا .. ناهيك عن التماس أسواق تصريفات منتوجات الرأسمالية الأوروبية بين

شعوب المستعمرات.. فضلا عن اندلاع الصراعات الدموية على مناطق النفوذ السياسي ومواقع الموارد والامتيازات المادية بين القوى الأوروبية على نحو ما شهدته الحربان العالميتان الأولى والثانية في سياق القرن العشرين.

ولأن التطور والتغير من سنن الحياة في الكون فقد جاء حين من الدهر - عند منتصف القرن المذكور - ليشهد تغيرات جذرية في خارطة النفوذ والتأثير على مستوى عالم تلك الحقبة.. وكان من أهمها دور الاتحاد السوفييتي والنزعات القومية (منها المد القومي العربي منذ عقد الخمسينات)، فضلا عن اشتداد ساعد حركات الاستقلال والتحرر الوطني (في الهند والمشرق والمغرب العربي وفي القارة الأفريقية) مضافا إلى هذا كله ظهور كيان دولي جديد وخطير حمل الاسم التالي: جمهورية الصين الشعبية .

حدثان بارزان :

لقد بدأت هذه التطورات باستقلال الهند عن التاج البريطاني عام 1947. وتواصلت مع نجاح ثورة الصين بقيادة ماوتسي تونغ في عام 1949 وربما بلغت ذروتها في عام 1960 الذي شهد استقلال شعوب شتى في أفريقيا خاضت حروب الاستقلال ضد المستعمر البريطاني في شرقي القارة السمراء. مع هذا كله نلاحظ أن هذا الفصل من الكتاب يتوقف مليا - بقدر من التأمل والتحليل عند حدثين ما زالا يشكلان علامتين بارزتين في تاريخ العالم الحديث..

- الأول هو معركة «ديان بيان فو» التي انتصرت فيها قوات التحرير الوطني في فيتنام على قوات المستعمر الفرنسي في عام 1954 .

ـ أما الحدث الثاني الذي يركز عليه المؤلف في هذا الكتاب فيحمل العنوان التالي الذي ما زال بارزا وماثلا في الذاكرة العربية والدولية المعاصرة وهو: أزمة السويس عام 1956.

كتاب- قواعد القوة في السياسة الخارجية الحلقة2

أزمة السويس خلقت أكثر من «ناصر» في العالم الثالث

في هذه الحلقة نقف مع المؤلف مليا عند معركة تأميم قناة السويس بكل ملابساتها ما بين المؤامرة الثلاثية بغزو مصر وما بين دروسها المستفادة وأهمها اشتداد ساعد حركة تصفية بقايا نفوذ الاستعمار القديم حيث نعمت أميركا عند منتصف القرن العشرين بصورة إيجابية بوصفها بعيدة عن مواريث الاستعمار.

وتعرض الحلقة أيضا لملابسات التورط الأميركي في أدغال فيتنام وما واكب ذلك من زيادة الإنفاق والجهد العسكري، وخاصة في عهد الرئيس جونسون حيث يصل التحليل إلى العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين قد شهدت تغيرات الساحة الدولية ما بين زيادة عضوية الأمم المتحدة إلى ثورة الاتصالات إلى الدور المحوري الذي أصبحت تضطلع به ميديا الإعلام في صوغ السياسة الخارجية للدول والتأثير عليها.

في عام 1956 وقعت معركة السويس.. أو أزمة السويس كما تسميها سطور هذا الكتاب.

أصل الحكاية يرويه المؤلف على النحو التالي: شاركت كل من المملكة المتحدة وفرنسا وإسرائيل في غزو مصر من أجل استعادة السيطرة على قناة السويس (يقصد بعد تأميمها) ولكي يلقنوا درسا إلى

جمال عبد الناصر، الزعيم الصاعد وقتها لحركة القومية المصرية (لعله يقصد الحركات الوطنية في مصر) ولكن ما كانت لا واشنطن ولا موسكو ترضيان بذلك.

وهكذا هدد الرئيس الأميركي أيزنهاور حلفاءه الثلاثة بعقوبات اقتصادية بالغة القسوة فما كان من لندن وباريس إلا أن سحبتا قواتهما وقد عانت كل منهما إهانة بالغة.

يواصل المؤلف سرده قائلا: بيد أن السويس كانت نقطة التحول والانطلاق أمام «ناصريّي» المستقبل لأنها بعثت برسالة مؤداها أن العالم جدير بأن يقف إلى جانبهم ضد سادتهم المستعمرين بقدر ما كانت الرسالة موجّهة كذلك إلى زعماء الإمبراطوريات الكولونيالية.. بمعنى رسالة تحذير بأن حلفاءهم لن يؤازروهم في أي حرب استعمارية يخوضونها على نطاق واسع.

هامش على المتن

من ناحيتنا نورد هامشا على متن ما رواه المؤلف - الدكتور «ليزلي جيلب» عن موقف الرئيس أيزنهاور من رفض الغزو الذي شنته القوى الثلاث على مصر - العدوان الثلاثي كما اصطلحت عليه حوليات التاريخ العربي المعاصر.

لقد شهد سياسي أميركي مخضرم هو «بيتر رودمان» في أحدث كتاب صادر في هذا الشأن بعنوان «الأمر الرئاسي» بأن الرئيس أيزنهاور ما لبث أن تراجع عن موقفه معترفا بعد ذلك بسنوات بأن وقوفه ضد العدوان الثلاثي على منطقة القناة المصرية كان «أكبر خطأ سياسي» ارتكبه في حياته.

وقد صرح الرئيس الأميركي بهذا إلى اثنين من جلسائه أو خلصائه كان أولهما - كما أوضح الكاتب الأميركي الذي ذكرناه - هو نائبه ريتشارد نيكسون فيما كان الثاني هو سفير إسرائيل في واشنطن.

نعود إلى كتابنا الذي يواصل الحديث في هذه النقطة حيث يضيف المؤلف قائلا: وليس لنا أن ننسى أنه عندما أطاح عبد الناصر بالملك فاروق في عام 1952، فقد كانت تلك هي المرة الأولى منذ القرن السادس قبل الميلاد التي حكم فيها البلاد مصري من أهلها وليس أجنبيا وافدا، وكان ذلك حدثا مذكورا جاء بمثابة رسالة أو نبوءة حملت في طياتها إمكانية أن يتولى زعماء وطنيون آخرون مقاليد بلادهم ولو بالتدريج، ويسوسون فيها حياة شعوبهم حيث يحلون محل المهراجات ورؤساء القبائل والولاة الأجانب الذين كانوا في مجموعهم يشكلون بقايا عصور السيطرة الإمبراطورية للعثمانيين والبريطانيين والفرنسيين وغيرهم.. ومع هذا المد من الاستقلال والحكم الوطني جاءت الإرادة من أجل مقاومة الاحتلال الأجنبي والضغط الخارجي على السواء.

عالم ما بعد الاستعمار

كانت تلك - كما يوضح كتابنا - هي حقبة عالم ما بعد الكولونيالية وقد دخلتها الولايات المتحدة مؤَيدة من جميع الجوانب وخاصة بفضل سجل يشهد لها بشكل عام بأنها كانت تعارض هذا الوضع الاستعماري.

بل كانت على استعداد لمساعدة الدول الجديدة في الحفاظ على استقلالها من خلال الأمم المتحدة التي كانت مستجدة بدورها على

الساحة الدولية، فضلا عن برامج المعونة الاقتصادية ودور المؤسسات المالية العالمية وفي مقدمتها البنك الدولي.

هكذا ارتسمت الصورة الإيجابية لأميركا في وجدان الدول حديثة الاستقلال: صورة تجسد الحرية والفرصة.. فما بالك وقد كانت أميركا ذاتها مستعمَرة للإنجليز في سالف الأيام.

والمشكلة أن هذه الصورة، بكل أبعادها الإيجابية تغيرت.. لماذا؟.. كان السبب هو الحرب الباردة واشتعال التنافس الإيديولوجي والسياسي والاقتصادي والتكنولوجي بين أميركا وغريمها اللدود الاتحاد السوفيتي، وزاد من وطأة هذا التغير تلك المخاوف التي استبدت بأميركا (مطالع الخمسينات بالذات) من عقيدة الشيوعية.. فكان أن تغيرت الأوضاع وبدأت متاعب واشنطن في العالم الثالث.

هذا الهلع من الشيوعية

هنا يتريث المؤلف موضحا أن واشنطن استبد بها التخوف لدرجة أن ظلت ترى وجودا أو جهودا (أو مؤامرة) سوفيتية وراء أي حركة أو خطوة أو تصرف يحدث في العالم الثالث.. وزاد هذا الهاجس إلى درجة أن أقدمت واشنطون على الإطاحة بحكومات كانت منتخبة شرعيا سواء في غواتيمالا أو في إيران (الدكتور محمد مصدق) بزعم أنها موالية للشيوعية.. وفي المقابل لم تتورع واشنطون وليس غيرها عن مؤازرة أكثر من ديكتاتور يظهر أمامها بديلا عن الشيوعية.

وقد تمادى هذا التيار في محيط السياسة الخارجية للولايات المتحدة إلى حد أن واجهت اثنتين من الصدمات أو النكسات حسب تعبير المؤلف على الوجه التالي: الأولى في فيتنام حيث حاولت أميركا أن تملأ

الفراغ الذي خلّفته الإمبراطورية الفرنسية التي كانت مسيطرة على مقاليد منطقة الهند الصينية في جنوب شرقي آسيا فكان أن مُنيت أميركا بهزيمة في أدغال فيتنام لدرجة أن وصف الرئيس الأسبق نيكسون ما آل إليه وضع بلاده قائلا على نحو ما ينقل مؤلف هذا الكتاب: لقد أصبحت أميركا عملاقا عاجزا تعيسا يستحق الرثاء.

- النكسة الثانية تجسدت - كما يوضح المؤلف أيضا - في قيام الثورة الإيرانية عام 1979، وهنا يقول الكتاب أن أحداثها لم تقتصر على أخذ رهائن من سفارة واشنطون في طهران ولكن الذي حدث (ص 15) أن معظم الأميركيين ظلوا في وضع الرهائن على مدار 444 يوما وكان في ذلك تذكرة أو عبرة يومية تصور مدى قلة ما تملكه دولة كبرى من إمكانات التحكم في الأحداث بالنسبة لدولة أصغر منها.

لكن الدنيا تغيرت

مع هذا كله فقد جاء عقد التسعينات ليسقط ويزول القطب السوفيتي المنافس، ولتبقى الولايات المتحدة - كما يصفها الكتاب - أقوى دولة في التاريخ سواء من النواحي العسكرية أو الاقتصادية أو التقنية، وهو ما دفعها بعد أحداث سبتمبر إلى أن تشنّ حربها على أفغانستان تحت شعار مكافحة الإرهاب.

والمشكلة أن الساحة المستجدة دوليا مع أواخر القرن العشرين وفواتح القرن الجديد. لم تكن هي تلك الساحة العتيقة التي كانت مفتوحة على مصاريعها أمام القوى الإمبراطورية القديمة في القرن التاسع عشر وحتى أواسط القرن العشرين.. ويوضح المؤلف كيف أن مد الحركات القومية زود كثيرا من الأمم والشعوب بطاقات للمقاومة ورفض الانصياع أو الاستسلام أمام الهيمنة الخارجية.

من ناحية أخرى زادت ساحة السياسة والعلاقات الدولية تعقيدا بعد أن كانت تتسم بنوع من البساطة حتى العقود الأربعة الأولى من القرن العشرين قبلها كان الحل العسكري يكفل حسم القضايا إلى حد ليس بالقليل.. بعدها اشتد ساعد الدولة القومية في شكلها الحديث ومعها زادت أهمية وأدوار المؤسسات ذات الطابع الدولي.. يكفي مثلا - كما يبين مؤلف الكتاب - أن عصبة الأمم التي عاشت عقدي العشرينات والثلاثينات كانت لا تضم سوى 32 دولة ليس إلا.

بعدها جاءت الأمم المتحدة التي بدأت - كما هو معروف - بعضوية لا تزيد على 51 دولة..ثم ارتفع هذا العدد بفضل حركات استقلال الستينات وصعود موجة تصفية الاستعمار ليصبح 144 دولة في عام، 1975. ثم ليصل إلى قمة في عام 2006 قوامها 192 دولة عضو في الأمم المتحدة.

وكلها - وخاصة الدول الصغرى - ظلت محتمية بمبدأ اسمه مساواة الدول في السيادة (بصرف النظر عن حجمها أو مساحتها أو إمكاناتها) فضلا عن لجوئها إلى أعراف القانون الدولي وآليات المنظمات والوكالات الدولية.

هنا أيضا يضيف المؤلف عنصرا أدى في نهاية المطاف إلى الحد من إطلاق يد الدول القوية في التصرف على الساحة العالمية هذا العنصر يتمثل في نمو «ميديا» الإعلام الدولي بكل ما حشدته بفضل الابتكارات المحدثة من إمكانات نقل الخبر لحظيا ونشر المعلومة كوكبيا وهو ما أعاق في رأي مؤلفنا (ص 21) إمكانية أن تمارس الدول الكبرى قوتها بصورة مطلقة أو بغير حسيب أو رقيب.

يستطرد الأستاذ جيلب قائلا في نفس السياق: هذا النمو (الكمي والنوعي) في إمكانات الإعلام أسفر عما يمكن وصفه بأنه التكوين الفوري للرأي العام الدولي.. الذي عادة ما يكون معارضا لأي تكتيكات تستخدم فيها القوة من جانب الدول الكبرى: أين هذا الوضع من زمن انقضى أو أزمان فات أوانها.. حين كان بوسع القوات الاستعمارية أن تقتل آلاف البشر في أقاصي المعمورة ولا يكاد يعرف عن ذلك أحد.. أما الآن فإن قصف بيت واحد بقنبلة هنا أو هناك.

وتعرّض طفل لمسغبة الجوع في هذا البلد أو ذاك بسبب العقوبات الاقتصادية أصبحت أخبارا وصورا تملأ شاشات التلفاز والحاسوب حول الكرة الأرضية في غضون ساعات قلائل إن لم يكن في مدى دقائق معدودات.

هنا نشعر كقارئين ومحللين أيضا - أن المؤلف يود لو يعطي لبلاده بعض حقها أو ما يتصور أنه حقها حين يقول ضمن محاور من الكتاب:

- والحق أن قوة أميركا في العالم واجهت عقبات بسبب ما تحقق من إنجاز الأهداف الدولية التي دعت إليها أميركا شخصيا: تطور الديمقراطيات.. حرية الأسواق.. حرية التجارة.. الحق الوطني في تقرير المصير.. كلها أفكار تصدرت أميركا مسيرة الدعوة إلى تحقيقها فلما تحققت - يضيف المؤلف - كان في تحقيقها قيود تحد من حرية الحركة أو انطلاقة التصرف أمام أميركا ذاتها.. فيا للمفارقة!.

بين الليبرالي والمحافظ

ويجهد المؤلف في إيراد التعريفات المتباينة لمعنى قوة الدولة وتأثيرها وسلطانها ونفوذها من منظوره المعتمد وهو السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

ويحسن المؤلف أيضا حين يميز بين أهم مفهومين واردين في هذا الصدد وهما:

ـ مفهوم الليبراليين ويقول بأن القوة تقوم على أساس فهم الآخرين.. وتستند إلى عوامل جوهرية شتى منها ما يلي: القيادة.. المبادئ.. القيم.. المنطق.. سبل التواصل (التفاهم) ثم الإقناع.

ـ مفهوم المحافظين ويرى أن المسألة الأولى بالرعاية أو بتركيز الاهتمام هي تحقيق المصلحة القومية الذاتية قبل حكاية المبادئ العالمية.. والقانون الدولي وما إلى ذلك.. وباختصار شديد يرى محافظو السياسة الخارجية الأميركية ما يلي: ممارسة الضغط أولى من محاولة الإقناع.

وما برحت الساحة الأميركية تتحاور.. تتفق وتختلف حول هذه الاستخدامات للقوة.. يستوي في ذلك القادة والعلماء والمفكرون.

كتاب- قواعد القوة في السياسة الخارجية - الحلقة 3

رونالد ريغان بين التعثر الدراسي وموهبة المساومة

يعقد المؤلف مقارنات شديدة التركيز بين تدبير السياسة الخارجية الأميركية خلال ولايات جونسون ونيكسون ثم كارتر وريجان وبوش الأب. وفيما يُتهم جونسون بتصعيد التورط العسكري الأميركي في فيتنام ـ يرى عند الثنائي نيكسون ـ كيسنغر ـ مهارة أفضت إلى التعويض عن الهزيمة في فيتنام من خلال إنجازات حققها

الثنائي المذكور في الصين والشرق الأوسط وفيما تشابهت حقبة كينيدي وريغان في طرح شعارات رنانة وتصعيد الجهد العسكري فقد تميزت حقبة بوش الأب بفريق حاذق منضبط في إدارة السياسة الخارجية تبدت مواهبه وخاصة في ملابسات حرب تحرير الكويت. وما زال الحوار.

بل هو الجدال بل السجال مستمرا في أميركا حول الإجابة عن السؤال الجوهري الذي يقول: ما هو السبيل القويم والمجدي إلى ممارسة قوة الدولة الكبرى وتفعيل تأثيرها في عالمها وعصرها؟ تبدو أهمية الإجابة عن هذا السؤال في ضوء النظرة والآمال بالتغيير في السياسة الأميركية خاصة في ضوء تولي أوباما الذي عزز من هذه الآمال ويأتي الكتاب ليشكل نصائح له على غرار نصائح مكيافيللي لأمير فلورنسا في كتابه «الأمير».

في معرض الإجابة عن السؤال السابق يوضح مؤلف هذا الكتاب في سطور أن هناك نهجين أو أسلوبين لممارسة القوة: أولا أسلوب الضغط والقسر والمجابهة باستخدام ما يسع الدولة الكبرى من قدرات وموارد وطاقات تبدأ بالضغط السياسي وقد تصل إلى المجابهة الاقتصادية، بل يتصاعد بالعنف إلى استخدام القوة العسكرية. هذا هو الأسلوب الذي دعا إليه ساسة أميركيون من أمثال دين اتشيسون وزير خارجية الرئيس ترومان بعد الحرب العالمية الثانية وإلى مطالع الخمسينات.

ثانيا وفي المقابل هناك أسلوب الحوار والعمل على حل المشكلات بالتفاوض واستخدام القيم والمثل العليا لأميركا في الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان من أجل التأثير على سائر الأمم والشعوب - وهو الأسلوب الذي سبق ودعا إليه سياسي - دبلوماسي أميركي مخضرم هو جورج

كينان الذي يرتبط اسمه بنظرية «الاحتواء» وبمعني تجنب المجابهة بالعنف مع الخصم. والأفضل محاصرة هذا الخصم وتطويق نفوذه بالجهود الثقافية والإعلامية. وحتى بالقواعد العسكرية وبناء المحالفات.

ورغم أن المؤلف يميل إلى أسلوب استخدام كل عوامل القوة المادية وربما العسكرية لتحقيق مصالح أميركا.. ورغم أنه يتحفظ كثيرا إلى درجة الرفض وربما الاستهانة على أهمية استخدام ما يصفه البروفيسور جوزيف ناي من جامعة هارفارد بأنه القوى «الناعمة» بمعنى قوة النموذج الأميركي الذي يتجسد في قيم الديمقراطية والإبداع والفن ومستوى التعليم، رغم هذا كله.

فلا شك أن المؤلف لا تغيب عنه ورطة أميركا في المستنقع الآسيوي في فيتنام حين اقتصر قادتها من كينيدي إلى جونسون خلال عقد الستينات على استخدام القوة العسكرية فكان أن دفعت ثمنا باهظا وغرما فادحا يقول المؤلف: كنت أيامها قد بلغت الثلاثين وتوليت منصب مدير التخطيط السياسي في مكتب وزير الدفاع الأميركي.. وكنت من المدنيين الأوائل في دوائر البنتاغون الذين كانوا يدعون إلى عدم أمركة الصراع في فيتنام وبدء مفاوضات مع الأطراف المعنية في تلك المنطقة.. وفي المقابل ظل الرئيس جونسون يزيد من التورط العسكري الأميركي لدرجة أن كاد يضع كل قوة أميركا وهيبتها في تلك الساحة الآسيوية.

ثم يخلص المؤلف إلى أن يقول: وهكذا فمع نهاية ولاية جونسون (1969) كانت القوة الأميركية قد غرقت تماما في محيط فيتنام.

الثنائي العجيب

من هنا أتيحت الفرصة لموهبة اثنين من ساسة أميركا المحدثين كي يظهرا ما تمتعا به من حنكة وضحلة سياسية.. هما ريتشارد نيسكون ومستشاره هنري كيسنغر.. كانا قد وصلا - كما يوضح كتابنا - إلى أعتاب البيت الأبيض فيما كانت قوة أميركا في حال من التصدع والانهيار.

ومن أجل التعويض عن هذه الخسارة. عمد الاثنان إلى إقامة مسرح من الدبلوماسية (بتعبير المؤلف) يقدم عرضا متواصلا بغير توقف حافلا بالإثارة صوتا وصورة إذ كانا يتصوران أنه لو استطاعت الدبلوماسية أن تجذب اهتمام العالم فمعنى ذلك أنهما على طريق النجاح في استعادة قوة أميركا التي ضاعت وتبددت في فيتنام.

ورغم أنهما تركا قضايا كثيرة بغير حلول جذرية إلا أنهما نجحا - كما يرى المؤلف - في إنجاز الكثير في هذا المضمار.. رغم ما عمدا إليه من أساليب المبالغة.. والإبهار.. و«البروباجاندا» في تضخيم الإنجازات التي حققاها.. **وكان في مقدمتها إنجازات رئيسية ثلاثة هي:**

(1) الافتتاح - الدراماتيكي كما يصفه المؤلف - للعلاقات مع الصين.

(2) المحادثات الجسورة بشأن الحد من الأسلحة مع موسكو - السوفيتية.

(3) التسوية.. المرموقة (تعبير المؤلف أيضا) بين مصر وإسرائيل في عام 1973.

التعويض عن الهزيمة:

وأيا كان تقييمنا لهذا الرأي.. فقد يفيد أن نورد في السياق نفسه تعليق مؤلف الكتاب الذي يقول فيه: إن الانفتاح على بكين (الصينية) أعطى الولايات المتحدة إمكانات تتفوق بها على كل من روسيا والصين.

كما أن أساليب (وربما آلاعيب) الكر والفر التي مارسها كل من نيكسون وكيسنغر في الشرق الأوسط المائج بالاضطراب أدت إلى ترسيخ دور أميركا بوصفها المفاوض الوحيد من أجل السلام المقبول من جانب كافة أطراف المنطقة.

والحاصل - يؤكد الكتاب - أن فريق نيكسون - كيسنغر استطاع أن يرسي قاعدة جديدة على الساحة الدولية أفضت إلى شعور بأنه لا يمكن الاستغناء عن واشنطن ودورها.. وأتاحت من ناحية أخرى التعويض عن الهزيمة التي ما لبثت واشنطن أن منيت بها عام 1975 على أرض فيتنام.

وعلى أساس هذه القاعدة.. يوالي كتابنا استعراض تطورات صنع السياسة الخارجية في حقبة كارتر الذي يصفها بالحيرة وربما الارتباك حين كانت مقاليد السياسة الخارجية موزعة ما بين نظريات استاذ جامعي من كولومبيا (بريجنسكي) ومحام شاطر من وول ستريت (سايروس فانس - وزير الخارجية).

أما رونالد ريغان فكان محظوظا إذ بدأت حقبته تشهد بوادر التصدع في الكيان السوفييتي على عهد جورباتشوف.

مع ذلك يرى المؤلف أن ريغان ارتكب عدة أخطاء في مجال السياسة الخارجية: ولقد استبدت به فكرة أن النفوذ السوفييتي - والفكر السوفييتي يمكن أن يجدا لهما منفذا في منطقة أميركا الوسطى، لهذا لم يتورع ريغان عن استخدام قوة أميركا العسكرية في تلك المناطق على شكل مغامرات وعمليات افتقرت إلى منطق الأشياء في بعض الأحيان.

وشـهدتها مـثلا السـلفادور (دعـم عصـابات الكـونترا بانفـاق 4 مليـارات دولار مـن خزينـة أميركـا) ونيكـاراجوا (دعـم الانقـلاب علـى حكم السـاندا نستا الوطني) هذا ناهيك عن مغامرات ريجانية عسـكرية في لبنان انتهت بكارثة مصرع 241 من جنود المارينز.. وأخرى في قصف ليبيا عام 1986.

بين كيندي وريغان

ومـرة أخـرى يعلق مؤلـف الكتـاب قـائلا (ص 61): ـ بـالنظرة إلى الوراء نستطيع أن نرى أن ريغان بدا أقرب ما يكون إلى جون كينيدي: شـعارات طنانـة وزيـادة طائلـة في ميزانيـة الإنفـاق العسـكري تهـدف إلى وقف توسـع مفترض مـن جانـب الاتحـاد السـوفييتي ويؤدي ذلـك ردود فعـل سلبية من كل أنحاء العالم.

ويحكـي المؤلف عن ذكرياته أيام عمله كاتبا مختصـا بالشـؤون الخارجية والدبلوماسـية يقـول: أجريت أكثر من حديث صحفي نشـرته نيويورك تـايمز مع الرئيس ريغان وقد اقنعني وقتها بقوله إنه يتعمد اتخـاذ موقـف متصلب للغايـة لكـي يتـاح لـه فرصـة الوصـول إلى حلـول وسـط.. وبعدهـا.. يضيف المؤلف أيضـا.. فسر لي المسألة كبير معـاوني ريغـان وهـو جيمس بيكر قائلا:

الرئيس كان تلميذا لا يحصل في الدراسة سوى أدنـى الـدرجات.. ومع ذلك فلم أكد أشهد في حياتي شخصا أقدر منه على فن المسـاومة. في نفـس السـياق نلاحـظ قـدرا لا يخفـى مـن إعجـاب مؤلـف الكتـاب بالرئيس بوش ـ الأب وبالفريق المعاون الـذي عمـل معه في مجـال السياسـة الخارجية للولايات المتحدة.

ونلاحظ أيضا أن هذا الإعجاب يعود إلى ما يراه البروفيسور ليزلي جيلب بأنه قدرة فريق بوش ـ الأب على كبح الجماح أو ممارسة الانضباط الصارم بعيدا عن سلوك التهور أو غرور القوة أو اندفاع التصرف.

تطورات الحوادث :

يقول المؤلف: لقد تجلى هذا الحذر والانضباط خلال حرب الخليج الأولى (حرب تحرير الكويت) فلكي يطردوا جيش صدام حسين من الكويت لم يتعجلوا الأمور بل ظلوا في حالة من التأني أولا لكي ينالوا مباركة الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وثانيا لكي ينجز معاونو بوش بناء ائتلاف مرموق من الأطراف المتحالفة.. وأيا كان الرأي في هذا الموقف فالحاصل أنهم استطاعوا الحفاظ على أركان هذا التحالف وقد ضم أطرافا عربية وأمكنهم تأكيد دور الولايات المتحدة بوصفها قوة دبلوماسية لا يمكن أن يستغني عنها العالم من أجل صنع وإقرار السلام.

الأخطاء بيوغسلافيا والصومال :

ليس معنى هذا أن كان فريق بوش الأب ناجحا على طول الخط.. بالعكس: فاتهم أسلوب التفاعل السليم والإيجابي مع مشاكل كل من يوغسلافيا والصومال بدعوى إنهم لم يلمحوا مصالح أميركية واضحة في هذين البلدين.. ولا استرعت اهتمامهم ـ للأسف ـ مشاهد القتل وسفك الدماء والصراعات العرقية ولا جموع البشر الذين دفعتهم الأحداث الدموية إلى مصائر اللجوء والتشريد.. ولا تصوّر فريق بوش أن هذه الحروب الأهلية الضروس يمكن أن تمثل ساحات لتفريخ الإرهابيين في يوم من الأيام.

وعندما غربت شمس بوش ـ الأب. وتحول فريقه السياسي إلى حياة التقاعد.. كانت سنوات التسعينات قد بدأت وكانت الحرب الباردة قد وضعت أوزارها.. وكان الخصم السوفييتي العتيد قد زال من الوجود. وكانت الساحة الأميركية تستعد لاستقبال ولاية بيل كلينتون وجاء هذا كله مواكبا لدعوة يتوقف عندها مليا مؤلف هذا الكتاب.

إنها دعوة «نهاية التاريخ» يعلق المؤلف قائلا في مستهل من الكتاب: قالوا بأن التاريخ قد انتهى لأن أميركا أصبحت ببساطة قادرة على أن تُملي صفحاته وحولياته كيفما تشاء. لكن الأحداث والتطورات جاءت بمقدرات معارضة تقول بدورها: إن التاريخ انتهى، لأن ثمة قوى عديدة.. استطاعت أن تلحق بأميركا في مسيرة التطور والقدرة ومن ثم فلا تستطيع أميركا أن تنهض وحدها بمقاليد المسؤولية عن أمور العالم الذي نعيش فيه.

هنا يتبنى الكاتب مقولة أن التاريخ لم يشهد نهاية وأن القوة في عالمنا تتخذ شكل الهرم.. تتسع قاعدته لتضم، أو تكاد تضم كل دول العالم (بلغت ـ كما أسلفنا من قبل 192 في عضوية الأمم المتحدة). لكن مستويات الهرم لا تلبث تضيق كلما اقتربنا من القمة الذي ما زال المؤلف يتصور أنه يتربع عليها بلد اسمه الولايات المتحدة.

والمسألة ليست مجرد قوة عسكرية.. ولكنها تجسد شبكة متكاملة ومتعددة الخيوط من عوامل القوة التي قد تبدأ بتكنولوجيا الحرب وقد لا تنتهي عند سلسلة الغذاء.

كتاب- قواعد القوة في السياسة الخارجية - الحلقة(4) ـ 5

قواعد لنجاح السياسة الخارجية مهداة إلى أوباما

تأليف: ليزلي جيلب ـ عرض ومناقشة : محمد الخولي

في هـذه الحلقـة يتـابع فيهـا المؤلـف أصـل الاشـتقاق الإغريقـي لمصطلح «إستراتيجية» بمعنى القيـادة ومن ثـم المعـاني الـتي أضيفت عليهـا مع التطور، وأهمهـا رسـم الأولويات الـتي تهتم بالأهـداف القابلـة واقعيـا ـ للتحقيق. ويورد أمثلة علـى الأسـاليب الواقعيـة لالتمـاس حلـول المشـكلات وخاصة من تجربة كيسنجر في الصين وفيتنام والشرق الأوسط.

ويخلص المؤلف إلى طرح 4 قواعد لممارسة القوة.. التأثير والنفوذ، على الرئيس الأميركي أوبامـا مشيرا عليـه أن يضـم خـلال عمليـات صنـع قرار السياسة الخارجية كل العناصر المفيدة.. ما بين خبراء الدبلوماسية إلى أركـان الاسـتخبارات.. إلى العسـكريين وحتـى ممثلـي المنظمـات غير الحكومية.

في إطـار الشـكل ـ النظـام الهرمـي الـذي يتصـوره مؤلـف هـذا الكتاب بوصفه توزيع القوة على مستوى العـالم.. تتجلى بالضـرورة صـورة المستوى الثـاني ـ المباشـر تاليـا لقمـة الهـرم حيـث تقبـع كـل مـن الصـين.. روسيا.. الهند والبرازيل.. ومن قبلها بالطبع دول الاتحاد الأوروبي.

يصدر المؤلف على هذه القوى، سـواء كانـت أوروبيـة ـ أو كانـت صاعدة كمـا أصبحت تسـمى الحكم التـالي: لقد اسـتوعبوا حقيقـة أن قوتهم تنـافس قـوة أميركـا.. ولكنهـا لـن تسـاويها أو تتكـافأ معهـا. هـذه الحقيقة ـ كما يفهمها مؤلف كتابنا ـ تستدعى نظرة متأنيـة في رأيـه مـن أجـل تحليـل أسـاليب تنظـيم القـوة وتـدبير أمرهـا.. وهـي نظـرة إلى قواعـد القوة التي يجسدها عنوان هذا الكتـاب.

صحيح أن الكتاب ينطلق من فكرة المستويات العليا الثلاثة من هرم القوة في العالم وهي:

أميركا والاتحاد الأوروبي ومعه القوى الصاعدة التي ألمحنا إليها والمستوى الثالث الذي يحدده المؤلف (ص 89) في الأقطار النفطية وما في حكمها.

لكن الأصح في رأيه أيضا هو أن على واشنطن أن لا تغترّ بتلك المكانة التي شاءت أن تضعها عند قمة الهرم.. عليها أن تلتمس الضوء كما يقول المؤلف لكي تجيد إدارة هذه المكانة السامقة.. وهذا يعني تشكيل استراتيجية متجانسة وشاملة.. يكون من أولوياتها فهم موضوعي وعميق لمشاكل وقضايا الدول الأخرى.. ويلي ذلك معرفة لما يمكن أن تطلبه واشنطن من خبراء استخباراتها.. وباختصار شديد - كما يوجز البروفيسور ليزلي جيلب - على واشنطن أن تتعلم من جديد حقيقة الصلة الحيوية بين القوة والسياسة (أهم عناصر الاستراتيجية). بهذا يتحول بنا الكاتب إلى جزئه الثاني وبالتحديد الذي يحمل عنوانا هو: الإستراتيجية والقوة .

من أهم عناصر الإستراتيجية كما يتصورها المؤلف ألا تبالغ إلى حد التهويل في قدرة الخصم.. ومن واقع تجربته يقول أن أخطر ما أصاب الإستراتيجية الأميركية خلال حقبة الحرب الباردة ذلك العنصر الذي لخصوه في عبارة تقول : فجوة الصواريخ، بمعنى أن الخصم السوفييتي كان سابقا بأشواط عديدة على القطب الأميركي في مجال القذائف الصاروخية على وجه الخصوص.

يقول الكاتب في هذا الصدد: وهكذا ظلت موسكو، على مدار 40 عاما تتسبب في نزيف مستمر للموارد الأميركية والقدرة

الأميركية على صعيد العالم كله.. بعد أن ظل المتشددون من ساسة أميركا ونوابها يرددون حكاية السبق الروسي في دنيا الصواريخ.. ويحذرون من إمكانية أن تحوز موسكو قصب التفوق على واشنطن الأمر الذي صوروه بأنه بالغ الضرر لا بالنسبة لسمعة أميركا، في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن أيضا بمكانة أميركا ودورها ومصالحها الحيوية، وخاصة على مستوى أقطار العالم الثالث.

معنى الإستراتيجية:

وبوصفه أكاديميا مخضرما يعود بنا المؤلف إلى أصول كلمة استراتيجية.. يوضح أن اللفظ يرجع في اشتقاقه اليوناني إلى المعنى التالي: ما يصدر عن مكتب أو أوامر القائد - الجنرال.

لكن هذا الأصل الاشتقاقي ما لبث أن طرأ عليه معنى مستجد أضافته حقبة نابليون في فرنسا فكان أن وصلت بلفظ استراتيجية إلى معناه المعاصر على الوجه التالي: أنها فن ومهارات تعظيم قدراتك إلى حيث تستطيع تحقيق أقصى ما تهدف إلى إنجازه. وفي هذا الصدد يحيل المؤلف إلى أستاذه هنري كيسنجر الذي يعد الاستراتيجية العنصر الأهم في أي تحرك سياسي وبوصفها تكفل التفوق إذا أجيد اتباعها.

محاور الاستراتيجية الخمسة

من هنا يؤكد الكتاب على البدء بتحديد وثيق للأهداف الممكن تحقيقها.. وهي عملية قد تبدو ميسورة رغم أنها ليست كذلك في أرض الواقع حيث يجنح المرء إلى البدء بأعظم الأهداف وأقربها إلى الوجدان وقد تكون أهدافا صعبة أو حتى غير ميسورة التحقيق.

ويواصل المؤلف تحليله قائلا:

ـ أولا.. حدد الأهداف الممكنة التحقيق.. هي الكفيلة بجعل الإنجازات حقيقة واقعة. والإنجازات إذا تحققت هي أول أسباب القوة. وبعد التوصل إلى أول هذه الأسباب تستمر المسيرة إلى استجماع مقاليد القوة بأسرها. والأحمق هو الذي يحاول تحديد المشكلة بطريقة تجعل حلها من الصعوبة بمكان. وإن استعصت عليك.. ابحث عن مشكلة أخرى قابلة للحل. وهكذا فعل كيسنجر حين استعصى عليه حل مشكلة فيتنام.. فلجأ إلى مجالات وقضايا أخرى ما بين الصين إلى الشرق الأوسط (أيام السادات في مصر) وعندما نجح فيها.. استطاع أن يكسب أرضية جديدة من الثقة والثبات فعاود النظر بشكل أفضل إلى معالجة مشكلة فيتنام.

ـ ثانيا.. تأتي عملية تحديد الأولويات، الأهم قبل المهم.. والواقعي قبل المستحيل.. على أن يتم ذلك في إطار من الوضوح والانفتاح وإقامة شراكات مع جماهير الرأي العام. ومن أقرب الأمثلة الإيجابية في هذا الصدد ما نرصده حاليا من سلوك زعماء الصين: لقد حددوا أولوياتهم وما زالوا متمسكين بتحقيقها دون أن تصرفهم عن ذلك كل عوامل الشد والجذب التي تجتاح العالم في هذه المرحلة. وفي مقدمة هذه الأولويات: تحقيق النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار داخل ربوع الصين ومن ثم خلق قاعدة من التقدم الاقتصادي والاستقرار السياسي ومن ثم الاجتماعي داخل الصين.. وبعدها يمكن الانطلاق على أساس قاعدة أبعد مدى وربما أشد طموحا من قواعد الأولويات.

ـ ثالثا.. ينصح المؤلف قادة الدول أن يتدارسوا جيدا عوامل قوة بلدهم.. وعوامل ضعفها أيضا.. فضلا عن تشكيلات الحلفاء والخصوم.

ـ رابعـا.. هنـاك عنصـر الإبـداع في وضـع الإسـتراتيجية الخاصـة بالسياسـة الخارجيـة والعلاقـات الدوليـة لهذا النظـام أو ذاك.. وبمعنـى أن الإبـداع مقابـل الـتفكير الـروتيني.. أو تفكـير المـوظفين.. وهنـا يتحـدث المؤلف على ما يسميه البـاب الأول.. وهـو أول الأبـواب الواجـب أن تطرقها إستراتيجية السياسة الدولية ومن خلاله يمكن أن تنفتح سائر الأبواب.

ومرة أخرى يسوق المؤلف مثالا عـن علاقـات أميركـا مـع الصـين.. ويقول أن ليس بمقدور واشنطن حاليـا أن تضغط علـى الصـين كـي تحـد من توسعها في مجال التسلح أو تتوقف عن تهديداتها الموجهة من الصين إلى تايوان.. لكن أول الأبـواب الواجـب معالجتها في استراتيجية أميركـا في هذا الصعيد هو العمل على تطوير العلاقات الاقتصـادية بـين واشنطن وبكـين..

وهو ما يخلق بداية مصـالح حيوية للصين لدى الطرف الأميركـي. بهذا ـ يضـيف كـاتبنـا ـ يتـاح للبيـت الأميركـي الأبـيض التعامـل بصـورة أكفأ وعلى نحو أجدى مع أي مشاكل خطيرة مع الصـين، ومنهـا مـا قـد يتعلق بقضايا الأمـن الـدولي أو الأمـن الإقليمـي المتصـل بمصـالـح الولايـات المتحدة الحيوية في منطقة جنوب وأقصى شرقي آسيا.

ـ خامسـا.. وأخـيرا يحـثّ المؤلـف علـى أن يـتم رسـم الاسـتراتيجية السياسية من منطلق الإدراك المتعمق للمصدر الحقيقي الذي نستمد منه إمكاناتنـا وقـدراتنا. وعلـى رؤسـاء الـدول بالـذات أن يسـتوعبوا بوضـوح بـالغ، وطبعـا بغـير أوهـام أو تهيـؤات أيـن تكمـن قـوة بلادهـم. وفي حالـة أميركـا مثلا يحكـي المؤلف بحكم خبرته الميدانية عن الرئيس ريتشـارد نيكسون. (وقد لاحظنا من متابعتنا للكتابات السياسية الصادرة في عام 2009 كيف أن المحللين الجادين يميزون بين أخطاء نيكسـون في تـدبير

الشأن الأميركي الداخلي ـ فضيحة ووترجيت ومحاولات التغطية على انحرافات موظفي البيت الأبيض ـ وبين قدرات نيكسون المشهود بها في تدبير أمر الشؤون الخارجية باقتدار ونجاح)..

من هنا يقول المؤلف (ص 102): لقد فهم الرئيس نيكسون أن ترسيخ وتفعيل قوة أميركا في الشرق الأوسط أمر يقتضي إثبات أن أميركا هي الطرف الوحيد القادر على صياغة اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل.. واليوم فإن القوة الأميركية تستمد كيانها من واقع التوازن الإقليمي الحاصل في طول العالم وعرضه.. في آسيا مقابل الصين.. وفي الشرق الأوسط مقابل إيران وفي أوروبا مقابل روسيا.

الرؤساء والمخابرات :

مع ذلك.. فكم من الرؤساء يخطئون في نظر المؤلف، من حيث التعامل مع وكالات الاستخبارات وأجهزة المعلومات التي تعمل في خدمتهم. وفي الكتاب يقول المؤلف أن الرؤساء يطلبون من دائرة المخابرات مثلا أن توافيهم بنوعية الأفكار التي تراود رؤساء الدول الأخرى وزعاماتها.. وبديهي أن أجهزة الاستخبارات لا تستطيع تلبية مثل هذه الطلبات، ولا هي من صميم أعمالها.. وكان الأوْلى في رأيه أن يُطلب إلى دوائر الاستخبارات موافاة القادة والزعماء والرؤساء بما يعينهم على فهم ما يدور داخل المجتمعات الخارجية من مشاكل وتيارات وما تعتمده من سياسات.

ورغم أن أميركا تخصص ـ والعهدة على المؤلف ـ ما يقرب من 50 مليار دولار سنويا لصالح عمليات جمع المعلومات، إلا أن تقارير الاستخبارات التي ظل البروفيسور ليزلي جيلب يطلع عليها إبان عمله وكيلا للخارجية الأميركية أو في مجلس الأمن القومي الرئاسي أقل

قيمة وأدنى جدوى من حث المعلومات المطلوب معرفتها. والأفضل منها في رأيه (ص 123) ما كانت تحويه مواضيع وتقارير الصحف اليومية المنشورة على الملأ!

وعلى سبيل التوضيح يعترف المؤلف بأن ثمة تقارير استخباراتية جاءت بها الأجهزة الأميركية على مدار سنوات وكانت بالغة القيمة وجمّة الفائدة سواء ما تعلّق منها مثلا بما إذا كان في نية روسيا رفع أسعار البترول، أو ما إذا كان رئيس وزراء إسرائيل الفلاني له من قوة المكانة لدرجة تقديم تنازلات (من أجل تسوية مرتقبة) أو ما هو حجم وطبيعة البرامج العسكرية للصين.. إلخ.

لكن من ناحية أخرى، كم جاءت تقارير المخابرات في أميركا مخيبة للآمال.. وبالنسبة لقضايا شديدة المساس بالمصالح الأميركية العليا.. وخذ عندك.

- خلال غزوة خليج الخنازير في عام 1961 قالوا أن الشعب الكوبي سوف ينقلب على نظام كاسترو.. أو أن عرش الشاه ثابت وحكمه مستقر وطيد الأركان في أيران عام ، 1979. أو أن السوفيت لن يجرؤوا على غزو أفغانستان.

هنا.. وفي عبارة موجزة يعلق مؤلفنا قائلا: في هذه البنود بكل خطورتها البالغة، كانت جماعات الاستخبارات في أميركا إما قليلة الجدوى أو كانت مخطئة على طول الخط بحيث لا تدري من الأمر كثيرا أو قليلا.

أخيرا وفي مجال الربط بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية.. يحاول المؤلف أن يوجز حصائل خبرته الطويلة في هذا المجال..

في 5 نصائح يقدمها إلى الرئيس الأميركي أوباما وإن كان يصفها من باب اللياقة بالطبع بأنها 5 قواعد تكفل في رأيه قدرة الرئيس على المساومة خارج الحدود.

القاعدة (1): لا تستهن بقادة الدول الأخرى: منهم من يتصور أنه قادر على أن ينال مبتغاه إذا ما استطاع التأثير على الرأي العام داخل أميركا باستخدام أساليب الإعلام أو الدعاية أو جماعات المصالح عليك أن تشعرهم بأنك تقبض بإحكام على مقاليد السياسة الخارجية.

القاعدة (2): لا تتردد في أن تضم إلى مجالات صنع السياسة الخارجية كل اللاعبين القادرين على إفادتك.. منهم معاونوك المحترفون، ومنهم خبراء السياسة ومنهم عسكريون ومنهم دوائر الاستخبارات وأجهزة المعلومات، وليس من سبب في أن لا تضم إلى هذا الفريق عناصر من المنظمات غير الحكومية.

القاعدة (3): عليك أن تكسر الطوق الذي أصبحت تفرضه «ميديا» التليفزيون حين تطارد السياسي أو صانع القرار فإذا بها تعلن عن السياسات حتى قبل اتخاذها أو وضعها موضع التنفيذ.. نريد أن نسمع الناطق باسمك وهو يقول: نحن ندرس هذا الأمر.. وسنعود إليكم بعد البتّ فيه.

القاعدة (4): ليتك تبني محورا سياسيا من أصحاب النظرة الواقعية في السياسة الخارجية من الحزبين الديمقراطي والجمهوري هذا المحور أو المركز سيكون بمثابة القاعدة الوطيدة التي تسيطر أنت عليها وتستطيع من خلالها أن تبعث ما تريده من إشارات إلى زعماء العالم الخارجي.

القاعدة (5): عندما يرتفع الزعيم عن صغائر المسائل المحلية والاعتبارات الداخلية، وخاصة عندما يكون بصدد صنع السياسة الخارجية يحقق النجاح في الخارج ويحوز الاحترام في الداخل.

كتاب - قواعد القوة في السياسة الخارجية - الحلقة 5

أضواء على ثلاثية القوة الحقيقية للدولة

يقدم المؤلف هنا تعريف للقوة على أنها لا تقتصر بداهة على الجانب العسكري ويطرح المؤلف نموذجه الأثير مجسدا في حزمة متكاملة أو منظومة متآزرة تجمع بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية والقوة الدبلوماسية (قوة السياسة الخارجية) داعيا إلى تفعيل هذه المنظومة في إدارة «الشأن الأميركي» وخاصة خارج الحدود وباعتبار أن قوة الاقتصاد وقوة الإقناع تكفلان عدم التورط منذ الوهلة الأولى في الحل العسكري.

ويركز أيضا على أهمية دراسة الاقتصاد السياسي ودعمها من جانب الدوائر الاتحادية بواشنطن لإعداد أجيال من الدارسين المستوعبين لحقائق الاتصال بين السياسة والاقتصاد. ينصح النقاد الرئيس الأميركي أوباما بأن يعكف في ساعات المساء على معاودة الاطلاع على الأفكار التي طرحها الكاتب . الباحث ليزلي جيلب في سطور كتابه الذي نتناوله بالتحليل والنقد في سياقنا الراهن. يقول الناقد «مايكل بسكلوس» أن أوباما أظهر خلال حملته الانتخابية قدرته على الاقتراب من المشاكل العالمية مع اتباع أسلوب في التعامل مع قضايا السياسة الدولية على أساس نهج يتسم بهدوء الفكر وبالتركيز على استراتيجية الأجل الطويل.

صحيح أن أوباما لن يتفق مع كل ما طرحه مؤلفنا ليزلي جيلب من تحليلات وآراء، ولكنه سوف يستفيد بالقطع من تعريفات جيلب لأسباب قوة الدولة - خاصة إذا كانت مسؤولة عن مقاليد القيادة وسط محيط عالمي مائج بالاضطراب.

يسترعي النظر هذا الشكل الهرمي الذي يرسمه مؤلف الكتاب لانساق أو مستويات القوة في عالمنا.. وكأنما يعمد إلى تقسيم العالم إلى طبقات عليا من الدول وطبقات وسطى، ناهيك عن الطبقات الدنيا التي تكاد تلامس قاع الهرم المذكور - هذا النسق قد لا يسعد فقهاء القانون الدولي، فضلا عن أنصار حقوق الإنسان.

حيث القاعدة الدولية المرعية تقول بمساواة الدول في السيادة وبأن حقوق الإنسان - بمعنى حقوق الشعوب - تتسم بالتكافؤ ولا تقبل التجزئة.. ناهيك عن أن تقبل تلك التقسيمات الطبقية التي تكاد تقسم العالم إلى دول أرستقراطية عليا ودول بورجوازية وسطى ثم دول يكاد تصدق عليها أوصاف الرعاع أو الحرافيش أو الدهماء (!).. هذا في الوقت الذي يؤكد أن تركيبة مجتمع الدول في العالم باتت تشهد تداخلا بين الانساق - أو فلنقل الطبقات.

مجموعة الثماني في إيطاليا

وعندما استضافت إيطاليا في أوائل يوليو اجتماع مجموعة الثماني وهي التي تكاد تشكل - حسب توصيف مؤلف كتابنا - قمة الهرم وأعلى مستوياته - فإن العالم لم يقصر اهتمامه فقط على الإصغاء لأصوات الأعضاء المؤسسين للمجموعة الصناعية المذكورة.

وقوامها دول أوروبا وكندا وأميركا واليابان.. بل كان من الأصوات المسموعة بحق تلك الآراء التي اهتم العالم بها صادرة عن قيادات الصين والهند والبرازيل على وجه الخصوص.. ثم كان في مقدمة الذين أصغوا واستوعبوا الرئيس الأميركي أوباما شخصيا.

انطلاقا من استيعابه كمثقف وأستاذ جامعي سابق لحقيقة الاعتماد المتبادل أو واقع ما نصفه بأنه التكافل السياسي - الاقتصادي بين دول العالم.. وإذا كان على رأس هرم البروفيسور جيلب كيانات مثل أميركا أو أوروبا الغربية أو اليابان.

فمن ذا الذي يملك الترف السياسي كي يتجاهل مثلا.. مثلا منتجي البترول أو المطاط أو معدن اليورانيوم وما في حكمها من المواد الأولوية اللازمة لاستمرار دورة الصناعة والتقدم والحياة في الكرة الأرضية؟.

ومن يستطيع أن يتجاهل غابات البرازيل المطيرة التي تمثل رئة كوكبنا، أو يتجاهل منتوجات الهند في عالم الحاسوب الإلكتروني؟ أو حتى يتجاهل إنجازات الطب في مجال مكافحة وباء الإيدز في بلد فقير اسمه كوبا.. الجزيرة الصغيرة الواقعة في مياه الكاريبي؟.

مع هذا كله.. يكاد الناقد مايكل بسكلوس يتفق مع مؤلف كتابنا بأن أميركا ما زالت القطب العالمي الأقوى والأقدر، ومن ثم الأكثر مسؤولية في التعامل مع الشأن الكوكبي ولكن من منطلق الواجب قبل منطلق الكبر أو الاستعلاء.

في هذا السياق يقسم المؤلف عوامل ومظاهر وأسباب قوة أميركا إلى المجالات الأساسية التالية التي يعرضها على صفحات هذا الكتاب. وأهم عوامل هذه القوة ما يلي:

(1) القوة العسكرية (2) القوة الاقتصادية

(3) القدرة على تهيئة مسرح الأحداث (4) قوة السياسة الخارجية

الحرب أولى بالاهتمام

ولما كان كتابنا هو محاكاة عصرية لرسالة السياسي الإيطالي القديم مكيافيللي وقد وجهها منذ 500 سنة إلى «الأمير» ـ حاكم فلورنسا.. فإن كتاب جيلب الراهن يخاطب «الأمير» أوباما ـ مقتبسا سطورا من مكيافيللي يحض فيها الحاكم على أن يضع على رأس أولوياته ذلك الاهتمام الحيوي بأمور الحرب وفنون الاقتتال يضيف المؤلف: أن أميركا بكل قدراتها الجبارة عسكريا، لم تستطع أن تحول بين الهند أو باكستان ـ أو تحول بين إيران أو كوريا الشمالية وبين تطوير قدرات نووية خطيرة، ولا استطاعت أن تحول بين الصين وبين زيادة طائلة بل فادحة في معدل الإنفاق والحشد العسكري.. ولا هي الآن تحول دون توسع النفوذ الروسي في أكثر من مكان.

من هنا يتصور المؤلف أن القدرة العسكرية وحدها لا يمكن أن تحل المشاكل، ولا تكفل ذلك التفوق الذي ينشده بداهة لبلاده وسط المحيط العالمي..

منظومة القوة الثلاثية :

لهذا فهو يحرص على توصيل رسالته إلى «أميره» الجديد في البيت الأميركي الأبيض وفحواها أن أمر التفوق لا بد وأن تسنده قوة أو قدرة تتشكل من 3 عناصر متمازجة ومتماسكة وهي: القوة العسكرية والقوة الاقتصادية والقوة الدبلوماسية (قدرة السياسة الخارجية).

هذه هي الحزمة الثمينة، كما يصورها المؤلف أو هي الجسر الذهبي الموّصل إلى تحقيق الهدف كما تقول الحكمة الصينية التي

يحيل إليها الكتاب وهي ثمينة في رأي المؤلف، وفي رأينا أيضا، لأن وجود القوة الاقتصادية أو السياسية كفيل بأن لا يبادر الزعيم أو القائد إلى استخدام القوة العسكرية بكل ما قد ينجم عنها من دمار من شأنه أن يلحق بدوره أضرارا فادحة تصيب الطرف الضعيف بل والطرف القوي على السواء، وفي الأجل الطويل أيضا.

وحين يعاود المؤلف ارتداء ثياب مكيافيللي القديم، فهو يوجز نصيحته إلى «أمير» واشنطون قائلا: يستحق الأمر باستمرار أن تفكر في استخدام هذه الحزمة المتكاملة: ما بين الاقتصاد والدبلوماسية قبل اتخاذ خطوة لشن الحرب وبدء الاشتباك.. اللهم ـ يا مولانا ـ إلا إذا كنت مقدما على مواجهة هتلر!.

باختصار، القوة العسكرية هي بمثابة العاصفة العاتية. أما القوة الاقتصادية فهي بمثابة مدّ الأمواج التي تعلو فوق سطح البحر.. صحيح أن القوة الاقتصادية لن تصلح الأمور بين عشية وضحاها، لكن ميزتها هي إمكانية الصمود وبقاء الأثر واستمرار الفعالية.. وهي من ثم القادرة على أن تحدث تغيرات جذرية في الأوضاع.

ولأن المؤلف ينطلق، كما نلاحظ باستمرار، من موقف الواقعية السياسية، ولأن هذه الواقعية تتسم بالالتصاق الدائم بالموقف على الأرض بكل حقائقه الإيجابية.. وربما السلبية في بعض الأحيان.. فإن الكتاب يورد تعريفا لعناصر القوة الاقتصادية كما يفهمها مؤلفه الأميركي على النحو التالي: إنها التجارة.. والمعونة.. والاستثمارات والعقوبات.. ثم.. الرشاوى (!)

وهو يعترف (ص 191) بأن كل هذه الأساليب أو العناصر الاقتصادية أو المالية ليست سريعة الأثر ولكنها فعالة التأثير في الأجل

الطويل.. ولكن باستثناء عنصر واحد هو.. الرشوة.. هي وحدها التي يمكن أن يكون لها أثر سريع.. للأسف الشديد!

الحقبة الأولى للعولمة

والحق أن التاريخ الاقتصادي يفيد بين أوروبا والغرب بشكل عام لم يكن لهما التمتع بهذه القوة الاقتصادية إلا في عصور قريبة نسبيا، فقبل زمن النهضة الأوروبية - القرن السادس عشر مثلا كانت القوة الاقتصادية العالمية - بل كان التقدم الاقتصادي في يد كيانات كبرى غير أوروبية مثل الهند والصين، لكن بدأ الموقف يتغير لصالح أوروبا بعد عام 1500 وهي الفترة التي شهدت ظهور الدولة - القومية كما يسمونها في مصطلح علم السياسة.

وبذلك تهيأ المناخ لأن تتسلم أوروبا الغربية مقاليد الأمور بفضل الثورة التجارية ثم الثورة الصناعية ولدرجة أن الفترة الزمنية الفاصلة من بدايات القرن ،19. وبين دويّ المدافع في عام 1914 (الحرب العالمية الأولى) وجدت من يطلق عليها الوصف التالي: الحقبة الأولى للعولمة.

في كل حال يرى المؤلف أن أي محاولة من جانب أميركا لاستخدام العنصر الاقتصادي في إطار حزمة القوة الثلاثية التي ألمحنا إليها - هي جهد مرهون أساسا بقدرة أميركا في الحفاظ على قدرة وحيوية اقتصادها الوطني. ثم يقول المؤلف مخاطبا الرئيس أوباما: إن اقتصادنا المستند إلى نحو 14 تريليون دولار هو القاعدة التي يستند إليها تفوقنا العسكري والدبلوماسي والاقتصادي الواسع النطاق، بقدر ما أنه الركيزة التي يقوم عليها دعائم الرفاه والاستقرار داخل أميركا ذاتها.

ومن ثم فحل المشاكل في اقتصاد الداخل (هي كثيرة وبعضها فادح حاليا)، هو قاعدة القوة رقم واحد في هذا المضمار، شريطة أن يفهم «الأمير» المقصود أن القوة الاقتصادية تؤدي دورها إذا ما أتحنا لها المجال كي تمارس تأثيرها بوتيرة بطيئة الخطى ولكن فعالة التأثير.

وعلى مستوى التخطيط والتنفيذ يضيف المؤلف هذه النصيحة التي يبلور فيها أهم قاعدة يراها من قواعد القوة الاقتصادية.. يقول (والخطاب دائما من مكيافيللي المعاصر إلى الأمير في المكتب البيضاوي في واشنطون): إذا أردت بالفعل أن تجيد استخدام القوة الاقتصادية، عليك - بعد إذنك - أن تنشئ نظاما يضم بين مكوناته ممثلي وزارات الاقتصاد والدفاع والخارجية.. ومن الأهمية بمكان تعيين مسؤول كبير يتمتع بمساندة شخصية من جانبك وتكون مهمته التنسيق بين ما يصدر عن هذه الدوائر من دراسات وقرارات.

لا ينسى المؤلف في نفس السياق أنه باحث أكاديمي.. ولذلك فهو يضيف ما يلي (ص 288) إلى مجموعة قواعد القوة التي يطرحها على الرئيس الأميركي:

- في عام 1958 أصدر الكونجرس قانونا بالغ الأهمية خاصة خلال سنوات المد من الحرب الباردة.. وحمل القانون العنوان التالي: قانون تعليم الدفاع الوطني

بموجب القانون أتيح لآلاف من الطلاب الأميركيين الحصول على معونات مالية للانخراط في سلك دراسات عديدة ومتعمقة كانت لازمة لكي تفوز أميركا في معارك تلك الحرب الباردة.. وخاصة في مجال الاقتصاد السياسي.

ونحن بحاجة ـ سيادة الرئيس ـ إلى نفس المستوى من التشجيع من جانب الدوائر الاتحادية على دراسة فروع الاقتصاد السياسي.. وإذا كنت تؤمن بحق بأن القوة الاقتصادية (قبل شنّ الحرب أو امتشاق السلاح) هي العملة التي لا بد وأن تكون متداولة أو رائجة على ساحة القوة الدولية المعاصرة.. فإن هذا البرنامج التعليمي المدعوم اتحاديا من العاصمة واشنطون سوف يتيح لخلفائك في موقع رئاسة أميركا إمكانات الخبرة والدرس من أجل أداء هذه المهمة على الوجه المطلوب.

عند هذا المنعطف من طروحات الكتاب يتحول المؤلف مع من عوامل القوة المادية ـ العسكرية والاقتصادية كما رأينا ـ إلى العناصر غير المادية.

ورغم أن هناك من أطلق على هذه العناصر اللا مادية وصفها الشهير بـ «القوة الناعمة» إلا أن المؤلف يختلف مع أصحاب هذا الوصف ويحاول أن يطرح أفكارا بديلة في هذا الخصوص.

اضـــــاءة

يرى المؤلف أن أي محاولة من جانب أميركا لاستخدام العنصر الاقتصادي في إطار حزمة القوة الثلاثية التي ألمحنا إليها ـ هي جهد مرهون أساسا بقدرة أميركا في الحفاظ على قدرة وحيوية اقتصادها الوطني.

ثم يقول المؤلف مخاطبا الرئيس أوباما: إن اقتصادنا المستند إلى نحو 14 تريليون دولار هو القاعدة التي يستند إليها تفوقنا العسكري والدبلوماسي والاقتصادي الواسع النطاق، بقدر ما أنه الركيزة التي يقوم عليها دعائم الرفاه والاستقرار داخل أميركا ذاتها.. ومن ثم فحل

المشاكل في اقتصاد الداخل (هي كثيرة وبعضها فادح حاليا)، هو قاعدة القوة رقم واحد في هذا المضمار.

كتاب ـ قواعد القوة في السياسة الخارجية ـ الحلقة (الأخيرة)

السياسة الخارجية في جوهرها : فن اجتذاب الآخرين

تأليف : ليزلي جيلب

يرى المؤلف أن السياسة الخارجية هي في التحليل الأخير فن المعقول، بمعنى القدرة على إقناع واجتذاب الأطراف الأخرى. ويحذر من المبادرة إلى الاحتكام للحل العسكري للمشكلات، قبل أن تمارس الوسائل الاقتصادية والسبل الدبلوماسية دورها.

ويخلص إلى انتقاد تطورات الأمور في الساحة الأميركية من فرض آراء المدنيين على الجنرالات ومن تركيز وسائل الإعلام على جوانب الإثارة بدلا من القضايا السياسية التي تمسّ المصلحة القومية ويؤكد على دور أميركا المحوري في حل قضية الصراع في الشرق الأوسط على ضوء ما تحقق في حل قضية الصراع في أيرلندا الشمالية. وخلال السياحة الفكرية الطويلة التي تجوّلنا فيها بين سطور وطروحات هذا الكتاب نستطيع أن نصف المؤلف بأنه أقرب إلى «معسكر الصقور» في السياسة الأميركية.. بمعنى أنه يؤمن بقوة الحسم وقوة تفعيل الدور القيادي للولايات المتحدة بالنسبة لقضايا العالم الراهنة.. لكن دون أن يحضّ على المبادرة إلى الاحتكام لقوة السلاح أو شن القتال.

لا يعني توصيف المؤلف بكونه من الصقور أنه «دونالد رامسفيلد» أو أنه هو «بول فولفوتز» اللذين دفعا برئيسهما جورج بوش إلى

الاشتباك في أكثر من مسرح عمليات بكل ما نجم عن ذلك من تكاليف باهظة ومغارم فادحة سواء في الأرواح أو في الأموال أو في رأسمال أميركا من مودة الشعوب أو تقديرها. ربما نصف مؤلف هذا الكتاب المهم بأنه فصيل «متعقل» من صقور السياسة الأميركية: وهو كذلك لأنه أكاديمي دارس بقدر ما أنه خبير ممارس، وبمعنى أن لا تراوده أوهام القوة المغرورة فإذا بها تُباعد بينه وبين حقائق الواقع العالمي المجسد على الأرض، فضلا عن أن دراساته وممارسته في دنيا الكتابة الصحافية والتحليل السياسي ما زالت تضفي على طروحاته في ثنايا هذا الكتاب قدرا ملحوظا من رشد الموضوعية.

رأي من كندا... في هذا السياق يقول سياسي كندي مرموق هو «مايكل إجناتييف» في عرضه النقدي لهذا الكتاب: يظل التفوق العسكري عنصرا لا غنى عنه للقوة الأميركية. وجيلب بالمناسبة يعارض إجراء تخفيضات في اعتمادات الإنفاق على أغراض الدفاع، ولكنه يرى أن القوة لا بد وأن تكون في خدمة السياسة والدبلوماسية لا أن تكون سيدة مهيمنة على كل منهما، (نيويورك تايمز، عدد 2009/3/23). يقودنا هذا إلى الطروحات الأخيرة من الكتاب، وكلها تتعلق بالجوانب غير المادية من استخدام القوة.

عن الواقعية السياسية

ونلاحظ في هذا الصدد أن الواقعية السياسية.. هل نقول مثلا الواقعية الملتصقة بحقائق الأرض - هي التي تملي على المؤلف أن يوضح أن أي قوة معنوية غير مادية.. أو أدبية.. أو هي القوة «الناعمة» على نحو ما يسميها البروفيسور جوزيف ناي وهو بدوره من أساتذة جامعة هارفارد - هذه القوة اللامادية لن تؤدي دورها أو تمارس تأثيرها في نظر مؤلفنا إلا

إذا واكبها استخدام العصا والجزرة.. ـ المرادف البديهي للروادع الحوافز.. أو الوجه الحقيقي للتهديدات والإغراءات.

والمؤلف يركز في هذا السياق على مجال السياسة الخارجية قائلا إن السياسة الناجحة هي ذلك الخيط الرفيع الذي يفصل بين إمكانية إجراء النجاح واحتمال وقوع المأساة. وأول أبجديات هذه السياسة الخارجية هو التحديد الدقيق للأهداف المتوخاة وهي بداهة الغايات المرتبطة بتحقيق المصالح القومية للدولة.

يضاف إلى هذا اتباع سياسة النَفَس الطويل مع استخدام كل الأساليب المتاحة في يد صانع السياسة الخارجية في واشنطن والعمل باستمرار على بناء التحالفات بين الدول الصديقة بعيدا عن الانفراد بالرأي أو اتخاذ قرارات خطيرة ـ الحرب مثلا ـ من جانب واحد.

كيف تجذب الآخرين

كما يحرص المؤلف على تعريف السياسة الخارجية بأنها فن أو آلية اجتذاب الآخرين وليست سلطة الفرض أو الإملاء أو إلقاء المواعظ أو المحاضرات على مسامع هؤلاء الآخرين (ونتصور أنه يكتب سطوره هذه من واقع خبرة المتابعة لما أقدمت عليه إدارة بوش من الانفراد بالقرار ومن الزراية حتى بالحلفاء التاريخيين لأميركا عبر المحيط الأطلسي وهو ما أدى إلى مشاكل أميركا في ساحة العراق بقدر ما سبق وأدى إلى ورطة أميركا أيضا في مستنقع الجنوب الأسيوي في فيتنام).

وفي هذا يوضح المؤلف (ص 253) أن قوة الجذب التي يعرض لها.. لا تعفي رؤساء أميركا من ضرورة التماس الحلول الوسط ومن الحرص على التراضي وتوافق الآراء مع الأطراف الأخرى من أجل تشكيل التحالفات ـ الائتلافات المنشودة.

وقصارى الأمر كما يقول المؤلف ـ أهو هي الشطارة كما قد نقول من جانبنا ، تتمثل هي قدرة رئيس الولايات المتحدة (ومعاونيه) على تحويل التوافقات إلى فرص تتيح لواشنطن أن تمسك زمام القيادة ومنا تنطلق إلى مواجهة المشكلات.

فن المعقول

قصارى الأمر أيضا أن السياسة الخارجية هي فن المعقول كما يسميها البروفيسور جيلب وليست بالتالي علما صعبا أو تخصصا يستعصى على الإلمام والأفهام. لكن تتمثل مشكلتها في الغلو و المبالغات والتصادم مع قواعد الأخلاق.. فما بالك عندما يمارس القوم السياسة من منطلق غطرسة القوة المغرورة.

هذه الشياطين الثلاثة، كما يسميها المؤلف، هي التي تصيب «سياستنا الخارجية».. وساعتها تحرمنا من فرص الاختيار السليم بين البدائل المطروحة.. في حين أن هذا الاختيار أمر جوهري لأي سياسة خارجية تصدر عن فهم سليم لطبائع الأمور.

ولكي يسلط المؤلف مزيدا من الضوء على الأهمية الفائقة للسياسة الخارجية.. يعرض بالذات إلى الأحداث التي شهدها التاريخ الأميركي الراهن وشكلت فيها السياسة الخارجية طوق إنقاذ لسمعة أميركا وهيبتها ومكانتها خلال ذروة الحرب الباردة في عقد السبعينات من القرن الماضي.

كان الشرق الأوسط هو الساحة التي شهدت عملية الإنقاذ المذكورة.. وكانت المسألة قد بدأت في حقبة نيكسون ومستشاره كيسنجر بانسحاب أميركا المهين من أرض فيتنام.

وجاء الإنقاذ لسمعة أميركا بفضل ما حققه الثنائي المذكور من بدء علاقات مع الصين ومن دعم تكنولوجي ودبلوماسي لكوريا الجنوبية ومن تعميق للعلاقة بين واشنطن وطوكيو اليابانية.. مما أضاف إلى قدرة أميركا على الحراك السياسي - الدبلوماسي الواسع في الشرق الأوسط مع التركيز على العلاقات بين مصر وإسرائيل.. إلى حد توقيع ما أصبح يوصف باسم معاهدة السلام خلال حقبة كارتر ومستشاره بريجنسكي.

والمعنى الذي يذهب إليه المؤلف هو أن نجاحات السياسة الخارجية الأميركية في مجالات شتى استطاعت - في رأيه - أن تمتص عوامل الإخفاق التي تجلت - بنص كلمات الكتاب - في ذلك اليوم الأسود الذي شهد طائرات الهليكوبتر الأميركية وهي تنتشل آخر الفلول المتبقية من فوق سطح السفارة الأميركية في سايجون (عاصمة فيتنام الجنوبية).

بعدها نجح الثنائي أيضا في إرساء قواعد الأمن والاستقرار والرخاء في آسيا وساعدا على تحويل الصين من العدو الاسيوي رقم واحد بالنسبة لأميركا إلى حيث أصبحت منافسا وأحيانا شريكا (تجاريا) للولايات المتحدة.

عن الشرق الأوسط يواصل المؤلف تحليله موضحا أن قضية فلسطين - أو بتعبيره الذي نراه سخيفا وهو «الكابوس الفلسطيني - الإسرائيلي» لا يمكن حله في الأسبوع القادم ولكن لا يمكن أيضا تركه في هامش الاهتمام، حيث ان الركود (ص 272) يؤدي إلى تسميم كل الأوضاع.

في نفس السياق أيضا يحيل المؤلف إلى نجاحات الإدارة الأميركية (في عهد كلينتون) في حل الصراعات الدموية بين طرفي النزاع في أيرلندا الشمالية عام 2006 داعيا إلى الإفادة من بعض الآليات التي نجحت في هذا المضمار..

وإن كنا نتحفظ على ما نسبه المؤلف إلى اثنين من أهم خبراء السياسة الأميركية وهما ريتشارد هاس رئيس مجلس العلاقات الخارجية وجورج ميتشل مبعوث الرئيس أوباما الحالي إلى الشرق الأوسط حين أرجعا هذا النجاح في قضية أيرلندا إلى أن الحلول الوَسَط كانت تتبع من جانب الطرفين (يعادلهما بداهة الفلسطينيين والإسرائيليين في الشرق الأوسط) إذ كان كل من هذين الطرفين في أيرلندا قادرا على «كبح جماح أحلامه» حيث تركا مستقبل وضع أيرلندا الشمالية مفتوحا.

في هذا الإطار تأتي دعوة المؤلف إلى دعم الأطراف الفلسطينية القابلة للتفاوض أو الحلول الوسط باتباع سبل شتى منها الوسائل الاقتصادية.

دور إسرائيل والفلسطينيين :

في نفس الإطار أيضا يدعو المؤلف الرئيس أوباما إلى إلقاء خطاب شامل يوضح فيه موقف أميركا واستراتيجيتها الجديدة تجاه المنطقة.. ومن منظور مصالحها الأساسية في التصدي للإرهاب فضلا عن اعتمادها الراهن على البترول..

مع إيضاح أن أميركا هي القوة القادرة على مؤازرة شعوب المنطقة في سعيها نحو الاستقرار والسلام والرخاء إضافة إلى التأكيد

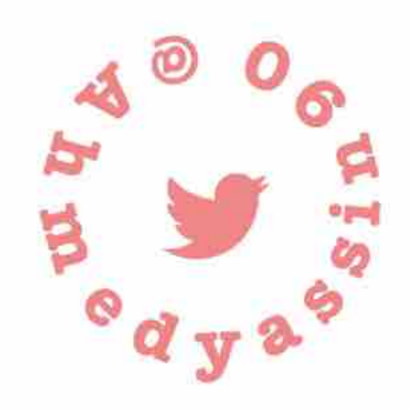
على تعهد أميركا بتنفيذ حل الدولتين. ثم يختتم المؤلف تحليله في هذا الفصل المحوري بسطور تقول حروفها ما يلي (ص 275): على إسرائيل أن تساهم في هذا الحل بأن توقف توسيع المستوطنات القائمة أو بناء مستوطنات جديدة، باعتبار أن هذه أشد النقاط حساسية واستفزاز بالنسبة للفلسطينيين.

أما السبيل الوحيد والواقعي لمساهمة الفلسطينيين فهو بذل جهد شامل لوقف الهجمات «الإرهابية» فليس هناك من أمر غيره يهتم به الإسرائيليون. وعلى الدبلوماسية الأميركية في أولى مراحلها أن تركز على هذه الخطوات العملية الهامة.



الفصل الثالث

العلاقـــات الدوليـــة


@Ahmedyassin90

العلاقات الدولية هي تفاعلات تتميز بأن أطرافها أو وحداتها السلوكية هي وحدات دولية، وحينما نذكر كلمة دولية فإن ذلك لا يعني اقتصار الفاعلين الدوليين على الدول وهي الصورة النمطية أو الكلاسيكية التي كان ينظر بها للفاعلين الدوليين في العقود الماضية.

فبجانب الدول هناك نوعان من الأطراف الدولية الأخرى التي تتشابك وتتفاعل في محيط العلاقات الدولية لدرجة لا يمكن معها تجاهلها طبقاً للنظرة التقليدية للفاعلين الدوليين.

- والنوع الأول: من الفاعلين الدوليين هم أطراف أو فاعلين دون مستوى الدول في بعض الأحيان مثل الجماعات ذات السمات السياسية أو العرقية التي قد تخرج عن إطار الدولة لتقيم علاقات مع وحدات دولية خارجية بغض النظر عن موافقة أو عدم موافقة الدول التي ينضمون تحت لواءها مثل الجماعات الانفصالية وجماعات المعارضة المسلحة، فضلاً عن العلاقات الدولية لحركات التحرر التي لم ترق بعد إلى مرتبة تكوين أو تمثيل دولة.

- أما النوع الثاني: من الفاعلين فهو يتمثل في التنظيمات التي تخطت إطار الدولة لتضم في عضويتها عدة دول، سواء كانت هذه المنظمات هي منظمات دولية أو إقليمية، وسواء كانت تلك المنظمات هي منظمات سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية أو حتى تلك التي تقوم بغرض تعزيز روابط الآخاء الديني.

- و**العلاقات الدولية** هي تفاعلات ثنائية الأوجه أو تفاعلات ذات نمطين النمط الأول هو نمط تعاوني والنمط الثاني هو نمط صراعي

إلا أن النمط الصراعي هو النمط الذي يغلب على التفاعلات الدولية برغم محاولة الدول إخفاء أو التنكر لتلك الحقيقة، بل أننا يمكننا القول أن النمط التعاوني الذي قد تبدو فيه بعض الدول هو نمط موجه لخدمة صراع أو نمط صراعي آخر قد تديره الدولة أو تلك الدول مع دولة أو مجموعة دول أخرى، فعلى سبيل المثال نجد أن الأحلاف والروابط السياسية بين مجموعة من الدول هي في صورتها الظاهرية قد تأخذ النمط التعاوني بين تلك الدول برغم حقيقة قيامها لخدمة صراع تلك المجموعة من الدول ضد مجموعة أخرى.

- أكثر من ذلك فإن النمط التعاوني للعلاقات بين دولتين (مثل تقديم العون والمساعدات الاقتصادية والعسكرية) قد يحمل في طياته محاولة من إحداهما التأثير على قرار الأخرى وتوجيه سياستها بما يخدم مصالحها أو تكبيلها بمجموعة من القيود التي تتراكم كنتاج للتأثير والنفوذ.

لذلك نجد أن معظم التحليلات والنظريات في العلاقات السياسية الدولية تركز كلها على النمط الصراعي منها انطلاقاً من دوافع ومحددات مثل القوة والنفوذ والمصلحة فضلاً عن الدوافع الشخصية.

ويعد الصراع بمثابة نمط تحليلي خصب من أنماط العلاقات السياسية الدولية، فهو مليء بالتفاعلات متعددة الأبعاد، بل أنه يجمع في طياته النمط التعاوني نفسه والذي يعاد توظيفه في معظم الأحيان لخدمة النمط أو البعد الصراعي للتفاعلات الدولية

- **والعلاقات الدولية** هي فرع من فروع العلوم السياسية ويهتم بدراسة كل الظواهر التي تتجاوز الحدود الدولية. علما بأنه لا

يقتصر على دراسة أو تحليل الجوانب أو الابعاد السياسية فقط في العلاقات بين الدول وانما يتعداها إلى مختلف الابعاد الاقتصادية والعقائدية والثقافية والاجتماعية.....الخ.

كماانه لا يقتصر على تحليل العلاقات بين الدول وحدها وانما يتعدى ذلك ليشمل كثير من الاشكال التنظيمية سواء كانت تتمتع بالشخصية القانونية الدولية أو لاتتمتع بذلك

علم العلاقات الدولية

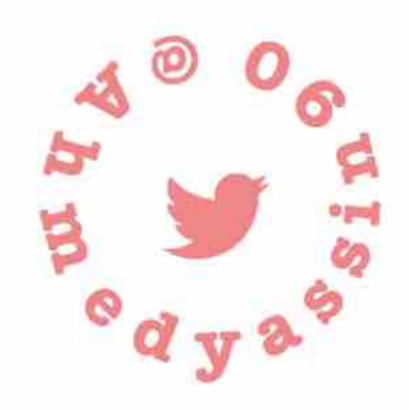
برغم أن العلاقات الدولية كممارسة وتفاعلات قد وجدت منذ القدم ومنذ بداية انتظام التجمعات البشرية في شكل دول- إلا أن العلاقة الدولية كعلم- تعتبر من العلوم حديثة النشأة نسبيا - حيث بدا ياخذ حيزا منذ بداية القرن 19 ، وقد تأكدت أهميته كعلم قبيل واعقاب الحرب العالمية الأولى.

- و**علم العلاقات الدولية** بات من أهم فروع العلوم السياسية التي من خلالها يمكن دراسة وتحليل الظاهرة السياسية بكل أبعادها النظرية والواقعية، وبرغم أن دراسة العلاقات الدولية كمادة قائمة بذاتها من مواد العلوم السياسية لم تتخذ طابعا عملياً إلا عقب الحرب العالمية الثانية- إلا أنها قد اتخذت خلال تلك الفترة الوجيزة نسبياً مكانة هامة طغت على الأفرع الأخرى للعلوم السياسية، ويرجع ذلك إلى الحيوية والديناميكية التي تتسم بها موضوعات تلك المادة، فضلا عن الأهمية التي اكتسبتها تلك المادة جراء التقدم التكنولوجي الهائل في كافة المجالات خاصة في مجال الاتصال والمعلومات والمواصلات والتسلح.

- وعلم العلاقات الدولية لم يعد مقتصرا الآن على استقراء علاقات الدول والأحداث الدولية كما كان في السابق والذي كان يقترب من دراسة التاريخ الحديث، كما أنه لم يعد يركن إلى الاكتفاء بتفسير الظواهر الدولية الحالية وإيجاد المبررات أو التبريرات للسلوك الدولي.

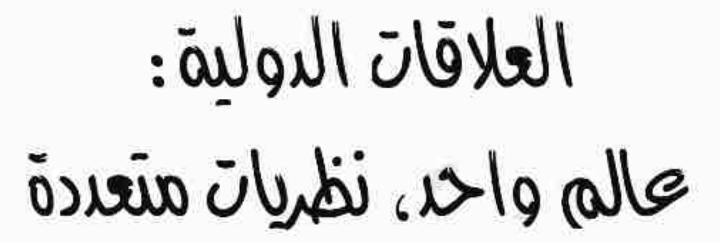
بل تخطى ذلك كله لينفذ إلى قلب الحدث أو السلوك الدولي مستعينا بأدواته التحليلية المستمدة من فروع العلوم السياسية والاجتماعية الإنسانية وعلى رأسها علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الأجناس البشرية والجغرافيا والتاريخ والقانون الدولي والاقتصاد، يضاف ذلك أساليب التحليل الكمي والإحصائي والقياس واستطلاعات الرأي والتي من خلالها ومعها يتحقق ليس فقط تحليل العلاقات الدولية بصورتها الراهنة - بل يمكن التنبؤ أو استشراف أو الوقوف على طبيعتها المستقبلية من خلال المعطيات المتاحة في حالة تحقق شروط أو افتراضات التحليل دون حدوث أحداث قاهرة أو فوق مستوى التوقع، مع وضع وتحديد البدائل في حالة تغير الظروف والأحوال أو الافتراضات التي بنيت على أساسها تلك التحليلات. في محاولة لتحسين عملية التنبؤ في العلاقات الدولية ذكر "مورتن كابلان" (Kaplan) في خمسينيات القرن المنصرم: "إننا نحتاج إلى نماذج لفحص التعميمات التي تتبناها نظريات العلاقات الدولية التي توظف على مستوى النظام الدولي؛ لأنه لا يوجد منهج أو أسلوب محدد لتحليل مثل هذه التعميمات، كما أن هناك مشكلة أخرى متعلقة بدقة الفهم لكيفية تحليل التعميمات" (Kaplan,1961:6). وبعد أكثر من ثلاثين عامًا، وتحديدًا في عام 1992، نشر "جون لويس جيدز" (Gaddis, John Lewis) مقالاً بعنوان نظرية العلاقات الدولية ونهاية

الحرب الباردة ، انتقد فيه منظري العلاقات الدولية لفشلهم في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة، ورأى أن هذا الفشل يطرح بدوره أسئلة حول المناهج والاقترابات التي تم تطويرها لمحاولة فهم السياسات العالمية (انظر Gaddis,1992). ويعد هذا المقال المحرك الرئيس في الكشف عن ضرورة دراسة المستقبليات كعلم، لما أثاره من نقاشات حول كيفية تطوير نظريات السياسة الدولية. وفي الحقيقة، لم يكن المقال سوى انعكاس للواقع، وقد نجم عن سقوط حائط برلين طرح سؤالين مهمين هما: لماذا كانت نهاية الحرب الباردة بهذه الطريقة المفاجئة؟ وماذا يعني هذا لنظرية العلاقات الدولية؟ ولقد حاولت الكثير من الدراسات البحث في الإجابة عن هذه الأسئلة، فبينما بحث الواقعيون الجددعن طريقة لفهم انهيار الاتحاد السوفيتي السلمي بما يتلاءم وافتراضاتهم، وبخاصة فيما يتعلق بالقيمة العليا للدولة وبقائها؛ إذ فسّر البنائيون الأمر بشكل واسع ومختلف كدليل على صواب معتقداتهم ونجاحها، بالإضافة إلى ما يتعلق بتأثير الأفكار والمعايير حول السياسات الدولية وقد مثل هذا الاتجاه "كراتشويل" (Kratochwil, Koslowski)، و"ايكنبيري" (Ikenberry)، و"نيد ليبو" (Ned Lebow)، و"هيرمان" (Herman)، وشعر الكثيرون منهم - أي منظري البنائيين - أن سقوط الثنائية القطبية لم يأت ليعلن فقط عن حدوث تحولات وتغيرات نظامية، وإنما ليعلن أيضًا عن حدوث تغيير أساسي في الطريقة التي تعالج بها السياسات الدولية، أما الواقعيون فلم يميلوا بشكل عام لمنح أي مجال لإمكانية تغيير النظام الأساسي.


@Ahmedyassin90

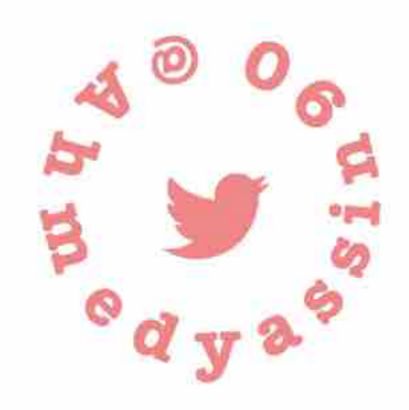


الفصل الرابع



العلاقات الدولية:
عالم واحد، نظريات متعددة




@Ahmedyassin90

يهتم صانعوا السياسة والممارسين لها بالدراسة الأكاديمية للشؤون الدولية إن الذين يوجهون السياسة الخارجية عادة ما يصرفون النظر عن طروحات الأوساط النظرية (وهو ما يمكن تقبله في حالات كثيرة)، غير أن هناك علاقة لا يمكن تجاهلها بين العالم النظري المجرد والعالم الواقعي حيث تمارس السياسة، فنحن بحاجة للنظريات حتى نضفي معنى على الكم الهائل من المعلومات التي تغمرنا يوميا. وحتى صانعي السياسة الذين يتعالون على النظريات يتوجب عليهم في واقع الأمر أن يعتمدوا على أفكار خاصة بهم حول الكيفية التي تسير بها الشؤون الدولية (وفي العادة، لا يتم التصريح بها) في حال أرادوا اتخاذ قرار إزاء وضع معين، فالكل يستعمل نظريات - بإدراك أو بغيره - حيث أن التباين في وجهات النظر تجاه السياسة المتبعة يعود إلى الاختلافات الجوهرية حول القوى الأساسية التي تسهم في صياغة محصلات التفاعل الدولي.

لنأخذ على سبيل المثال، الحوار القائم حول كيفية التعامل مع الصين. إن صعود الصين من إحدى المنظورات، يعد إحدى النماذج الحديثة لتوجه القوى الصاعدة من أجل تغيير توازن القوى العالمي بأشكال يمكن أن تأخذ منحى خطيرا، خاصة وأن نفوذها المتعاظم يجعلها أكثر طموحا. و من منظور آخر، فإن مفتاح التوجه المستقبلي للصين يتوقف على ما إذا كان سلوكها سيتغير بفعل اندماجها في الأسواق العالمية والانتشار (الذي لا يمكن تحاشيه؟) للمبادئ الديمقراطية. أما من وجهة نظر ثالثة، فإن العلاقات بين الصين وبقية العالم سوف تتشكل بتأثير عوامل الثقافة والهوية، وفقا للتساؤل التالي:

هل ستنظر الصين لنفسها (وينظر الآخرون إليها) كعضو طبيعي في المجموعة الدولية أو كمجتمع متميز يستحق معاملة خاصة؟

بالطريقة ذاتها يمكن أن يأخذ النقاش حول حلف شمال الأطلسي أبعادا مختلفة بحسب النظرية التي تم توظيفها، فالمنظور الواقعي يعتبر أن توسيع الناتو يدخل ضمن مسعى توسيع النفوذ الغربي فيما وراء المجال التقليدي للمصالح الأمريكية الحيوية، وهذا في مرحلة تتميز بتراجع النفوذ الروسي، ولذا يحتمل أن يثير ذلك ردة فعل عنيفة من جانب موسكو. أما المنظور الليبرالي فيرى أن توسيع الناتو سيعزز الديمقراطيات الناشئة في أوربا الوسطى ويساهم في توسيع نطاق الآليات الأطلسية لإدارة النزاع إلى منطقة تبقى فيها الاضطرابات أمرا واردا. ومن منظور ثالث، يمكن التركيز على أهمية إدماج جمهورية التشيك والمجر وبولندا ضمن المجموعة الأمنية الغربية والتي يتقاسم أعضاؤها هوية مشتركة تجعل من الحرب أمرا جد مستبعد.

لا يمكن لأية مقاربة منفردة أن تستوعب التعقيد المميز للسياسة العالمية المعاصرة، ولذلك فنحن إزاء مجموعة كبيرة من الأفكار المتنافسة ولسنا إزاء تقليد نظري واحد. وهذا التنافس بين النظريات يساعد على معرفة مواطن القوة والضعف ويثير بذلك التحويرات اللازمة.

من أين أتينا

انحصرت دراسة الشؤون الدولية في التنافس المستديم بين المنظورات الواقعية، والليبرالية والراديكالية. ففي حين يركز الواقعيون على الطابع التنازعي للعلاقات بين الدول، فإن الليبرالية تحدد طرقا متنوعة للتخفيف من حدة هذه التوجهات التنازعية، بينما يبين لنا المنظور الراديكالي كيفية تحويل نظام العلاقات الدولية برمته. الحدود بين

هذه المنظورات ليست واضحة كما أن العديد من الأعمال المهمة في هذا المجال لا تتناسب وتصنيفها ضمن إحدى هذه الاتجاهات الثلاثة، غير أن النقاش بينها كان بمثابة ميزة أساسية لهذا الحقل المعرفي.

الواقعية Realism

لقد هيمن المنظور الواقعي على حقل العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة، وتفترض الواقعية أن الشؤون الدولية عبارة عن صراع من أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد، وهي بذلك تحمل نظرة تشاؤمية حول آفاق تقليص النزاعات والحروب، غير أنها ساعدت على تزويدنا بتفسيرات بسيطة لكنها قوية للحروب، والتحالفات، والإمبريالية، وعقبات التعاون وغيرها من الظواهر الدولية. كما أن تركيزها على النزعة التنافسية كان متناسبا جدا مع جوهر الصراع الأمريكي- السوفييتي.(واقع العلاقات الدولية آنذاك، مكن الواقعية بأدواتها التحليلية -مسلماتها المركزية- من خلق إطار تحليلي متكامل لتفسير طبيعة و بنية و توزيع القوى في ظل نظام الثنائية أين اشتد التنافس و سعي كل طرف لكسب أكبر قدر من القوة على حساب الطرف الآخر).

الواقعية ليست نظرية واحدة بطبيعة الحال، كما أن الفكر الواقعي تبلور بالأساس خلال فترة الحرب الباردة. فالواقعيون الكلاسيكيون مثل "هانس مورقينتو" و "راينهولد نايبور" يعتقدون أن الدول مثلها مثل البشر تمتلك رغبة فطرية في السيطرة على الآخرين، وهو ما يقودها نحو التصادم والحروب، وقد أبرز مورقينتو فضائل نظام توازن القوى التقليدي المتعدد الأقطاب، ويرى أن نظام الثنائية القطبية الذي برزت فيه الو.م.أ. والإتحاد السوفييتي يحمل العديد من المخاطر.

وبالمقابل، فإن النظرية النيوواقعية Neo-Realism التي يتزعمها "كينيث وولتز" تغفل الطبيعة البشرية وتركز على تأثير النظام الدولي، فبالنسبة لـ وولتز، فإن النظام الدولي يتشكل من مجموع القوى الكبرى، كل منها تسعى للحفاظ على وجودها. فهذا النظام فوضوي (بمعنى انتفاء سلطة مركزية تحمي كل دولة من أخرى) وفي ظله نجد أن كل دولة لا تهتم سوى بمصالحها، غير أن الدول الضعيفة تسعى لإيجاد نوع من التوازن بدلا من الدخول في صراع مع الخصوم الأقوياء. وأخيرا، وخلافا لـ مورقينتو فإن وولتز يعتقد أن النظام الثنائي القطبية أكثر استقرارا من النظام المتعدد الأقطاب.

إحدى الإضافات التنقيحية المهمة للواقعية تتمثل في ظهور التوجهين الهجومي- الدفاعي ويتزعمهما كل من "روبرت جرفيس"، و"جورج كويستر"، و "ستيفن فان إيفيرا". هؤلاء الباحثون (ذوو النزعة الهجومية) يعتقدون بتزايد احتمالات الحرب بين الدول كلما كانت لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة. لكن عندما تكون القدرات الدفاعية أكثر تيسرا من القدرات الهجومية فإنه يسود الأمن وتزول حوافز النزعة التوسعية. وعندما تسود النزعة الدفاعية، ستتمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة ذات الطابع الهجومي، آنئذ يمكن للدول امتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين، وهي بذلك تقلص من آثار الطابع الفوضوي للساحة الدولية.

أما الواقعيون ذوو النزعة الدفاعية، فيرون أن الدول تسعى فقط للحفاظ على وجودها، بينما تقدم القوى الكبرى ضمانات لصيانة أمنها عن طريق تشكيل تحالفات توازنية بانتقاء آليات دفاعية عسكرية (مثل

القدرات النووية الانتقامية). وليس من المفاجئ أن نجد وولتز وغيره من النيوواقعيين الذين يرون أن الو.م.أ. كانت آمنة في أغلب فترات الحرب الباردة يتخوفون من إمكانية تبديد الو.م.أ. لهذا المكسب في حال تبنيها لسياسة خارجية عدائية. وهكذا، فإنه وبنهاية الحرب الباردة تحولت الواقعية التشاؤمية لـ مورقينتو والمستمدة من الطبيعة البشرية إلى تبني نبرة أكثر تفاؤلية.

الليبرالية Liberalism

التحدي الأساس للواقعية يأتي من عائلة النظريات الليبرالية، التي ترى إحدى اتجاهاتها أن الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي سوف يثني الدول عن استخدام القوة ضد بعضها البعض، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين.

اتجاه آخر منسوب للرئيس الأمريكي الأسبق وودر ويلسون، يرى أن انتشار الديمقراطية يعتبر مفتاحا للسلام العالمي، ويستند هذا الرأي إلى الدعوى القائلة بأن الدول الديمقراطية أكثر ميلا للسلام من الدول التسلطية. و هناك اتجاه ثالث، وهو الأحدث، يرى أن المؤسسات الدولية مثل وكالة الطاقة الذرية وصندوق النقد الدولي، يمكن أن تساعد للتغلب على النزعة الأنانية للدول عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الآنية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم. و رغم أن بعض الليبراليين احتفوا بالفكرة التي تعتبر أن الفاعلين عبر القوميين - خاصة الشركات المتعددة الجنسيات - استحوذوا تدريجيا على سلطات الدول فإن الليبرالية بصفة عامة ترى في الدول فاعلين مركزيين في الشؤون الدولية. وفي كل الحالات فإن جميع النظريات الليبرالية تطغى عليها النزعة التعاونية بشكل يتجاوز بكثير الاتجاه الدفاعي في النيوواقعية،

على أن كلا منهما يقدم لنا توليفة مختلفة عن كيفية تعزيز هذا التعاون.

المقاربات الراديكالية Radicalism Approach

إلى غاية الثمانينيات كانت الماركسية بمثابة البديل الأساسي للاتجاهين المهيمنين على العلاقات الدولية (الواقعية والليبرالية) وقد تجاوزت الماركسية نظرة الواقعيين والليبراليين للنظام الدولي كمعطى مسبق، إلى تقديم تفسير مختلف للنزاعات الدولية، بل وأكثر من ذلك، فقد زودتنا بمسودة تتضمن تحويلا جوهريا للنظام الدولي.

فالنظرية الماركسية الأرثوذكسية ترى أن الرأسمالية هي السبب الأساس للنزاعات الدولية. فالدول الرأسمالية تحارب بعضها كنتيجة لصراعها الدائم من أجل الربح. كما أنها تحارب الدول الاشتراكية لأنها ترى فيها بذور فنائها. وبالمقابل، فإن النظرية النيوماركسية "التبعية" تركز على العلاقات بين القوى الرأسمالية الأكثر تطورا والدول الأقل تطورا، إذ ترى أن الأولى أصبحت أكثر غنى باستغلال مستعمراتها مدعومة في ذلك بتحالف غير مقدس مع الطبقات الحاكمة للدول السائرة في طريق النمو. وهكذا، فإن الحل في نظرها يكمن في الإطاحة بهذه النخب الطفيلية وتأسيس حكومات ثورية تلتزم بتنمية ذاتية.

في الواقع، لقد تم دحض افتراضات كلتا النظرتين (الماركسية و النيوماركسية) حتى قبل نهاية الحرب الباردة. أما بالنسبة للأولى، فإن تاريخ التعاون الاقتصادي والعسكري الوثيق بين القوى الصناعية المتقدمة، أظهر أن الرأسمالية لا تحتم الانقياد نحو التنازع، وبالمقابل، فإن الانشقاقات الكبيرة التي شهدها العالم الشيوعي مع نهاية الحرب

الباردة، أظهرت أن الاشتراكية لا تقوم دوما بتعزيز الانسجام. نظرية التبعية بدورها قد عانت من شواهد إمبريقية لا تسير في اتجاه افتراضاتها، مع بروز حقيقة مفادها "أن المشاركة الفاعلة في الاقتصاد العالمي كانت بمثابة الطريق الأمثل للازدهار، وذلك بخلاف نهج التنمية الذاتية بالمفهوم الاشتراكي"، ومن جهة أخرى، فإن العديد من الدول السائرة في طريق النمو أثبتت أنها قادرة على المفاوضة بنجاح مع الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية الرأسمالية.

ومع استسلام الماركسية لإخفاقاتها المتعددة، اتجه منظروها لاستعارة مفاهيم وتصورات من أدبيات ما بعد الحداثة، خاصة من التيار النقدي في الأدب والعلوم الاجتماعية. هذه المقاربة التي تقوم على المنهج التفكيكي أبدت تشكيكها في مساعي الليبراليين والواقعيين لتعميم افتراضاتهم، إذ ركز رواد هذا الاتجاه الجديد على أهمية اللغة والخطاب في تشكيل المحصلات الاجتماعية، إلا أن اقتصارهم على نقد المنظورات السائدة دون تقديم بدائل إيجابية جعلهم مجرد أقلية منشقة طيلة الثمانينيات.

السياسة الوطنية National-Politics

لم تكن جل الأبحاث في الشؤون الدولية خلال فترة الحرب الباردة تتناسب وتصنيفها ضمن إحدى المنظورات الثلاثة السائدة، وبالذات تلك التي تركز على خصائص الدول، والمنظمات الدولية، والقيادات. مثل هذه الأعمال تناسب التوجه الديمقراطي في النظرية الليبرالية، كما هو الأمر بالنسبة لمجهودات بعض الباحثين مثل "قراهام أليسون" و"جون ستاينبرونر" باستعمالهما لنظرية المنظمة والسياسة البيروقراطية لتفسير توجهات السياسة الخارجية، أو تلك الخاصة

بـ"جيرفيس إيرفينغ" وآخرين ممن حاولوا تطبيق علم النفس الاجتماعي وعلم النفس المعرفي. لكن أغلب هذه الأعمال لا تسعى لتزويدنا بنظرية عامة حول السلوك الدولي، بل تحاول تحديد العوامل الأخرى التي يمكن أن تقود الدول للتصرف بشكل يخالف توقعات الواقعيين والليبراليين. فالجزء الأكبر من هذه الأدبيات يجب اعتباره مكملا للمنظورات الثلاثة - وليس منافسا لها - في تحليل النظام الدولي ككل.

تصدعات جديدة في منظورات قديمة

أصبحت الدراسة الأكاديمية للشؤون الدولية أكثر تنوعا منذ نهاية الحرب الباردة بحيث برزت الأصوات غير الأمريكية، كما حصل عدد كبير من المناهج والنظريات على الشرعية. بل وأكثر من ذلك، فقد أدرجت مواضيع جديدة في أجندة الباحثين على الصعيد العالمي، ومن بينها النزاعات الإثنية، والبيئة ومستقبل الدولة.

و مع ذلك، فإن الاتجاه نحو التجديد لم يكن في حقيقة الأمر سوى نسخة مكررة للقديم. وبدلا من حل الصراع القائم بين مختلف المقاربات النظرية المتنافسة، فإن نهاية الحرب الباردة لم يعقبها سوى إطلاق سلسلة جديدة من النقاشات، ثم إن اعتناق أغلب التجمعات لنفس القيم المتعلقة بالديمقراطية، السوق الحرة وحقوق الإنسان لم يؤد إلى نوع من الوفاق، بل أن الباحثين الذين عكفوا على دراسة هذه التطورات هم الآن أكثر انقساما من ذي قبل.

انحسار الواقعية

رغم أن نهاية الحرب الباردة قادت بعض الكتاب للتصريح بالإفلاس الأكاديمي للواقعية، إلا أن المتداول بشأن إخفاقها الكلي مبالغ فيه.

يعتبر مفهوم المكاسب النسبية والمكاسب المطلقة إحدى الإسهامات الحديثة للواقعية. فردا على افتراض "الاتجاه المؤسساتي" الذي يعتبر أن المؤسسات الدولية ستمكن الدول من ترك المزايا قصيرة المدى لصالح مكاسب أكثر للتعاون على المدى الطويل. بحيث يشير الواقعيون من أمثال "جوزيف قريكو" و"ستيفن كراسنر" إلى أن الفوضى تدفع بالدول للقلق بشأن هذه المكاسب المطلقة من خلال التعاون، زيادة على الطريقة التي يتم وفقها توزيع هذه المكاسب بين المتعاونين، وتبرير ذلك هو أن الدول التي تستحوذ على مكاسب تفوق مكاسب شركائها ستصبح بالتدريج أقوى، بينما يصبح شركاءها أكثر هشاشة.

وفضلا عن ذلك، فقد كان الواقعيون سباقين أيضا إلى استكشاف مجموعة من القضايا المستجدة. فـ "باري بوزان" يقدم لنا تفسيرا واقعيا للنزاعات الإثنية، بالإشارة إلى أن تمزق الدول المتعددة الإثنيات يمكن أن يضع المجموعات الإثنية أمام وضع فوضوي. هذا الواقع الجديد، يثير مخاوف كل طرف تجاه الطرف الآخر، ويقود كليهما إلى محاولة استعمال القوة لتحسين وضعه النسبي، هذه الوضعية تتعقد أكثر عندما تكون في الإقليم، المأهول من طرف مجموعة معينة، جيوب تسكنها إثنيات أخرى، مثلما حدث فيما كان يعرف بيوغسلافيا. ذلك أن كل طرف يحاول تنفيذ تصفية أثنية (استباقية) لإنهاء وجود أية أقليات غريبة، ما يسمح بالتوسع لضم كل الأفراد المنتمين لمجموعتهم والمتواجدين خارج الحدود الحالية لإقليمهم. وبخصوص مسعى توسيع حلف شمال الأطلسي، فقد حذر الواقعيون من أن ذلك سوف يؤدي إلى شل العلاقات مع روسيا في ظل غياب عدو واضح يبرر مسعى التوسيع.

وأخيرا، هناك بعض الباحثين من أمثال "مايكل ماستاندونو" الذين أشاروا إلى أن سياسة الو.م.أ. تتوافق مع المبادئ الواقعية، خاصة وأن مختلف تحركاتها مصممة أساسا للإبقاء على واقع الهيمنة الأمريكية، ولإقرار نظام ما بعد الحرب بشكل يعزز المصالح الأمريكية.

إن التطور الأكثر أهمية من الناحية التصورية يتمثل في الشرخ المتنامي بين الاتجاهين الدفاعي والهجومي. رواد الاتجاه الدفاعي (كينيث وولتز، فان إيفيرا، جاك سنا يدر) يفترضون أنه ليس للدول مصالح كبيرة في الغزو العسكري، ويرون أن التكاليف المترتبة عن السياسات ذات النزعة العسكرية تفوق عادة الفوائد المرجوة منها. وتبعا لذلك فإنهم يرون أن الحروب التي تخوضها الدول الكبرى تحدث عموما نتيجة لشعور مبالغ فيه بالخطر والذي تغذيه مجموعات داخلية، كما تعود أيضا إلى الثقة المفرطة في فعالية العمل العسكري.

لقد تعرضت وجهة النظر هذه (نقد الاتجاه الدفاعي) لموجة من الانتقادات مست مختلف الجوانب:

"راندال سفيلر" يشير إلى أن الافتراض النيوواقعي القاضي بأن الدول تسعى فقط للحفاظ على وجودها، ينطوي على تكريس الوضع القائم، ذلك أنها تحول دون التنبؤ بالخطر الذي تمثله الدول العدوانية مثل ألمانيا في عهد هتلر أو فرنسا في عهد نابليون بونابرت والتي لم تكن تعير اهتماما لموجوداتها بقدر اهتمامها بتلبية مطامعها، وهي مستعدة للمخاطرة بفنائها من أجل تحقيق أهدافها.

أما "بيتر ليبرمان" في كتابه: "ماذا يجني الغزاة؟" فيورد العديد من الشواهد التاريخية كالاحتلال النازي لأوربا الغربية والهيمنة

السوفيتية على أوربا الشرقية، ليبين لنا أن فوائد الغزو تفوق تكاليفه، وهو بذلك يزيل الشك عن الادعاء القائل بأن التوسع العسكري لم يعد مربحا.

في حين أن الواقعيين الهجوميين (إيريك لابس، وجون ميرشايمر، وفريد زكريا) يرون أن الفوضى تدفع الدول للعمل على تعظيم قوتها النسبية طالما أن ظهورا مفاجئا لقوة تعيد النظر في الواقع القائم يبقى احتمالا واردا.

هذه الخلافات تساعدنا على تفسير السبب الذي يجعل الواقعيين يختلفون حول مجموعة من القضايا مثل مستقبل أوربا، فالواقعيون الدفاعيون مثل فان إيفيرا، يرون أن الحرب نادرا ما تكون ذات فائدة، وهي في العادة نتاج النزعة العسكرية والقومية المفرطة، إضافة إلى عوامل أخرى، ولأن فان إيفيرا لا يعتقد بتوفر هذه العوامل في أوربا ما بعد الحرب الباردة، فانه يخلص إلى أن المنطقة سيسودها السلام. وبالمقابل نجد ميرشايمر وغيره من الواقعيين الهجوميين يعتقدون أن الفوضى تدفع القوى الكبرى إلى التنافس بغض النظر عن خصائصها الداخلية، فهم يرون أن مناخ التنافس حول الأمن سوف يسود أوربا بمجرد انسحاب راعي السلام الأمريكي.

حياة جديدة لليبرالية

أثار انهزام الشيوعية نوعا من مشاعر الغبطة في الغرب، وقد تجلى ذلك في أطروحات فوكوياما حول نهاية التاريخ، ورغم أن التاريخ لم يول اهتماما كبيرا لهذا الاعتزاز، إلا أن ذلك أعطى دفعة قوية للتيارات الثلاثة للفكر الليبرالي.

التيارات الثلاث للفكر الليبرالي:

- أصحاب نظرية السلام الديمقراطي.
- الليبراليون المؤسساتيون.
- الاتجاه الاقتصادي للنظرية الليبرالية.

برز ذلك وبشكل واضح في النقاشات الدائرة حول "السلام الديمقراطي"، فرغم أن آخر حلقة من النقاش حول "السلام الديمقراطي"، كانت قد ابتدأت فعليا قبل سقوط الاتحاد السوفييتي، غير أن هذا المفهوم أصبح أكثر إسنادا بزيادة عدد الدول الديمقراطية وتراكم مزيد من الشواهد الإمبريقية المؤكدة للارتباط القائم بين الديمقراطية والسلام.

فنظرية "السلام الديمقراطي" تعتبر تحويرا للطرح المبكر القاضي بأن الدول الديمقراطية نادرا ما تحارب بعضها البعض بالرغم من أنها قد تدخل في حروب ضد دول أخرى. وقد قدم لنا بعض الباحثين من أمثال "مايكل دويل"، و"جيمس لي ري" و"بروس راسيت"، عددا من التفسيرات في هذا الاتجاه، ومن أكثرها انتشارا تلك القائلة بأن الدول الديمقراطية تعتنق ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين أطراف تعتنق نفس المبادئ. إنه من الصعب تصور وجود تفسير أقوى حجة من "السلام الديمقراطي" لتبرير مساعي إدارة كلينتون الهادفة إلى توسيع مجال الحكم الديمقراطي.

أصبح "السلام الديمقراطي" بذلك قاعدة للسياسة الأمريكية، مما دفع إلى الشروع في مزيد من الأبحاث حول اسنادات هذه النظرية. (انتقادات نظرية السلام الديمقراطي)

أولا: أشار كل من "سنايدر" و"إدوارد مانسفيلد" إلى أن الدول قد تكون أكثر ميلا للحرب عندما تمر بمرحلة الانتقال نحو الديمقراطية، مما يعني أن المساعي الحالية لتصدير الديمقراطية قد تجعل الأمور أسوأ مما هي عليه.

ثانيا: أشارت انتقادات كل من "دافيد سبيرو" و"جوان قوا" إلى أن الغياب الظاهري للحروب بين الدول الديمقراطية يعود إلى الطريقة التي تمت بواسطتها تعريف الديمقراطية والعدد القليل نسبيا للدول الديمقراطية (خاصة قبل 1945). فضلا عن ذلك فإن "كريستوفر لين" يعتبر أن تمسك الدول الديمقراطية بخيار السلام عندما كانت احتمالات الحرب واردة لا يعود بالضرورة إلى تقاسم القيم الديمقراطية.

ثالثا: إذا كانت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تقدم لنا الدليل الحاسم بعدم لجوء الدول الديمقراطية إلى خيار الحرب ضد بعضها البعض، فإن غياب حالات تنازعيه في هذه الفترة يعود حسب "جوان قوا" إلى وجود مصلحة مشتركة في احتواء الاتحاد السوفييتي أكثر منه تقاسم المبادئ الديمقراطية.

الليبراليون المؤسساتيون بدورهم استمروا في تكييف نظرياتهم. ويعود ذلك من جهة، إلى أن الطرح الجوهري لهذه النظرية فقد الكثير من بريقه مع مرور الزمن، إذ أن المؤسسات أصبح ينظر إليها كعامل مسهل للتعاون طالما أن ذلك يتماشى مع مصلحة الدول، لكنه أصبح من الواضح الآن أن المؤسسات لا تستطيع فرض سلوكيات معينة على الدول إذا كان يتنافى مع مصالحها الأنانية [للمزيد حول هذا الموضوع أنظر مقال روبرت كيوهان]. ومن جهة أخرى، فقد قام المؤسساتيون من أمثال "جون بافيلد" و"روبرت ماكالا" بتوضيح النظرية لتشمل مجالات متعددة.

أبرزها دراسة منظمة حلف شمال الأطلسي، إذ يرى هؤلاء الباحثون أن خاصية المؤسسة العالية للناتو تفسر سر بقائه وتكيفه مع التغيرات بالرغم من اختفاء خصمه التقليدي.

من جانبه لازال الاتجاه الاقتصادي للنظرية الليبرالية يحظى بنفوذ كبير، خاصة ما طرحه بعض الباحثين من أن عولمة الأسواق العالمية، وظهور الشبكات عبر الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، والانتشار السريع لتكنولوجيا الاتصالات الكونية، كلها ساهمت في تقويض صلاحيات الدول وحولت الاهتمام من مسائل الأمن العسكري إلى قضايا الاقتصاد و الرفاه الاجتماعي. وبالرغم من جدة هذه التحولات، إلا أن المنطق الذي تقوم عليه بسيط جدا، فطالما أن المجتمعات أصبحت مرتبطة ببعضها بشبكة من الارتباطات الاقتصادية والاجتماعية، فإن التكاليف المرتفعة لفك هذه الارتباطات سوف تردع التحركات الانفرادية للدول، وخاصة الاستعمال المنفرد للقوة.

هذا المنظور يتضمن حقيقة أن الحرب ستبقى احتمالا قائما بين الدول الأكثر تصنيعا، كما أنه يشير إلى أن دفع الصين وروسيا لتبنى الرأسمالية المتوحشة يعتبر الوسيلة المثلى لتعزيز الازدهار والسلام، خاصة إذا مكن ذلك من إيجاد طبقة متوسطة داخل هذه الدول وساهم في الضغط تجاه الدمقرطة. و لا شك أن جلب الازدهار وروح التنافس إلى هذه المجتمعات مهمة ذات طابع اقتصادي.

تعرضت هذه النظرة إلى الانتقاد من طرف باحثين يرون أن النطاق الحالي للعولمة لا يزال متواضعا، وبأن ما يتم من عمليات اقتصادية مختلفة لازالت تضبطها الدول. ومع ذلك، فإن الفكرة القائلة بتفوق قوى الاقتصاد على السياسة التقليدية للقوى الكبرى تحظى

بانتشار واسع في أوساط الباحثين وصناع السياسة على حد سواء. ويبدو أن "دور الدولة" سيكون موضوعا مهما في الأبحاث الأكاديمية المستقبلية.

النظريات البنائية Structuralism Theories

في الوقت الذي تميل فيه كل من:

- المقاربات الواقعية إلى ⟸ التركيز على العوامل المادية
- المقاربات الليبرالية

فإن: - المقاربات البنائية ⟸ تركز على تأثير الأفكار.

و بدلا من النظر إلى الدولة كمعطى مسبق والافتراض أنها تعمل من أجل بقائها.

يرى البنائيون: أن المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية (تاريخية) كما يولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويُشكلُ في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح، ويؤسس أيضا لسلوكيات تحظى بالقبول.

إذن: فالبنائية تهتم أساسا بمصدر التغير أو التحول. وهذه المقاربة حلت بشكل كبير محل الماركسية كمنظور راديكالي للشؤون الدولية.

ساهمت نهاية الحرب الباردة في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية لأن الواقعية والليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث كما أنهما وجدتا صعوبة كبيرة في تفسيره، بينما تمتلك البنائية تفسيرا له،

خصوصا ما يتعلق بالثورة التي أحدثها ميخائيل غورباتشيف في السياسة الخارجية السوفيتية باعتناقه أفكارا جديدة "كالأمن المشترك".

زيادة على ذلك، وبالنظر إلى التحدي الذي تتعرض له الضوابط التقليدية بمجرد تحلل الحدود، وبروز القضايا المرتبطة بالهوية، فإنه ليس من المفاجئ أن نجد الباحثين قد التجؤوا إلى مقاربات تدفع بمثل هذه القضايا إلى الواجهة وتجعل منها محور الاهتمام.

ومن وجهة نظر بنائية، فإن القضية المحورية في عالم ما بعد الحرب الباردة:

ورغم أن التحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة، إلا أن البنائية ترتكز بالأساس على: كيفية نشوء الأفكار والهويات، والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض، لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف، وتستجيب لها تبعا لذلك.

ومن خلال ما سبق:

يتضح أن معرفة ما إذا كان الأوروبيون ينظرون إلى أنفسهم بمنظور وطني أم بمنظور قاري، ينطوي على أهمية تحليلية كبيرة، وينسحب الأمر ذاته عما إذا كان الألمان واليابانيون سيعملون على إعادة النظر في ماضيهم (الهوية..)، بحيث يتبنون أدوارا خارجية فاعلة (إعادة المجد..)، وعما إذا كانت الو.م.أ ستعتنق أو سترفض هوية تقضي بأن يلعب الأمريكيون دور دركي العالم.

النظريات البنائية متعددة، وهي لا تقدم لنا تصورا موحدا لتوقعاتها حول أي من القضايا المطروحة على المستوى التصوري الصرف، إذ يرى "ألكسندر ووندت" أن التصور الواقعي للفوضى لا يقدم لنا

تفسيرا مناسبا لأسباب حدوث النزاعات الدولية، فالقضية الجديرة بالنقاش هي كيف يتم فهم هذه الفوضى؟ وبحسب ووندت، **فإن الفوضى هي:**

ما صنعته الدول [وليست معطى مسبق].

هناك إتجاه آخر للبنائية يركز على مستقبل الدولة، ويعتبر أن الاتصالات عبر الوطنية وتقاسم القيم المدنية أدت إلى تقويض دعائم الولاءات الوطنية التقليدية، وإيجاد أشكال جديدة من الجمعيات السياسية.

كما أن بعض البنائيين يركزون على دور الضوابط ويرون أن القانون الدولي وغيره من المبادئ الآمرة أدت إلى نخر المفاهيم التقليدية البدائية للسيادة، مثلما استطاعت تصوير الأغراض المشروعة التي تمارس الدول سلطاتها استنادا إليها.

و مهما يكن، فإن الموضوع المشترك بين كل هذه الاتجاهات يتمثل في:

قدرة الخطاب على صياغة الكيفية التي يحدد بها الفاعلون هويتهم ومصالحهم وبالنتيجة يقومون بتعديل سلوكاتهم.

إعادة النظر في السياسة الوطنية

مثلما كان عليه الأمر في فترة الحرب الباردة، استمر الباحثون في استكشاف تأثير السياسة الوطنية على السلوك الخارجي للدولة، فالسياسة الوطنية تعتبر متغيرا حاسما في النقاش حول مفهوم "السلام الديمقراطي". وقد قام بعض الباحثين من أمثال "سنايدر، وجيفري فريدن وهيلين ميلنر" بفحص كيفية تأثير مجموعات المصالح في خيارات

الدولة بحيث تقودها إلى سلوكات خارجية غير متوقعة. وكذلك فقد قام جورج "داونس و دايفيد روك بتبيان" الدور الذي تلعبه المؤسسات الوطنية في المساعدة على التعامل مع الغموض الذي يكتنف الشؤون الدولية. بينما قام بعض باحثي علم النفس بتطبيق النظرية الإستشفافية جنبا إلى جنب مع أدوات تحليلية أخرى لتفسير سبب إخفاق صناع القرار في التصرف بشكل عقلاني للمعلومات أكثر حول صناعة القرار في السياسة الخارجية، آنظر مقال مارقاريت هيرمان، وجو هاقان].

شهدت العشرية الأخيرة من القرن العشرين تزايد الاهتمام بتصور الثقافة، وقد تزامن ذلك مع بروز الاتجاه البنائي الذي يركز على أهمية الأفكار والضوابط. فقد استعمل كل من "توماس بيرقر" و "بيتر كاتزنشتاين" المتغيرات الثقافية لتفسير نزوع ألمانيا واليابان بعيدا عن السياسات العسكرية التي تعتمد على الذات. كما قدمت "إليزابيث كير" تفسيرات ثقافية للعقائد العسكرية التي سادت بريطانيا وفرنسا، في فترة ما بين الحربين. أما "لين جونستون" فقد قامت بتقصي حالات الاستمرارية في السياسة الخارجية الصينية فيما تعتبره "واقعية ثقافية" متجذرة. في حين تعتبر التحذيرات الجريئة التي أطلقها "صامويل هنتنغتون" حول "صدام الحضارات" إحدى أعراض هذا الاتجاه التفكيري، حيث يستند طرحه على القول بأن الانتماءات الثقافية الواسعة أصبحت الآن تحل محل الولاءات القومية. لكن وبالرغم من أن هذه الأعمال وغيرها تقارب للثقافة في مفهومها الواسع، غير أنها أبعد من أن تقدم لنا فهما كاملا حول كيفية تفعيلها، والمدى الذي يمكن أن تأخذه آثارها، إلا أن المقاربات ثقافية- التوجه أصبحت جد شائعة في الخمس سنوات الأخيرة. يعتبر هذا الاتجاه وجها من أوجه الاهتمام الواسع

بالقضايا الثقافية في الأوساط الأكاديمية (وضمن النقاش العام على حد سواء). كما أنه وفي جانب منه يعتبر ردة فعل على تصاعد حدة النزاعات الإثنية والوطنية والثقافية منذ انهيار الإتحاد السوفييتي.(تأثير البعد الثقافي على قيام و تزايد حدة النزاعات العرقية و الإثنية التي يعود أسبابها إلى الاختلافات في التركيبة الثقافية و الهوية للأطراف المتنازعة – تفسير المقاربة الأولية للنزاعات العرقية-)

لوحة المفاتيح التصورية: (تركيب بين المنظورات)

تعكس هذه النقاشات تنوع الدراسات الأكاديمية المعاصرة حول الشؤون الدولية، كما وتظهر علامات واضحة حول التقاطع المنهجي. فأغلب الواقعيين يعترفون بأهمية القومية والنزعة العسكرية و الإثنية وغيرها من العوامل الوطنية، كما يقر الليبراليون بدورهم بأن القوة تعتبر عاملا محوريا في السلوك الدولي، تماما مثلما يقبل البنائيون بالرأي القائل بأن الأفكار تكتسي أهمية أكبر عندما تسندها دول قوية ويتم تعزيزها بموارد قوة مادية. لقد أصبحت الحدود بين مختلف المنظورات مائعة على نحو ما، وهناك فرصة كبيرة للتحكيم العقلي.

لكن أي من هذه المنظورات تلقي الضوء أكثر على الشؤون الدولية المعاصرة؟ و أي منها يتوجب على صانعي السياسة أخذها بين الاعتبار عندما يكون بصدد تحديد مصائرنا في القرن المقبل؟

تعتبر الواقعية الإطار العام الأكثر إلزاما لفهم العلاقات الدولية، بالرغم من أن الكثير من الأكاديميين والعديد من صناع السياسة يحجمون عن الإقرار بذلك. فالدول مستمرة في إيلاء أهمية كبيرة لتوازن القوى وللقلق بشأن احتمال حدوث نزاع شامل.

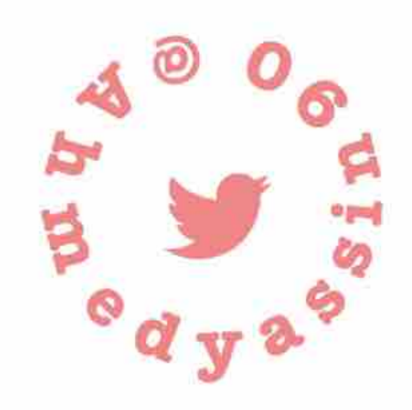
إن هذا الاهتمام الكبير بالقوة والأمن يفسر لنا السبب الذي جعل الآسيويين والأوربيين يصرون على الحفاظ وربما توسيع التواجد العسكري الأمريكي في مناطقهم، حيث حذر الرئيس التشيكي "فتشلاف هافل" من أنه: " إذا فشل الناتو في التوسع شرقا فإننا قد ننقاد إلى كارثة عالمية جديدة قد تفوق تبعاتها تبعات الحربين العالميتين الأولى والثانية"، وهذه ليست كلمات رجل يعتقد بأن صراع القوى الكبرى قد ولى من غير رجعة.

أظهرت العشرية الأخيرة مدى رغبة الو.م.أ. في أن تكون الرقم واحد عالميا، ومدى تصميمها على البقاء في وضع المهيمن. لقد استغلت الولايات المتحدة تفوقها الحالي لفرض خياراتها حيث أمكن ذلك حتى وصل بها الأمر إلى حد استفزاز حلفائها القدامى بالرغم من المخاطر التي ينطوي عليها ذلك. إذ فرضت سلسلة من الاتفاقات أحادية الجانب لمراقبة التسلح ضد روسيا، كما هيمنت على مساعي السلام في البوسنة، واتخذت خطوات لتوسيع الناتو تجاه الحدود الروسية، وأصبحت منشغلة بشكل متزايد للقوة المتعاظمة للصين، ودعت مرارا إلى الوثوق في المساعي المتعددة الأطراف وبدور أوسع للمؤسسات الدولية، ومع ذلك، فقد تعاملت مع الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية بعدم اكتراث كلما تعارضت توجهاتها مع مصالح الولايات المتحدة. وقد رفض الأمريكيون الانضمام إلى المجموعة الدولية لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. تماما مثلما رفضوا التعاون في قمة الأرض بـ كيوتو. وطالما تفنن القادة الأمريكان في التستر وراء النظام الدولي لتمرير مصالحهم الأنانية. و هكذا، فإن نهاية الحرب الباردة لم تنه سياسة القوة، فالواقعية يبدو أنها ستبقى الأداة الأكثر نفعا في لوحة مفاتيحنا الفكرية.

ومع ذلك، فإن الواقعية لا تفسر كل شيء، وأي قائد متبصر يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الإستبصارات التي تمدها بها المنظورات الأخرى. فالنظريات الليبرالية تحدد الوسائل التي يمكن للدول استعمالها لتحقيق مصالح مشتركة، كما تحدد أهم القوى الاقتصادية التي تساعدنا على فهم سبب اختلاف الدول في خياراتها الأساسية. وفضلا عن ذلك، فإن الحماية الأمريكية ستقلص من مخاطر الصراعات الإقليمية وستعزز السلام الليبرالي الذي ظهر بعد 1945، لذا فإن الوصفة الليبرالية تصبح أكثر أهمية طالما أن الولايات المتحدة ستستمر في توفير الأمن و الاستقرار للعديد من أجزاء العالم.

وفي غضون ذلك، فإن النظريات البنائية تعد الأكثر ملائمة في تحليل كيفية تغير الهويات والمصالح بمرور الزمن، بحيث تنتج عنها تغيرات حادة في سلوك الدول، وفي حالات معينة، تفجر تحولات غير متوقعة في الشؤون الدولية. وفي هذا الإطار، يعتبر من المهم جدا معرفة ما إذا كانت الهوية في أوربا ستستمر في التحول من الدولة- الأمة إلى نطاق محلي أضيق أو إلى نطاق أوسع، إلى الهوية الأوربانية. تماما مثلما يهم معرفة ما إذا كانت النزعة القومية سيحل محلها بالتدريج نوع من الانتماء الحضاري بحسب مفهوم هنتنغتون. ليس للواقعية الشيء الكثير لتقدمه لنا في هذا الخصوص، وصناع القرار قد يشوب نظرتهم الغموض إذا أهملوا مثل هذه الاحتمالات بشكل كلي.

باختصار، فإن كلا من هذه المنظورات المتنافسة ترصد جوانبا مهمة في السياسة العالمية. وفهمنا يعوزه القصور إذا ما نحصر تفكيرنا على إحدى هذه المنظورات، وفي المستقبل، فإن الدبلوماسي المثالي يجب أن يبقى يقظا بخصوص التركيز الواقعي على الدور الذي لايمكن تجاهله لعامل القوة، كما أنه يجب أن يكون واعيا بدور القوى الوطنية وأن يفكر أحيانا من خلال المنظور البنائي للتغير.


@Ahmedyassin90



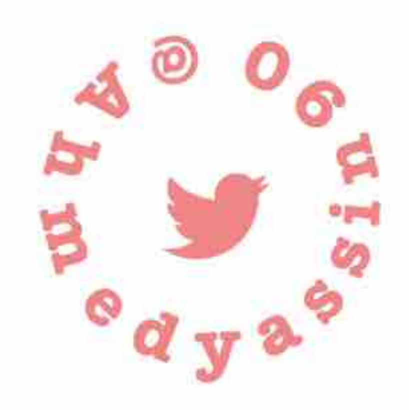
الفصل الخامس



الروابط بين النظرية والممارسة في السياسة الدولية






@Ahmedyassin90

الهدف من هذه المداخلة المفتوحة إلى طرح تساؤل واحد: ما هي طبيعة العلاقة القائمة بين دراسة العلاقات الدولية وممارستها؟ أود الإجابة عن هذا التساؤل عبر استعراض ومن ثم استبعاد سببين يحظيان بالرواج والإقناع والجاذبية، لكن قبل ذلك، سأقدم ثلاث ملاحظات حول السياق الذي يميز طرح مثل هذا التساؤل.

الملاحظة الأولى: تتعلق بـ "التوقيت"، حيث تزامن طرح هذا السؤال مع حالة الحرب على العراق، تلك الحرب التي نأت فيها الأوساط الأكاديمية بنفسها بعيدا عنها، وكأن لا علاقة لهذه الحرب بما يتم دراسته في حقل العلاقات الدولية. وبالفعل، فعندما عقدت جمعية الدراسات الدولية ملتقى بـ "بورتلاند" في فيفري 2003، أي عشية اندلاع الحرب على العراق، لم يتم التعرض بأدنى إشارة لموضوع الحرب، عدا بعض المتظاهرين اللذين احتجوا بشجاعة ضد الحرب الوشيكة. ليجلبوا لأنفسهم انتقادات تتهمهم بالخلط بين قيمهم ونشاطهم المهني (ولأكون صريحا وصادقا، بحيث تكون قيمي معرضة للتمحيص، فقد انضممت إلى معسكر الرافضين جنبا إلى جنب مع "جون فاسكواز" الذي كان آنذاك رئيسا للجمعية". و حتى قبل الحرب كانت هناك حرب أفغانستان وأحداث 11 سبتمبر، وما تخلل كل هذه الفترة من المواجهات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. إن الطريقة التي تعاطى بها الأكاديميون مع الأحداث السابقة والتي اتسمت بالجمود في أغلب الأحيان، تجعل من الوقت الحاضر مناسبا للبحث في الروابط بين النظرية والممارسة.

الملاحظة الثانية: تتعلق بـ "المجال الجغرافي"، فقد تم إلقاء هذه المحاضرة في بودابست بأوروبا الوسطى، وهي مكان ملائم جدا لطرح التساؤل بشأن العلاقة بين الدوائر الأكاديمية والعمل السياسي، وهذا

بالنظر للسجل التاريخي للبحث الأكاديمي في هذه المنطقة خلال فترة الحكم الشيوعي، لاسيما التقليد البحثي الذي أملته الأيديولوجية المهيمنة المتنفذة. هذا التقليد البحثي ناجم عن تحديد الجمعيات الرسمية سلفا لماهية الحقيقة مما ترك هامشا ضيقا للنقاش، وساهم في إرساء شكل معين للعلاقة بين الأوساط الأكاديمية والعمل السياسي. وهكذا، فإنه حان الوقت لطرح التساؤل بخصوص الربط بين حقل العلاقات الدولية والمجتمع المدني والوفاء بالتزاماته تجاه هذا الأخير.

أما الملاحظة الثالثة: والأخيرة، فتتعلق بـ "الثقافة"، إذ أن أحداث 11 سبتمبر نبهت الباحثين في العلاقات الدولية إلى وجود نظم عقدية متباينة وعوامل ذاتية، في السياسة الدولية. و قد جعل الكثير من الافتراضات الأساسية في علم الاجتماع الغربي محل استفهام، لاسيما تلك التي تعتقد بعقلانية الفعل الإنساني الاجتماعي. ترى هذه العقلانية أن العالم يتجه نحو مصير مشترك، يتسم بالديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق، وأن المجتمعات تتمايز بحسب موقعها في مسار عجلة التاريخ، التي تقود جميع المجتمعات نحو وضعية واحدة، حيث الأفراد ذرائعيون عقلانيون، يعملون على تعظيم القيمة وفق النمط الذي يطرحه علم الاجتماع الغربي. وحسب وجهة النظر هذه، فإن الذاتانيات المتميزة هي مجرد وجه للعولمة والتحديث "الحتميين". هذه النظرة للمجتمع تمنحنا إجابة دقيقة عن العلاقة بين النظرية والممارسة، تلك التي تلح على الفصل بين الاثنين، وهو ما يجعلني أطرح استفهاما بشأنه في هذه المداخلة.

من وجهة نظر شخصية، يعتبر السؤال الأكثر إلحاحا بالنسبة لهذا الحقل المعرفي، هو: ما إذا كان الأكاديميون ملزمون بالتوجه نحو التمرس في الشؤون الدولية، أم أنه يتوجب عليهم الابتعاد عن ذلك طالما

أن التوجه الأكاديمي يعني أن يلتزم المرء بالحياد، وأن يبتعد عن الاهتمامات الآنية للأجندة السياسية؟ دعوني أقدم لكم طريقتين للإجابة عن هذا التساؤل، واللتان أود استبعادهما في النهاية.

- الموقف الأول: ضرورة فصل العمل الأكاديمي عن العالم "الواقعي" للسياسة، والمجتمع، والاقتصاد..."

تقتضي الطريقة الأولى: بضرورة أن ينأى الأكاديميون بأنفسهم بعيدا عن النقاشات الدائرة حول قضايا العلاقات الدولية، لأنه يفترض فيهم أن يحافظوا على حيادهم القيمي إزاء الأحداث السياسية. و وفقا لهذه النظرة، فإن الاستقامة الأكاديمية تستوجب تفادي طرح أسئلة معيارية.

ترتبط هذه النظرة بالتصورات ذات النزعة الإمبريقية في المعرفة مجازة في ذلك من طرف المنهج الوضعي، وتلقى رواجا كبيرا عند علماء الاجتماع الأمريكيين (ليس فقط في مجال العلاقات الدولية، بل أيضا في علم الاقتصاد، وعلم السياسة، وعلم النفس، وعلم الاجتماع)، وهي تسلم بضرورة فصل العمل الأكاديمي عن العالم "الواقعي" للسياسة، والمجتمع، والاقتصاد، وترى أن هذا العمل يقتصر على نقل وقائع هذا العالم. وبناء على ذلك، فإن الاستقامة الأكاديمية تستوجب الحفاظ على مسافة فاصلة بين الباحث والعالم الواقعي الذي يستمد منه ملاحظاته، ويعتبر ذلك نتيجة لالتزام علماء الاجتماع الأمريكيين بالحياد القيمي في مسعاهم للبحث عن المعرفة، الحياد الذي يستوجب التمييز بين القيم والحقائق، بين الذات الملاحظة وموضوع الملاحظة، بين المحلل وموضوع التحليل، وبين عالم السياسة المتعفن، والبرج الأكاديمي الآمن والتأملي المحايد.

لا تكتفي وجهة النظر هذه فقط بأهمية الإبقاء على الفصل بين النظرية والممارسة، ولكنها أيضا تكيل انتقادات لاذعة لكل من لا يحترم هذا التمايز. لقد حدثت هناك العديد من النقلات النظمية في حقل العلاقات الدولية في اتجاه تكريس هذا التمايز، وينسحب ذلك على التفريق بين المثالية والواقعية وتجسد كذلك في النقاشات المحتدمة بين الاتجاه السلوكي والكلاسيكي، وهو متجسد حاليا في تهجم الباحثين ذوي النزعة العقلانية على الأعمال التأملية، وأعني تلك التي تدخل في نطاق ما بعد الحداثة، النسوية و الجندر، و النظرية النقدية، والمقاربات الإثنية والثقافية في العلاقات الدولية.

من المهم جدا من الناحية النقدية الإشارة إلى أن التهجم على أعمال التأمليين لا يعود إلى أنهم يرسمون صورا لعوالم أخرى غير عالم العلاقات الدولية، بل لأن هذه المقاربات لا تحظى بالشرعية الأكاديمية مع ما يعنيه ذلك على الصعيد المهني وعلى صعيد فرص النشر.

إن المشكلة مع هذه الرؤية للعلاقة بين الأوساط الأكاديمية وعالم السياسة، هي أنها تستند إلى نظرة محكومة بخصوصيات تاريخية معينة لطبيعة علم الاجتماع، وهي نظرة تبقى محل استفهام، ويمكن لأي تحليل من وجهة النظر هذه أن يكون مضبوطا إذا ما تم اللجوء إلى أسس ثابتة للطرح المعرفي. غير أن هذه النظرة تستدعي المزيد من التمحيص من حيث أنه لا يوجد فعليا أسس إبستمولوجية مضبوطة على المستوى الماوراء نظري والعبر- ثقافي. ومن وجهة نظري، فإن المشكلة ليست مطروحة مع ما يسمى "بالنسبيين"، ولكن بالأحرى هي مطروحة مع أولئك اللذين يرفضون الإقرار بالطابع النسبي لأعمالهم بسبب السياق العام والثقافة التي وجدت في ظلها هذه الأعمال. و بعبارة

آخرى، فإن أولئك الذين يتهجمون على المقاربات باعتبارها نسبية، إنما يفعلون ذلك على أساس خلفيات معرفية تعتبر هي ذاتها متحيزة، وتشكلت عبر تفاعل اجتماعي تاريخي، وهم بذلك يعكسون قوى ودوافع سياسية واقتصادية، واجتماعية معينة. وهو ما أشار إليه "كوكس Cox" عام 1981 في عبارته الشهيرة: " النظرية هي دوما من أجل أحد ما، و لهدف معين".

أعتقد أنه لا توجد نظرة من لاشيء، ولا توجد نظرة مضبوطة صادرة عن ملاذ أكاديمي بمعزل عن تأثيرات القوة والسياق الاقتصادي والسياسي، والاجتماعي والثقافي وأن كل المعارف متحيزة، وبهذا فإنه لا توجد نظرة تتوافق مع الحقيقة، فالنظرية ليست مرآة للطبيعة، ونخلص من ذلك إلى أن كل الطروحات المعرفية هي نتاج سياق القوة الذي نشأت فيه. **يؤثر هذا السياق على مستويين أساسيين:**

1) في طبيعة الأسئلة المطروحة(مثلا، التفكير في العلاقة بين حقل العلاقات الدولية في الثلاثينات من القرن العشرين ومصالح القوى المهيمنة، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة؛ أو العلاقة بين المواضيع الأساسية للعلاقات الدولية منذ 1945 أجندة صياغة السياسة الأمريكية).

أما 2) المستوى الثاني من التأثير فيتعلق بالتأثيرات السياقية، والمتأثرة بدورها بطبيعة الفئات التي تنتمي إليها، تلك التي تتشكل فيها علومنا وعوالمنا الذاتية. وأحسن مثال على ذلك، هو الطريقة التي تم فيها التميز بين الداخل والخارج، بين السياسة والاقتصاد، بين "النحن" و"الهم"، بين "الموت" الناجم عن السياسة و"الموت" الناجم عن الاقتصاد.

و هـكـذا ، فإن الإقرار بوجود مكان معزول ومؤمن حيث يتيسر للأكـاديميين الحقيقـيين ملاحظـة العـالم ، يتوقـف علـى تصـور مسـبق للعالم، لا يتم الإقرار به في العادة. مثلا، النظرة للعلوم الاجتماعية تقارب للعـالم كمعطـى مسـبق تمامـا مثلمـا تقـدم نفسـها للمحللـين كطـرف خـارجي ومنفصـل، وهـي بـذلك لا تبحـث في الطريقـة الـتي تتشـكل بهـا النظرية والعالم، لتعاود النظرية تشـكيله ليقوم بعدها في الأخير، ومن ثمة، بإعادة تشكيل النظرية. بطبيعة الحال فإن نظرتي الخاصة في حد ذاتهـا متفتحـة للنقـد. و القضـية الأساسـية في هـذا النقـد تتركـز حـول احتمـال أن أكـون سـاعيا إلى محاولـة تمريـر قيمـي الخاصـة في التحليـل، بذريعة أن الكل يفعل ذلك، أو أنني أرتكب خطأ في تقديم طبيعة علم الاجتمـاع بحيـث تسـببت في تقـويض دعـائم البحـث الأكـاديمي المسـتقل. لقد تمت مناقشة هذه المواقف من طرف وولت (1998) Walt ، كيوهـان (1998) Keohane، و كـاتزانشـتاين وآخـرون...، في تقـديمهم لأعمـال التـأمليين، وبحسـب هـؤلاء البـاحثين، فـإن أي طـرح لا يقبـل بإمكـانيـة الحياد القيمي يوجد خـارج المسعى الاجتمـاعي العلمـي، لـذلك سيتعرض لمخـاطر التهميش طالمـا أنـه يتحاشـى الإقـرار بإمكـانيـة اسـتقلالية العمـل الأكـاديمي. وفي هـذا الصـدد يقـول كـاتزانشـتاين وآخـرون (1998 : ص618) بـأن مجلـة المنظمـة الدوليـةInternational Organization قامت بنشر القليل فقط من الأعمال التأملية:" طالمـا أن مجلة "المنظمة الدولية" التزمت بخط يقضي بأن ما بعد الحداثيين لا يقرون باستعمال الشـواهد لإصـدار حكـم إزاء إدعـاء الحقيقـة. كمـا أنـه وخلافـا للبنائيـة الاتفاقية أو النقدية، فإن ما بعد الحداثة تقع خارج مسعى علم الاجتماع. وفي العلاقات الدولية، يخشى أن تؤدي بحقل العلاقات الدولية لأن يصبح

ذاتي الاستشهاد وأن تفك ارتباطه بالعالم، و لا يهم إن وجدت ادعاءات تناقض هذا الطرح.

- الموقف الثاني: ضرورة الربط بين المنظر و صانع القرار أو الوسط السياسي. على باحثي العلاقات الدولية أن يتجندوا لنقد بناء ومنفتح لتزويد السلطة بالحقيقة...

وجهة النظر الثانية، بخصوص العلاقة بين النظرية والممارسة، تتمحور حول الواجب الملقى على عاتق الأكاديميين لمساعدة صانعي السياسة في بلدهم، وبذلك فإن دورهم يتمثل في تزويد السلطة بالحقيقة، وحسب "والاس Wallace" ، فإن على باحثي العلاقات الدولية أن يتجندوا لنقد بناء ومنفتح لتزويد السلطة بالحقيقة، وعدم إخفاء المعرفة في عبارات لغوية منمقة وغامضة، أو إدخال أنفسهم في متاهات الجدال اللغوي أو حتى تداول الحقيقة سرا بينهم. يحذر "والاس" من أن هذا الحقل المعرفي في حالة خطر، إذا ما ستمر في اللجوء إلى المزيد من التجريد وإلى المزيد من النظريات والنظريات الماورائية، والذي يرى أنه أسهل وأكثر متعة من العمل الشاق في تفاصيل دراسة الحالة. ويقترح والاس (والاس:317) على الباحثين أن يندمجوا في العالم الذي تمارس فيه السياسة بدلا من الانفصال المثير الذي تدعوا إليه ما بعد الحداثة بإدعاء منهم بأنهم يرغبون في تحويل العالم، بينما هم يتفادون الاحتكاك بأولئك اللذين يمارسون نفوذا معتبرا في العالم. ولقد تم اقتباس عبارات والاس مؤخرا من قبل كاتب الدولة البريطاني للتربية "تشارلز كلارك"؛ حيث رأى على أن التركيز على النظرية يؤدي إلى قطع التمويل على المعاهد الجامعية، قال:"لا يمكننا تبرير تخصصاتنا أساسا من منطلقات فلسفية أو جمالية... كما أنه لا يفترض أن نعمل

على إنشاء نظام رهبنة. إذ يجب أن نبقي أبواب الجامعة مفتوحة... وهذا لنزود أولئك اللذين يتعين عليهم أن يتعاملوا مع مشاكل السلطة بالحكمة والخبرة" (والاس1996، ص ص. 320- 321).

طرح "شارلز كلارك" في الأشهر الثلاثة الماضية نفس التحد أمام الجامعات في إنجلترا، عندما تساؤل عن مبرر وجودها، وقال أن مبرر ذلك هو اندماجها في المجتمعات التي وجدت فيها، وأن جامعة لا تأخذ ذلك بعين الاعتبار فإنها لن تحصل على التمويل الحكومي.

تطرح مثل هذه النظرة للعلاقة بين النظرية والممارسة العديد من المشاكل، سأعدد خمسة منها.

أولا: أنها تركز على العملية الشكلية أو الرسمية بدلا من العمليات السياسية في تصورها الأوسع والذي تضم المجتمع المدني، وبالمثل، فإن المرجعية بالنسبة لهذه النظرة تتمثل في الدولة واهتماماتها وليس اهتمامات المجتمع المدني، وباختصار فهي نظرة ضيقة جدا للسياسة.

ثانيا: تتبنى هذه النظرة الأجندة السياسية للدولة، وبذلك فهي تفترض علاقة وثيقة بين حقل العلاقات الدولية والسلطة، مما يعني أن الطلبة سيمزجون بين عالم السياسة والعالم الخاص بالسياسيين البارزين ويقبلون بذلك أجندتهم كما هي.

ثالثا: تتجه نحو مواجهة الفكر طالما أنها تنفي إمكانية حصول تقييم ذاتي والقيام بالتفكير في مضامين المفاهيم التي تعمل في حدودها.

رابعا: الإيعاز بتبليغ الحقيقة للسلطة يفترض أن أولئك اللذين هم في السلطة ينصتون. و في الواقع فإنه ليس من الواضح إن كانت السلطة

ترغب في سماع ما يقوله الأكاديميون إلا إذا كان ما يقولونه يتوافق مع رغباتهم. وليس من الواضح إطلاقا ما إذا كان السياسيون ينصتون إلى الأفكار الجديدة والتفسيرات الابتكارية، وبدلا من ذلك، فإنهم ينتقون الأفكار (تماما مثل ما يفعل المتسوق في المراكز التجارية) بالشكل الذي يتناسب مع خياراتهم السياسية القائمة.

وأخيرا: فإن مثل هذه النظرة تجعل من حقل العلاقات الدولية نظرية لحل المشكل بدلا من أن تؤدي دور الإنعتاقية. ويعني ذلك أن الحقل المعرفي يأخذ الأجندة السياسية كما هي، بحيث أن العالم برمته يتم التعامل معه كما يتم التعامل مع حالات التجنس. سوف يصبح عسيرا حينذاك على البعض ربط علاقة بالسلطة إذا لم يقبلوا بأجندتها، وسيؤثر ذلك على علم العلاقات الدولية، إذ سيصبح الحديث بالكاد يكون ممكنا عن قضايا عديدة في علم السياسة، مثل المجاعة، الفقر، و الجندر والعنصرية طالما أنها ليست محورية في أجندة السياسي.

موقف كاتب المقال في العلاقة بين النظرية و الممارسة في العلاقات الدولية: الحوار و التركيب بين الموقفين السابقين.

تعتبر كلتا المقاربتين مثيرتين للجدل، كونهما تنطويان على افتراضين خاطئين، بالنسبة للأولى يتعلق الأمر بكونها تنظر للنظرية كأداة مفسرة، وبهذا فإنه يمكن فصلها عن السياسة و السلطة. ومن جهة أخرى، فإنها تفترض تبليغ الحقيقة لصانع القرار. وفي كلتا الحالتين، فإن هذين الافتراضين يقومان على أساس الفصل بين الأكاديميين و السلطة، بالنظر إلى التزام مسبق مسلم به للتصور الذي ينيط بالنظرية دورا تفسيريا. أما بالنسبة للثانية فيتعلق الأمر بنظرة المقاربتين اللتين تدعوان إلى الفصل بين النظرية والممارسة، إذا ما أراد

المنظرون إبقاء قيمهم بعيدا عن التحليل. ومن جانب آخر، للمرافعين عن السياسة المتبعة، فإن مجالي النظرية والممارسة منفصلين إلا أنه يمكن الجمع بينهما بشكل معين يساعد على تبليغ الحقيقة للسلطة. باعتقادي فإن العلاقة بين النظرية والممارسة تتوقف على طرح الافتراضين السابقين وبدلا منهما التسليم بعلاقات مختلفة بين الاثنين. وهكذا، (رد الكاتب على المقاربة الأولى – الفصل بين النظرية و الممارسة-) وردا على النظرية التي تنيط بالنظرية دورا تفسيريا أود القول: "أن النظرية تشكل الممارسة"، وردا كذلك على الطرح القائل بضرورة الفصل بين النظرية والممارسة، أقول: "أن مجالي هذين النشاطين مرتبطين ببعضهما ارتباطا وثيقا بشكل لا يمكن تجنبه". أكرر القول أنه لا توجد نظرة من فراغ، ولذا فإن النظرية والممارسة تتجهان دوما للتشابك. لا يوجد باعتقادي تحليل سياسي محايد ولا حقيقة (مطلقة) يمكن تبليغها للسلطة. وبالمثل لا يوجد وسط أكاديمي غير متحيز ولا يوجد فضاء محمي بأسوار قلعة أصولية إبستمولوجية. بل أن كل النشاطات الأكاديمية يتم تفعيلها في سياق سلطوي معين، في ثنائية السلطة/المعرفة. في اعتقادي، فإن كل نظرياتنا تعكس و تعزز قوى اجتماعية محددة، وكل منهما تتعامل مع جوانب المجمع كجوانب تحظى بالأولوية والحظوة بحسب السياق الذي نشأت فيه. هناك العديد من الأمثلة حول كيفية التعامل بشكل ملموس مع مثل هذه القضايا. وأود هنا أن أشير إلى أعمال كل من "بوث Booth" و "كامبيل Campbell" كنماذج لكيفية طرح هذه الاهتمامات بشكل يسمح بجعلها مؤهلة لإفادة صانعي القرار السياسي من جهة، ومتفتحة على اهتماماتهم من جهة أخرى.

وبذلك، فإن الخيارات المتاحة لباحثي العلاقات الدولية ليست أن ينأوا بأنفسهم بعيدا عن الممارسة، أو أن يدعوا فهما متميزا للعلاقات الدولية يتيح لهم معرفة الحقيقة والهمس بها لصانعي القرار، بل عليهم تقبل حقيقة أن الاعتبارات الأخلاقية لا يمكن فصلها عن البحث، ولا يمكن إدراك أهميتها إلا عندما تتم الدعوة إلى تغييبها أو الإلحاح على ذلك. وبهذا فإن الخطابات السياسية الأكثر بلاغة تأتي من أولئك الذين يرون في غيابها إحدى خصائص عملهم، ما يتيح لهم التركيز على "الحقائق" والخروج منها باعتبارات عملية ما يجعل العديد من تحركاتهم تبدوا أكثر "حصافة" من أخرى.

يعيدني ذلك للحديث عن العراق. بناء على ما سبق، فإن أية توصية عملية هي سياسية ومعيارية في جوهرها، وبالمثل فإن أي رفض للحقائق يركب الحرب يعكس قوى اجتماعية وسياسية، وتناسقا دقيقا لثنائية القوة/المعرفة. و باعتقادي فإن على العاملين في حقل العلاقات الدولية أن يدركوا بأنهم مندمجون في العمل السياسي والأخلاقي في آن واحد في كل مرة يقومون فيها بتدريس الممارسة السياسية، والبحث فيها، أو الدفاع عنها. التسليم بشيء من قبيل وجود نظرية بمعزل عن السلطة السياسية والقبول بعدم وجود مجال مستقل للممارسة السياسية لا تسنده نظرية، أو بوجود طروحات نظرية ومعرفية يمكن إبقاءها منفصلة عن بعضها البعض أو تركيبها ضمن توليفات شرعية، يعتبر من وجهة نظري الخطوة الأولى التي سيخطوها علم العلاقات الدولية، على حساب علوم اجتماعية تدعوا إلى التخلص من التأثيرات القيمية. و ذلك ببساطة لأن الادعاء بإمكانية التمييز بين الحقائق والقيم ينطوي في حد ذاته على تحيز لمواقف معينة من السياسة والأخلاق. لقد تعرضت وجهة نظري للانتقاد من حيث أن ما أدعو إليه من حوار وتركيب يعتبر

مستحيلا، كما أنه يستحيل إلى نسبية عدمية، ومثل هذه الانتقادات نجدها عند "مورافسيك" الذي يقول بهذا الشأن: "إن البديل الذي يطرحه سميث، والذي يدعو من خلاله إلى تعدد نظري أشمل يعتبر تعسفا، وهو يعبر عن التماس المحافظين لتجميد هذا الحقل المعرفي... (إنه) لا يقترح بديلا عمليا بل يدعو إلى الإبقاء على الوضع القائم... وهو يتعامل مع التعدد كشيء أسمى من اللاتعدد- وهذا نوع من الجزم الذي يسمح بتمرير أي شيء من خلاله."

عوضا عن وجهة النظر الحالية المهيمنة في العلوم الاجتماعية، التي جمدت هذا الحقل المعرفي، توجد نظرة تقوم على موقف معين تجاه العلاقة بين النظرية والممارسة تنم عن خلفيات ثقافية محددة. لقد حان الوقت ليدرك الباحثون في هذا الحقل المعرفي بأننا جميعا انجذبنا إلى حلقات هيرمونيتقية وتركيب للذاتانيات. كون كل وجهات نظرنا مستمدة من خلفيات معينة. فلا يوجد شكل محدد للعالم، لأنه ليس بالشيء الذي يمكن الإمساك به وتحسسه، أو تحقيقه أو الولوج إليه.

طالما أن كل الحقائق متحيزة. إن العمل الأكاديمي الناضج يحتاج إلى أن يعكس أكثر القوانين التي نتفاوض من خلالها، وليس بالإلحاح على الطرق التي يتم من خلالها تمييز وتركيب تلك التفسيرات المختلفة للحقيقة. الحقيقة ليست بشيء ما نجده، إنما هي شيء ننشه، سواء بوعي أو من دونه بدعم من بعض القوى الاجتماعية دون أخرى. ومن هنا فإن الاعتراف بأن تداخل القوة والمعرفة شيء لا مفر منه، هو المرحلة اللاحقة في تطوير حقل أكثر نضجا للعلاقات الدولية، إن هذا الإقرار يتطلب منا التحقق من القواعد التي نفاوض من خلالها عند الالتحاق بعالم العلاقات الدولية (عالم الممارسة).

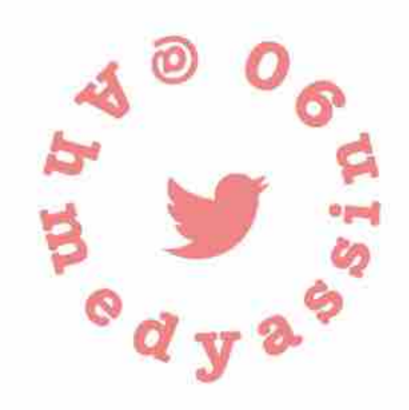


الفصل السادس



نظرية الواقعية في العلاقات الدولية




@Ahmedyassin90

بـدأت محـاولات دراسـة العلاقـات الدوليـة ببـدايات متوضـاعة فرضـتها ضـرورات واقـع السياسـة الدوليـة، حيـث سيطرت الاهتمامـات الرسميـة بالعلاقـات والمبـادلات والوثـائق والمعاهـدات الدبلوماسـية علـى الحقل، ولكن أدت التطورات التى شـهدتها التفـاعلات الدوليـة مـن جهـة وواقـع العلـوم الاجتماعيـة واتجاهاتهـا نحـو التخصـن والاسـتقلال عـن الحقـول الأخـري مـن جهـة أخـري إلى تغـيير هـذه الاهتمامـات نحـو آفـاق أوسع.

شاعت تقاليد النظرية الواقعية تاريخيا منذ الماضي البعيد، بحي يمكن تلمس فرضياتها منذ المؤرخ اليونـاني "ثيوسيديدس" في كتاباتـه عن الحروب "البيلوبونيزية"، وهـي العصر الحديث سيطرت علـى نقاشـات المفكـرين الغـربيين منـذ القـرن السـادس عشـر وتحديـدا منـذ "مكيافيللى"، بحيث أصبحت تقاليد الواقعية وتراثها المنطلق المركـزي في النظرية والتطبيق للإسهامات الغربية في مجال العلاقات الدولية .

شـهدت العلاقـات الدوليـة في القـرن العشـرين تحـولات جذريـة مـن حيث نطاق تفاعلاتها وتنوع قضاياها ومشاكلها، وبـذلك سـاعدت خبـرة الماضي وتجربة الواقع الحاضر على أن تبلغ دراسة العلاقات الدولية درجة من التعقيد والتشابك، بحيث يمكن أن تتعدد وتتباين منـاهج واتجاهـات وطرائق دراسـتها وفهمهـا، مـن هنـا دخلـت النظريـات التـى كانـت سـائدة بعد انتهاء الحـرب العالمية الأولي، متمثلـة في نظـريتي الواقعيـة والمثاليـة في حوار وجدال حول أفضليتها في فهم وتفسير الواقـع الدولـي الجديـد المتولـد مـن نتـائج الحـرب مـن جهـةم، ومناقشـة موضـوع الحـرب واحتمـالات تكرارهـا والسـبل الكفيلـة بعـدم حـدوثها مـرة أخـري مـن جهـة أخـري، سميت تلك الحوارات "بالحوار الأول" في مجال نظريات العلاقات الدولية.

واستمرت هذه الحوارات فترة طويلة بين الحربين امتدت حسب تعبير "إدوارد كار" لمة ثلاثين عاما من ولم تحسمها إلا قيام الحرب العالمية الثانية التى أبدت أفضلية فرضيات النظريات الواقعية في تفسير ذلك الواقع، بغض النظر عن قبول ذلك أو رفضه من حيث المبدأ.

انطلاقا من ذلك اكتسبت العلاقة بين نظرية الواقعية والعلاقات الدولية متانة وتماسكا، منذ أن ظهرت العلاقات الدولية كمفهوم أو حقل أكاديمي مستقل، ورسخت تلك العلاقة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بحيث أصبحت لواقعية النموذج المعرفي أو النظرية المسيطرة في الدراسات الأنجلو أمريكية نظرا مكانيتها في تفسير أسباب قيام، ودامت هيمنة الواقعية على فرضيات ومنطلقات البحث في حقل نظريات العلاقات الدولية أثناء فترة الحرب الباردة بشكل كبير وكانت كتابات المفكرين من أمثال "إدوارد كار" و "هانس مورجينثاو"، وأطروحات السياسيين من أمثال "جورج كينان" و"هينري كيسنجر" وغيرهم دورا كبيرا في تلك الهيمنة.

مع انتشار الثورة السلوكية في العلوم الاجتماعية ومحاولتها تطوير مناهج هذه العلوم أسوة بنظيراتها في مجال العلوم التطبيقية والطبيعية، شهد حقل العلاقات الدولية حوارا ثانيا بين الاتجاهين يركز الأول على دور الفلسفة والتاريخ في بناء النظرية وفهم وتفسير العلاقات الدولية وسمي بالاتجاه التقليدي، ويركز الثاني على دور المناهج المعاصرة والوسائل والأدوات الرياضية والكمية في بناء النظرية وتفسير العلاقات الدولية، وسمي بالاتجاه السلوكي أو العلمي.

لكى مع بدايات السبعينات من القرن الماضي وتزايد الاهتمام بقضايا الاقتصاد السياسي الدولي، ظهرت نظريات جديدة حاولت بعض

منهاأن تطور فرضياتها انطلاقا من التقاليد الليبرالية وأطروحتها بشأن التعاون الدولي، والبعض أخر حاول أن يستند إلى التقاليد الماركسية وأطروحتها بشأن الإمبريالية والرأسمالية وواقع اللامساواة في السياسة الدولية، ليطور منها فرضيات لفهم وتفسير العلاقات الدولية.

هكذا شهد الحقل الحوار بين النماذج المختلفة (الواقعية والليبرالية والراديكالية)، أثرت الحوارات التى جرت في العلوم الاجتماعية بين الحداثة وما بعد الحداثة أو على المستوي الابستمولوجي بين الوضعية وما بعد الوضعية على حقل نظريات العلاقات الدولية، فبرز مع نهايات الثمانينات الحوار الثالث في الحقل مركزا على دور الثقافة والأفكار والقيم والمعايير في مجال العلاقات الدولية، فكان ظهور مدخل البناء الاجتماعي والنظرية النقدية والمدخل النسوي بمثابة اتجاهات جديدة في الحقل، انطلاقا من كل ذلك تحاول هذه الدراسة أن تقف على تلك الحوارات الثلاثة بين النظريات المختلفة بالعرض والتحليل، وتساهم في إثراء تناولها من خلال استعارة مفهوم "النموذج المعرفي Paradigm من "توماس كون" Thomas Kuhn وتطبيقها على النظرية الواقعية.

وبعدها تتجه الدراسة نحو نقد الواقعية ومقارنتها بالنظريات الأخري، انطلاقا من الفرضيات الأساسية للواقعية.

تعتبر الدراسات التى تأخذ طابعا نظريا بحتا في العلاقات الدولية قليلة إن لم تكن نادرة، من هنا تأخذ هذه الدراسة موقعها من الأهمية أو لا من تغطيتها لجانب نظري واسع من الحقل، فإلى جانب تقديمها للواقعية كنموذج معرفي تتناول الحوارات النظرية الثلاث في حقل العلاقات الدولية وتبحث في رؤيتها للعالم ومفاهيمها وفرضياتها وقواعد

للتفسير إلى جانب أجندتها البحثية، بأسلوب علمي راسخ معتمدا على المراجع الأساسية للنظريات المختلفة .

الأهمية الثانية لهذه الدراسة تكمن في جانبها العملي أى ارتباطها بالواقع العملي للسياسة الدولية، وتأثير هذه النظريات على صنع السياسة الخارجية للدول المختلفة من جانب، وتأثيرها على المؤسسات البحثية والدوائر المهتمة بالتنظير لصناع القرار في الدول المختلفة، وتأتي ارتباط السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بالفرضيات الواقعية كمثال بارز على هذا الجانب، وهي الدولة التى تمسك بزمام المبادرة في السياسة الدولية الراهنة، فمنذ أمد بعيد كانت التقاليد الواقعية بمثابة خارطة فكرية لصناع القرار الأمريكي والمستشارين المساهمين في صنع السياسة الخارجية، أى أن معرفة فرضيات هذه النظريات تساعد في فهم الإطار العام للسياسة الخارجية للدول المتختلفة، خاصة الدول التى تفضل نظرية معينة.

تكتسب الدراسة أهمية ثالثة وهي التى ترتبط بالجانب المنهجي، لأنها تتعرض للحوارات النظرية في الحقل التى لها أبعاد منهجية مهمة الحوار بين التقليدية والسلوكية وما بعد السلوكية من جهة، وإبراز التيارات المتنوعة داخل النموذج المعرفي الواقعي، وتتناول الحوار الجاري بين الوضعية وما بعد الوضعية من خلال عرضها لبعض الاتجاهات الجديدة في الحقل التى تركز على مفاهيم وفرضيات جديدة ومغايرة لما جرت عليها النظريات السابقة التى اعتمدت على الفرضيات المأخوذة من الوضعية.

هذا بالإضافة إلى تطبيق مفهوم "النموذج المعرفي" على الحقل النظري للعلاقات الدولية، واستخدامها طـ "إطار مفاهيمي" Framework للتعامل مع الحقل .

ما هو العامل الحاسم في تحديد سير العلاقات الدولية هل هي القوة أم الاقتصاد والثروة أم الأفكار والثقافة. هل يمكن لنظرية واحدة من النظريات المطروحة في مجال العلاقات الدولية أن تفسر جميع التفاعلات الدولية .

نظرا لوجود التعقيدات المتشابكة والعلاقات والمصالح المتضاربة، هل يمكن أن تتخصص كل نظرية في مجال محدد أو هل يمكن استعمال نظرية محددة في وصف وتفسير حالة معينة، ومن ثم استبدالها بنظر ثانية في حالات أخري .

إذا كانت النظرية لا تنفصل عن التطبيق والواقع الدولي المعاش، فهل انعكست التحولات التى شهدتها العلاقات الدولية في النصف الثاني من القرن العشرين، على نظريات العلاقات الدولية وإلى أى مدي تقوم الفرضية الأساسية لهذا البحث على اعتبار أسبقية وشيوع النظرية الواقعية في العلاقات الدولية وهيمنة فرضياتها متغيرا مستقلا، ويعتبر البحث الانتقادات والمحاولات النظرية الأخري متغيرا تابعا، وبناءا على هذه الفرضية الأساسية وطبيعة العلاقة بين المتغيرين يعتمد البحث على فرضيات فرعية أخري، منها: إن نظرية الواقعية تعتبر نتاجا لمقدمات فكرية وفلسفية ورؤية للإنسان والحياة يغلب عليها النزعة التشاؤمية للإنسان، وترجح علاقات التصارع في العلاقات الإنسانية .

إن نظرية الواقعية تعاني من الأحادية في التفسير، والمبالغة في تضخيم عامل القوة على حساب العوامل الأخري المؤثرة على التفاعلات في العلاقات الدولية .

إن التطورات التى حدثت في العلاقات الدولية بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة، فرضت مراجعات لمفاهيم وفرضيات النظرية الواقعية.

علــى الــرغم مــن ظهــور نظريــات جديــدة في العلاقــات الدوليــة واعتمادهــا علــى نطلقــات وأدوات أخــري في التفســير، لازالــت نظريــة الواقعية تتمسك بفرضياتها الأساسية وتحتفظ بجانب كبير من نفوذها في السياسة الدولية .

نظـرا لتعقيـد موضـوع البحـث والظـواهر المختلفـة التـى تغطيهـا اهتمامات البحث من الوقائع والمقولات السياسية والتحليلات المتباينة في مجال السياسة الدولية، وبناء على خلفية الهدف المركزي للبحث المتمثل في نظريـة الواقعيـة في العلاقـات الدوليـة ومقولاتهـا في إمكـانيـة تحليلـها للظواهر في حقل السياسـة الدوليـة، يتعـذر اسـتخدام منهج واحـدو محـدد لتغطية موضوع الدراسة .

عليه فإن المحاولة المنهجية للدراسة تتركـز في التعامل مـع أكـثر من منهج، وذلـك للوصول إلى مقاربـات منهجيـة تسـمح بـدورها بالوصـول إلى نتائج معينة تخدم أهداف الدراسة، لـذلك اعتمـدت الدراسـة بشـكل أساسـي والمخـالفين معهـا أو المعارضـين لفرضـياتها الأساسـية، في تنـاول وغـرض الفرضـيات المختلفـة لكـل النظريـات وتسـتعين الدراسـة بـأهم الجداول المشهورة التى وضعتها باحثون متمرسون في الحقل لتساعد على تقريب الصورة وتقابل بين المواقف المتباينة من الفرضيات .

من هنا فإن دراسة الموضوع تستلزم الوصف والنقد والمقارنة معا، ولا يتحقـق ذلـك إلا مـن خـلال اتبـاع المـنهج الوصـفي لعـرض النظريـات بشكل واضح يتيح معرفة جوانب الاتفاق والاختلاف بينها، واتبـاع المنهج النقـدي في الظـواهر التـى تعالجهـا هـذه النظريـات للوصـول إلى أهـداف الدراسة، ويتبدي ذلك من خلال عرض وتحليل المحاولات الذاتية من قبل المفكـرين المعاصـرين المنـتمين لنظريــة الواقعيــة ومحــاولاتهم لتطــوير

وتحديث النظرية، بحيث تمكنها من تفسير وتحليل الظواهر الجديدة في السياسة الدولية من جهة، والانتقادات التى وجهت للواقعية انطلاقا من فرضيات ومنطلقات نظرية مغايرة لها، عن طريق الاعتماد علي معايير أخري في التفسير والتحليل من جهة أخري في التفسير والتحليل من جهة أخري ويساهم هذا الجمع بين مناهج في الوصف النقد والمقارنة في الكشف عن المساهمات المتنوعة للنظريات المختلفة، في الوقت نفسه يسمح بالتعرف على مواطن الالتباس والضعف وأهم الثغرات النظرية في تلك النظريات.

من جانب آخر اعتمدت الدراسة على مفهوم "النموذج المعرفي paradigm عند توماس كونThomas Kuhn لاستخدامه كإطار مفاهيمي للتعامل مع النظريات المختلفة، وذلك لأن مفهوم النموذج المعرفي هو أوسع من مفهوم النظرية، ولأنه يحتوي على معاني ودلالات تستجيب أفضل للتطورات الجديدة التى شهدها الحقل الدراسي للعلاقات الدولية بعد توسع اهتماماته وقضاياه، وبروز أكثر من نظرية لفهم العلاقات الدولية وتفسيرها، بالإضافة إلى تعدد أراء والتوجهات داخل أية نظرية من هذه النظريات بحيث يصعب الحديث عن نظرية واحدة للعلاقات الدولية خلافا للمصطلح المتعارف عليه "نظرية العلاقات الدولية"، أو أكثر من ذلك يصعب أدعاء نظرية واحدة للتقاليد الواقعية لتعدد المفكرين وتعدد نقاط الارتكاز عندهم، رغم وجود إطار عام من الأفكار تجمعهم من هنا فإن التعبير الأنسب ربما هو مدرسة الواقعية أو النظريات الواقعية أكثر من تعبير نظرية واحدة للواقعية .

إن مفهوم "النموذج المعرفي" هو لب مساهمة "كون" في مجال فلسفة العلم، واستخدمه في كتابه "بنية الثورات العلمية" بمعاني

مختلفة، لكنه اضطر إلى تحديده بدقة أكبر عند الرد على منتقديه في الطبعة الثانية من كتابه، ليختصر على دلالتين : الأولي اجتماعية ثقافية والثانية فلسفية .

وبهذا المعني فإن النموذج المعرفي عند "كون" يرمز إلى مجموعة تلفة منسجمة من المعتقدات والقيم والنظريات والقوانين والأدوات والتطبيقات يشترك فيها أعضاء مجتمع علمي معين وتمثل تقليدا بحثيا كبيرا أو طريقة في التفكير والممارسة ومرشدا يقود الباحثين في حقل معرفى معين .

تستخدم هذه الدراسة مفهوم النموذج المعرفي لأسباب منهجية ومعرفية في نفس الوقت، لأنه يستوعب بشكل أفضل التعامل مع النظريات كتعبيرات عن رؤي مختلفة العالم، تمتلك مفاهيم وفرضيات وقضايا بحثية خاصة بها، من جانب آخر يري الباحث بأن الغرض من اللجوء إلى مصطلح "النموذج المعرفي" هو إدخال بعض التنظيم إلى الحقل النظري للعلاقات الدولية، وهناك الكثير من المفكرين والباحثين يفضلون استخدام هذا المفهوم، بحيث يري "ميكائيل نيكلسون Mechael Necholson إنه في الأونة الأخيرة[1] .

1- د.نادية محمود مصطفي: مدخل في دراسة نظرية العلاقات الدولية، مذكرات غير منشورة، القيت في شكل محاضرات على طلاب الدراسات العليا بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 1992، د.حمدي عبد الرحمن: ثبت بأهم المصطلحات الواردة في كتاب "نظرية التنمية السياسية" لـ "ريتشارد يجوت"، عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية، د. زكريا بشير إمام : فلسفة العلم من منظور إسلامي، الخرطوم : دار السداد، 2002، ص133

أصبحت عرفا بين دوائر محدودة من الباحثين في مجال العلاقات الدولية الإشارة إلى "الحوار ما بين النماذج Inter – Paradigm Debate ويتم بموجبه التعامل مع المداخل المختلفة في دراسة العلاقات الدولية كأنها نماذج معرفية مختلفة .

الطريقة المقترحة في هذه الدراسة هي الأخذ بـ "النموذج المعرفي paradigm مع محاولة إجراء تحويل عليه في بعض الجوانب التى يصعب تطبيقها على العلاقات الدولية، مع الاستفادة من مفهوم "برنامج البحث العلمي Scientific Research Programs لـ "إمري لاكاتوش imrelakatos في عملية الملائمة، وفائدة أفكار "كون" و "لاكاتوش" حينما يؤلف بينهما، هي إنها تساعد على رؤية التغيرات التى تحدث داخل النماذج والبرامج البحثية من جهة، وداخل النظريات التى لم تصل بعد إلى مرحلة النماذج المعرفية والبرامج البحثية من جهة أخري، وتساعد أيضا على التوفيق بين نظريتي التراكم والثورة في تقدم العلم، وذلك بالقول إن العلم يتطور في الظروف العادية بالتراكم ولكن في أوقات الأزمات وفشل النظريات السائدة في تفسير الظواهر الشاذة تأتي الثورة العلمية ويلجأ العلماء إلى ترك النموذج المعرفي القديم ويأخذون بالنموذج الجديد القادر على التفسير.

بما أن هذه الدراسة دراسة نظرية في الأساس، فالصعوبات التى واجهت الباحث تتعلق بمسائل التعامل مع الأدوات المكتبية للبحث، مثل توفر المراجع، والتعامل مع المفاهيم الفكرية، والتشابك الحاصل في النظريات ...الخ، **وهذه بعض منها :**

أولا : توفر المراجع الكافية بسهولة: لعل أول الصعوبات التى واجهت الباحث من إعداد خطة البحث لحين الانتهاء من آخر فقرة من

الدراسة ترتبط بمسألة المراجع وتوفرها ، والصعوبة مزدوجة فالجانب الأول منها يتعلق بعدم وجود مراجع محلية أو عربية أساسا تتناول القضايا النظرية في حقل العلاقات الدولية ، لاسيما المواضيع والقضايا المتجددة التي تشهد تغيرات وتطورات وإسهامات جديدة بشكل مستمر ومتواصل، أما الجانب الثاني من الصعوبة فيرجع إلى عدم توفر المراجع
ومتواصل. أما الجانب الثاني من الصعوبة فيرجع إلى عدم توفر المراجع
الإنجليزية المكتوبة عن هذه القضايا في مكتبات الجامعات وحتى مراكز البحث والدراسات السياسية والاستراتيجية .

نتيجة لذلك يجد الباحث نفسه في مأزق عندما يفكر في اختيار موضوع جديد في تخصصه، والصعوبة الثانية المتعلقة بالمراجع هي عدم قدرة الباحث على السفر إلى دول تتواجد بها المراجع الأجنبية لعدم توفر التأشيرات لطلاب العلم ولأسباب أخري لا يخفي على أحد من هنا فإن الطريقة الوحيدة أمام الباحث هو الاعتماد على نفسه بشكل كامل

ثانيا : الصعوبة المنجية المتعلقة بقضايا ومواضيع:

لاشك أن تقارب النظريات من بعضها ، وطرها في وقت واحد من جهة وتشابك القضايا المتداولة بواسطة هذه النظريات من جهة أخري، يتسبب بمشكلة منهجية للباحث ، علما بأنه لا يمكن التعامل مع هذه القضايا بطريقة صارمة لأنها تأبي الفصل والتصنيف الحاد في ذاتها ، لوجود العامل الإنساني في رسمها وتشابك جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية من جانب آخر. فمثلا عندما يقال أن النموذج الواقعي يتعاطي مع القضايا الأمنية والعسكرية وهي القضايا التى يسمونها بالسياسة العليا ، فهذا لا يعني أبدا أنهم لا يهتمون بالقضايا

الاقتصادية بشكل تام، أو أنهم لا يتعاملون مع المداخل الاقتصادية مع معالجتهم لقضايا الأمن والمصلحة الوطنية .

يخفي بأنه مفكرون وباحثون معروفون باهتماما بتفضيل نظريات وقضايا معينة في مجال دراسة العلاقات الدولية ولكن هذا لا يعني أن كل الباحثين الذين يقدرون بالآف لديهم نفس التوجهات ونفس الاتعداد للأنشطار إلى مجموعات ملموسة وواضحة، هذا بالإضافة إل الأمر الأصعب وهو تصنيف كتاباتهم وإسهاماتهم إلى اتجاهات ونماذج محددة.

فهناك من ينتقل مع الزمن من نظرية إلى أخري، وهناك من يغير من مواقفه مع التغير في الأوضاع والمستجدات التى تشجع اتجاها معينا، وبين هذا واك يختلط كتاباتهم باطروحات تبدو في بعض الأحيان وكأنها متناقضة، فمثلا دعا من "روبرت كيوهين" Robert keohane وجوزيف ناي Joseph Nye في السبعينات إلى نموذج نظري جديد في دراسة العلاقات الدولية بدلا من النظرية الواقعية وأكدا على أنه يجب تناول الموضوع انطلاقا من فرضيات مختلفة عن الفرضيات الواقعية للوصل إلى التعاون الدولي، وأكدا على أهمية القضايا الاقتصادية وظهور الفاعلين من غير الدول، وتزايد معدلات الاعتماد الدولي المتبادل في تشجيع ذلك .

ولكن في الثمانينات عاد "كيوهين" يؤكد على أن التعاون الدولي يمكن أن يتحقق من خلال الفرضيات الواقعية، وأسس ما يسمي وبالليبرالية المؤسسية الجديدة .

نظرا لأن هذه النظرية تتخذ طابعا نظريا، لذلك تتحصر أدوات البحث فيها على الأدوات المكتبية، من الكتب والدوريات وأحيانا بعض الدراسة المنشورة على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنيت) .

لا ينكر الباحث بأنه واجه ترددا في كتابة هذه الفقرة في مقدمة الدراسة أو تجاوزه وعدم ذكره، لكن مراعاة للعرف الأكاديمي لابد من تناوله، لأنه عادة لا يعطي لهذه الفقرة حقها في البحوث، وحفاظا على الأمانة فإن الباحث يقتصر على الدراسات المكتوبة باللغة العربية، **وحسب التصنيف التالي :**

أولا : مداخل العلاقات الدولية: استفاد الباحث من هذه الكتب بشكل عا في الباب الأول من الدراسة، في تناول التطور التاريخي لدراسة العلاقات الدولية، والتعريفات الواردة بشأنها وعلاقتها بالعلوم الأخري ومدي استقلاليتها وهذه الكتب بشكل عام على مراجع كتبت في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، وتعاني أيضا من التكرار، فمثلا تجد من نشر كتابا في التسعينات يعتمد بشكل شبه كامل على الكتب سابقة مكتوبة قبل عقدين من ذلك التاريخ والتى اعتمدت بدورها على مراجع مكتوبة بعقد قبلها .

ثانيا : الرسائل الجامعية: على الرغم من محاولات الباحث للحصول على رسائل جامعية مكتوبة حول نظريات العلاقات الدولية، لم تتعدي المراجع ولكن يجب الإشارة هنا إلى رسالة الباحثة "مروة محمود فكري" لجدتها وبذلها جهدا مقدرا في تناول موضوعها من خلال رؤية مقارنة بين نظريات العلاقات الدولية (الواقعية والليبرالية والراديكالية)، واستفادت هذه الدراسة منها كثيرا، ولكنها تقتصر على موضوع معين "أثر التحولات العالمية على الدولة" وعلى فترة محددة التسعينات، الدراسات في الدوريات المحكمة: وهي مجموعة من الدراسات مثبتة في قائمة المراجع، ولكن تتفاوت درجة استفادة الباحث منها، **نذكر منها :**

استفاد الباحث كثيرا من دراسة لـ "د.حسن الحاج على" .[1].

والتى لم تنشر بعد وينتظر نشره في مجلة عالم الفكر، والدراسة تمتاز بجدتها وتفردها بتناول مدخل البناء الاجتماعي وفي مستوي عالي من العرض والتحليل، وتنفرد بمراجع جديدة ونادرة حول البنائية ودورها في تفسير العلاقات الدولية بالاعتماد على العوامل الثقافية .

هناك دراستان رائدتان د.نادية "محمود مصطفي" والتى ناقشت فيهما فرضيات النظرية الواقعية والانتقادات الموجهة إليها وحجج الذين يدعون إلى تطور جديد يعتمد على الاعتماد الدولي والأفكار الليبرالية.

وناقشت أيضا قضية تجدد الاهتمان بالاقتصاد السياسي الدولي في الثمانيات والمناقشات الجارية بين الليبرالية والماركسية والميركانتيلية.

1- مروة محمود فكري: اثر التحولات العالمية على الدولة القومية خلال التسعينات، دراسة نظرية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى آلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، بإشراف د.نادية محمود مصطفي ، 2004 ، د.حسن الحاج على أحمد : دراسة في البناء للسياسة العالمية.

دراسة محكمة أشير في حينه إلى أنها ستنشر في الاعداد القادمة من مجلة "عالم الفكر" الكويتية الددولية، العدد 82 أكتوبر 1985

د. حسن عبد الله جوهر : تفسير ظواهر التعاون الدولي في عالم الصراع من منظور المدرسة الواقعية ، مجلة السياسة الدولية، س32، ص124، أبريل 1996 الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 29، العدد 2، صيف 2001 .

واستفاد الباحث كثيرا من الدراستين في تناول النموذج الليبرالي والحوار الجاري بين النماذج المعرفية المختلفة .

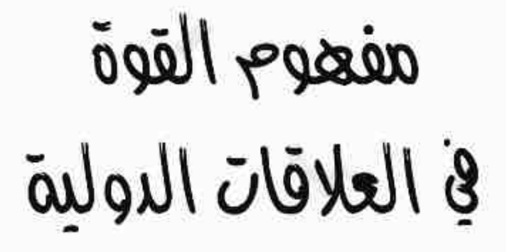
استفاد الباحث أيضا من دراسة رائدة "د.حسن عبد جوهر " حول الحوار الجاري بين الواقعية والليبرالية الجديدتين على قضية التعاون الدولي، وهي تمتاز بالجدة والمتابعة لتفاصيل الحوار الجاري ويطرح رؤية خاصة حول إمكانية التعاون الدولي .

من الدراسات التى استفاد منها الباحث دراسة د.عدنان الهياجنة التى تناقش قضايا العلاقات الدولية من منظور الواقعية والليبرالية، وهي دراسة تمتاز بالجدة والاعتماد على المصادر الأصلية وتأخذ تحليل مضمون الصفحة الأولي لإحدي الصحف كمؤشر على مدي الاهتمام العالمي بقضايا الواقعية أو الليبرالية .

مداخل دراسة العلاقات الدولية وهي دراسة شاملة ولكنها تمتاز بالإطلاع على التطورات الجديدة في الحقل، وتتناول الحوار الجاري بين النظريات المختلفة، وتناقش رؤية إسلامية في الموضوع.

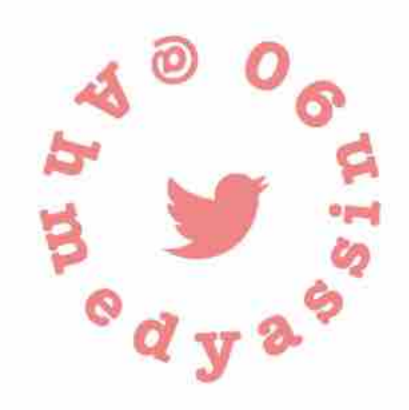


الفصل السابع



مفهوم القوة
في العلاقات الدولية




@Ahmedyassin90

تتكون التوجهات و الأدوار و الأهداف من تلك الصور التي يحملها متخذو القرارات، من مواقفهم من العالم الخارجي و قراراتهم وتطلعاتهم لكن الحقيقة أن السياسة لها جانب تطبيقي يتكون من الأعمال (actions) التي تقوم بها الحكومات في مواجهة الآخرين بهدف التأثيرعلى بعض التوجهات و القيام ببعض الأدوار و كذلك تحقيق الأهداف و الدفاع عن الانجازات.

إن الفعل هو شكل من أشكال الاتصال و الهدف منه هو التأثير على/ أو تغيير سلوك أولئك الذين تعتمد عليهم الحكومة في تحقيق أهدافها. قد ينظر إلى الفعل على أنه إشارة (signal) يبعثها المرسل الفاعل إلى المستقبل بهدف تغيير الصورة التي يحملها هذا الأخير عن الفاعل، و تتخذ ألأفعال و الاشارات في السياسة الدولية أشكالا متعددة مثل الوعد بتقديم مساعدة خارجية، أعمال الدعاية، استظهار القوة العسكرية، استعمال حق الفيتو في مجلس الأمن، مقاطعة مؤتمر، تنظيم مؤتمر، تقديم انذار في وثيقة دبلوماسية، دعم حركة تحرر، مقاطعة منتوجات دولة ما أو اعلان الحرب.

تبدأ العملية السياسية الدولية لما تحاول دولة (أ) من خلال أفعال و اشارات دعم أو تغيير سلوك دولة أخرى (أي أفعالها و سياساتها والصور التي تحملها) و من هنا يمكن تعريف القوة على أنها "القدرة العامة لدولة ما على مراقبة سلوك الدول الأخرى" (power is the general capacity of a state to control the behaviour of others).

تحاول الدولة (أ) التأثير على الدولة (ب) لأنها قامت بتحديد مجموعة من الأهداف التي لا يمكن تحقيقها (أو كما أدركت ذلك) إلا إذا قامت الدولة (ب) (أو دول أخرى كذلك) بالعمل (ج).

إذا كانت هذه هي القاعدة لعملية السياسة الدولية فإنه يمكن النظر إلى القدرة على مراقبة السلوك من زوايا مختلفة:

1- التأثير (influence) – أحد أبعاد القوة- هو أساسا وسيلة للوصول إلى هدف . هناك بعض الحكومات التي تحاول أخذ التأثير كهدف في حد ذاته لكن معظم الحكومات ترى فيه وسيلة تماما مثل المال و يتم استعماله للوصول إلى غايات معينة أو الدفاع عنها مثل المكانة ، الاقليم، الشعب، الموارد الأولية، الأمن، الأحلاف.

2- تستعمل الدولة (أ) في أعمالها ضد الدولة (ب) بعض الموارد (ressources) و التي هي كل الخصائص الفيزيائية و الفكرية التي يمكن استعمالها كأدوات للاقناع و المكافأة و التهديد و العقاب. على مستوى السياسة الدولية يمكن أن يكون للدبلوماسية التي تصاحب الأفعال أهمية توازي أهمية الأفعال ذاتها، فالدولة التي تستنفر قواتها و تصرح أن ذلك يعود إلى أسباب داخلية يكون موقف الدول الأخرى منها مخالفا تماما لموقفها من الدولة التي تستنفر قواتها و تهدد باللجوء إلى إعلان الحرب لأن الاشارات و الدبلوماسية تكون لها أهمية توازي أهمية الأعمال الدرامية مثل الاستنفار و حشد الجيوش.

3- أن فعل التأثير على الدولة (ب) يتضمن حتما علاقة بين الدولتين (أ) و (ب) حتى و إن لم تكن في هذه العلاقة عملية اتصال مباشرة بين الطرفين، و إذا استمرت هذه العلاقة لمدة زمنية معينة يمكن القول بأن هناك "عملية" (process).

4- إذا كان بإمكان الدولة (أ) ارغام الدولة (ب) على القيام بعمل ما بحيث لا يمكن للدولة (ب) ارغام الدولة (أ) على القيام بنفس العمل في هذه الحالة يمكن القول أن الدولة (أ) تمتلك أكثر قوة من (ب) في تلك القضية بعينها و من ثم بالاستطاعة اعتبار القوة "كمية" (quantity) لا يكون لها شأن إلا عند مقارنتها بقوة الدول الأخرى و القوة بهذا المعنى نسبية.

- الخلاصة أنه يمكن النظر إلى القوة من زوايا مختلفة: فهي وسيلة/ قائمة على الموارد/ هي علاقة و عملية/ يمكن قياسها خاما.

- **ينقسم مصطلح القوة إلى ثلاثة عناصر تحليلية: فالقوة تضم:**

1- الأفعال (acts) للتاثير على الدول الأخرى

2- الموارد (ressources) لإنجاح عملية التأثير

3- الاستجابة (responses) أو ردود الفعل على أعمال الدول الأخرى.

عند رسمهم لسياسة ما أو استراتيجية لتحقيق الأهداف يطرح متخذو القرار الأسئلة التالية:

1- انطلاقا من أهدافنا، ما هي الأشياء التي نتمنى أن تقوم بها أو لا تقوم بها الدولة (ب)؟

2- كيف نتمكن من جعل الدولة (ب) تقوم أو تمتنع عن القيام بالعمل (ج)؟

3- ما هي الموارد التي نمتلكها كب نجعل الدولة (ب) تقوم بالعمل (ج) أو تمتنع عنه؟

4- كيف سيكون رد فعل (ب) المحتمل على محاولتنا للتأثير على سلوكها؟

5- ما هي التكلفة التي ندفعها مقابل قيامنا بالعمل 1 أو 2 أو 3 ؟

علاقة القوة بالتأثير

1- إن التأثير لا يتضمن فقط امكانية قدرة الدولة (أ) على تغيير سلوك الدولة (ب) بل كذلك محاولات الدولة (أ) لإقناع الدولة (ب) على مواصلة سياسات أو سلوك معين يكون لصالح الدولة (أ) أو يخدم مصلحتها ، فعملية التأثير إذن متواصلة و لا تتوقف عند قيام الدولة (ب) بالسلوك (ج).

2- من الصعب ايجاد حالة لا يكون فيها للدولة (ب) كذلك بعض التأثير على الدولة (أ). النموذج المقدم آنفا يفترض التأثير في اتجاه واحد من (أ) إلى (ب) لكن الحقيقة أن التأثير عملية متعددة الاتجاهات لأن الدولة (أ) لا تحاول الوصول إلى أهداف معينة ما لم تكن هناك أعمال دول أخرى في النظام الدولي توجه اهتمامها نحو وجهة معينة. أدنى ما يمكن أن يوجد هو مشكل التغذية العكسية (feedback) في العلاقات بين الدول: فإذا لبت الدولة (ب) رغبات الدولة (أ) بقيامها بالعمل (ج) فذلك قد يؤدي بالدولة (أ) إلى تغيير سلوكها و قد يكون ذلك التغيير لصالح الدولة (ب).

3- هناك نوع من العلاقة التي تتضمن "رد الفعل المنتظر" و هي الحالة التي تكون عليها الدولة (ب) في انتظار مكافأة أو عقوبة من طرف الدولة (أ) و بالتالي تلجأ إلى تغيير سلوكها حتى قبل تقديم الدولة (أ) أي اشارة تدل على أنها ستقوم بعمل ما.

تسلّم نظرية الردع (deterrence theory) بأن العدو (ب) لن يقوم بالهجوم على (أ) ما دام يعلم مسبقا بأن مستوى ما سيلحق به من دمار سيكون كبيرا. العكس تماما قد يحدث في العلاقات الدولية و هي الحالة التي ترغب فيها (أ) قيام (ب) بالسلوك (ج) و لكنها لا تقوم بالتأثير على (ب) خوفا من قيامها بالسلوك (د) و هو رد فعل لا يخدم مصالح (أ) من وجهة نظرها.

قد تكون فكرة "رد الفعل المنتظر" متعددة الأطراف (multilateral) حيث ترغب (أ) قيام (ب) بالعمل (ج) لكنها لا تلجأ إلى دفعها للقيام به خشية من قيام الدولة (ك) - و هي دولة ثالثة- بالعمل (د) و الذي لا يخدم مصالح (أ).

4- في إمكان الباحثين في العلاقات الدولية قياس القوة و التأثير، لكن ما يهم في السياسة الدولية هو ادراك التأثير و القدرات من طرف متخذي القرار و الطريقة التي يترجمون بواسطتها اشارات الحكومات الأخرى، و ما ملايين الدولارات التي تنفقها الدول على العمل المخابراتي إلا بهدف تكوين صورة عن قدرات و نوايا الدول الأخرى، و إذا ما كانت الهوة بين الإدراك و الواقع كبيرة فإن ناتج السياسة الخارجية يكون كارثيا بالنسبة للدولة.

5- قد تلجأ الدولة (أ) للتأثير على (ب) لمنعها من القيام بالعمل (ج) ويسمى هذا بالقوة السلبية (negative power) أو الردع، بحيث تمنع (أ) أعمالا معينة تراها في غير مصلحتها الوطنية وهذه حالة متكررة كثيرا في السياسة الدولية (ابرام فرنسا و بريطانيا لاتفاقية ميونيخ مع ألمانيا بهدف نتعها من غزو تشيكوسلوفاكيا).

المــــوارد:

العنصر الثاني للقوة هو تلك الموارد التي تجمعها (أ) للتأثير على (ب) و لا يمكننا معرفة قدرة دولة للسيطرة و مراقبة أعمال و سلوكات دوا أخرى ما لم نتمكن من معرفة الموارد و القدرات الموجودة على الساحة. من الواضح أن العلاقات السياسية لا تتضمن أطرافا ذات تأثير متساوي، ففي السياسة الداخلية بإمكاننا جرد قائمة من القدرات التي تمكن جماعة بشرية من التحكم في بقية الشعب و التأثير على أهم القرارات و تتضمن هذه القائمة حسب الباحث "روبرت دال" (Robert Dahl) القدرات المادية: المال، الثروة، الأخبار، الوقت، الحلفاء السياسيين، المناصب الرسمية، التحكم في مناصب الشغل ، والقدرات غير المادية مثل الشخصية و خصائص القيادة. إن هذا لا يعني أن كل من يملك هذه العناصر يقود الآخرين لأن ذلك يستوجب حسب "روبرت دال" تعبئة الشخص لتلك العناصر لتحقيق الأهداف السياسية و امتلاكه لمهارات التعبئة "فمن يستعمل الوقت و المال و الأصدقاء و شخصيته لأهداف سياسية قد يتمكن من التأثير على الآخرين، أما من يستعمل نفس الأشياء لاختراع مصيدة فئران فهذا لا يصلح للسياسة".

في السياسة الدولية يقصد بهذا القدرات و الموارد التي تتم تعبئتها من قبل الدولة بغرض تحقيق أهداف بعينها في حقل السياسة الخارجية، فالموارد لا تحدد الاستعمالات التي تذهب إليها (القوة النووية قد تستعمل لإنتاج الكهرباء أو للردع أو للحرب) لأن الستعمال مرهون بالأهداف التي ترسمها الدولة. إن تنوع وسائل السياسة الخارجية لدولة ما للتأثير على الآخرين لها علاقة بكمية القدرات و نوعيتها، فأعمال الدولة و أهدافها مرهونة بقدراتها. الخلاصة هي أن طريقة استعمال

الـدول لقـدراتها مربوطـة بأهـدافها الخارجيـة لكـن اختيـار الأهـداف والوسائل له علاقة مباشرة بالموارد المتوفرة لدى تلك الدولة.

ممارسة التأثير

اكتشـف البـاحثون في شـؤون المجتمـع البشـري أن الأفـراد والجماعات يلجأون لاستعمال الكثير من التقنيات الأساسية للتأثير على بعضهم البعض، و في النظام السياسي الدولي حيث تنعدم القوة المهيمنة و مركز السلطة الشرعية فإن الدول تلجأ إلى المساومة (bargaining) وقد اقترح كوينس رايت (Quincy Wright) و تشارلز شليتشر (Charles Schleicher) و أورغانسكي (A.Organski) أربع تقنيات للمساومة في مجال السياسة الدولية و التي لها أهمية كبيرة لفهم ممارسات التأثير في النظام الدولي.

فالدولة (أ) في انتظار ثلاثة سلوكات تقوم بها (ب):

1- تقوم بالعمل في المستقبل

2- لا تقوم بالعمل في المستقبل

3- تواصل القيام بالعمل في المستقبل

وانطلاقا من هنا، أمام مجموعة من التقنيات:

1- الاقناع (persuasion) و التي قد تتضمن التهديد، المكافأة و كذلك العقوبات لكن الواقع هنا يشير إلى تلك الحالات التي يتقدم فيها طرف باقتراح معين أو نقاش حول مسألة ما و يطلب من الطرف الآخر قبول اقتراحه دون أن يلوح بالتهديد او المكافأة. لا نستطيع التسليم دوما بأن ممارسة التأثير تحدث دوما ضد أمال

الآخرين و أن نهاية التأثير تكون لصالح (أ) ضد (ب) (المثال: دولة تقترح ندوة دولية حول المخدرات و الدولة الثانية توافق).

2- اقتراح مكافأة (the offer of rewards) و هي الحالة التي تعد فيها (أ) الطرف (ب) بتقديم مكافآت إذا ما وافقت الأخيرة على مقترحات (أ)، و المكافآت كثيرة و متنوعة. فلربح الدعم الدبلوماسي في تنظيم الندوة الدولية حول المخدرات قد تقترح (أ) على (ب) دعما ماليا أو تخفيضا في الضرائب الجمركية على سلعها أو دعما لها في ندوة حول وسائل الاتصال أو تعدها برفع العقوبات السابقة المسلطة عليها.

3- تقديم مكافأة (the granting of rewards) في بعض الأحيان تطلب (ب) المكافأة قبل قيامها بالعمل المطلوب منها من قبل (أ). مثلا: في مفاوضات لتوقيف الحرب غالبا ما يرفض كل من الطرفين التخلي عن أسلحته حتى يرى بأن الطرف الآخر يحترم الاتفاق.

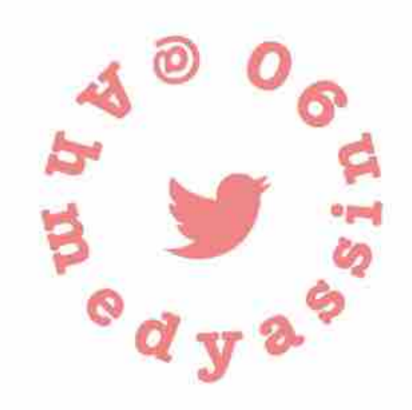
4- التهديد بالعقاب (the threat of punishment) و ينقسم إلى نوعين:

أ- التهديد الايجابي (positive threat) و هي الحالة التي تهدد فيها (أ) برفع الضرائب الجمركية، بقطع العلاقات الدبلوماسية، بحصار اقتصادي ضد (ب) أو باستعمال الحرب.

ب- التهديد بالحرمان (threats of deprivation) بحيث تهدد (أ) بقطع المساعدات الخارجية عن (ب) و ايقاف المكافآت و الامتيازات الأخرى التي منحتها إياها (أ) في السابق.

5- ايقاع عقوبة غير عنيفة (the infliction of non-violent punishment) تقوم (أ) ببعض التهديدات تجاه (ب) كي تدفعها إلى تغيير سلوكها و لا يمكن لهذا التغيير أن يحدث بالوسائل الأخرى، لكن الإشكال هنا هو أن هذه الحالة قد تؤدي بالطرف (ب) الى استعمال نفس الوسائل التي قد تؤدي الى حالة غير مرغوب فيها من الطرفين (مثلا: زيادة النفقات العسكرية) فقد يقود مثل هذه الحالة الى تصعيد قد يصل الى المواجهة العنيفة ما لم يتم حل المشكلة.

6- استعمال القوة (force) في غياب تعدد الوسائل المتاحة اليوم للسياسة الخارجية كانت الحكومات سابقا تلجأ في مفاوضاتها الى الاعتماد على القوة التي كانت بمثابة الطريقة الوحيدة التي تمكن الدول من ممارسة التأثير (مثلا: سابقا كانت فكرة نزع السلاح معناها التخلي عن أهم وسيلة في السياسة الخارجية).


@Ahmedyassin90

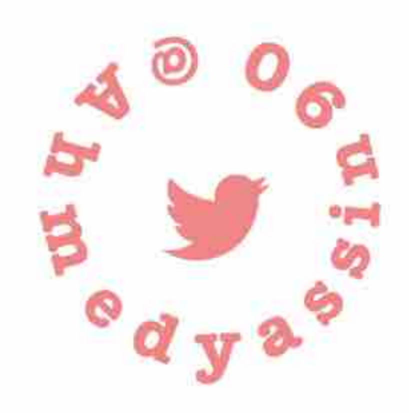


الفصل الثامن



تقسيم نظريات العلاقات الدولية




@Ahmedyassin90

ما الذي يفرق نظرية عن أخرى ؟

1- في استعمالها لخرائط معرفية مختلفة لفهم "المقاربات".

2- لا تتشابه النظريات حتى تلك التي تدرس نفس الموضوع أو المنطقة الجغرافية (هل هي حرب استعمارية في المجال الفكري ؟) مثل تهميش إفريقيا في الدراسات الأوروبية.

3- تختلف النظريات التي تدرس نفس المسار لأحداث معينة مما يعني أن النظريات مثل المنظار و لون العدسة، فالتشوه المقصود للعدسة يؤدي إلى تشويه الواقع، كذلك فإن المنطلقات المختلفة تقود إلى نتائج مختلفة.

4- كما تساعدنا الخرائط على منح معنى لما يحيط بنا فإن النظريات بنفس الطريقة تساعدنا على تبسيط العالم المعقد الذي نعيش فيه. إذ نختار من الأحداث الهائلة العدد ما نراه مهما و ذاك يؤثر بالضرورة على النتائج التي نتوصل إليها، فعملية التنظير تبدأ حين نقرر أي الأحداث أهم. يقول هيدلي بول (Hedley Bull): "إن السبب الذي يدفعنا للاهتمام بالنظرية و كذلك التاريخ هو أن النقاش حول الأحداث الدولية ينطلق دوما من مسلمات نظرية وجب الالتفات إليها و شرحها و انتقادها".

أنواع النظريات:

- يرى روبرت كوكس (Robert Cox) أن هناك نوعان من النظريات في العلوم الاجتماعية:

1- (Problem-solving theory) **نظريات حل المشكلات** و هدفها هو البحث عن أنساق عامة تخص العلاقات الاجتماعية و المؤسسات

بشكل يسمح لها بإيجاد طريق للتعامل بطريقة فعالة مع مشاكل محددة داخل المجتمع.

2- (Critical theory) **النظريات النقدية** و توصف بالنقدية لأنها تبقي على المسافة بينها و بين النظام المسيطر و هدفها هو دراسة جذور و توجهات ذلك النظام بما فيه كل العلاقات الاجتماعية و المؤسسات الموجودة.

ملاحظة: يمكن للنظرية النقدية أن تكون دليلا يقود إلى العمل الاستراتيجي الذي يمكّن من المساهمة في خلق نظام جديد بديل، في حين أن نظريات حل المشكلات هي دليل للعمل التكتيكي الذي يساهم بقصد أو بدون قصد في دعم النظام القائم.

يرى (Scott Burchill) أن هناك نوعان من النظريات:

1- (Explanatory) **تفسيرية** و هي نظريات هدفها شرح العلاقات الدولية باستعمال منهجية علمية صارمة و دقيقة تستعمل التجربة والتحقق من الفرضيات و تؤمن بوجود واقع قابل للاكتشاف والمعرفة.

2- (Reflective/ Constitutive) **تكوينية** و هي نظريات ترى أن الطريقة العلمية التي يدعي أصحابها أنها موضوعية خالية من الذاتية و محايدة خالية من القيم لا يمكن أن تكون كذلك. هل يمكن للباحث أن يبعد ذاته من التحليل ؟ إن الأفكار و المواقف و الأحكام المسبقة لا محالة تؤثر على النتائج التي يتوصل إليها الباحث.

يمكن أيضا تقسيم النظريات إلى نوعين أساسيين:

1- النظريات **الوضعية** (Positivist theories) و ترى أن كل العلوم الطبيعية و الاجتماعية على حد سواء هي واحدة أي لفهم العالم الواحد الذي نعيش فيه يجب أن نتبع المنهج العلمي الذي يفرق بين الوقائع و القيم (facts/ values)، الإيمان بوجود أنماط متكررة، الاعتماد على الحاجة إلى ط للتأكد من صحة أو عدم صحة النتائج بواسطة الملاحظة (falsification or validation through observation).

2- النظريات **ما بعد الوضعية** (Post-positivist theories) لا ترى بأن التجربة تؤدي إلى نتائج مقبولة لأن موضوع الدراسة يستعصي على الأدوات العلمية ثم أن الذاتية مسألة لا يمكن التخلص منها.

يقدم (Hollis & Smith) تفرقة مهمة بين الشكلين:

1- (Explainers) **الشُرّاح** أو المحللون و يحاولون تحليل الواقع باستعمال الملاحظة التجريبية باعتبار أنه باستطاعة الباحث الانفصال عن عملية التحليل.

2- (Understanders) **الفهّام** الذين يرون أن النظريات ما بعد الوضعية تهتم أكثر بمسألة الفهم و ترى أن الباحث جزء لا يتجزأ من عملية البحث.

يقول (Dessler) أن النظريات ما بعد الوضعية و النظريات النقدية "لا تعترف بوجود واقع مستقل منطقيا و سببيا عن العقل".

(Wittkopf & Kegley) يريان أن "لا أحد يعرف حقيقة العالم لأننا نرى العالم حسبما ندركه" أي أن فهمنا للعالم يعكس إدراكنا له.

أما (K. Boulding) فيقول: "إن أفعالنا تعكس الصورة التي يبدو لنا عليها العالم و ليس بالضرورة صورة العالم كما هو".

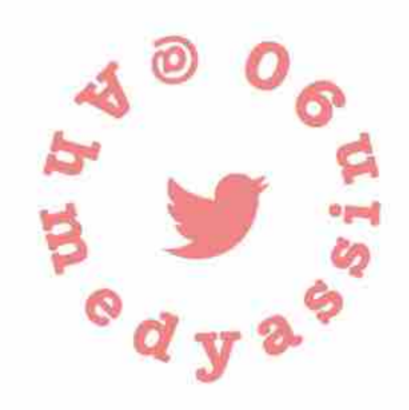
خلاصة

هذه التقسيمات لها فائدة هوريستيكية تساعدنا على فهم النقاش الدائر في حقل التنظير في العلاقات الدولية و كذا أبعاد التفكير في محاولة ادراك ظواهر العالم المتحرك.



الفصل التاسع

مسار علاقات التعاون الأورومتوسطي


@Ahmedyassin90

لقد أصبح التوجه نحو الإقليمية بالتزامن مع تنامي ظاهرة العولمة، من الخصائص المميزة للاقتصاد العالمي منذ منتصف الثمانينيات. وتشير معظم الدلائل على تزايد أهمية هذا التوجه في السنوات القادمة، فالاتفاقيات الموقعة لتكوين مناطق تجارة حرة في الدول الأمريكية، ودول الباسفيك، ودول أمريكا اللاتينية، وكذلك تكثيف التكتل الاقتصادي ما بين دول أوربا الموحدة، سوف يكون لها تأثيرات هامة على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة، هذه الدول التي تبنت في الوقت الراهن موجة جديدة من مبادرات التكامل حسب منطق الانفتاح التجاري والاقتصادي. ولضمان نجاح هذه المحاولات نجد أن بعض الدول النامية تسعى إلى إقامة شراكات واتفاقيات تجارة حرة مع دول جد متطورة، من أجل ضمان النفاذ إلى أسواقها والاستفادة من التكنولوجيا، وتعزيز المناخ الاستثماري وتحسين و تأهيل أداء مختلف قطاعاتها الاقتصادية.

ويشير العديد من الاقتصاديين إلى أنه منذ 1990 يعاد تنظيم العلاقات من نوع شمال–جنوب من جديد، وفي هذا الإطار يدخل المشروع الذي أُعلن عنه في قمة برشلونة سنة 1995، والرامي إلى خلق منطقة تبادل حر ما بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط، ومن المتوقع أن تحقق هذه المنطقة على المدى الطويل بعض المكاسب الاقتصادية لدول المنطقة، غير أنها ستتطلب بعض التكاليف الانتقالية.

إن الجيل الجديد من اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية يختلف عن اتفاقيات الشراكة في الستينيات أو اتفاقيات التعاون في السبعينيات، والتي كانت عبارة عن اتفاقيات تجارية بحتة، وعلى العكس من ذلك نجد أن الاتفاقيات الجديدة لها مجال واسع، فهي

تتضمن تعاونا ماليا، اقتصاديا، وتقنيا، محورا اجتماعيا وثقافيا وحوارا سياسيا وأمنيا.

إن تسليط الضوء على موضوع التعاون الاقتصادي الأورومتوسطي ينطلق من تبيان واقع العلاقات القائمة بين شمال وجنوب البحر المتوسط، والقواعد التي حكمتها خلال العقود الماضية، واستخلاص المعايير التي يمكن بموجبها تقييم هذا التعاون. لذلك سنتناول في هذا الفصل دراسة مسار علاقات التعاون الاقتصادي الأورومتوسطي ثم نحاول تقييم هذا التعاون ومدى انعكاساته على الدول المتوسطية.

السياسة المتوسطية الأوروبية.

إن السياسة المتوسطية الأوروبية تعني مجموع المواقف والاتجاهات التي تتخذها دول الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، سواء الموجودة في أوربا من غير أعضاء الاتحاد الأوروبي، أو في شمال إفريقيا أو في الشرق الأوسط[1].

لقد تطورت العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة البحر المتوسط على مدى حوالي 40 عاما تطورا كبيرا ارتبط خاصة بتطور الاتحاد الأوربي نفسه، ولذلك فلقد تغيرت سياسات الاتحاد اتجاه المتوسط من مرحلة زمنية إلى أخرى.

أوروبا والمتوسط.

يرى الأوروبيين أن دورهم في منطقة البحر المتوسط هو دور رئيسي وأساسي، ويسعون دائما إلى ترسيخ وتقوية هذا الدور في جميع

1 – نازلي معوض أحمد، **السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية**، السياسة الدولية، مصر، 1983، ص 32.

الميادين السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وذلك لعدة عوامل أهمها العوامل الثابتة بطبيعتها وتكوينها والتي لا تتغير بمرور السنين وتتابع الأحداث، كالجوار الجغرافي للمتوسط والموقع الاستراتيجي والمركز الحضاري لأوروبا، بالإضافة إلى العوامل الأخرى، كالتقدم الاقتصادي والتطور العلمي والثقافي.

أولا: البحر الأبيض المتوسط:

اشتق اسم البحر المتوسط من كلمتين لاتينيتين هما[1]: "Medius" أي المتوسط، و"Terra" أي الأرض، هذا البحر هو حلقة وصل ونقطة التقاء بين القارات القديمة الثلاث: آسيا وإفريقيا وأوروبا، في ثلاث مناطق، اثنتان منها تقع في الوطن العربي، هما مضيق جبل طارق في المغرب وقناة السويس في مصر، أما الثالثة فتقع في تركيا وهي مضيق البوسفور، ومن هنا جاء اسم المتوسط لأنه يتوسط هذه القارات الثلاث، وهي بحق قارات الحضارات والحروب و مهد ديانات توحيدية ثلاث، و قد نشأت على أراضيها الحياة البشرية وتطورت عبر القرون.

فالبحر الأبيض المتوسط، بموقعه المركزي، يعتبر نقطة التقاء محورين: الشرق – الغرب (سابقا) والشمال– الجنوب، وهو يفصل بين قوسي الدائرة الاستراتيجية التي تمتد من شرق ووسط أوروبا لتشمل غرب وشرق الوطن العربي، وهي المنطقة التي يطلق عليها علماء

---

1 – محمد رفعت، **تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية**، دار المعارف، القاهرة، 1959، ص19.

الجيوسياسة من الأوروبيين "قلب العالم"[1]، ومن يسيطر على هذه الجزيرة يحكم العالم، وأكدت ذلك وقائع التاريخ القديم والحديث.

وعلاوة على ما سبق، يجتذب البحر المتوسط سدس التجارة العالمية وثلث تجارة النفط العالمية[2]. وبهذا الشريان يرتبط إلى حد كبير، اقتصاد وأمن سكان المناطق المحاذية له.

وبالرغم من كل ما ذكرناه، إلا أن المتوسط يبقى بحر المتاعب والاحتراق نتيجة عدة عوامل منها: الانفجار السكاني والأصولية الإسلامية والإرهاب والهجرة غير المشروعة والنزاع العربي الإسرائيلي، وما يقارب ثلاثين نزاعا مفتوحا أو كامنا والتخلف والفقر ونضوب الموارد المائية وتآكل التربة والتوترات الاقتصادية.

إن مثل هذا القدر من عوامل عدم الاستقرار في بحر شبه مقفل، لا يمكنه إلا أن يغذي الخوف والقلق على ضفتيه، خاصة تلك الأكثر غنى. لكن من المؤكد أن إقليم البحر المتوسط يشكل بفضل ماضيه وجوانب كثيرة من حاضره، منطقة ذات طابع متنوع تنوعا لا ينفي عنها بأي حال وحدتها، فهذه الوحدة وذلك التنوع من صنع الجغرافيا والتاريخ. ومع ذلك فمن المؤكد أيضا أن هذه المنطقة ليست منعزلة عن بقية العالم، بل إنها على العكس، تشكل إحدى الساحات الرئيسية للمواجهة والنزاعات التي تشهدها حقبتنا.

---

1 – بكر مصباح تنيرة، "الوطن العربي في المنظور الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي: التحديات والطموح"، **مجلة "شؤون عربية"**، القاهرة، عدد 110– جوان 2002، ص 174 -175.

2 – سمير أمين وفيصل ياشير، **البحر المتوسط في العالم المعاصر** (ترجمة ظريف عبد الله)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1988، ص 8.

لقد أصبح البحر الأبيض المتوسط عمودا فقريا في منظومة مجتمعات مرتبطة بعضها ببعض، من خلال شبكة كثيفة من المبادلات التجارية والتكنولوجية والعلمية والروحية.

ثانيا: الاتحاد الأوروبي.

1- نشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية:

أدى انتهاء الحرب العالمية الثانية وما خلفته من نتائج، إلى ظهور حاجة ملحة لمبادرة دولية لإعادة بعث الاقتصاديات الأوروبية المنهكة، لتكون تجسيدا عمليا لحالة التصالح بين فرنسا وألمانيا من جهة، وتطرح خطوة أولى نحو نظام أوروبي جديد من جهة أخرى. وبالفعل وفي ظل هذه الظروف اقترح وزير الخارجية الفرنسي "روبرت شومان" مشروع أطلق عليه اسم "مشروع شومان" في ماي 1950[1]، لتوحيد السيطرة على إنتاج الفحم والحديد في أوروبا، اللذين كانا يمثلان الركيزة الأساسية لاقتصاد أي دولة في الخمسينات، على أن تتم هذه السيطرة من خلال سلطة عليا مشتركة. ولم يلبث المشروع أن تم إقراره من جانب ست دول هي: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ، التي وقعت في باريس في 18 أفريل 1951 معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب بهدف التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة في هاتين السلعتين الاستراتيجيتين.

وفي عام 1955، بدأت أفكار جديدة تظهر، كان أهمها مبادرة دول البينيلوكس الثلاث "بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ" في 01 و02

1- عبد المنعم سعيد، **الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص40.

جانفي 1955، والمتمثلة في مذكرة للمناقشة حول إمكانية تحقيق المزيد من التعاون الأوروبي، خاصة بعد التجربة الناجحة لمجمع الحديد والصلب ليشمل المجال الاقتصادي. وعقد اجتماع لوزراء خارجية الدول الست الأعضاء في المجمع الأوروبي للحديد والصلب في مدينة مسينا في جوان 1955، حيث أيدوا إنشاء سوق مشتركة ووكالة دولية للطاقة، وشكلوا لجنة لدراسة المشكلات التي تعترض قيام الجماعة الاقتصادية، ووضع المعاهدات اللازمة لإنشائها.

وفي 25 مارس 1957، أبرمت نفس الدول الست معاهدتين جديدتين في العاصمة الإيطالية روما، الأولى لإنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة النووية، والثانية لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي تعدت مجرد تحرير التجارة بين الأعضاء لتلزمهم بتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي على المدى الطويل، ولم تمض بضعة أشهر على توقيعها حتى صادقت عليها برلمانات الدول الأعضاء وأصبحت سارية المفعول اعتبارا من 01 جانفي 1958.

2 - أهداف الجماعة الاقتصادية الأوروبية:

لقد وُقعت معاهدة روما لدعم التطور المنسجم للنشاط الاقتصادي داخل الجماعة، والتوسع المستمر والتوازن، وتحقيق المزيد من الاستقرار، والتحسن الراسخ في المستويات المعيشية، والعلاقات الأوثق بين الدول الأعضاء، **بالإضافة إلى ما يلي:**

- إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في غضون 12 عاما كفترة انتقالية، وكذلك القيود الكمية على الواردات والصادرات من السلع، وكل الإجراءات الأخرى المساوية لها في التأثير، وكل

العوائق التي تحول دون الحركة المتحررة للأشخاص والسلع ورأس المال.

- إقامة تعريفة جمركية مشتركة تجاه الدول غير الأعضاء.
- التقارب بين تشريعات الدول الأعضاء إلى الحد الذي يستلزمه الأمر، لكي تمارس السوق المشتركة وظائفها.
- تنسيق السياسة الاقتصادية، بما في ذلك السياسة المالية لعلاج الاختلالات في موازين المدفوعات، وافتتاح سياسات مشتركة للزراعة والنقل والتجارة الخارجية.
- إخراج صندوق اجتماعي أوروبي إلى حيز الوجود، من أجل تحسين إمكانيات العمالة والارتفاع بالمستوى المعيشي.
- إقامة بنك استثمار أوروبي لدعم النمو الاقتصادي.
- الارتباط بالدول والمناطق الأخرى فيما وراء البحار بغرض توسيع حجم التجارة والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3- تصاعد العضوية داخل الجماعة الاقتصادية الأوروبية:

تنص معاهدة روما الخاصة بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية على أن: "أي دولة أوروبية قد تطلب أن تصبح عضوا في الجماعة" - المادة 237 من المعاهدة[1]. وبناءا عليه تقدمت بريطانيا بطلب انتساب إلى هذه السوق عام 1961، إدراكا منها أن بقاءها خارج الجماعة الأوروبية يعرضها لمخاطر العزلة الاقتصادية، وحذت حذوها كل من

---

1 - حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص 153.

الدانمارك وأيرلندا والنرويج. رُفض الطلب بناء على معارضة الرئيس الفرنسي ديغول، الذي أفشل طلبا ثانيا تم التقدم به عام 1967. ولم يُقبل طلب انتساب بريطانيا وأيرلندا والدانمارك إلا بعد استقالة ديغول عام 1969. وتم توقيع معاهدات الانتساب في 22 جانفي 1972، وأصبحت هذه البلدان الثلاثة أعضاء فعليين في 01 جانفي 1973، بينما لم تنضم النرويج نظرا للرفض الشعبي للانضمام من خلال الاستفتاء.

وتقدمت بلدان أوروبية أخرى بطلبات انتساب، اليونان في 1975، ومن ثم اسبانيا والبرتغال في 1977. صارت الأولى عضويا فعليا في أول جانفي 1981، وأصبح البلدان الأخيران عضوين في 01 جانفي 1986. ولقد أدى توحيد ألمانيا عام 1990 إلى زيادة تعداد سكان دول الجماعة بمقدار 18 مليون نسمة. وجاءت مرحلة توسع أخرى في جانفي 1995 بانضمام كل من: النمسا، فنلندا، والسويد إلى الاتحاد الأوروبي، بينما تقدمت أربع دول أخرى بطلبات انضمام هي: سويسرا، تركيا، قبرص ومالطا، ودارت مناقشات في اجتماع المجلس الأوروبي بمدينة ايسن في ديسمبر 1994، حول اتحاد أوروبي يضم 27 دولة، من بينها العديد من الدول شرق ووسط أوربا.

4- معاهدة ماستريخت وتطور النظام الأوروبي:

بالرغم من النجاح الذي حققته الجماعة الأوروبية على صعيد إنشاء السوق المشتركة، إلا أنها واجهت صعوبة بالغة في إزالة كافة القيود الفنية والإدارية والقانونية المعوقة للتجارة البينية، كما رسخت الظروف الاقتصادية السائدة خلال الثمانينيات من اقتناع القيادات الأوروبية بضرورة إيجاد قوة دفع جديدة للنظام الأوروبي، لتحقيق أقصى استفادة من مكاسب التكامل الاقتصادي.

وفي مـارس 1985 قـرر رؤسـاء الـدول والحكومـات أعضـاء الجماعة الأوروبية، وضع هدف التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة على قمة أولوياتهم، ثم أكد الزعماء إرادتهم السياسية في تحقيق التكامل عندما أقروا في عام 1986 الاتفاق الأوروبي الموحد[1]، الذي عدّلوا بموجبه المعاهدات الأساسية لتعزيز مبادرة السوق الموحدة، من خلال إطار قانوني متوافق مع هذا الهدف، يزيل القيود المفروضة على حرية حركة التجارة في السلع وتنقل الأشخاص، وإزالة القيود الفنية على التجارة وعلى التعاقدات العامة، ورؤوس الأموال، والقيود المالية مثل الضرائب.

ويمثل هذا التطور نحو السوق الموحدة، المرحلة الثالثة من مراحل التطور، التي طرأت على النظام الأوروبي، بعد الأولى التي كانت هي مرحلة الجماعات الأوروبية، والثانية هي مرحلة السوق المشتركة التي تضمنت معاهدة روما أحكاما تتناول إنشاءها على عدة مراحل، ومع نهاية عام 1992 كانت الحكومات الأوروبية قد أنجزت الشق الأعظم من الأهداف المتفق عليها، حيث اكتملت السوق الأوروبية الداخلية. ثم دخل النظام الأوروبي مرحلته الرابعة من التطور نحو مزيد من التوسع بالتوقيع على معاهدة ماستريخت في 7 فيفري 1992 لإنشاء الاتحاد الأوروبي[2]، الذي يحقق حالة من الاندماج التام بين الدول الأعضاء، ويضيف إلى المعاهدات السابقة عمادين إضافيين هما: السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، والعدالة والشؤون الداخلية، بالإضافة إلى العملة الموحدة التي بدأ العمل بها في 01 جانفي 2002.

2،1- أسامة المجدوب، **العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص61- 62.

وفي أحدث توسع شهده الاتحاد الأوروبي في تاريخه، انضمت إليه في 01 ماي 2005، عشرة دول جديدة أغلبها من شرق أوربا هي: جمهورية التشيك، استونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، بعد أن أوفت حكومات هذه الدول بمطالب الاتحاد الأوربي فيما يتعلق بالمعايير الاقتصادية، القانونية والديمقراطية، والبلدان الآخران اللذان انضما للاتحاد هما: قبرص ومالطا، وكلاهما جزيرتان بالبحر المتوسط، كما دخلت تركيا في مفاوضات من أجل العضوية الكاملة في الاتحاد، انطلقت في 03 أكتوبر 2005.

وبهذا التوسع أصبح الاتحاد الأوروبي أكبر تكتل تجاري، اقتصادي وسياسي في العالم يجمع 455 مليون نسمة في إطار 25 بلدا، وإجمالي دخل محلي يصل إلى 9613 مليار أورو، ومساحة إجمالية تقدر ب 4 مليون كلم^2[3].

الجدول رقم 01 : المعاهدات الأوروبية الرئيسية

المعاهدة	تاريخ التوقيع عليها	تاريخ دخولها حيز التنفيذ
معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية للصلب والفحم	18 أفريل 1951	25 جويلية 1952
معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة النووية	25 مارس 1957	01 جانفي 1958
معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية	25 مارس 1957	01 جانفي 1958

---

1 – محرك البحث Google، في 15 سبتمبر 2005، **تطور الاتحاد الأوروبي** :
http://www.fco.gov.uk/servlet/front?pagename/xcelerate-39k

المعاهــدة	تاريخ التوقيع عليها	تاريخ دخولها حيز التنفيذ
الاتفاق الأوروبي الموحد	17 فيفري 1986	01 جويلية 1987
معاهــــدة الاتحــــاد الأوروبــــي "ماستريخت"	07 فيفري 1992	01 نوفمبر1993

المصدر: من تصميم الباحث بالاعتماد على المرجع الآتي: د.أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001.

السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية في الفترة 1957- 1989

تمثل هذه الفترة مرحلة الحرب الباردة، إلا أن السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية طيلة هذه الفترة لم تأخذ وتيرة واحدة، بل أنه يمكن التمييز بين مرحلتين أسياسيتين هما :

أولا:السياسة المتوسطية الجزئية 1957–1972.

كان اهتمام الجماعة الأوروبية بحوض البحر المتوسط يتركز أساسا على ثلاث مناطق هي:

- الدول العربية، خاصة دول المغرب العربي بسبب القرب الجغرافي والتاريخ المشترك.
- الدول الأوروبية المتوسطية غير الأعضاء: فقد سارعت هذه الدول إلى تقديم طلبات الانضمام، وهذا ما دفع الجماعة الأوروبية إلى تطوير العلاقة معها تمهيدا لانضمامها.
- إسرائيل: فقد أقامت المجموعة الأوروبية منذ نشأتها، علاقات وثيقة مع إسرائيل لأسباب سياسية، تاريخية، واستعمارية.

ولقد اتسمت سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة المتوسطية خلال هذه الفترة بمحدودية الرؤية وجزئية الحركة، وذلك رغم وجود دوافع مصلحيه تحدو الطرف الأوروبي للاهتمام بالطرف المتوسطي، منها الروابط المصلحية الاقتصادية بين الجانبين، وخصوصا فيما يتعلق بمجالات الإنتاج الزراعي للدول المتوسطية والكم الضخم من الأيدي العاملة المهاجرة من الدول المتوسطية إلى أوربا، والروابط التاريخية والثقافية بين الجانبين. **إلا أن هذه القوة الدافعة للتقارب بين الطرفين واجهتها عقبات موضوعية أهمها:**

- العقبات ذات الطابع السياسي، واختلاف الرؤى بشأن مفهوم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وممارستهما.
- العقبات الاقتصادية متمثلة في التباين الرهيب في مستويات المعيشة لدى كل من مجتمعي أوربا والبحر المتوسط.

وبسبب هذه العقبات كانت سياسة الجماعة تجاه دول البحر المتوسط تدريجية وجزئية، تمثلت في عقد مجموعة من الاتفاقيات، بعضها اتفاقيات تجارية تقتصر على تبادل بعض التيسيرات المتقابلة، وبعضها اتفاقات تعاون وانتساب وفق المادة 238 من معاهدة روما[1].

وخلال فترة الستينيات، توصلت المجموعة الأوروبية لعدد من الاتفاقيات مع دول المتوسط مثل: اتفاقية انتساب مع اليونان سنة 1962 ومع تركيا سنة 1963، واشتمل نظام الانتساب بالإضافة إلى تنشيط المبادلات التجارية، تقديم المعونات المالية والفنية من الجماعة إلى الدول

1 – نازلي معوض أحمد، **السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية**، مرجع سبق ذكره، ص 36.

المنتسبة. كما تم توقيع اتفاقية تجارية مع إسرائيل 1963، تلتها اتفاقية معاملة تفضيلية سنة 1970، واتفاقية تجارية مع لبنان 1965 تلتها اتفاقية معاملة تفضيلية عام 1972، واتفاقية انتساب مع كل من مالطا 1970، وقبرص 1972. هذا دون أن ننسى توقيع اتفاقية "ياوندي" مع 18 دولة إفريقية حديثة الاستقلال في جويلية 1963، بغرض تنظيم عملية انتسابها، وهذا ما دفع بعض الدول العربية المغاربية للاهتمام بهذه الاتفاقية.

وتأخرت الاتفاقيات مع بلدان المغرب العربي الأساسية (الجزائر، تونس، المغرب)، بسبب العديد من المشكلات كانت أهمها: الموقف التنافسي للعديد من صادرات هذه البلدان مع المنتجات الزراعية في إيطاليا، وفي سنة 1966 حصلت إيطاليا على 45 مليون دولار أمريكي من الجماعة الأوروبية، لتحسين المنتجات الإيطالية. بعد ذلك أصبح الطريق مفتوحا لعقد اتفاقية انتساب بين الجماعة وكل من تونس والمغرب، وتم التوقيع عليها في مارس 1969 لمدة 5 سنوات، بينما استخدمت هولندا الفيتو ضد اتفاقية مماثلة مع الجزائر بسبب إعلانها الحرب على إسرائيل في 1967، رغم أن الجزائر ظلت خلال الفترة الممتدة من 1957- 1962، تحظى بمعاملة الدول الأعضاء، لأنها كانت تمثل ثلاث مناطق فرنسية[1].

وانطوت اتفاقيتي تونس والمغرب على تفضيلات لمعظم صادراتهما الصناعية والمواد الخام، أما السلع الأخرى فتُعامل وفق المعاملة التي كانت تمنحها لها فرنسا قبل الاتفاقية، كما لم تتضمن الاتفاقيتين

---

1 - عبد المنعم سعيد، **الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة**، مرجع سبق ذكره، ص 210.

على معونات مالية، وعجزت الدولتان عن الاستفادة من التيسيرات التي منحت لصادراتها الصناعية إلى الجماعة، بسبب ضعف القاعدة الصناعية فيهما.

وفي الأخير نستطيع القول بأن السياسة المتوسطية الجزئية تمثلت في اتفاقيات انتساب بين الجماعة وبين العديد من الدول المتوسطية، ويشتمل هذا النظام على تنشيط المبادلات التجارية، والمعونات الفنية والمالية. وبالنسبة للأقطار العربية المتوسطية، جاءت كل اتفاقياتها مع الجماعة الأوروبية، خالية من مبدأ المساعدات المالية. ومن هنا يتضح أن هدف المجموعة الأوروبية من وراء هذه السياسة كان سياسيا، ولكن تحقيقه كان بأدوات اقتصادية، فلقد كانت الأداة الأساسية للجماعة لإقامة علاقات مميزة مع دول العالم الثالث خاصة المتوسطية منها، هي التفضيلات التجارية وليس المعونة المالية أو تنظيم هجرة العمالة[1].

ثانيا: السياسة المتوسطية الشاملة 1972-1989.

كانت معظم علاقات الجماعة الأوروبية بدول المتوسط، ذات بعد اقتصادي وتجاري واضح، ومع بداية السبعينيات بدأت تتجلى أهمية وضع سياسة أكثر شمولا للعلاقات بين دول المتوسط والجماعة الأوروبية، وهو ما قاد السياسة المتوسطية الأوروبية إلى التحول إلى مرحلة جديدة.

ففي 1971 تقدمت اللجنة الأوروبية بمبادرة للمجلس الوزاري تحتوي على تقييم للعلاقات الاقتصادية مع دول المتوسط، في إطار

---

1 – نادية محمود محمد مصطفى، **أوربا والوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 210.

التعاون السياسي الأوروبي، وأكد المجلس على أن التداخل بين المصالح الأوروبية والمتوسطية، يؤكد أهمية تنمية تلك المنطقة، وهي الأفكار التي أقرتها قمة المجموعة الأوروبية (المجلس الأوروبي) في باريس في أكتوبر 1972، والتي أشارت إلى رغبة المجموعة في تحمل التزاماتها تجاه منطقة المتوسط من خلال سياسة شاملة أطلق عليها: السياسة المتوسطية الشاملة.

ومن أهم التحديات التي كانت تواجه هذه السياسة، هي مدى قدرتها – باعتبارها سياسة شاملة- على التعامل مع الاختلافات بين الاتفاقيات القائمة بين الجماعة، وبين عدة دول متوسطية. فلم يكن من الممكن أن تأتي هذه السياسة بقواعد موحدة أو مشتركة لتعاملها مع كل الدول المتوسطية على اختلاف العلاقات السياسية فيما بينها، وهكذا فتحت السياسة المتوسطية الشاملة أمام جميع بلدان حوض المتوسط، أُفقا أوسع من مجرد الاتفاقات التجارية، وعلى هذا الأساس تم إبرام عدة اتفاقيات بين الجماعة الأوروبية وهذه البلدان، بدءا بإسرائيل في ماي 1975، ثم اتفاقيات مع ثلاث دول مغاربة (تونس، الجزائر، المغرب) في أفريل 1976[1].

أما بالنسبة لبلدان المشرق العربي (مصر، سوريا، الأردن، لبنان)، فبعد اتفاقي مصر ولبنان سنة 1972 والأردن في العام نفسه، جاء اتفاق سوريا سنة 1974. ولكن منذ 1976 بدأت الجماعة الأوروبية تنظر إلى هذه البلدان في إطار بلدان المشرق العربي، وتم سنة1977 توقيع اتفاقيات مع كل من مصر، الأردن، وسوريا مماثلة لاتفاقيات

---

1 – محمد محمود الإمام، "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد السابع، القاهرة، 1997، ص19.

بلدان المغرب العربي، ثم اتفاقية مع لبنان في ماي 1977، بعد مفاوضات طويلة وصعبة.

وكانت صيغ هذه الاتفاقيات متماثلة، وانحصرت الاختلافات أساسا في التخفيضات الممنوحة للمنتجات الزراعية، وشمل قسمها الأول مجالات التعاون الاقتصادي والفني والمالي، بينما تناول الثاني التعاون التجاري وحدّد التفضيلات التي يمنحها كل من الطرفين للآخر، **فمن ناحية الجانب الأوروبي فقد قدم التسهيلات التالية:**

- الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على وارداته من المنتجات الصناعية، بحيث تخفض بنسبة 80% عند بداية العمل بالاتفاقية، ثم تزول كليا بعد السنة الأولى.
- إزالة جميع القيود الكمية على جميع السلع ما عدا بعض المنتجات الزراعية وبعض أنواع المنسوجات المدرجة في الملحق الثاني لاتفاقية روما ووفق اتفاقية الألياف على التوالي، وتختلف من بلد لآخر.
- تخفيض التعريفة على قائمة مختارة من المنتجات الزراعية، لفترات محدودة من السنة ولكميات تحدد سنويا، وتختلف من دولة إلى أخرى بسبب التفاوت في هيكل الصادرات الزراعية.

كما نصت هذه الاتفاقيات على إنشاء مجلس للتعاون، يعمل على تنفيذ الاتفاقية بين طرفيها، كما يقوم بتحديد بروتوكولات ملحقة للاتفاقية. فقد أعيدت صياغة البروتوكولات عام 1988، عندما بدأت الجماعة الأوروبية بتطبيق نظام التصنيف الجمركي المنسق بالكيفية التي توافق هذا النظام، ولم يكن يسمح بتراكم المنشأ إلا للدول المغاربية فيما بينها، ويحدد بروتوكول آخر، المبادئ التي يتم

بموجبها التعاون الفني والمالي، وشروط القروض التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي. ويجري تجديد البروتوكولات المالية كل خمس سنوات[1]، وتحدد فيها المبالغ التي تقدمها الجماعة سواء كمنح من ميزانيتها، أو كقروض من بنك الاستثمار، وينتهي آخرها في عام 1996.

أما فيما يخص التسهيلات المقدمة من الطرف المتوسطي، فيلتزم هذا الأخير بقاعدة الدولة الأولى بالرعاية، فيعطي الطرف الأوروبي التفضيلات التي قد يمنحها إلى طرف آخر تفوق ما تضمنته الاتفاقية، كما يلتزم بتطبيق قاعدة المعاملة الوطنية، التي تنص عليها المادة 03 من اتفاقية الجات، من جهة أخرى يسمح له أن يفرض رسوما جمركية أو قيود إذا ما تطلبتها حاجات التنمية عامة أو بعض القطاعات.

كما تجيز الاتفاقية تطبيق ما تضمنته المادة 6 من الجات، بشأن مقاومة الإغراق بعد إخطار مجلس التعاون. ويلاحظ أن المنتجات التي كانت تتميز فيها أغلب الدول المتوسطية، وهي الزراعية والمنسوجات، كانت تحصل على تخفيضات وفق حصص مقيدة زمنيا وكميا. ففي كل سنة تحدد الجماعة الأوروبية كميات المنتجات الزراعية التي تمنح تفضيلات معينة، كما تحدد الأسعار المرجعية لبعض السلع. إلا أن انضمام دول جنوب أوربا، ذات الإنتاج الزراعي الهام، إلى الجماعة الأوروبية، وحصولها على حرية النفاذ إلى أسواقها، أكسبها وضعا أفضل، مما أضعف المزايا التي كانت للدول المتوسطية الأخرى خاصة المغاربية. ومعلوم أن اسبانيا والبرتغال قد منحتا مهلة حتى 1996،

---

1 – محمد محمود الإمام، "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، **مرجع سبق ذكره**، ص20.

لتحسين أوضاعهما بما يتماشى مع القواعد التي تسير عليها الجماعة الأوروبية.

ثالثا: تقييم السياسة المتوسطية الجزئية والسياسة المتوسطية الشاملة.

بالنسبة للسياسة المتوسطية الجزئية، سبق وأن أشرنا إلى أنها اتسمت بمحدودية الرؤية وجزئية الحركة، واعتمدت أدواتها على التفضيلات التجارية فقط، وجاءت خالية من المساعدات المالية والفنية والعلمية.

أما فيما يخص السياسة المتوسطية الشاملة، فإن تقييم اتفاقياتها يجب أن يرتكز على ما تضمنته هذه الاتفاقيات من أهداف، **بالإضافة إلى الاعتبارات التالية:**

- مقدار مساندة الاتفاقيات بمساعدات مالية من ميزانية الجماعة الأوروبية، وقروض من بنك الاستثمار الأوروبي.
- القدرة على تشجيع صادرات الدول المتوسطية عامة، وإلى الجماعة الأوروبية خاصة، ومن ثم تشجيع الاستثمار الأجنبي للاستفادة من فرص التصدير إلى أوربا.

وسوف نتناول فيما يلي، تقييم بعض ميادين التعاون:

1- التبادل التجاري:

فيما يتعلق بالمنتوجات الصناعية، كان لتحرير التجارة الأثر الإيجابي على اقتصاديات البلدان المتوسطية النامية، حيث ارتفعت

صادرات تلكم البلدان للاتحاد الأوروبي من 28% إلى 54%[1]، من مجموع المبيعات، حيث نجح المغرب مثلا في رفع صادراته الصناعية من 40% إلى 77%، كذلك حققت كل من تركيا، إسرائيل، مالطا، وقبرص نسبا عالية فاقت 70%، غير أن الحمائية التي كانت تهيمن على السياسات التجارية الخارجية في العديد من بلدان المنطقة، وكذلك النقص في تصنيف وتنويع الصادرات الصناعية، أديا إلى عجز متفاقم في موازين التجارة الخارجية بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية.

أما فيما يخص الصادرات من المنتوجات الزراعية والنسيجية، فقد تأثرت بالقيود التي تضمنتها الاتفاقيات، فالمنتجات الزراعية واجهتها قيود السياسة الزراعية المشتركة للجماعة الأوروبية، كما أنها خضعت لحصص مربوطة بفترات زمنية، كانت أحيانا تقع خارج المواسم الإنتاجية للدول المتوسطية. ومن جهتها خضعت المنتجات النسيجية والملابس لاتفاقية الألياف، كما أن قواعد المنشأ كانت تستبعد الكثير من المنتجات الصناعية التي تعين عليها أن تنافس صادرات دول أخرى إلى أوربا بعد أن تدفع الرسوم.

---

1 – إبراهيم سعد الدين عبد الله وآخرون، **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة**، أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1997، ص 580.

جدول رقم 02: نسب صادرات بعض الدول المتوسطية إلى أوربا من جملة صادراتها للفترة 1974- 1989

الفترات / الدول	1974- 1976	1977- 1979	1980- 1984	1985- 1989
تونس	%66.9	%68.4	%58.2	%74
الجزائر	%52.4	%38.3	%58.1	%70.8
المغرب	%56.7	%61.3	%57.00	%59.9
الأردن	%2.7	%1.2	%2.4	%5.6
سوريا	%45.7	%52.3	%50.9	%37.2
لبنان	%17.1	%6.5	%7.5	%18.4
مصر	%18.4	%39.4	%43.5	%39.1

المصدر: مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد السابع، 1997 ، القاهرة.

جدول رقم 03: نسب واردات بعض الدول المتوسطية من أوروبا من جملة وارداتها.

الفترات / الدول	1974- 1976	1977- 1979	1980- 1984	1985- 1989
تونس	%63.2	%66.1	%67.5	%66.6
الجزائر	%61.8	%60.3	%59.2	%59.5
المغرب	%52.9	%54.4	%36.7	%52.2
الأردن	%33.6	%37.4	%32.3	%30.9
سوريا	%36.8	%37.4	%30.9	%36.7
لبنان	%44.3	%48.00	%45.00	%46.9
مصر	%35	%39.9	%41.7	%39.8

المصدر: مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد السابع، 1997 ، القاهرة.

وفي الأخير، يتبين أن تجارة الدول المتوسطية لم تكن خاضعة فقط للاتفاقيات المعقودة مع الجماعة الأوروبية، بل تأثرت أيضا بالقواعد التي حكمت هذه الجماعة والتغيرات التي طرأت عليها، خاصة بإعلان التحول إلى اتحاد أوروبي والبدء في تنفيذ هذا التحول، إذ نجد أن الدول المتوسطية، لم تحاول الاستفادة من التصدير للمنتجات التي شهدت تطورا سريعا في الطلب الأوروبي، بل نجد أن بعض الدول المتوسطية العربية كالجزائر مثلا، تعتمد في صادراتها إلى المجموعة الأوروبية على النفط بنسبة كبيرة. ومع اتساع المجال الأوروبي واتجاه الاتحاد الأوروبي إلى عقد اتفاقيات مع دول أوربا الشرقية، يتراجع الموقف التنافسي للدول المتوسطية في صادراتها للمجموعة الأوروبية.

2- التعاون المالي:

نصت الاتفاقيات المعقودة بين الجماعة الأوروبية والدول المتوسطية، على مساهمة مالية من المجموعة للمساعدة في النمو الاقتصادي، **وقد خُصصت هذه المعونات المالية في الميادين التالية:**

- مشاريع استثمار في الإنتاج والمنشآت الإنتاجية.
- نشاطات التعاون التقني، سواء التمهيدية أو اللاحقة لمشاريع استثمارية.
- نشاطات التعاون في الميدان العلمي وميدان البحث والتكوين.

وتتألف في الواقع، مساعدات السوق المشتركة للبلدان المتوسطية من: معونات من ميزانية الجماعة الأوروبية وقروض من البنك الأوروبي للاستثمار، إذ يرتفع مجموع الإسهامات المالية للجماعة الأوروبية بين

1975- 1987 إلى 5.5 مليار إيكو، 56% من هذا المبلغ جاءت كقروض من البنك الأوروبي للاستثمار[1].

يوضح الجدول التالي مساعدات السوق الأوروبية المشتركة للبلدان العربية المتوسطية وفق بروتوكولات 1978- 1991.

جدول رقم 04: مساعدات السوق الأوروبية المشتركة للبلدان المتوسطية العربية وفق البروتوكولات المالية 1978- 1991

الوحدة: مليون إيكو

البلد	البروتوكولات	قروض البنك الأوروبي للاستثمار	مساعدات من ميزانية السوق الأوروبية المشتركة	المجموع
الجزائر	الأول 1978- 1981	70	44	114
	الثاني 1982- 1986	107	44	151
	الثالث 1987- 1991	183	56	239
مصر	الأول 1978- 1981	93	77	170
	الثاني 1982- 1986	150	126	276
	الثالث 1987- 1991	249	200	449
الأردن	الأول 1978- 1981	18	22	40
	الثاني 1982- 1986	37	26	63
	الثالث 1987- 1991	63	37	100

1 - بشارة خضر، **أوربا والوطن العربي (القرابة والجوار)**، ترجمة: جوزيف عبد الله، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1993، ص191.

البلـد	البروتوكولات	قروض البنك الأوروبي للاستثمار	مساعدات من ميزانية السوق الأوروبية المشتركة	المجموع
لبنان	الأول1978- 1981	20	10	30
	الثاني1982- 1986	34	16	50
	مساعدة طارئة (1977- 1978)	20	-	20
	مساعدة طارئة (1982- 1986)	50	-	50
	الثالث1987- 1991	53	20	73
المغرب	الأول1978- 1981	56	74	130
	الثاني1982- 1986	90	109	199
	الثالث1987- 1991	151	173	324
سوريا	الأول1978- 1981	34	26	60
	الثاني1982- 1986	64	33	97
	الثالث1987- 1991	110	36	146
تونس	الأول1978- 1981	41	54	95
	الثاني1982- 1986	78	61	139
	الثالث1987- 1991	131	93	224
المجموع	الأول1978- 1981	332	307	639
	الثاني1982- 1986	560	415	975
	الثالث1987- 1991	940	615	1555
المجموع العام		1832	1337	3169

المصدر: البنك الأوروبي للاستثمار، بروكسل 1998.

إن مقارنة المبالغ في الأجيال الأولى للاتفاقيات المالية المعقودة في 1978- 1991، تسمح لنا بملاحظة ما يلي:

- يترافق الانتقال من جيل إلى آخر بزيادة قيمتها 50%، لكن إذا ما أخذنا التضخم بعين الاعتبار، فإننا نلاحظ أن الزيادة لا تكاد تحافظ على قيمة المساعدة من قبل الجماعة الأوروبية.
- يُظهر تحليل شتى أشكال المساعدة، خللا متزايدا لمصلحة قروض البنك الأوروبي للاستثمار التي تزداد بسرعة أكبر من مساعدات الميزانية.

وفيما يخص كيفية توزيع التعاون في البروتوكولات المالية، فقد كان شديد التنوع، انطلاقا من تمويل مشاريع البنية التحتية (لاسيما في ميدان الطاقة)، وصولا إلى نشاطات التنمية الصناعية، كما أن التعاون من خلال الهبات والقروض الخاصة خدم في مجالات الإعداد والمعونة الفنية.

كما تم دمج قروض خاصة لمشاريع عدة، مع قروض البنك الأوروبي للاستثمار، كما أن بعض أنشطة هذا البنك تمت بتمويل مشترك مع ممولين آخرين كالبنك الدولي.

إن الملاحظة العامة التي يوحي بها تحليل التعاون المالي الشامل مع البلدان المتوسطية المشاركة، هي أنه توجد هوة بين ما تعلنه السوق الأوروبية المشتركة بشأن أهمية بلدان المتوسط ودورها الفعلي في التعاون معها، فبرأي هذه البلدان، تبدو المبالغ المرصودة زهيدة جدا بالمقارنة مع حاجاتها الضخمة.

3- تعاون في ميدان اليد العاملة:

نظرا إلى العدد الكبير من مواطني بلدان المتوسط العاملين في مناطق الجماعة الأوروبية، فإن الاتفاقيات مع هذه البلدان قضت بإجراءات خاصة، تضمن مبدئيا لهؤلاء العمال شروط عمل وأجرا، وكذلك مكاسب في ميدان الضمان الاجتماعي.

وهكذا فإن الحساب الختامي للمقاربة المتوسطية الشاملة للجماعة الأوروبية، تبدو على العموم محدودة، ففوائد الدخول التفضيلي للمنتوجات الزراعية والصناعية تم تقليصها بفعل السياسة الزراعية المشتركة، وتوسع الجماعة إلى إسبانيا والبرتغال واتفاقيات التقييد الذاتي، لاسيما الصادرات النسيجية. وفيما خص التعاون المالي، فقد بقي دون أثر كبير في اقتصاديات مصابة في الصميم، بفعل الاستدانة المتصاعدة والبطالة المستمرة وزيادة سكانية متفجرة.

بالطبع لا يمكن تحميل الجماعة الأوروبية جميع المسؤوليات، وعلى أي حال، إن الانهيار الاقتصادي للبلدان المتوسطية المشاركة، هو نتيجة لسياسات التنمية المنتهجة فيها، والتي أثبتت قصورها.

السياسة المتوسطية المتجددة للجماعة الأوروبية 1989-1995.

مع نهاية عام 1989، بدأت الجماعة الأوروبية تفكر في مراجعة علاقاتها بدول المتوسط، آخذة في الاعتبار التحديات التي تواجه الجانبين في ضوء المتغيرات الدولية التي أخذ يشهدها النظام الدولي عشية انتهاء الحرب الباردة. وفي جوان 1990 أصدرت اللجنة الأوروبية تقريرا لمراجعة هذه العلاقات، أطلق عليه "نحو سياسة متوسطية جديدة"، وفي ديسمبر 1990 أقّر مجلس الجماعة الأوروبية الأفكار الواردة في التقرير، والتي

أكدت استمرارية العلاقات التقليدية، وأدخلت تطويرات جديدة لتدعيم تلك العلاقات.

وفي 12 جويلية 1991[1]، طلب البرلمان الأوروبي من مجلس الجماعة، إعطاء الأولوية لهذه السياسة الجديدة، مما دفع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة الأوروبية إلى وضع توجيهات جديدة بشأنها في نوفمبر 1991.

أولا: دوافع الجماعة نحو السياسة المتوسطية الجديدة.

لقد تفاعلت مجموعة من المعطيات الأوروبية والإقليمية والعالمية والتي شكلت في مجموعها دوافع الجماعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي فيما بعد)، نحو سياسة متوسطية جديدة، **ولعل أهم المتغيرات العالمية هي:**

- تراجع فكرة التهديد السوفياتي الشيوعي للأمن الأوروبي.
- تصاعد حدة الخلاف بين أوربا والولايات المتحدة الأمريكية حول القضايا التجارية والنقدية العالمية.
- رغبة أوربا في جعل المتوسط بحرا أوروبيا وليس بحرا أمريكيا، فكان طرح السياسة المتوسطية الجديدة ردا على إصرار الولايات المتحدة الأمريكية الانفراد بمقدّرات الشرق الأوسط، وهو الذي يتجلى بوضوح منذ أزمة الخليج الثانية.

وعن أهم المتغيرات الأوروبية، التي دفعت الجماعة الأوروبية نحو السياسة المتوسطية الجديدة فتتمثل في: التجربة الاندماجية التي راحت

---

1 – محمد محمود الإمام، اتفاقيات "المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، **مرجع سبق ذكره**، ص35.

أوربا تدشن لها منذ النصف الثاني من الثمانينيات، حيث دخلت في مرحلة تحول جديدة لتدعيم الهوية الأوروبية والكيان الجماعي لها، تحت شعار أوربا الموحدة.

ولقد جاءت معاهدة ماستريخت لتكرس الوحدة، وتعكس رغبة الطرف الأوروبي في الربط بين إحراز تقدم على صعيد الوحدة الاقتصادية، وبين التقدم على صعيد السياسة الخارجية المشتركة، وكان لابد لهذا الطابع الجديد أن ينعكس على الأنشطة الجماعية ومنها: "السياسة المتوسطية الجديدة".

وأخيرا تأتي المحددات والمتغيرات الإقليمية، التي تتمثل في مجموعة المخاطر والتهديدات الأمنية، التي باتت تهدد الأمن الأوروبي، وهي في معظمها قادمة من الجنوب الذي يشمل جنوب وشرق المتوسط، **وأهم تلك المخاطر:**

- استمرار مستويات التسلح المرتفعة في العالم الثالث.
- استمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين من شمال إفريقيا إلى أوربا.
- نظرة الغرب للإسلام، التي ترى أن الإسلام يعني الأصولية وهذه الأخيرة تعني الإرهاب.

وهكذا، مثّلت هذه المجموعات الثلاث من المتغيرات، محددات التوجه الأوروبي نحو السياسة المتوسطية الجديدة.

ثانيا: مميزات السياسة المتوسطية الجديدة.

تقوم السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي على استمرارية العلاقات التقليدية، **مع إدخال تعديلات وتطويرات جديدة لتدعيم تلك العلاقات وعلى رأسها:**

- مضاعفة الموارد المالية المخصصة لمساعدة دول المنطقة.

جدول رقم 05: مساعدات الاتحاد الأوروبي للبلدان المتوسطية العربية وفق البروتوكولات المالية الرابعة: 1991- 1996.

الوحدة: مليون إيكو

الدول	قروض البنك الأوروبي للاستثمار	مساعدات من ميزانية المجموعة الأوروبية	المجموع
الجزائر	280	52	322
المغرب	220	218	438
تونس	168	101	269
مصر	280	242	522
لبنان	45	22	67
الأردن	80	44	124
سوريا	115	41	156

المصدر: بشارة خضر، ***أوربا والوطن العربي***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

وقد تحسن العون المالي المقدم من الجماعة الأوروبية، حتى بالنسبة إلى التمويلات التي لا ترتبط بمشروعات تقليدية، مثل دعم برامج الإصلاح الهيكلي. كما أن العون المالي الأوروبي ساعد على تنفيذ العديد من البرامج ذات الصبغة الاجتماعية، مثل: الصحة والتعليم والسكن الاجتماعي، غير أن حجم الحاجات التمويلية في أقطار مكبلة بمديونية خارجية متفاقمة، لم يسمح لتلكم المساعدات والقروض أن يكون لها دور فعال في تنمية البلدان المعنية.

- تحسين فرص دخول منتجات الدول المتوسطية للسوق الأوروبية: فبالنسبة لمنتوجات النسيج والملابس، ساهمت المرونة التي اتسم

بها تنفيذ إجراءات تقييد الصادرات منها وكذلك تحرير التجارة المتواصل في تلكم المصنوعات، إلى زيادة حصص البلدان المتوسطية المصدرة لهذه المنتجات نحو الاتحاد الأوروبي.

- أما بخصوص صادرات البلدان المتوسطية من المنتجات الزراعية: فقد استفادت من قرار المجلس الأوروبي رقم 92/1764، القاضي بإدخال تعديلات على جميع اتفاقيات الدول المتوسطية، ترمي إلى تعزيز صادراتها الزراعية، وبالفعل تم الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية ضمن ما يسمى بالحصص التعريفية، بالإضافة إلى الامتيازات التعريفية الأخرى الممنوحة.

لكنه، وعلى الرغم من ارتفاع قيمتها النقدية، فإن الصادرات الزراعية منسوبة إلى إجمالي المبيعات ما برحت تتراجع، كما أن التبادل الزراعي من منظور إيرادات الدول المتوسطية، يؤكد على إخفاق سياسات التنويع في ميدان الإنتاج الزراعي في معظم البلاد المتوسطية، الأمر الذي لم يمكنها من تحسين نسبة اكتفائها الغذائي الذاتي.

- وهناك ميزة مهمة أخرى في السياسة المتوسطية المتجدّدة للاتحاد الأوروبي، تتمثل في مشاريع تتعلق بالبيئة والبحث، بالإضافة إلى برامج التعاون اللامركزي التي تنفذ إلى المجتمع المدني مثل الجمعيات المحلية والجامعات ومعاهد التعليم العالي والمؤسسات الإنتاجية الصغرى والمتوسطة الحجم، التي تنتفع بالعديد من آليات التعاون المتاحة. إلا أن هشاشة الأوضاع الاقتصادية والسياسية في معظم الدول المتوسطية في تلك الحقبة، حالت دون تنمية التعاون اللامركزي على الرغم من بعض المؤشرات الإيجابية هنا وهناك.

وبالرغم من كل ما سبق، إلا أن السياسة المتوسطية الجديدة بقيت موجهة أساسا بالمصالح التجارية، ولم تهدف إلى خلق حالات تكاملية أو خلق استراتيجية فعلية لتنمية متضامنة. رغم تأكيدات الاتحاد الأوروبي بشأن أهمية الضفة الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط، وهذا ما أشار إليه بيان قمة المجلس الأوروبي الذي عقد في لشبونة في جوان 1992[1]، الذي تضمن التأكيد على أن الضفتين الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط، تماما كالشرق الأوسط، تشكل مناطق جغرافية يرتبط بها الاتحاد الأوروبي بمصالح قوية تتمثل في الحفاظ على الأمن والاستقرار في تلك المناطق.

العلاقات الأوروبية المتوسطية من التعاون إلى الشراكة:

تمثل سنة 1994 منعرجا مهما في العلاقات الأوروبية المتوسطية، وبداية التطور الجذري في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المتوسط، خاصة مع دخول اتفاقية ماستريخت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993. وكانت بدايات هذا التوجه، اجتماع المجلس الوزاري الأوروبي في كورفو باليونان في جوان 1994 وكلفت هذه القمة كلا من المجلس الوزاري واللجنة الأوروبية بتقييم السياسة المتوسطية والفرص المتاحة لتطوير وتعميق تلك السياسة على المديين القصير والمتوسط، ثم جاء اقتراح اللجنة الأوروبية في أكتوبر من عام 1994 بتأسيس الشراكة الأوروبية المتوسطية، بهدف تحقيق الأمن والاستقرار والتكامل. وفي القمة الأوروبية المنعقدة في مدينة "أسن" بألمانيا في ديسمبر 1994، أعطى المجلس الأوروبي موافقته لاعتماد مقترحات لجنة بروكسل كأساس للشراكة الأورومتوسطية، معلنا

---

1 - سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص 225.

بذلك الدخول في مرحلة ما بعد السياسة المتوسطية المتجددة، وأصبح مصطلح الشراكة أكثر تداولا بين دول البحر المتوسط منذ ذلك التاريخ.

تضمنت هذه السياسة الجديدة الخطوط العريضة لتطوير علاقات الاتحاد الأوروبي بالدول المتوسطية، عن طريق إقامة حوار سياسي نشط يهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار بالمنطقة، وإقامة منطقة اقتصادية أوروبية متوسطية، من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة، وزيادة المساعدات المالية للدول المتوسطية، وتطوير التعاون في المجالات العلمية والاجتماعية.

لقد تضمنت المقترحات الأوروبية التي طرحت في قمة "أسن" للاتحاد الأوروبي، عقد اجتماع وزاري مع الدول المتوسطية، لمناقشة العلاقات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد كان لتسلم فرنسا رئاسة الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام 1995، الأثر الكبير والدفعة القوية لفكرة عقد هذا الاجتماع، الذي تم تحديد موعده في نهاية عام 1995 تحت الرئاسة الاسبانية للاتحاد الأوروبي. وقد قامت فرنسا واللجنة الأوروبية بصياغة ورقة شاملة لمضمون وأهداف وآليات التعاون المقترح في الإطار الأوروبي المتوسطي، أطلق عليها اسم "الوثيقة الموحدة"[1]، تناولت المجالات التالية: المجال السياسي والأمني، المجال الاقتصادي والمالي، المجال البشري والاجتماعي، كما يشمل هذا التعاون المجالات الثقافية والإعلامية والشباب والهجرة والتعاون القضائي والبحث العلمي...إلخ.

---

1 – مفيد شهاب، "نحو بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأوروبية المتوسطية"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 88– 1996، ص 176.

على هذا الأساس، قام وفد من الترويكا الأوروبية بجولة في المنطقة المتوسطية في أفريل وماي 1995 ، لعرض الوثيقة على الدول وتسجيل الملاحظات، حتى يتسنى إعداد وثيقة تأخذ في اعتباراتها آراء كافة الدول المشاركة.

وبناءا على التقرير الذي قدمته الترويكا ، ومن أجل التطوير الفعلي للسياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي، عُقد اجتماع للمجلس الأوروبي في مدينة "كان" بفرنسا في جوان 1995 ، ولقد تضمن البيان الختامي لهذه القمة موقف الاتحاد الأوروبي المؤيد لعقد مؤتمر أوروبي متوسطي في اسبانيا أواخر 1995.

المطلب الأول

مؤتمر برشلونة

بعد كل الجهود المبذولة من طرف الاتحاد الأوروبي، وبعد قناعة الدول المتوسطية الأخرى، تّم الإعلان الرسمي عن المؤتمر ، والذي حدد له تاريخ 27- 28 نوفمبر 1995 ، في مدينة برشلونة الاسبانية، لذلك سمي بمؤتمر برشلونة.

وبالفعل عقد مؤتمر برشلونة الأوروبي المتوسطي يومي 27- 28 نوفمبر 1995 ، بمشاركة كافة دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر، واثنتي عشر دولة متوسطية (*) ، بالإضافة إلى حضور موريتانيا كمراقب، وحضور الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ، ودول شرق ووسط أوربا

(*) الدول المتوسطية هي: الجزائر ،المغرب، تونس، مصر ، لبنان، سوريا، الأردن، السلطة الفلسطينية، تركيا، إسرائيل، مالطا، قبرص.

ودول البلطيق وألبانيا بصفة ضيف في الجلسة الافتتاحية فقط للمؤتمر[1]، واستبعدت ليبيا لأسباب سياسية.

انتهت أعمال المؤتمر بإصدار الإعلان السياسي، بعد أن تم تعديله وفقا للملاحظات التي أبدتها الدول المتوسطية على المشروع المقدم من الجانب الأوروبي، بحيث أصبح يعكس وجهات نظر كل الأطراف المشاركة.

وقد تضمن الإعلان ثلاث أجزاء رئيسية وهي: المشاركة السياسية والأمنية، المشاركة الاقتصادية والمالية، والمشاركة الاجتماعية والثقافية والإنسانية، بالإضافة إلى برنامج عمل يتضمن تحديد كيفية تنفيذ ومتابعة ما جاء بالإعلان.

لقد اتسم إطار برشلونة بمنهج كلي خلافا للعلاقات الأوروبية المتوسطية التي كانت سائدة في السابق، و التي استندت أساسا إلى عوامل اقتصادية بحتة. وإذا كان إعلان برشلونة ركز أعماله على الجانب الاقتصادي، فإنه طرح في المقابل برامج عمل وأهداف سياسية وأمنية وثقافية واجتماعية.

أولا: أسباب انعقاد المؤتمر.

تُعد عملية برشلونة، مبادرة متفردة وطموحة، وضعت الأسس لعلاقة إقليمية جديدة، وقبل الخوض في أسباب انعقاد المؤتمر الأورومتوسطي، سنحاول تقديم بعض التعاريف لمفهوم الشراكة.

---

1 - وفاء بسيم، "التعاون الأورومتوسطي"، **مجلة اقتصادية عربية**، العدد 138، أكتوبر 1999، ص 247.

الشراكة هي نهج أوروبي للتبادل الحر والتعاون مع الدول التي كانت كلها تقريبا إلى أمد قريب ضمن دائرة النفوذ الأوروبي بأسواقها ومواردها الأولية وبما فُرض عليها من ثقافة ولغة[1]، كما يمكن القول أن الشراكة الأورومتوسطية هي سياسة متقدمة من سياسات المجموعة الأوروبية تجاه الدول المتوسطية.

وعموما يمكن تعريف الشراكة على أنها محاولة لتقريب سياسات الدول وإخضاعها لمفهوم "التقاربية" في مجال أو مجالات متعددة بطريقة لا تؤدي بالضرورة إلى إقامة نوع من البناء المؤسساتي، فالغرض هنا هو اتفاق وتعاون في ميدان أو ميادين معينة، وذلك لبلوغ أهداف محددة قد لا تكون بالأساس مشتركة.

لا شك أن هناك عدة أسباب دفعت صانعي القرار في الاتحاد الأوروبي إلى عقد مؤتمر برشلونة أهمها:

- توسيع منطقة نفوذ المجموعة الأوروبية لتشمل حوض البحر المتوسط، هذا البحر الذي يعتبر عنصرا أساسيا من عناصر استتباب الأمن في أوروبا، كما يمثل عمقا من أعماق خطة أوربا الكبرى، ألا وهي الارتقاء إلى مصاف القوى الكونية المهيمنة على العالم اقتصاديا وتقنيا وسياسيا وثقافيا.

- الوقوف أمام انفراد الولايات المتحدة بمقدّرات الشرق الأوسط، حيث يرى الاتحاد الأوربي أن هذه الشراكة تسمح له بأن يلعب دورا فعالا للتوازن مع التأثير الأمريكي في المنطقة، الأمر الذي لن يتسنى من دون

---

1 – نصيف حتي، "المأزق العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 215، السنة 18، مارس 1996، ص 94.

إطار مؤسسي محدد، وهو إطار برشلونة الذي يرى البعض أنه صُمم خصيصا لمنافسة آلية قمم الشرق الأوسط التي ترعاها الولايات المتحدة.

- تقوية اقتصاديات المجموعة الأوروبية بضمان سوق ضخم لمنتجاتها، وتعزيز قدراتها التنافسية في مواجهة وإدارة الحوار مع التكتلات الإقليمية الأخرى.

- التخلص تدريجيا من أعباء الدعم المالي المجرد، والذي كان يقدم إلى دول شرق المتوسط وجنوبه.

- الحد من معدّلات الهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي، لتفادي آثارها السلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتخليص هذه الدول من أسباب القلق وبؤر التوتر والنزاعات، التي تنعكس على معدّلات هذه الهجرة، وأهمها الفقر، البطالة، الاضطهاد السياسي، الاستبداد، والتطرف الديني.

- خطر الإرهاب، وسباق التسلح، وانتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم نقلها[1].

أما بالنسبة لدول جنوب المتوسط وشرقه، فإن السبب الرئيسي الذي دفعها للمشاركة في القمة الأورومتوسطية، في ظل وجود التجمعات الكبرى مثل نافتا الأسيوية، وفي ظل ثورة المعلومات والاتصالات، هو الاستفادة من الارتباط بواحدة من أكبر القوى الاقتصادية الدولية

---

1 - آر كيه رامازاني، "الشراكة الأورومتوسطية: إطار برشلونة"، **سلسلة دراسات عالمية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد 22، سنة النشر مجهولة، ص 08.

كمحرك للتنمية الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، وإن تحقيق هذه الغاية يتوقف على ما توفره علاقة الشراكة من تأمين وضع تفضيلي لمنتجات هذه الدول في السوق الأوروبية التي تواصل اتساعها، والاستفادة من المساعدات المالية والفنية المقدمة من الاتحاد الأوروبي لتطوير اقتصادياتها، ولدعم عملية التحرير والإصلاح الاقتصادي، فضلا عن تشجيع الاستثمارات الأجنبية، سواء من الاتحاد الأوروبي أو من خارجه من التجمعات والدول.

ثانيا: أهداف الشراكة الأورومتوسطية.

لقد عبّر إعلان برشلونة عن رغبة الأطراف المعنية في إقامة علاقاتها على أساس تعاون وتضامن شاملين، وتجاوب مشترك للتحديات التي تفرضها القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستجدة على جانبي المتوسط وهو ما يتحقق من خلال الشراكة. ويؤكد إعلان برشلونة على تحقيق هدف جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من أجل تأمين السلام والاستقرار، وتوطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، كما يهدف إلى تنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا، وبشكل مستديم ومتوازن، ومكافحة الفقر وإيجاد فرص أفضل للتفاهم بين الثقافات.

وهكذا تم تدشين الشراكة الأوروبية المتوسطية وما تنطوي عليه من تعزيز الحوار السياسي بصورة مستمرة، وتطوير التعاون الاقتصادي والمالي، وزيادة الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية.

ثالثا: صيغ الشراكة الأورومتوسطية.

لقد أشار المشاركون في ندوة برشلونة إلى أن هذه المبادرة الأوروبية المتوسطية، لا تهدف إلى الحل محل المبادرات الأخرى المُباشر بها من أجل السلام والاستقرار والنمو في المنطقة، ولكن ستساهم في دفع هذه الأخيرة إلى الأمام[1].

كما أكدُوا على ضرورة خلق إطار متعدد الأطراف ودائم لعلاقاتهم، يرتكز على روح المشاركة مع احترام مميزات وخواص وقيم كل المشاركين، كما اعتبروا هذا الإطار المتعدد الأطراف مكملا لتوطيد العلاقات الثنائية، التي يجب الحفاظ عليها، وعلى خصوصيتها. **ومن هنا نستطيع القول: أن الشراكة الأورمتوسطية تشتمل على صيغتين للتعاون هما:**

1- **الصيغة الثنائية:** يقوم من خلالها الاتحاد الأوروبي بتنفيذ عدد من الأنشطة بشكل ثنائي مع كل دولة، وأهمها هي اتفاقيات الشراكة، التي يتفاوض الاتحاد بشأنها مع الشركاء المتوسطيين كل على حدى، وتعكس هذه الاتفاقيات المبادئ العامة التي تحكم العلاقات الأورومتوسطية الجديدة، وإن كان كل منها يتضمن خصائص متميزة فيما يخص العلاقات بين المجموعة الأوروبية وكل شريك من الشركاء المتوسطيين.

---

1 – من نص بيان مؤتمر برشلونة.

جدول رقم **06**: تقدم المفاوضات حول اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية

الشريك المتوسطي	اختتام المفاوضات	التوقيع على الاتفاقية	الدخول حيز التطبيق
تونس	جوان 1995	جويلية 1995	مارس 1998
إسرائيل	سبتمبر 1995	نوفمبر 1995	جوان 2000
المغرب	نوفمبر 1995	فيفري 1996	مارس 2000
السلطة الفلسطينية	ديسمبر 1996	فيفري 1997	جويلية 1997
الأردن	أفريل 1997	نوفمبر 1997	ماي 2002
مصر	جوان 1999	جوان 2001	التصديق وشيك
الجزائر	ديسمبر 2001	أفريل 2002	سبتمبر 2005
لبنان	ديسمبر 2001	جوان 2002	التصديق وشيك
سوريا	المفاوضات مستمرة	- -	- -

المصـــدر: مـــذكرات إعلاميـــة أورومتوســـطية، الشـــراكة الأورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا، المفوضية الأوروبية، 2004.

ملاحظة: الدخول حيز التطبيق بالنسبة للجزائر هو من إضافة الباحث بالاعتماد على جريدة الخبر اليومية، 31 أوت 2005.

إن الهدف النهائي للبعد الثنائي الجانب، هو إقامة منطقة تجارة حرة أوروبية حوض متوسطية بحلول عام 2010[1].

2- **الصيغة الإقليمية**: يمثل الحوار الإقليمي واحدا من أكثر جوانب الشراكة إبداعا، حيث أنه يشمل التعاون في المجالات السياسية

1 - محرك البحث Google، في 03 أكتوبر 2005، **الشراكة الأوروبية – المتوسطية**: http://www.deljor.cec.eu.int/ar/eu_and-jordon/cooperation.html

والاقتصادية والثقافية، من خلال شبكة متكاملة من المنتديات والبرامج والمشاريع.

والتعاون الإقليمي له تأثير استراتيجي كبير، حيث يتناول المشكلات الشائعة لدى العديد من الشركاء المتوسطيين، مع التأكيد في الوقت نفسه على الجوانب الوطنية المتكاملة.

وبعبارة أكثر دقة، يهدف البعد الإقليمي للشراكة إلى تحقيق ما يلي:

- التشجيع على توثيق التكامل بين الشركاء السبعة والعشرين.
- أن يكون هذا التعاون بمثابة داعم ومكمل للإجراءات الثنائية والحوار الذي يجري في ظل اتفاقيات الشراكة.
- تعزيز التعاون جنوب جنوب، أي التعاون بين الشركاء المتوسطيين أنفسهم على أساس شبه إقليمي أين ما يكون ذلك مناسبا.
- معالجة القضايا ذات البعد المتخطي للحدود مثل ربط البنية الأساسية، أو توافق المعايير.

رابعا – الأدوات التمويلية للشراكة:

تتمثل الأدوات التمويلية للشراكة الأورومتوسطية فيما يلي:

1- **برنامج ميدا**: يعد برنامج "ميدا" الذي بدأ عام 1995 الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأوروبية المتوسطية وأنشطتها، كما يعتبر خطة موازنة تستخدم لمرافقة عملية الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي في الدول المتوسطية الشريكة لأوربا.

يتمثل الأساس القانوني لبرنامج "ميدا" في لائحة ميدا الصادرة في عام 1996 (لائحة المجلس الأوروبي رقم 96/1488)[1]، والتي تم تعديلها سنة 2000 وأصبحت تحمل اسم "ميدا2"، وتقضي هذه اللائحة بإنشاء اللجنة المتوسطية المكوّنة من ممثلين عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، من أجل السماح لهذه الأخيرة بتقديم النصح للمفوضية الأوروبية فيما يتعلق بتنفيذ برنامج "ميدا1" و"ميدا2".

في إطار برنامج ميدا يتم منح الأموال على شكل هبات، وتخضع هذه الموارد لعملية إعداد البرامج، حيث تقوم المفوضية الأوروبية بإعداد أوراق الاستراتيجية المراد تنفيذها، واستنادا على هذه الأوراق يتم بصورة مشتركة وضع برامج إرشادية وطنية، وبرنامج إرشادي إقليمي يغطي الأنشطة المتعددة الأطراف وذلك عن طريق الحوار مع الشركاء المتوسطيين، وأعضاء الاتحاد الأوروبي، وجهات مانحة أخرى، وعلى أساس هذه البرامج يقوم مكتب تعاون يسمى "يوروميد"[2]، بوضع مقترح حول خطط التمويل السنوية، كما أنه يتولى إدارة هذه البرامج بدءا من مرحلة التعريف وحتى مرحلة التقييم.

أما فيما يخص تحديد المخصصات السنوية للمدفوعات والالتزامات المالية لبرنامج "ميدا" في ميزانية الاتجاه الأوروبي، فتقوم بها السلطة المختصة بالميزانية (مجلس الاتحاد والبرلمان الأوروبي).

---

1 – مذكرات إعلامية أورومتوسطية، **الشراكة الأورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا 2004**، المفوضية الأوروبية، 2004، ص 16.

2 – مذكرات إعلامية أورومتوسطية، **الشراكة الأورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا 2004**، مرجع سبق ذكره، ص 16.

وفي الأخير يمكن أن نضيف أن بنود وأنظمة برنامج ميدا تسري على الأبواب الثلاثة لعملية برشلونة، كما تهتم بتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي على حد السواء، ولا تقتصر الجهات المستفيدة من أنشطة هذا البرنامج على الدول والمناطق فحسب، بل أنها تتضمن أيضا أجهزة محلية، منظمات إقليمية، وكالات عامة، مجتمعات محلية، جمعيات ومنظمات غير حكومية...إلخ، حيث يعتبر دعم المجتمع المدني بمثابة جزء لا يتجزأ من أهداف الشراكة.

2- **بنك الاستثمار الأوروبي:** أُنشأ بنك الاستثمار الأوروبي، بموجب اتفاقية روما، وباعتباره هيئة من هيئات الاتحاد الأوروبي، يعمل البنك بشكل دائم على تكييف أنشطته مع تطور سياسات المجموعة الأوروبية[1].

يعد بنك الاستثمار الأوروبي فاعلا رئيسيا في التنمية الاقتصادية والاستقرار في منطقة حوض البحر المتوسط منذ 1974، وتندرج أنشطته في هذه المنطقة تحت الإطار السياسي للاتحاد الأوروبي، كما أنها تتم بتعاون وثيق مع المفوضية الأوروبية ومع مؤسسات دولية أخرى إذا اقتضت الضرورة ذلك، وينبغي أن ينظر إلى جميع هذه العمليات في سياق الفصل الاقتصادي والمالي لعملية برشلونة، كما أنها تتماشى مع الاستراتيجية التنموية لدى الدول المستفيدة، وكذا مع أنشطة سائر الجهات المانحة ووكالات التمويل الأخرى.

---

1 - محرك البحث Google، في 15 نوفمبر 2005، **بنك الاتحاد الأوروبي:**
http://www.magazinedeutschland.de/articl_arab.php?id=266&lang=arab.html

يعقد بنك الاستثمار الأوروبي العزم على دعم الشراكة الأورومتوسطية، في اتجاه تقوية التعاون الاقتصادي والمالي بين الاتحاد الأوروبي وبلدان المنطقة، وإيجاد أدوات مالية جديدة. **وينوي البنك بالخصوص تعميق عمله في المجالات التالية:**

- دعم عمل الاتحاد في كافة أرجاء الحوض المتوسطي.
- تيسير تنمية التعاون فيما بين البلدان المتوسطية الشريكة "التعاون جنوب- جنوب"، أو مع الاتحاد "جنوب- شمال".
- تعزيز الاستثمار الخارجي المباشر للاتحاد في البلدان المتوسطية الشريكة، وتنمية المقاولات المشتركة بين عملاء أوروبيين أو محليين.
- تعزيز التمويلات لفائدة مشاريع ذات طابع اجتماعي.

ولقد أضفى تأسيس الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة الأورومتوسطية (FEMIP)[1]، بُعدا جديدا على عمليات التمويل التي يقوم بها البنك لدى الشركاء المتوسطيين، وتعطي هذه الهيئة التابعة لبنك الاستثمار الأوروبي أولوية خاصة لتنمية الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص، والمشاريع التي تساهم في خلق مناخ ملائم للإستثمار الخاص، **ويمكن إيجاز أهدافها فيما يلي:**

- دعم مشاريع التنمية الإقليمية والاستثمارات المرتبطة بالتنمية البشرية والاجتماعية.

---

1 – محرك البحث Google، في 20 نوفمبر 2005، **بنك الاتحاد الأوروبي:** http://www.magazine-deutschland.de/articl_arab.php?id=266&lang=arab.html

- عمليات مساعدة لدعم مسلسل الإصلاح الاقتصادي والخوصصة في البلدان المتوسطية الشريكة.

- تقديم منتوجات مالية مبتكرة، رؤوس أموال، ومساعدات تقنية.

ولتفعيل الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة، عمل بنك الاستثمار الأوروبي بشكل وثيق مع كل الأطراف المعنية بالتنمية في المنطقة المتوسطية و أهمها: اللجنة الأوروبية، البنك الدولي، البنوك الأوروبية، بنوك الدول المستفيدة، والبنك الإفريقي للتنمية...إلخ.

المطلب الثاني
الشراكة في المجالات غير الاقتصادية

سبق وأن قلنا أن إعلان برشلونة تناول ثلاثة أبعاد أساسية هي: البعد السياسي والأمني، البعد الاقتصادي والمالي، والبعد الثقافي والإنساني والاجتماعي.

سوف نترك البعد الاقتصادي والمالي لنشرحه في المطلب اللاحق، وذلك من أجل التفصيل فيه، نظرا لطبيعة الدراسة التي نركز فيها على الجانب الاقتصادي.

أولا: الشراكة في المجال السياسي والأمني.

إن الهدف من الشراكة في المجال السياسي والأمني: هو جعل منطقة البحر المتوسط منطقة استقرار على الصعيد الإقليمي، والعمل على تشجيع قيام نظم سياسية تحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية، التي تؤدي إلى إرساء علاقات حسن الجوار وبناء الثقة والأمن بين الشركاء، وهذا ما يساعد على خلق بيئة مواتية لازدهار النشاط

الاقتصادي. كل هذا من خلال حوار سياسي مكثف ومنتظم يرتكز على المبادئ الجوهرية للقانون الدولي.

وفي هذا الجانب، تعهدت الأطراف المشاركة بعدة أمور أساسية يتمثل أهمها في:

- العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان.
- تنمية دولة القانون والديمقراطية، مع حق كل من الدول الأطراف في الاختيار الحر لنظمها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والقضائية.
- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها حرية الرأي وحق التجمع لأهداف سلمية، وحرية التفكير والضمير والدين، بدون أي تمييز على أساس العرق، أو الجنسية، أو اللغة، أو الدين، أو الجنس.
- احترام التنوع والتعددية داخل مجتمعات الدول الأطراف، ومكافحة مظاهر التعصب و بالأخص العنصرية.
- احترام المساواة في الحقوق بين الشعوب، وحقهم في تقرير المصير.
- الامتناع طبقا لنماذج القانون الدولي عن كل تدخل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية لشريك آخر.
- التخلي عن التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لشريك آخر، وعن كل أسلوب لا يتوافق مع أهداف الأمم المتحدة - بما فيها كسب الأراضي بالقوة - وحل خلافاتهم بأساليب سلمية[1].

1- من نص بيان مؤتمر برشلونة.

- توطيد التعاون من أجل الوقاية من الإرهاب ومكافحته.

- المكافحة ضد انتشار وتنوع الجريمة المنظمة ومحاربة آفة المخدرات بكل أشكالها.

- العمل على الحد من التسلح، ومنع انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية.

- تشجيع الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار بين الشركاء، ودعم العمليات التي تهدف إلى الاستقرار والأمن والازدهار على المستوى الإقليمي والتحت إقليمي.

لقد انتهى هذا القسم بالإشارة إلى إمكانية عقد ميثاق أوروبي متوسطي لتحقيق الأهداف السياسية والأمنية، من خلال خلق آليات وتدابير ملائمة. وبالفعل تم إحداث لجان وشبكات ومعاهد تقوم بالدراسة والمتابعة مثل: لجنة التنسيق للشراكة السياسية والأمنية، والشبكة الأورومتوسطية لمعاهد السياسة الخارجية، هدفها هو إثراء الحوار الخاص بكيفية بناء السلام والاستقرار وحقوق الإنسان، بالتنسيق مع المعاهد الأوروبية المتوسطية المتخصصة في البحث حول السياسة والأمن.

وهكذا، فإن الجانب الأوروبي سعى إلى إدراج البعد السياسي وفقا لتصوراته، وكما يريده هو، وهذا بعد أن كان يتملص منه في الحوارات السابقة، خاصة مع الدول العربية. ورغم النص الصريح على حق كل دولة في اختيار نظامها، إلا أنه يرجع للتأكيد على الديمقراطية وحقوق الإنسان، فبأي مبدأ تعمل دول الاتحاد الأوروبي؟، هل تشارك الدول التي تحترم الديمقراطية، أما الدول التي لها أنظمة ديكتاتورية؟. الظاهر أن الاتحاد الأوروبي يتعامل مع الاثنين، ويشارك الاثنين، فالبلد

الديمقراطي يدخل تحت خانة الديمقراطية، والبلد غير الديمقراطي يدخل تحت خانة حرية اختيار النظام.

ثانيا: الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية.

لقد اعترف المشاركون في ندوة برشلونة، بأن تقارب الثقافة والحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، والحوار بين الثقافات والتبادلات الإنسانية والعلمية والتكنولوجية، تشكل عنصرا رئيسيا في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين الإدراك المتبادل.

وفي هذا السياق وافقت الدول المعنية على خلق شراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية من خلال:

- التأكيد على الحوار بين حضارات منطقة المتوسط، وما يتطلبه هذا الحوار من احترام الثقافات والأديان، كشرط لازم لتحقيق التقارب وتوثيق التفاهم بين الشعوب.
- الإشارة إلى ضرورة تنمية الموارد البشرية بالتعليم والتأهيل، لاسيما في النواحي الثقافية، وتشجيع التبادل الثقافي وتعلم اللغات، والنهوض بالنظم الإدارية من أجل تسهيل التبادلات الإنسانية.
- التأكيد على أهمية قطاع الصحة كأساس للنمو المستديم.
- الاعتراف بأهمية النمو الاجتماعي، الذي حسب رأي المشاركين، يجب أن يواكب كل نمو اقتصادي، واحترام الحقوق الاجتماعية الجوهرية بما فيها الحق في النمو.
- الاعتراف بالدور الرئيسي الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني في تنمية كل جوانب الشراكة الأورومتوسطية.

- تنمية التعاون فيما بين الدول من خلال برامج التعاون اللامركزي الموجهة في سبيل تشجيع التبادلات بين مختلف فعاليات المجتمع، في إطار القوانين الوطنية لكل شريك.

- الاعتراف بأن معدلات النمو السكاني السائدة، تشكل تحديا رئيسيا يجب مواجهته بواسطة السياسات السكانية المناسبة وتسريع الإقلاع الاقتصادي.

- الإشارة مرة أخرى إلى دعم المؤسسات الديمقراطية، وتقوية حكم القانون والمجتمع المدني.

- الاعتراف بالدور المهم الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم. وتكثيف التعاون لتخفيف ضغوط الهجرة الخفية.

- التعاون في مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة والفساد[1].

- إبراز أهمية التعاون لإيجاد وسائل لمكافحة العنصرية والتعصب وكراهية الأجانب.

لا شك أن العناصر السابقة الذكر، لها أهمية أساسية في تحقيق شراكة اجتماعية وثقافية وإنسانية في حوض المتوسط، إلا أن المقاربات المقترحة تعكس بشكل كبير، منظور وهموم الاتحاد الأوروبي، أكثر من أولويات الدول المتوسطية، خاصة فيما يتعلق بالهجرة ومكافحة الإرهاب. ولا شك أيضا أن لمبدأ احترام الثقافات والأديان، ومحاربة

---

1 – وفاء بسيم، **التعاون الأورومتوسطي**، مرجع سبق ذكره، ص 248.

العنصرية، أهمية خاصة في مواجهة تصاعد الدعوات في الغرب لمعاداة الثقافات الأخرى، لاسيما تلك القائمة على الإسلام.

المطلب الثالث

الشراكة في المجال الاقتصادي والمالي.

أكد بيان برشلونة في هذا الجانب، على أهمية النمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم والمتوازن، واستمرار الحوار بين الأطراف حول مشكلة الديون بالنسبة لدول المتوسط في المنابر المعنية بها، من أجل خلق منطقة إزدهار مشترك. **وقد حدد البيان الأهداف البعيدة المدى التالية:**

- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم.
- تحسين ظروف الحياة للسكان، ورفع مستوى التشغيل، وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأوروبية المتوسطية.
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين[1].

وسعيا إلى بلوغ هذه الأهداف، اتفق المشاركون على إقامة شراكة اقتصادية ومالية، ترتكز على ثلاث عناصر أساسية هي: إنشاء منطقة تجارة حرة، تنفيذ تعاون وتداول اقتصادي، وزيادة المساعدات المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه.

---

1 - مصطفى محمد العبد الله، وآخرون، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1999، ص146.

أولا: إقامة منطقة تجارة حرة.

تم تحديد سنة 2010، كتاريخ علمي لإنشاء منطقة للتبادل الحر، بمقتضى اتفاقيات الشراكة مع الدول المتوسطية، ويتم هذا الإنشاء للمنطقة بصفة تدريجية، فمن خلال المرحلة الأولى يتم تحرير التبادل التجاري في إطار علاقات الاتحاد الأوروبي مع كل شريك على حدى، هذا التحرير للمبادلات التجارية يكون مطابقا للالتزامات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة، وخلال فترة انتقالية أقصاها 12 سنة فيما يتعلق بإلغاء التعريفات الجمركية من قبل الشركاء، ابتداء من تاريخ الدخول في تطبيق اتفاقية الشراكة.

فبالنسبة إلى المنتوجات الصناعية، يجري إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية على تدفقها وفق جداول يتفق عليها الشركاء، ويتم خلال المرحلة الانتقالية تدعيم وتأهيل القطاع الصناعي للدول المتوسطية.

كما سيتم تحرير تجارة المنتجات الزراعية تدريجيا، على أساس المعاملة التفضيلية والمتبادلة، وعلى ضوء السياسات الزراعية المتعددة، وفي ميدان الخدمات ستحرر التبادلات تدريجيا مع الأخذ بعين الاعتبار الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقيات مراكش "الاتفاقية العامة للتعريفات في مجال الخدمات GATS".

أما المرحلة الثانية، فتهتم بدخول الدول المتوسطية في حوار شامل بينها، من أجل عقد اتفاقيات تجارة حرة فيما بينها. **وقد قرر الشركاء تسهيل الإقامة التدريجية لمنطقة التجارة الحرة من خلال ما يلي:**

- تبني التدابير الملائمة فيما يخص قواعد المنشأ، والشهادات الخاصة به، وحماية حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية، وسيادة المنافسة.

- إتباع سياسات مرتكزة على مبادئ اقتصاد السوق، وتكامل الاقتصاد الوطني لكل شريك، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات ومستويات النمو لكل منهم.

- العمل على تحديث وتعديل البنيات الاقتصادية والاجتماعية، مع إعطاء الأولوية لتشجيع القطاع الخاص، والنهوض بقطاع الإنتاج، وإقامة إطار إداري وقانوني ملائم لسياسة اقتصاد السوق، والعمل في نفس الوقت على التخفيف من العواقب الاجتماعية السلبية، التي يمكن أن تترتب عن هذا التعديل، بإتباع برامج لمنفعة الفئات الأكثر احتياجا.

- تشجيع الأولويات الهادفة إلى تنمية تبادلات التكنولوجيا[1].

ثانيا: التعاون والتداول الاقتصادي.

بالنسبة للتعاون الاقتصادي فقد حددت له المجالات التالية:

- الاعتراف بأن التنمية الاقتصادية يجب أن تُبنى على كل من المدّخرات المحلية الموجهة للاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتأكيد على أهمية خلق مناخ مواتي للاستثمار بما يعزز نقل التكنولوجيا وتشجيع الصادرات.

---

1 – من نص بيان مؤتمر برشلونة.

- التأكيد على أن التعاون الإقليمي المحقق على أساس اختياري، وبالأخص من أجل تنمية التبادل بين الشركاء أنفسهم، يشكل عاملا رئيسيا في بناء منطقة التبادل الحر.

- تشجيع الشركات على عقد اتفاقيات فيما بينها، والعمل على خلق بيئة مشجعة على هذا التعاون، وما ينطوي عليه من تحديث للصناعة، وضرورة وضع برنامج دعم تقني للشركات الصغيرة والمتوسطة.

- تنسيق البرامج متعددة الأطراف القائمة، إضافة لخطة العمل المتوسطية، والاعتراف بضرورة التوفيق بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة.

- الاعتراف بدور المرأة في التنمية، والعمل على رفع إسهامها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية[1].

- شدد المشاركون على أهمية الحفاظ على الثروة السمكية وإدارتها إدارة منطقية، والعمل على تنميتها والتعهد بتسهيل التدريب والبحث العلمي، والعمل على اتخاذ إجراءات مشتركة لهذا الغرض.

- الاعتراف بالدور المحوري لقطاع الطاقة في الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية، وتوطيد التعاون وتعميق الحوار في مجال سياسات الطاقة، والعمل على توفير الإطار المناسب لتيسير استثمارات شركات الطاقة ونشاطاتها، وتمكينها من مد وتوسيع شبكات الطاقة والربط بينها.

---

1 – محمد محمود الإمام، "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، **مرجع سبق ذكره**، ص 40.

- التأكيد على إعطاء الأولوية للموارد المائية وتنميتها وحسن إدارتها، وتعزيز التعاون في هذه المجالات.

- التعاون من أجل تحديث الزراعة وإعادة هيكلتها، وتشجيع النمو الريفي المتكامل، والتركيز في هذا الصدد على المعونة التقنية والتدريب، ومساندة خطط الشركاء لتنويع الإنتاج، وجعل الزراعة أداة لتحسين البيئة، والتعاون في القضاء على المحاصيل غير المشروعة.

- التشديد على أهمية تنمية وتحسين البنية التحتية، بما في ذلك خلق جهاز مواصلات فعال وتنمية تكنولوجيات المعلومات وتحديث شبكة الاتصالات، ووضع برنامج وفقا للأولويات في هذا المجال.

- احترام القانون الدولي البحري، خاصة في النقل بين الدول.

- تشجيع التعاون بين السلطات المحلية في الدول الأعضاء، وتعزيز التخطيط الإقليمي.

- العمل على تعزيز طاقات البحث والتطوير والإسهام في تدريب العاملين في المجالات العلمية والفنية، وإنشاء شبكات علمية لتشجيع مشاريع البحث، نظرا لأهمية العلم والتكنولوجيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- تشجيع التعاون في مجال الإحصائيات، من أجل التوفيق بين الطرق وتبادل المعطيات[1].

1 – من نص بيان مؤتمر برشلونة.

ثالثا: التعاون المالي.

أشار بيان برشلونة إلى أهمية التعاون المالي في إنجاح الشراكة، لهذا فقد أعطي هذا الجانب الاهتمام الأكبر. إذ أن كل ما حدد من تعاون اقتصادي وحتى السياسي والاجتماعي، لا يمكن أن ينجح ما لم يكن مرفوقا بدعم ومعونة مالية، يقدمها الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطية الشريكة، إضافة إلى القروض التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي، والمعونات الثنائية من الدول الأوروبية. على أن يكون هذا التعاون المالي موجها بصفة أساسية لدعم التنمية الذاتية المتواصلة، وتعبئة القدرات الاقتصادية المحلية.

لقد خصص الاتحاد الأوروبي مبلغ 4685 مليون وحدة نقدية أوروبية "إيكو" للفترة 1995- 1999، لتنفيذ ما اتفق عليه في كافة مجالات التعاون، في إطار ما عرف ببرنامج "ميدا 1"، ومن أهم العمليات التي تم تمويلها نجد: التصحيح الهيكلي لاقتصاديات الدول المتوسطية، التحول الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص، التنمية الريفية وقطاع الصحة والتعليم، وأخيرا المشاريع الإقليمية.

وتصل ميزانية برنامج "ميدا2" خلال الفترة 2000- 2006، إلى 5.35 مليار أورو، ويصل حجم الاعتمادات التي يطرحها البنك الأوروبي للاستثمار للسنوات 2000- 2007، إلى 6.4 مليار أورو[1].

وإذا حاولنا إلقاء نظرة عامة على التعاون المالي الأورومتوسطي خلال السنوات الأخيرة نجد أن: برنامج "ميدا" قدم التزامات فعلية قيمتها

---

1 – محرك البحث Google، في 19 ديسمبر 2005، **برنامج ميدا:**
http://www.economy.gov.lb/moet/arabic/panel/trade/eu/barcelonaprocess.html

6331 مليـون أورو، خـلال الفـترة 1995- 2003، ومـدفوعات قـدرها 2176.4 مليون أورو، خلال نفس الفترة.

جدول رقم 08: التزامات برنامج ميدا لكل دولة 1995- 2002.

التزام ميدا الثنائي	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	الإجمالي
الجزائر	-	-	41	95	28	30.2	60	50	304.2
مصر	-	75	203	397	11	12.7	-	78	776.7
الأردن	07	100	10	08	129	15	20	92	381
لبنان	-	10	86	-	86	-	-	12	194
المغرب	30	-	235	219	172	140.6	120	122	1038.6
سوريا	-	13	42	-	44	38	8	36	181
تونس	20	120	138	19	131	75.7	90	92.2	685.9
تركيا	-	33	70	132	140	310.4	151.9	20	857.3
الضفة الغربية وقطاع غزة	3	20	41	5	42	96.7	-	100	307.7
إجمالي التزام ميدا الثنائي	60	371	866	875	783	719.3	449.9	602.2	4726.4
التزام ميدا الإقليمي	113	32	93	46	133	133	228.4	18.6	797.00
المساعدات الفنية والمخصص الشامل	-	-	22	20	21	26.8	79	11.8	180.6
الإجمالي	173	403	981	941	937	879.1	757.3	632.6	5704

المصـــدر: مـــذكرات إعلاميـــة أورومتوســـطية، **الشـــراكة الأورومتوســـطية والأنشـــطة الإقليميـــة لبرنـــامج ميـــدا**، المفوضـــية الأوروبية، 2004.

جدول رقم 09: قروض بنك الاستثمار الأوروبي
لكل دولة 1995 - 2002

الوحدة: مليون أورو

الدولة	القيمة	النسبة المئوية (%)
الجزائر	1174.8	12.4
قبرص	669	7
مصر	1484.3	15.6
إسرائيل	68	0.7
الأردن	351.2	3.7
لبنان	375	4
مالطا	43	0.5
المغرب	1548.9	16.3
السلطة الفلسطينية	230	2.4
سوريا	290	3.1
تونس	1195.3	12.6
تركيا	2062.5	21.7
الإجمالي	9492	100

المصدر: مذكرات إعلامية أورومتوسطية، **الشراكة الأورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا**، المفوضية الأوروبية، 2004.

آفاق وتطلعات الشراكة الأورومتوسطية

يمكن اختصار الأهداف التي ترمي إليها خطة الشراكة الأوروبية المتوسطية في الرموز الأربعة التالية: الاستقرار والأمن والحريات والتنمية. إنه لمن البديهي أن المخاطر الناجمة عن زعزعة الاستقرار واهتزاز الأمن وانتهاك الحريات وتراجع التنمية في البلاد المتوسطية النامية، كان دوما مبعثا للقلق ومدعاة لليقظة والحيطة لدى المجموعة الأوروبية، وإن يبقى الاستقرار في أوربا غير مهدد في حقيقة الأمر، مهما تفاقمت الأوضاع في ربوع العالم المتوسطي النامي. إلا أن الأمن في أوربا بمفهوم مقاومة الجرائم المستوردة، يبقى متأثرا بما ينشأ عن التخلف التنموي والبطالة وغياب الحريات والتراكم الديمغرافي، من هزات اجتماعية وسياسية وأمنية في شتى أنحاء البلاد المتوسطية الثالثة.

كما أن الجديد في استراتيجية الاتحاد الأوروبي، يكمن في الدفاع عن الحريات، واعتماد التنمية المؤزرة والسريعة في ربوع العالم المتوسطي النامي، كعنصرين رئيسيين في خطة الشراكة.

إلا أنه، من المفروض أن تكون رموز الشراكة الأربعة متكاملة، بمعنى أنه لا استقرار من دون أمن، ولا أمن من دون حريات، ولا حريات من دون تنمية، وأساس هذا التكامل هو المساهمة الأوروبية الفعّالة في تنمية ورفاهية شعوب العالم المتوسطي النامي، دون أن ننسى الدور المطلوب من الدول المتوسطية الشريكة، المتمثل في اتخاذ زمام المبادرة، من خلال طرح القضايا بكل جرأة وشفافية، والعمل على إعادة تأهيل كل ما هو متعلق بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول

التحديات والفرص أمام الشراكة الأورومتوسطية

إن الواقع الإقليمي والدولي الذي تمخض عن التغيرات التي حدثت في غضون السنوات الأخيرة، أدى إلى وجود فرص وتحدّيات فعلية تواجه الشراكة الأورومتوسطية.

أولا: التحديات.

إنه من السهل على المراقب للشأن الأورومتوسطي، الإقرار أن هناك تحديات تواجه الشراكة، هذه التحديات تمثل في الحقيقة اختبارا صعبا لجدية التوجه الجديد لدول الاتحاد الأوروبي نحو الدول المتوسطية الشريكة، **ومن أهم هذه التحديات نذكر:**

- إن الشراكة أحدثت تغييرا في قواعد التكامل الإقليمي، التي سادت العلاقات الاقتصادية الدولية طوال العقود المنصرمة، فالذي يحصل الآن هو تكامل بين أقطار الشمال (العالم المتقدم) وأقطار الجنوب (العالم النامي)، بينما كان النمط السابق هو التكامل المتجانس، أي أقطار الشمال مع بعضها وأقطار الجنوب مع بعضها، علاوة على اتجاه الشراكة نحو التكيف مع النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وهو اتجاه ذو أهمية بالغة، يجب على الدول المتوسطية محاولة فهمه وإيجاد الطرق المناسبة للتعامل معه.

- لابد من إدراك الفلسفة التي يتبناها الاتحاد الأوروبي في عملية الشراكة، والمتمثلة في تهيئة الشريك الضعيف وإقحامه في الشراكة بغية رفع مستواه حتى يرتقي إلى مستوى الأعضاء الأكثر

تقدما، وهي فكرة نشك في مصداقية الأوروبيين على تطبيقها[1].
ونرى أن أسباب هذه الشراكة يغلب عليها طابع المصلحة من الجانب الأوروبي، وهي محاولة احتواء الآثار السلبية الاجتماعية في الدول المتوسطية النامية مثل: العنف والهجرة، زيادة على نيتها في توسيع أسواقها.

- إن هدف إقامة منطقة تجارة حرة في إطار الشراكة المتوسطية، سيشمل الصناعات التحويلية فقط، وليس منتوجات الصناعة الاستخراجية، أو السلع الزراعية، التي تتمتع فيها البلدان المتوسطية الجنوبية بالأفضلية النسبية. وهذا يعني صعوبة تطوير الصناعة التحويلية، التي تكون بحاجة إلى حماية من المنافسة الأوروبية، وما يترتب على هذه المنافسة، من ارتفاع في معدلات البطالة في هذه القطاعات، وتكثيف برامج الخوصصة بها، وهذا ما يشكل تحديا كبيرا أمام الدول المتوسطية النامية.

- لقد أُبعد من الشراكة الاقتصادية عنصر حركة الأشخاص، أي أن الشراكة لا تشجع الهجرة من أقطار الجنوب، في حين لا يزال هناك فرق هائل بين الدخل الأوروبي والدخل المتوسطي الجنوبي، وهذا ما يشجع الهجرة السرية من الدول المتوسطية الجنوبية إلى أوربا، بالإضافة إلى أن الاتحاد الأوروبي ما زال يشدد الرقابة ويزيد القيود على منح تأشيرات الدخول لمواطني دول المتوسط الجنوبية، وهذا كذلك يمثل تحديا مهما أمام الشراكة.

---

1 - عرفان تقي الحسيني، "الاتحاد الأوروبي ومستقبل التجارة الخارجية العربية"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد 11، 1998، ص45.

- إن حرص الاتحاد الأوروبي على التعامل الانفرادي مع الأقطار المتوسطية بصورة انتقائية، سيقوّض من الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين الدول المتوسطية الجنوبية، الذي هو مطلوب من أجل مواجهة التكتل الأوروبي.

- إن وجود شراكات متعددة المستويات والتفضيلات داخل بلدان الحوض المتوسط، يوحي بزيادة انقسامها وتقليص قوتها التفاوضية، فهناك بلدان دخلت إلى عضوية الاتحاد الأوروبي كلية وهي: مالطا وقبرص، وبلد تجمعه به وحدة جمركية ويسعى إلى الانضمام هو تركيا، ودولة أخرى لها علاقات خاصة ووطيدة وهي إسرائيل، وبلدان آخرى تربطها مع الاتحاد اتفاقية شراكة وهي: المغرب، تونس، مصر، الجزائر، الأردن، لبنان، سوريا، وأخرى قابعة في صالون الانتظار وهي: ليبيا، وهذا يمثل تحدي كبير أمام الشراكة من أجل توحيد معاييرها[1].

- يضاف إلى ما تقدم، أن الاتحاد الأوروبي سوف يكون قادرا على تنفيذ اتفاقية الشراكة لأن أجهزته هي التي صاغتها، معتمدة في ذلك على مفاهيم أوروبية وشروط ومواصفات هي التي تحددها. بل إن الشراكة الأورومتوسطية ستعطي المفوضية الأوروبية سلطات واسعة، وهو ما يعني خضوع دول المتوسط لسيطرة الاتحاد الأوروبي والوصول إلى حالة إدماج لا اندماج.

1 – محرك البحث Google، في 14 فيفري 2006، **تحديات الشراكة الأوروبية متوسطية:**

http://www.thisissyria.net/2005/07/17/levant4.html

ثانيا: الفرص:

يرى الكثير من الاقتصاديين أن الاتفاقيات الأوروبية المتوسطية، ستوفر بعض الفرص والمكاسب لكافة الشركاء على المدى البعيد ومن أهمها:

- من المتوقع أن يحسّن تحرير التجارة الذي تمليه الاتفاقيات من القدرة والكفاءة الإنتاجيتين[1].

- من المنتظر أن يعزز التزام الشركاء بالاتفاقيات من مصداقية النهج الإصلاحي، الذي تسلكه البلدان المعنية.

- من المتوقع كذلك أن تفيد اتفاقيات الشراكة في تشجيع المنافسة والاستثمار، والتجارة بصفة عامة.

كما أن هناك مجموعة من المعطيات بمثابة فرص، والتي ستساعد على إنجاح التعاون الأورومتوسطي، والتي يجب الاستفادة منها لتجسيد هذا التعاون، **نذكر منها:**

- إن التقارب الجغرافي يرشح أوربا ممثلة في الاتحاد الأوروبي، لتكون شريك طبيعي أكثر من غيرها للتعاون مع دول المتوسط جنوبه وشرقه، ويعتقد الأوروبيون أن أوربا هي المؤهلة لمساعدة دول جنوب وشرق المتوسط، على تنمية اقتصادياتها وتطويرها بحكم عوامل الجغرافيا والتاريخ من جهة، وبحكم المصالح الاقتصادية والتجارية التي تشد الطرفين إلى بعضهما من جهة أخرى.

---

1 – زايري بلقاسم ودريال عبد القادر، "تأثير منطقة التبادل الحر الأورو– متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر"، **مجلة بحوث اقتصادية،** العدد 27، 2002، ص 44.

- وجود مجموعة من المشكلات، التي تواجه الدول المتوسطية، وتحتاج إلى حلول مشتركة لمواجهتها، حيث تنعكس آثارها على الطرفين، من بين هذه المشكلات نجد: مشكل الهجرة السرية، الإرهاب، التلوث البيئي، الطاقة...إلخ. هذه المشكلات تدفع للتقارب بين الدول المتوسطية والاتحاد باعتبارها خطرا مشتركا.

- إن صيغة الشراكة الأورومتوسطية، هي أكثر قبولا في المتوسط من صيغة "الشرق الأوسط الكبير"، التي تدعو لها الولايات المتحدة الأمريكية، وبالمقارنة من حيث الهياكل والمشروعات المختلفة لكلا الصيغتين، نجد أن الصيغة المتوسطية تتيح فرصا وإمكانيات أكثر مقارنة مع الصيغة الشرق أوسطية.

المطلب الثاني
تقييم الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية

الظروف الدولية والإقليمية تؤكد على أن العلاقة المتماسكة بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط ضرورية وحيوية، ليس فقط للأطراف المعنية بالشراكة، بل لأجل الاستقرار السياسي والاقتصادي العالمي. وبالرغم من إدراك جميع الأطراف لأهمية هذه العلاقة وضرورة تسريع عملية التكامل، إلا أنه وبعد مضي أكثر من عقد من الزمن على توقيع إعلان برشلونة، فإن القليل قد تم إنجازه مقاسا بأهداف الشراكة، وأنه أمام العلاقات الأورومتوسطية مشوارا طويلا لتقطعه حتى تصل إلى ما تضمنه إعلان برشلونة من أهداف.

أولا: في الجانب الاقتصادي والمالي:

1- التعاون الاقتصادي

فيما يتعلق بالمحور الاقتصادي، والذي يهدف إلى تحقيق الازدهار وإيجاد منطقة تبادل حر بحلول عام 2010، فقد تعثر، **ويعتقد معظم المراقبين أن هدف السوق الحرة صعب التحقيق خلال السنوات القليلة القادمة بسبب الآثار السلبية المتوقعة والتي من أهمها:**

- إن الانفتاح التدريجي على السلع الصناعية للاتحاد الأوروبي، سيؤثر على النمو في المدى المتوسط، بسبب انخفاض النشاط في القطاعات المحمية لحد الآن، وغير القادرة على المنافسة.

- إن إلغاء التعريفات الجمركية سيمارس ضغطا على الموازنة العامة للدولة، وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية، التي تساهم بنسبة هامة في إيرادات الدولة.

- إن إلغاء التعريفات الجمركية من جانب واحد على السلعة الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي، سيمارس كذلك ضغطا كبيرا على الميزان التجاري لدول جنوب وشرق المتوسط، بسبب زيادة الواردات من هذه السلع، كما أنه على المدى المتوسط سوف يكون هناك طلب إضافي على سلع التجهيز والسلع الوسيطة في دول المتوسط المشاركة، بسبب إعادة التخصيص في عوامل الإنتاج[1].

---

1 - زايري بلقاسم ودربال عبد القادر، "تأثير منطقة التبادل الحر الأورو-متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر"، **مرجع سبق ذكره،** ص 42.

- كما أن إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية، سيرفع من مستويات الاستهلاك الكلي في الدول المتوسطية، وسيدفع المستهلكين إلى شراء السلع المستوردة من الاتحاد، بدلا من السلع المحلية، بسبب المكاسب المرتبطة بالكفاءة والأسعار.

- بالإضافة إلى كل ما سبق، فإن الاتحاد الأوروبي يعتبر فتح الأبواب للمنتجات الصناعية القادمة من دول شرق وجنوب المتوسط، دون أي قيود وفقا للاتفاقات الموقعة في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، كافيا من جانبه لحفز اتفاق التجارة الحرة، دون أن يحاول تقديم مزايا أخرى.

كما أن الدول المتوسطية الشريكة، ما زالت تعترض على ما يسمى "السياسة الزراعية المشتركة"، التي يطبقها الاتحاد الأوروبي، والتي بموجبها تتلقى الزراعة الأوروبية دعما هائلا يصل إلى 40% من ميزانية الاتحاد[1]. الأمر الذي يجعل منافسة المنتجات الزراعية الأوروبية أمرا بالغ الصعوبة، بالإضافة إلى التزام أعضاء الاتحاد ضمن اتفاقية ماستريخت، بعدم استيراد المواد التي تتمتع بمنافسة عالية للإنتاج الزراعي الأوروبي.

وهكذا يتضح أنه، برغم الآمال التي عقدتها دول جنوب وشرق المتوسط على الشراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ 10 سنوات من الآن، إلا أن التعاون الاقتصادي والانفتاح التجاري المعلن على منطقة المتوسط لم يحصل على أرض الواقع. وبالرغم من التراكمات السياسية والدبلوماسية وحتى الأمنية الأخرى، التي تعيق الشراكة، فإن الانغلاق التجاري

---

1 – محرك البحث Google، في 25 فيفري 2006، **الذكرى العاشرة لمؤتمر برشلونة**:
http://www.redasociativa.org/dosorillas/?q=node/view/1564.html

الأوروبي على الدول المتوسطية وشح الاستثمارات داخلها، يمثل العائق الأول لتكريس شراكة فعلية. وتقول الأرقام الأوروبية، أنه تم تحسين وتيرة تبادل البضائع بين الطرفين بشكل ملموس، ولكن العجز التجاري لصالح دول الشمال تصاعد بشكل خطير، مما يحد عمليا من الطابع المتوازن للشراكة نفسها.

2- التعاون المالي:

إن الشراكة الأورومتوسطية، بحاجة ماسة إلى موازنة ذات مصداقية، قادرة على ترجمة الأهداف المعلنة على أرض الواقع، وإذا حاولنا تقييم التعاون المالي نجد أن 26% فقط من الأموال المخصصة في "ميدا1" تم صرفها، وتعود الأسباب إلى المفوضية وتعقيدات آلياتها وشروطها المجحفة[1]، وإلى تغليب المصالح الفردية لبلدان الاتحاد. فكثيرا ما تم سحب مشاريع لأنها لا تستجيب للمصالح الجيوسياسية والتجارية لدولة دون أخرى.

كما أن الاتحاد الأوروبي لم يوافق إلا على 5.3 مليار أورو، كميزانية لـ"ميدا2"، رغم أن المفوضية طلبت أن تكون الميزانية 6.7 مليار أورو. ويردّد المسؤولون الأوروبيون أنهم سيفون بكافة تعهداتهم تجاه المتوسط، ولكن لا توجد أي تعهدات فعلية للرفع من المخصصات المالية للدول المتوسطية الشريكة، في حين أن التطورات التجارية الدولية وتصاعد إشكالية الهجرة وارتفاع وتيرة الأزمة السياسية المترتبة عن

---

1 - محرك البحث Google، في 28 فيفري 2006، **محصلة الشراكة الأورو-متوسطية:**
http://www.euromedbarcelona.org/home_AR.html

الأنشطة الإرهابية وتأجج منافسة الدول الشرقية وتداعيات العولمة، تعتبر كلها عوامل تستوجب مزيدا من الأموال لصالح دول المتوسط.

ثانيا: الجانب السياسي والأمني

بالرغم من هيمنة الاقتصاد، فإنه ليس مخفيا على أحد أن المحور السياسي يشكل هما متبادلا بين ضفتي المتوسط، فبقدر ما سعت دول الاتحاد الأوروبي إلى حماية أطرافها من الإرهاب والمخدرات والهجرة غير المشروعة، فإن دول جنوب وشرق المتوسط تتطلع إلى تثبيت سلطتها وإصباغ الشرعية عليها، بما تعوّل عليه من رفع للمستوى المعيشي لشعوبها، وكسب معركة التنمية في مجتمعاتها.

وإذا أردنا تقييم الجانب السياسي والأمني في الشراكة الأورومتوسطية، نجد أنه وبعد مضي أكثر من 10 سنوات على إعلان برشلونة، لا تزال القضايا المحورية في هذا الجانب عالقة وتجعل من الشراكة مجرد اتفاق كسابقيه، يحتاج إلى اتفاقات جديدة لدعمه وآليات فعالة لتحقيقه، فالصراعات مثل القضية الفلسطينية، ونزاع الصحراء الغربية، والأزمة القبرصية، لا تزال تشكل عائقا أمام تقدم الشراكة[1]، وحالت دون الوصول إلى توافق أو إنجاز مهم فيما يتعلق بأهداف الشراكة، التي تضمنها المحور السياسي. كما ألقت أحداث 11 سبتمبر 2001 وما تبعها من حرب على العراق، بظلالها على عملية برشلونة. وكان لانقسام الموقف الأوروبي تجاه الحرب دوره في إرباك العلاقة بين جنوب البحر المتوسط وشماله، إذ أصبحت قضايا مثل مواجهة

---

1 - محرك البحث Google، في 08 مارس 2006، **تحديات وآفاق الشراكة الأورو-متوسطية:**

http://www.allforsyria.org/show.php?eid=15566.html

الإرهاب والهجرة من الجنوب إلى الشمال الشغل الشاغل لبعض الشركاء الأوروبيين خلال العامين الماضيين، وذلك على حساب تسوية النزاع العربي- الإسرائيلي وقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في المنطقة.

ويكمن العجز في تحقيق تقدم على المسار السياسي، في عدم قدرة الاتحاد الأوروبي، بالرغم من كونه أكبر تكتل سياسي واقتصادي، على أن يتبنى موقفا موحدا تجاه القضايا التي تهم المنطقة، وعلى أن يفرض واقعا يخالف التوجهات الأمريكية، وسيجعل هذا العجز من الشراكة الأورومتوسطية مجرد طموح يصعب بلوغه.

ثالثا: الجانب الاجتماعي والثقافي والإنساني

يبدو الشق الاجتماعي في آلية الشراكة، هو العنصر الرئيسي المفقود في مسار التعاون الأوروبي مع دول المتوسط، ففي الوقت الذي تكرس فيه المفوضية الأوروبية مليارات من الأورو سنويا، لمساعدة دول وسط وشرق القارة الأوروبية، على إعادة هيكلة أنظمتها الاجتماعية، بوصفها العامل الأقوى في تمكين هذه الدول من محاكاة الأنظمة الاجتماعية الأوروبية والاندماج نسبيا في قواعد تعاملها والاقتراب من أنظمة العمل والتقاعد لديها، فإن الشق الاجتماعي في شراكة برشلونة يبدو مهملا بشكل تام، ولا يتم التركيز سوى على تقنين المبادلات ووضع قواعد تأهيل المؤسسات، لتصب كلها لصالح مؤسسات الاتحاد الأوروبي الباحثة عن أسواق جديدة، ولم تنفّذ الهيئات الأوروبية، ورغم مرور عشر سنوات على انطلاق مسار برشلونة أي دراسة ذات مصداقية بشأن تداعيات تحرير التجارة والمبادلات الزراعية وتحرير قطاع الصيد البحري في مناطق المتوسط، على الجانب الاجتماعي في دول شرق وجنوب المتوسط.

أما فيما يخص الشق الثقافي والإنساني، فإن ما أنجز خلال العقد الماضي، يعتبر أسرع وأكثر زخما من المستويين الاقتصادي والسياسي وحتى الاجتماعي، ويعكس ذلك رغبة النخبة ورموز المجتمع المدني لدى الشركاء، في الحوار والتقارب وتطوير العلاقات بين الجانبين، وأعتقد أن النجاح على المستوى الثقافي والإنساني، يمكن مع مرور الوقت وتراكم الجهود، أن يمهد للتقارب السياسي، إذا تم تخطي العقبات الكبرى. والمقصود أن نشوء تيار شعبي من المجتمع المدني متناغم ومتقارب ومتفاهم في منطقة المتوسط، يمكن أن يكون وسيلة توجيه وربما ضغط على مؤسسات صناعة القرار، لإحداث نقلة في سياسات ومواقف الشركاء تسهم في تجاوز الصعوبات التي تواجه التعاون والتكامل بين شمال وجنوب المتوسط.

المطلب الثالث
الدور المطلوب من الاتحاد الأوروبي ومن الدول المتوسطية لإنجاح الشراكة

في ظل التصور المقترح للتعاون بين دول الاتحاد الأوروبي ودول وسط وشرق أوربا وجنوب وشرق المتوسط، فإنه بحلول عام 2025، ستكون هناك منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطية تضم أكثر من 40 دولة، تكوّن سوقا قوامها نحو 800 مليون نسمة[1]، وبحلول عام 2010، ستكون هناك منطقة تجارة حرة بالنسبة للسلع المصنعة، ونسبة كبيرة من تحرير التجارة للمنتجات الزراعية، ليس فقط بين الدول

1- سمير محمد عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2001، ص 249.

المتوسطية والأوروبية، لكن أيضا فيما بين الدول المتوسطية بعضها البعض.

ونخلص من ذلك، إلى أن هناك واقعا جديدا يواجه الدول المتوسطية المشاركة، ينبغي عليها التعامل معه بفاعلية، ودورا أوروبيا يجب أن يلعبه الاتحاد الأوروبي، لإنجاح الشراكة الأورومتوسطية.

أولا: الدور المطلوب من الدول المتوسطية.

مما لا شك فيه أن اتفاقات الشراكة، سوف تلقي على كاهل الدول الطالبة للشراكة المزيد من العبء، في سبيل إعداد اقتصادياتها للتعامل مع الأسواق المفتوحة ودعم قدراتها التنافسية.

ويتطلب ذلك تطبيق برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي، بهدف تصحيح الاختلالات الهيكلية، **بحيث يتضمن البرنامج مجموعة من الإجراءات على المستوى الكلي لاستعادة التوازن الاقتصادي أهمها:**

- ضبط جوانب الطلب الكلي، بانتهاج برنامج للإصلاح النقدي والمالي، ورفع كفاءة العرض وزيادة الإنتاج من السلع والخدمات.
- تحرير الأسواق ورفع القيود على الاستثمار، والتجارة الداخلية والخارجية.
- توحيد وتحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف.
- الحد من الإعانات والدعم.
- تبني فلسفة جديدة لإدارة الاقتصاد الوطني، من خلال آليات السوق، تحقيقا للاستغلال الأكفأ للاستثمارات المتاحة.

- خلق بيئة ومناخ مواتي لجذب وتشجيع رؤوس الأموال الخاصة، لتحقيق طفرة في حجم الاستثمارات وإضافة طاقات إنتاجية جديدة.

ويتضح مما سبق أن نقطة الارتكاز في دور الدول المتوسطية، لرفع قدراتها التنافسية في اتفاقيات الشراكة، تتمثل في المحاور الآتية[1]:

1- تحسين مناخ الاستثمار:

ونشير هنا إلى أن الأمر لا يقتصر على سن التشريعات المانحة للإعفاءات الضريبية المختلفة، **بل يتسع المفهوم ليشمل إطارا عاما للعمل، تتمثل أهم عناصره فيما يلي:**

- الديمقراطية الحقيقة الكاملة المتكاملة.
- وضوح الرؤى المستقبلية، واستقرار التشريعات والبيئة الاستثمارية.
- العدالة والمساواة في المعاملة بين المستثمرين في المجالات الاستثمارية.
- المرونة وإزالة المعوقات الحقيقة أو المفتعلة.

2- التحفيز المستمر للقطاع الخاص:

إن التحرير الاقتصادي يعني التحول من سيطرة القطاع العام إلى وضع يقوم فيه القطاع الخاص بالدور الرئيسي في النشاط الاقتصادي، وهذا يتطلب ضرورة تشجيع هذا القطاع، وفسح المجال لزيادة إسهامه في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال:

---

1 - سمير محمد عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**، مرجع سبق ذكره، ص 251.

- إزالة القيود التي تحول دون ممارسة القطاع الخاص للأنشطة المختلفة، باستثناء ما تتطلبه دواعي الأمن الوطني والاجتماعي.
- فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في المشروعات العامة، بالإضافة إلى دعم نشاطه في مجالات البنية الأساسية ونشاط الخدمات العام.
- تقديم الحوافز في مجال التصدير، لتشجيع الاستثمار في هذا الاتجاه، تحقيقا لتوازن ميزان المدفوعات.
- استخدام الرسوم الجمركية وضرائب الاستهلاك والإنتاج بطريقة تؤدي إلى جذب استثمارات القطاع الخاص.
- تفعيل دور المؤسسات المالية في تشجيع الاستثمار الخاص.
- تقديم حوافز مباشرة لمشروعات محددة، كمنح مالية وأرض مجانية أو إيجار رمزي...إلخ.
- تبسيط الإجراءات الضريبية.
- تبني سياسات التي تكفل اجتذاب رؤوس الأموال إلى الداخل.

3- العمل على زيادة معدلات النمو:

ومن أجل تحقيق ذلك، ينبغي التركيز على[1]:

- زيادة معدّلات الاستثمار تدريجيا، كنسبة من الناتج الوطني.

---

1 – سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، **مرجع سبق ذكره،** ص 253.

- زيادة معدلات الادخار، من خلال حملة وطنية لتنشيط الوعي الادخاري وجذب المدخرات من الخارج، ورفع مستوى الإنتاجية، وإزالة القيود على نشاط القطاع الخاص، ورفع كفاءة المشروعات العامة.
- وضع استراتيجية واضحة للتطوير ونقل التكنولوجيا.
- الانفتاح على الاقتصاد العالمي كأمر حتمي.
- تنمية سوق المال، ليكون أكثر قدرة على تدوير وتشغيل مدّخرات المجتمع، وترشيد تخصيص موارده على الأنشطة الأكثر عائدا.
- العمل على إطلاق المنافسة، وتصفية المراكز الاحتكارية التي تحمي انخفاض الكفاءة.
- تحسين جودة الإنتاج، من خلال تشجيع تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في كافة المؤسسات الصناعية والخدماتية.
- تحسين وصيانة البنية الأساسية، لتواكب متطلبات تحقيق الانطلاقة الإنتاجية.

ثانيا : الدور المطلوب من الاتحاد الأوروبي

هناك دور مطلوب من الاتحاد الأوروبي في عدة مجالات، من أجل تحقيق أهداف الشراكة الأورومتوسطية.

1- في المجال السياسي والاقتصادي:

إن المطلوب من الاتحاد الأوربي هو:

- زيادة التدفقات المالية الاستثمارية، إلى بلدان جنوبي البحر المتوسط في مجالات الزراعة الصناعة، التجارة والسياحة، وفي مجالات أخرى.

- تعزيز العلاقات الاقتصادية التكاملية بين دول المنطقة.
- إنشاء الآليات المؤسسية للحوار السياسي والاقتصادي.
- تقديم دعم مالي ومعنوي لمؤسسات المجتمع المدني المختلفة، وإقامة مؤسسات مختلطة في هذا المجال.
- كما يمكن للدول المتوسطية الجنوبية، إقناع الأوروبيين باستثمار ما يوازي العجز التجاري بينها وبين الاتحاد الأوروبي، في مشاريع تنموية، يخصص جزء منها لمشروعات البنية التحتية، والتعليم، والبحث العلمي، وتوطين التكنولوجيا، والتنمية الصناعية.

2- في مجال التنمية المستدامة والعمالة المؤهلة:

إن فكرة تحقيق تنمية مستدامة وتطور اقتصادي بمعدلات متزايدة، أو حتى ثابتة، عمليا لا يمكن أن يتم ويستمر، إلا بتوفر القاعدة العملية والتكنولوجية، ومؤسسات قادرة على استخدام هذه القاعدة وتوظيفها من أجل استمرار التنمية.

وهذا هو الدور المطلوب من الاتحاد الأوروبي، ككتلة تطرح نفسها كشريك اقتصادي واجتماعي لدول جنوب وشرق المتوسط، وبالتالي فإن على هذا الشريك أن يكون مستعدا للمساهمة في القيام بهذا الدور، بل المساهمة في رسمه وتخطيطه، بما يحقق مصالح الشراكة بعيدا عن السعي لتحقيق المصالح المنفردة[1].

---

1 - زكي حنكوش، "دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي"، **مجلة آفاق اقتصادية**،العدد 82 ، سنة 2000، ص75.

كما أن الاتحاد الأوربي، مطالب بأن يسعى ويساهم في برامج تأهيل العمالة في الدول المتوسطية تعليما وتدريبا وتقانة، إما عبر إعداد وتمويل البرامج التدريبية، أو توفير وسائل التكنولوجيا وأدواتها، لدعم برامج التأهيل أو المساهمة والمساعدة في تمويلها.

3- في مجال طبيعة الملكية الاقتصادية:

نعني بذلك ما يسود العالم اليوم من تيار عارم يدعو إلى التخلي عن الملكية العامة للأنشطة الاقتصادية الوطنية، وتعويضها بالملكية الخاصة "الخوصصة". وتتبنى أوربا كغيرها في الغرب هذا المفهوم، وتحث وربما تضغط علنا أو ضمنا باتجاه سلوك هذا المسلك واعتماد هذا التوجه الاقتصادي في الدول المتوسطية، كشرط مسبق ومطلوب للشراكة والتعاون، وكأساس لرفع كفاءة الأداء والإنتاج.

إن دول جنوب وشرق المتوسط النامية أمام مفترق طرق، فاختيار شكل من أشكال الملكية له عواقب اقتصادية تتمثل في سرعة النمو الاقتصادي والقدرة على الدخول في سوق التجارة الدولية، وعواقب اجتماعية متعلقة بالرفاهية الاقتصادية وعدالة توزيع الدخل. وبالتالي فإنه من غير الحكمة الركون إلى جانب معين، دون الاستعانة بالاستشارة العلمية في تحديد طبيعة الملكية التي تعتمد على طبيعة النشاط، والمرحلة الاقتصادية التي يمر بها البلد وموقعه التنافسي أمام بقية الدول الأخرى، فإقرار النشاط الاقتصادي ذو الملكية الخاصة في قطاع معين، لا يعني بالضرورة إقراره لكل دولة ولكل زمن، وهي مسألة تتحدد وفق المعايير الاقتصادية والمنظور الإنساني في عدالة التوزيع. فالملكية الخاصة مثلا قد تسهم في رفع الكفاءة الاقتصادية من جهة، لكنها قد تسهم في نقص

الرفاهية الاجتماعية من جهة أخرى، من خلال زيادة البطالة أو سوء توزيع الثروة.

وعليه يجب أن لا تكون التنمية مرهونة بنمط أو بقرار مسبق، ويجب أن يخضع التخصيص للبحث، لتحديد الجدوى الاقتصادية والاجتماعية.[1]

وبالتالي على الاتحاد الأوروبي تجاوز هذا الشرط، واستبداله بالمساهمة في رفع مستوى كفاءة إدارة، ليس القطاع العام فقط، بل القطاع الخاص أيضا في الدول المتوسطية الشريكة.

4- في مجال المعلوماتية:

يتوجب على الشركاء الأورومتوسطيين وعلى الجانب الأوروبي تحديدا، القيام بتقديم المساعدات المادية والعلمية، للتنسيق بين مؤسسات البحث والتطوير الأوروبية وبين مثيلاتها المتوسطية، وفي أضعف الحالات فإنه لابد من إنشاء شبكة معلومات أوروبية متوسطية، تجمع كل ما ينتج في ميادين البحث والاكتشاف في أوربا، وتضعه تحت تصرف مراكز البحث والتطوير في الدول المتوسطية.

وهكذا يبدو أن أوربا مطالبة، إذا كانت جادة في طرح مسألة الشراكة، أن تساعد شركائها على تطوير مؤسسات البحث العلمي والتطوير، وقواعد المعلومات، وشبكة الاتصال وجملة من الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي أتينا على ذكرها.

---

1 - زكي حنكوش، "دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي"، **مرجع سبق ذكره**، ص 77.

ثالثا: الدور المطلوب من الطرفين الأوروبي والمتوسطي معا

أمام جملة المصاعب، التي أصبحت تواجه شراكة برشلونة، أصبح مطلوبا من طرفيها لعب الأدوار الآتية:

- إنهاء الصراعات التي تسمم العلاقات في المنطقة: في فلسطين وفي قبرص، والصحراء الغربية، دون أن ننسى العراق، فقد حان الوقت للتحرك وبالنسبة للاتحاد الأوروبي أن يفرض نفسه كوسيط يتسم بالعزم والتصميم.

- اقتراح التفاوض على اتفاقية تعاون أوروبي متوسطي، يكون هدفه، تأسيس معاهد تكلّف بطرح التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتأسيس مجلس وزراء أورومتوسطي، يمكن أن تتخذ فيه القرارات بأغلبية مؤهلة، وأن تكون هناك "أمانة عامة" للشراكة، تتكفل بتشغيل هذه القرارات.

- تشجيع دمج المنطقة عبر مشاريع إقليمية كبرى، في مجالات متنوعة مثل الماء والنقل والاتصالات، وهذه أفضل وسيلة لتشجيع التنمية وتبادل الكفاءات. ويجب أن يظل خلق منطقة للتبادل الحر في عام 2010 مشروعا ضخما، من أجل ضمان بيئة مستقرة للتبادل والاستثمارات. وفي هذا الصدد على أوربا أن تقوم ببعض التسويات في بعض الميادين كالزراعة، وهذا هو في الحقيقة الطريق نحو النمو بالنسبة لأوربا ولشركائها[1].

---

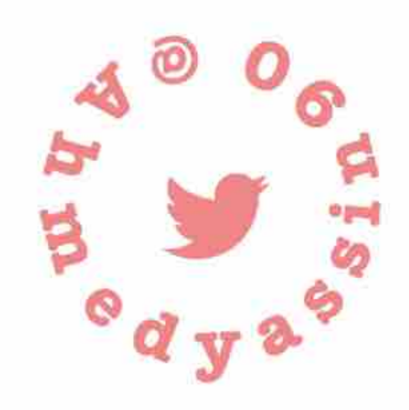
1 – محرك البحث Google، 22 مارس 2006، **مؤتمر برشلونة الأورومتوسطي:**
http://www.eu-delegation.org.eg/AR/docs/news52.asp.html

- إن من أبرز صيغ التعاون الأوروبي المتوسطي، هي اتفاقيات الشراكة المنبثقة عن مؤتمر برشلونة 1995، والتي تعتبر بحق أكثر شمولية وأكثر إرادة للتعاون بين الطرفين. فلقد مست كل الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، وبناءا على هذا أقامت دول الاتحاد الأوروبي صلات تعاقدية مختلفة عن طريق عقد اتفاقيات شراكة مع أغلب دول الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط.

يلاحظ من خلال جولات الحوار، التي جمعت الدول المتوسطية مع الدول الأوروبية، أن هذه الأخيرة كانت تسعى إلى استكمال مشروعها المتوسطي مع الدول المتوسطية، من خلال إقامة علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية، هذه العلاقات مقرونة بمساعدات مالية لإنعاش اقتصاديات الدول المتوسطية المتدهورة.

إذا كانت الدول المتوسطية تنظر إلى الشراكة على أنها، يمكن أن تكون لها سندا سياسيا واقتصاديا، حيث أنها بحاجة إلى سند دولي، خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي والدخول في نظام عالمي جديد، تحكمه قوى أخرى، فإن دول الاتحاد الأوروبي كانت تنظر إلى الشراكة على أنها تحقق لها مشروعها الذي ترمي إليه في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهو إدارة الأمن المتوسطي بعيدا عن المظلة الأمريكية، أي أنها كانت تريد الحفاظ على مصالحها في المنطقة المتوسطية، لأنها تعتبر هذه المنطقة مجالها الحيوي الرئيسي، وأن من حقها هي إدارة أزمات المنطقة وليس الولايات المتحدة الأمريكية، بمعنى تأسيس فضاء أوروبي متوسطي مستقل عن الإدارة الأمريكية.

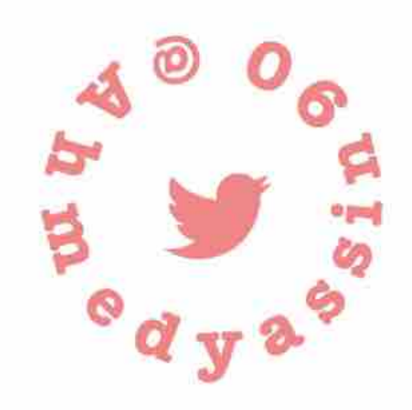
رغم القيود والتحديات التي تواجه التعاون الأورومتوسطي، إلا أن وجود مجموعة من الفرص والإمكانيات المتاحة ستساعد على بلورة تعاون أورومتوسطي يعود بالفائدة على الطرفين، وله آفاق ستحمل معها النجاح الذي سيعزز التعاون والاندماج لاقتصاديات الدول المتوسطية، ويساهم في تضييق الفجوة التنموية بين الطرفين. لذلك يجب أن تكون النية صادقة والإرادة السياسية صلبة، لتجسيد برنامج العمل الذي اعتمدته ندوة برشلونة وجميع اللقاءات المنبثقة عنها.


@Ahmedyassin90



الفصل العاشر

تطور العلاقات بين الدول


@Ahmedyassin90

طبيعة العلاقات الممكنة بين الدول وأثرها في سياسة الدول الخارجية.

يقول الله سبحانه ﴿**يا أيها الناس إنا خلقنكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم**﴾[1]، وفي هذا تقرير لمبدأ عقَدي، وهو وحدةُ الأصل الإنساني؛ بما يستلزم تحقيق العدل بين البشر بشكل موضوعي، لا يختلف من جنس إلى جنس استناداً إلى وحدة الأصل الإنساني.

وتحقق بذلك فتح السبل لتلاقي الثقافات في بناء الحضارة الإسلامية، وكان من آثار هذا التعاون روائعُ الحضارات سواء في جانب الفكر أم في جانب المدنية .

فروائع الخالدات في المعمار الإسلامي كالمسجد الأموي في دمشق ومسجد غرناطة ، وروائع الفكر المتنوع من ظاهرية ابن حزم إلى الفكر المقاصدي عند الشاطبي، وراء كل ذلك نصوص الشريعة التي فتحت المجال لتلاقي الشعوب والقبائل وبناء حضارة متنوعة الأعراق ، فكان تنوعها سبباً في تميزها [2].

والإسلام إذ يلغي أسباب التمايز بين البشر؛ فإنه يلغي أسباب استعلاء شعب على شعبٍ، أو دولةٍ على دولةٍ كالنظريات الملفقة التي سادت في القرن الثامن عشر، مثل رسالة الإنسان الأبيض التي سادت في القرن الثامن عشر في غرب أوروبا ، بتثقيف الشعوب الجاهلة في آسيا

1- سورة الحجرات :13

2- ابن عاشور : محمد الفاضل : روح الحضارة الإسلامية ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط 1992 ، فرجينيا ص:35 -38 .

وإفريقيا وهي في حقيقتها رسالة الاستعمار في عهد انفجار الثورة الصناعية في أوروبا وحاجتها لفتح أسواق جديدة وامتلاك المواد الخام بأسعار زهيدة [1]!

ومثلها رسالة (على أي أساس نتقاتل)[2] التي وقعها ستون مثقفاً من اليمين الديني المتطرف في أعقاب أحداث 2001/9/11 في الولايات المتحدة ،وتعد قيام الولايات المتحدة بشن حربها على المشرق الإسلامي مبرراً أخلاقياً ،ويروج لفكرة الصراع عدد من المفكرين في الغرب من أبرزهم صامويل هاتنجتون صاحب فكرة صراع الحضارات، والتي خلاصتها : إن الصراع في القرن القادم لن يكون بين القوميات ،ولا على أساس اقتصادي وإنما بين الثقافات ، وإن الثقافة المرشحة لصراع الحضارة الغربية هي الحضارة الإسلامية والحضارة الكونفوشية في الصين ،وعليه فإن على الغرب المبادرة لإحداث تغييرات في خريطة المنطقة تضمن تغيير هوية المنطقة المنتمية لحضارة مغايرة بما يتناسب مع المصالح الغربية،كمساندة الجماعات المتعاطفة مع القيم الغربية واتباع سياسة تسعى للمحافظة على التفوق العسكري للغرب في شرق وجنوب آسيا ![3]

1- خضير : عبد الكريم : الوسيط في القانون الدولي العام (المنظمات الدولية) الدار العلمية ،عمان ط:2002: ص:10

2- www. Americanvalues.org

3- عبد الحميد: عرفان ، مجلة الندوة ، مقال صراع الحضارات،كانون ثاني 1995، ص:18

وهناك وجهتا نظر سائدتان في دراسة العلاقات الدولية ،عبر ما يزيد على نصف قرن، وهما النظرة الواقعية للعلاقات بين الدول، والنظرة الليبرالية المثالية.

وبحسب النظرة الواقعية فإن العلاقات بين الدول تقوم على أساس الصراع والمنافسة، وأن الأصل هو أن الدول في حالة تهديدٍ متبادلٍ مستمرٍ[1].

وبالمقابل فتؤمن المدرسة الليبرالية أو المثالية بوجود قيم مطلقة للخير والشر، لا تختلف باختلاف الدول، وبهذا المعنى فالمثاليون يقتربون من النظرة الإسلامية التي تدعو إلى التزام العدل حتى مع الأعداء كما في قوله تعالى: **﴿وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾** 2 فإنها ترى من الممكن أن تكون العلاقات بين الدول قائمة على أساس التعاون ضمن شروط أهمها:

1- وجود حكومات ديمقراطية. 2- وتعاون اقتصادي

3- ومنظمات تعاون دولي.

وركزت على أهمية تطوير قيم أخلاقية للسلوك تعتمد على القانون[3].ويظهر أن الولايات المتحدة اليوم تتحكم بها النظرة الواقعية وإن غلفتها بالنظرة الليبرالية[4]

1- مصطفى، نادية محمود، العلاقات الدولية في الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي،القاهرة ،ط 1996، ج1:ص:86

2- (المائدة: من الآية8)

3- مصطفى، نادية محمود،العلاقات الدولية في الإسلام ، 1996، ج1:ص:86

4 نقرش : عبد الله، المستقبل العربي ،عدد 12: 2002، مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان، ص: 9

وفي هذا المعنى يقول جوي بالمر مدير المعهد الأوروبي للدراسات السياسية (أعتقد أن أهم خلاف يتعلق بالنظرة للحكم العالمي بين الولايات المتحدة ودول أوروبا أن الأمريكين يعتبرون قوتهم الخارقة ضامنا للا ستقرار في العالم بينما يرى الأوروبيون أن وجود مؤسسات دولية تخضع لرقابتها الدول جميعا بما فيها الدول الكبرى هو الضامن للاستقرار 1) . **وأصحاب المدرسة الواقعية يقسمون الواقعية إلى قسمين :**

1- الواقعية الدفاعية :ويسمون بال((post classical neorealism) وهي التي لا تؤمن بوجود تهديد فعلي مالم يكن محتملاً فعلاً.

2- الواقعية العدوانية ويعرفون بال(Neorealism) و بحسب النظرة الواقعية فإن مجرد وجود قوة أخرى يشكل تهديداً بحد ذاته .

إن الوصول لمنهج يفسر المؤثرات التي توجه السياسة الخارجية لدولة ما هو ضرورة لنكون من هذه السياسات على بصيرة فنعرف كيف نتعامل معها . وإن المدرسة الواقعية ، وإن كانت متبناة من قبل بعض السياسيين، إلا أنها لا تساعد على تفسير السياسة الخارجية للدول، لأن القيم والأخلاق التي يؤمن بها الإنسان لها دور في توجيه سلوكه وهو ما أغفلته المدرسة الواقعية .

ويمثل موضوع الدراسة منهجيةً مغايرة للمناهج السابقة ، وقد انتهجها علماء المسلمين في دراسة العلاقات بين الدول جمعت بين الواقعية وبين المثالية في تعاملها مع الدول وهذا المنهج هو ما تنادي به المدارس الحديثة في دراسة السياسات الخارجية

1- جون بالمر بتاريخ 2004/7/26 www.aljazeera.net..

هذا ،و يرى الباحث أن للفقه الإسلامي نظرته لأسس العلاقات الممكنة بين الدول، وشروط تحقيق ذلك، من ذلك ما حكاه القرآن الكريم في سورة الكهف من سيطرة القوي على الضعيف، " **﴿قَالُوا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجاً عَلَى أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدّاً﴾** (1) "

وترى في القصة نماذج متعددة للعلاقات بين الكيانات البشرية :

الأنموذج الأول : الاعتداء، والسلب، والنهب الذي يفرضه القوي على الضعيف، ومثاله يأجوج ومأجوج المفسدون في الأرض

الأنموذج الثاني : وسيلة الأمم المستضعفة لرفع الاستضعاف وذلك بالاستعانة بقوة لها ثقل دولي لقاء مبلغ مالي تدفعه، وتمثل في القصة بالعرض الذي عرضه المستضعفون على ذي القرنين الذي كان يمثل قوة ذات أثر دولي كما تدل النصوص.

الأنموذج الثالث : وهو الموقف الرباني الذي تعرضه سورة الكهف كمخرج للأمم المستضعفة من تسلط " ما مكني فيه ربي خير فأعينوني بقوة أجعل بينكم وبينهم ردماً آتوني زبر الحديد...2) **وفي الآية شرطان للتخلص من الاستضعاف :**

الأول : التوجه إلى الله تعالى والاعتماد عليه ، إذ الخير بما مكنك فيه ربك

1- سورة الكهف : آية: 94

2- سورة الكهف :آية :95

والثاني : فأعينوني بقوة ، وذلك بالاعتماد على الذات والبحث عن الخصائص الفيزيائية للمواد لتوليد القوة المضاعفة من صهر المواد ببعضها ، وهذا ما ينبئ عنه قوله سبحانه: **﴿آتوني زبر الحديد﴾** [1]

وترى في قصة يأجوج ومأجوج نقدا لأشكال الاستعمار التي عرفها التاريخ الإنساني وهي: [2]

الشكل الأول : وهو الاستعمار التقليدي الذي يقوم على أساس الاحتلال، والنهب، والسلب، والسرقة لمصالح الآخر. ومثاله الصهيونية في فلسطين، وسرقة الاستعمار البريطاني، والبرتغالي، والإسباني لثروات العالم إبان القرن التاسع عشر.

الشكل الثاني : الاستعمار الحديث وهو سيطرة الدول الكبرى على الدول المستضعفة والهامشية اقتصادياً عن طريق أخذ الثروات الخام من تلك البلاد بأجور مخفضة، واحتكار حق استيرادها .

والشكل الثالث : للاستعمار :هو السيطرة على ثروات البلاد من خلال الشركات متعددة الجنسيات

وترى في الأنموذج المقترح من قبل ذي القرنين أسلوباً جديدا للعلاقات بين الدول لا يقوم على أساس الهيمنة، وإنما على أساس التعاون الدولي الذي تبذل فيه كل الأطراف جهودها محققه معنى قوله سبحانه (فأعينوني بقوة) لمحاربة قوى الفساد والتدمير المتمثلة بيأجوج ومأجوج الذين يتسلطون على الأمم المستضعفة، فينهبون ثرواتها.

1- سورة الكهف :من آية 96

2- مصطفى، نادية، مشروع العلاقات لدولية ،ج:12، ص: 19 .

فحين يعرض المستضعفون على ذي القرنين أن يجعلوا له خرجاً ليوفر لهم الحماية فإنه يعتذر عن قبول العرض ويقدم إنموذجا جديداً لا يضطر فيه الضعيف للتنازل عن جزء من ثروات بلاده تحت مسمى (الخرج) في مقابل نيل الحماية ، وإنما ينال الضعيف أمنه من خلال إعانة القوي له على استقلال إرادته وإرشاده إلى أسباب القوة وهذه النظرة الإسلامية لأساس العلاقات بين الدول هي في نظري المخرج لأزمة الإنسانية ؛إذ عانى الإنسان دهراً من تعدد أشكال التسلط، إن في صورة استعمار مباشر، أو مغلف كما بينت سابقاً.

وفي سبيل تحقيق النظرة القرآنية لطبيعة العلاقات الممكنة بين الدول على أساس التعاون،والتشارك،لا بد من امتلاك (القوة) .والقوة في علم السياسة (power) مصطلح ذو دلالات عميقة يعني مقدار قوة الدولة على ممارسة مصالحها[1] بما يتسع للقوة الدبلوماسية، والاقتصادية، العسكرية ،ومن العوامل الفاعلة في قوة الدولة جغرافية الدولة .

ومن تأمل في حال دول الوطن العربي، والأمة الإسلامية ،يدرك بوضوح أن الدولة القطرية اليوم عاجزة عن حماية أمنها الوطني مهما كانت قوتها العسكرية، أو حماية ثروتها مهما كانت طاقتها البشرية أو رقعتها الجغرافية[2] وهذا يستدعي إحياء مفهوم دار الإسلام كصيغة وحدوية لحماية أمننا، بل وحماية السلم العالمي،في عصر القطب الأوحد، وتحقيق الرؤية القرآنية للسلم العالمي والعلاقات بين الدول .

1- صالح :حسن عبد القادر ،المظهر الجغرافي لقوة الدولة ط1976، الأردن ، ص:3، نصور، أديب: ميزان الدول: 148

2- صحيفة الرأي الأردنية، السبت 1996/2/24، ص :21، تحليل أخباري .

عهد المنظمات الدولية وأثره في تحديد طبيعة العلاقات بين الدول:

كان من آثار طغيان الإنسان، أن رآه استغنى بقوة دمار شامل، الحروبُ العالميةُ الأولى والثانية، وهي النتيجة الطبيعية للمنطق الاستعلائي القائم على أساس أن القوة حق (might is right)ونظراً لفداحة الخسارة شعر الإنسان بضرورة تنظيم استخدام القوة بقانون ليصبح الحق قوة، وذلك من خلال المنظمات الدولية،وكانت فكرة وجود منظمة دولية هدفاً قديماً تجد جذورها في فكر الفارابي[1]. إذ يرى الفارابي وهو من علماء القرن الرابع الهجري ، العاشر الميلادي ، أن سعادة الإنسان إنما تكون بالاجتماع في مدينة فاضلة ، وكلما زاد عددُ المجتمعين زاد حصول السعادة شريطة تعاون أفراد هذا الاجتماع على عمل الخير ، وإن أكمل اجتماع إنساني هو ذاك الذي يجمع كل أمم الأرض[2] وقد اقتبس هذه الفكرة أمين عام الأمم المتحدة سابقا بطرس غالي في خطبة له أمام الأمم المتحدة في الثالث من كانون الاول عام 1991 جاء فيها " إن أعظم الأحلام هو الحلم برابطة الأمم الفاضلة "[3]

وتعد فكرة الفارابي هذه تطويرا على فكرة أفلاطون وفلاسفة اليونان المتأثرين بكتاب المدينة الفاضلة ؛ ذلك أن اليونان قصروا فكرة المدينة الفاضلة على الأمم اليونانية في حين أن الفاربي قد ارتقى بهذه الفكرة لتكون رابطة للأمم كلها ، وتجاوز دولةَ المدينة عند أفلاطون

1- خضير : الوسيط في القانون الدولي العام (المنظمات الدولية) ص:11

2- عفاق ، قادة ،دلالة المدينة الفاضلة ، تاريخ 2004/4/8 www.awa_dom.org

3- Mostakbliat.com بتاريخ 200/4/8

إلى رابطة الأمم كلها [1]، ومرد ذلك لتأثر الفارابي بالفكر الإسلامي العالمي الذي جاء ليكون للناس كافة مصداقا لقوله تعالى : **﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ﴾**

هذا وقد عرف العالم منظمة عصبة الأمم التي أنشئت في 28/نيسان عام 1919 كثمرة لعدة مشروعات دولية تهدف إلى استتباب الأمن وتنشيط التعاون بين الدول.

غير أن الذين أقاموا العصبة عاجلوا بوأدها في ساعة الميلاد، ذلك أن سياسات تلك الدول بقيت قائمة على أساس المصالح الذاتية للدول الكبرى والتي كان همها اقتسام ممتلكات ألمانيا وتركيا من بعد الحرب العالمية الثانية .

في أعقاب ذلك تم تشكيل هيئة الأمم المتحدة عام1945 لمنع قيام الحرب من جديد.[2] وقامت الأمم المتحدة على أساس يحابي مصالح الدول الكبرى بما منحها من حق النقض في مجلس الأمن بحيث تكون قرارات الأمم المتحدة وسيلة الدول القوية لفرض رأيها على الدول الضعيفة بالوسائل الدبلوماسية!

غير إن إقرار ميثاق الأمم المتحدة، و ميثاق حقوق الإنسان، وإقرار حقوق الأقليات، فتح المجال للتعاون بين الشعوب على نحو لم يكن معهوداً من قبل **وذلك من خلال وضع قانون دولي تناول :**

1- قانون التنظيم الدولي: وهو قانون حديث يتناول المنظمات الدولية كعصبة الأمم، وهيئة الأمم، وجامعة الدول العربية .

1- www muslimphilosphy.com بتاريخ 2004/4/8

2- خضير : الوسيط في القانون الدولي العام (المنظمات الدولية) ص:11

2- القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويسعى لحفظ حقوق الإنسان المتعلقة بكرامته الآدمية،

من ذلك ما نصت عليه المادة التاسعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان "من عدم جواز القبض على إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً" والمادة الحادية والعشرين لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشئون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختيارا حراً،وكذا حقه في إنشاء النقابات.

وقد رأى عدد من المفكرين المسلمين[1] أن هذه القوانين تفتح المجال للمسلمين للعمل الدعوي في بلاد الغرب ،و أن هناك مجالات واسعة للتعاون بين الدول في عدة مجالات ،وأن هذا يستدعي تغيير التسمية القديمة للدول غير المسلمة بدار حرب في مقابل دار إسلام ،واقترحوا تسميتها بدار عهد أو دار دعوة باعتبار أن هذه النظرة للعلاقات بين الدول هي الأليق بالنظرة الإسلامية كما يقررها القرآن ، لدعوته إلى التعاون الإنساني كما في قوله تعالى**﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾**[2]" فالدعوة للتعاون بين الشعوب والأمم تستلزم الاعتراف بمصالح الأمم كلاً على استقلال، ولكن هذه المصالح الخاصة للدول لا يجوز أن تكون مناقضةً للمصالح العامة للإنسانية[3].

1- القرضاوي : يوسف : تصريحات القرضاوي في اللقاء الإسلامي المسيحي : وهي مثبتة على الموقع القرضاوي (ندوات ومؤتمرات)

2- سورة الحجرات :13 .

3- الدريني : فتحي :خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم :ص: 55
الصوا : علي : نظام الإسلام، مؤلف بالاشتراك، ط: 1996، الأردن ص:301

وأما مجالات التعاون فتتمثل في:

أولا: التعاون لمواجهة الإلحاد والانحلال : متمثلاً في التحلل الجنسي والشذوذ كما جرى تعاون الأزهر ورابطة العالم الإسلامي مع الفاتيكان الذين وقفوا في مؤتمر السكان في القاهرة عام 1994 ، وفي مؤتمر بكين سنة 1995، وقفة واحدة في وجه دعاة الإباحية :حماية للإنسان من الوصول إلى درك البهائم لاهثا وراء سعار الغرائز ونداء الهوى **﴿أرأيت من اتخذ إلهه هواه أفأنت تكون عليه وكيلا" أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون إن هم إلا كالأنعام بل هم أضل سبيلاً[1] ﴾**

ثانياً: مناصرة قضايا العدل والشعوب المستضعفة مثل قضية فلسطين والعراق وكوسوفا واضطهاد الملونين في أمريكا وجنوب إفريقيا سابقاً ومساندة الشعوب المقهورة للتحرر من سيطرة المستكبرين ونجد شاهدا لهذا التعاون بموقف الرسول الكريم من حلف الفضول

ثالثاً: إشاعة روح التسامح لا التعصب بين أهل الملل المختلفة إذ إن اللّه تعالى وصف نبيه بأنه رحمة فقال:" **﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾**[2]" ، وذم على أهل الكتاب قسوة قلوبهم فقال :" **﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾**[3]"

وإن تعميق الدراسات في بيان مجالات التعاون مع الدول الأخرى أصبح ضرورة ملحة لمواجهة حملات الكراهية التي توجه من بعض مراكز التفكير في الغرب ،المشار إليها سابقا ،كالترويج لفكرة

1- سورة الفرقان : 43 -44

2- سورة : الأنبياء : 107

3- سورة: البقرة: 74.

صـراع الحضـارات الـتي تبناهـا صـمويل هـاتنغتون، ، وخصوصـاً بـين الحضـارة الإسـلامية والغربيـة وترشـيحه،أي الإسـلام، ليكـون العـدو البديل بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ، وكما في وثيقة القيم التي نشـرت من قبل معهد القيم الأمريكيـة[1] ،(institute for amercan values) ووقع عليها ستون مفكراً أمريكياً من اليمين الديني المتطرف ،بعنوان على أي أساس نقاتل ،وتضمنت مفاهيم تدعو تجميع العالم اليهودي المسيحي لحرب العالم الإسلامي تحت شعار حماية قيم الخير التي ستمحو قيم الشر وقد قام بالرد عليها مائة وخمسة وسبعون مفكراً ومثقفاً سعوديا بعنوان على أي أساس نتعايش [2].

وأمام هذه المدارس الفكرية يتبين أن واجب الدارسين اليوم أن يبينوا أننا نريد من الغرب أن يتحرر من عقدة الحقد القديمة، وأن يتحرر من نظرة الاستعلاء التي يستبيح بها حصار شعوب مستضعفة وارتكاب جرائم إبادة بشرية على شعوب أخرى

كما أن من واجبات الباحثين أن يبينوا نظام الدول كما هو وعلى حقيقته وليس كما نتمنى أن يكون ، لكي نكون على بصيرة في أمرنا في تعاملنا مع دول العالم ، وعسى أن يكون هذا البحث قد ساهم في تحقيق المقصود .

نظرة الفقهاء المعاصرين إلى العالم وتقسيم بلاد العالم إلى: (دار استجابة ودار دعوة)، في مقابل (دار إسلام ودار حرب) عند السابقين من الفقهاء .

1- www. Americanvalues.org

2- المقال نشر عبر موقع www.islamtoday.net

تمهيد: ذكر محمد رشيد رضا [1] في تفسير المنار أن اجتماعاً عقد في عصره تداول فيه مجموعة من العلماء مفهوم دار الإسلام ودار الحرب بعد انتهاء الخلافة وكانت الآراء تدور حول أربعة محاور :

الرأي الأول: و ذهب إلى التمسك بالنظرة الفقهية التقليدية عند جمهور الفقهاء والتي ترى كل دولة فتحها المسلمون وصار لهم فيها غلبة فهي دار إسلام، وسيأتي بيانها تفصيلاً، وعليه يجب على المسلمين أن يدافعوا عن كل شبر احتل من أرضها.

ومنهم من رأى ذلك متعسراً في ظل اختلال ميزان القوى لصالح القوى الغربية وخصوصاً بعد أن فككت الخلافة، وتناهبت الدول أراضيها في البلقان، وأصبحت فكرة توحيد وتحرير دار الإسلام في أوربا وآسيا بعيدة المنال ، وعليه سعى مجموعة من المؤتمرين إلى ابتكار أفكار تتناسب مع الواقع على ما نفصله فيما هو آت:

الرأي الثاني: ذهب إلى القول: إن دار الإسلام ما فتح في عهد الخلفاء الذين صحت خلافتهم كالراشدين والأمويين والعباسين، فتشمل الجزيرة العربية والبلاد العربية في آسيا وإفريقيا فعلى المسلمين صيانتها من الخضوع لسيطرة الأجنبي، وتخرج من مفهوم دار الإسلام على هذا التقسيم بلاد الترك والألبان والبوسنة مما فتح في عهد الدولة العثمانية، ثم تم تمليكها لغير المسلمين بقرارات دولية !

1- رضا: محمد رشيد : تفسير المنار : ج: 10ص: 373 .وقد ذكر الآراء من غير أن ينسبها لأصحابها .

الرأي الثالث: إن دار الإسلام هي ما فتحت في عهد الخلفاء الراشدين فقط؛ لأنهم الذين نجزم بأنهم طبقوا قواعد العدل في العلاقات الدولية !

وعليه، تتناقص مسؤولية الأمة في حفظ سيادة أراضيها إلى أقصى قدر ممكن، ويصبح تحرير الأدنى هو الحد الأقصى! ،ولا يخفى تأثر صاحب هذه الفكرة بالواقع أكثر من صدوره عن دليل .

الرأي الرابع : إن دار الإسلام قسمان: مهده ومشرق نوره ،وهي الجزيرة العربية والثاني بيئة حضارته العربية ومظهر عدالته التشريعية وينبوع حياته الاقتصادية وهي سورية الطبيعية بما فيها فلسطين، والعراق العربي ،حفظ الله عروبته وإسلامه، ومصر وإفريقيا . وواجب المسلمين تجاه الجزيرة والعراق والشام أن يحافظوا على إسلامها ويمنعوا وصول الأجنبي إليها.

أما مصر فقد مال أهلها نحو القطرية وعدم الرغبة بالتوحد مع غيرهم، وعليه فإن محافظتها على اللغة العربية باعتبارها لغة القرآن هو الواجب المطلوب في حال تعذر المطالبة بأكثر من ذلك.

والواقع أن هذا الفقه متأثرُ بالهزيمة السياسية للمسلمين، ولا يصدر عن دليل هادٍ في التياث الظلم، وهو فقه يتخلى عن وظيفة الفقيه والمفكر في غياث الأمم ارتقاءً بالأمة من حالة الضعف مع الأخذ بالإمكان بأن التكليف لا يكون بغير الممكن، ولكن شتان بين أن يكون دور الفقه تسويغ الواقع المختل وبين أن يتعامل معه كواقع مختل لمعالجته وتجاوزه، وشتان شتان بين فقه الهزيمة وفقه الخروج منها!

وفيما يلي عرض لموقف فقهاء المذاهب الإسلامية من أقسام الدور وضابط ذلك :

يطلق الفقهاء لفظة (الدار) بما يقابل الدولة في المصطلح السياسي المعاصر ، ومن عبارات الفقهاء عن أقسام الدور في المصطلح الفقهي قول الكاساني الحنفي:" دار الإسلام : الدار التي تظهر فيها أحكام الإسلام [1]، وقال ابن عابدين : ودار الحرب تصير دار إسلام بإجراء أحكام الإسلام فيها.[2] وقال الدسوقي المالكي :دار الإسلام هي الدار التي تقام فيها شعائر الإسلام أو غالبها حتى وإن استولى عليها الكفار [3] وأما ما أخذوه من بلادنا بعد استيلائهم عليها بالقهر وقدرنا على نزعه منهم قبل أن يذهبوا به لبلادهم فإنه ينزع منهم، لأن بلاد الإسلام لا تصير دار حرب بمجرد استيلائهم عليها بل حتى تنقطع إقامة شعائر الإسلام عنها وأما ما دامت شعائر الإسلام أو غالبها قائمة فإنها لا تصير دار حرب ،وقال ابن المرتضى الزيدي[4] : "ودار الإسلام ما ظهرت فيه الشهادتان ،والصلاة ،ولم تظهر فيه خصلة كفرية إلا بجوارٍ، - والمراد بالجوار الذمة أو الأمان_ وإلا فدار كفر .

1- الكاساني : البدائع:7:130

2- ابن عابدين :حاشية رد المحتار على الدر المختار : 3: 253

3- حاشية الدسوقي 2: 188

4- المرتضى: أحمد بن يحيى اليماني : الأزهار في فقه الأئمة الأطهار ،ط:1982، تحقيق يحيى الفضيل :ص:323

تقسيم الفقهاء للبلدان :

يقسم جمهورُ الفقهاء من الحنفية والمالكية والزيدية بلادَ العالم إلى دار إسلام ودار حرب[1] ويزيد الشافعية والحنابلة[2] قسما ثالثاً وهو دار العهد .

وأساس هذا التقسيم من حديث رسول الله _صلى الله عليه وسلم _ إذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى إحدى خصال ثلاث ،فأيتهن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل وكف عنهم ، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين "[3] ومن الواضح في هذا الحديث أن الرسول قسم الدور إلى قسمين : دار الهجرة ودار غيرهم ،التي أطلق عليها الفقهاء اسم دار الكفر، ودار الحرب.

ونعرض لضابط تقسيم الدور فيما هو آت[4] :

1- اتفق الفقهاء على أن كل دار تسود فيها أحكام الإسلام، ويأمن فيها المسلمون بمنعة، وقوة لهم فإنها دار إسلام.كالمدينة بعد وصول

1- السرخسي : المبسوط :10: 114 ، الدسوقي ، حاشية الدسوقي : 2: 188، المرتضى اليماني ، الأزهار في فقه الأئمة الأطهار : 323.

2- الغزي: ابن القاسم :شرح ابن القاسم على متن أبي شجاع :ط:الحلبي ،مصر ، 1423، ج:2: 289، _ ابن مفلح :المبدع في شرح المقنع ،المكتب الإسلامي، ط:1981،:ج:3: ص:379 .

3- مسلم : صحيح مسلم بشرح النووي،مؤسسة مناهل العرفان، بيروت :ج:12: 38

4- السرخسي:المبسوط :10: 114 ، الشربيني :مغني المحتاج : الأولى دار الكتب العلمية 4: 45

الرسول، ﷺ ، إليها ، ومكة بعد الفتح، والثغور الإسلامية[1]، سواء أكان فتحها عنوة أم صلحاً، فالعبرة لسيادة أحكام الشريعة وقوة المسلمين ومنعتهم ، وإن اختلفوا في التعبير عن هذا المعنى، ومن تعبيراتهم :قول ابن مفلح الحنبلي: (والبلاد التي فتحها المسلمون عنوة، والأرض التي جلا عنها أهلها خوفا ،و الأرض التي صالح عليها الكفار ،على أن الأرض لنا، هي دار إسلام ،ويجب على ساكنها من أهل الذمة الجزية[2]

وجاء في موسوعة الإجماع (ومتى غلب المسلمون على دار الحرب أو صارت أحكام الإسلام هي الغالبة ، فقد أصبحت الدار دار إسلام بإجماع الكل)[3]

2: وإذا صالح أهل الحرب المسلمين على أن الأرض للمسلمين فهي دار إسلام، وإن صالحوا على أن الأرض للكفار فهي دار عهد عند الشافعية والحنابلة[4]، وتسمى دار العهد دار إسلام عند الحنفية استنادا إلى تقسمهم الثنائي للدور .

1- الماوردي :أبو الحسن علي بن محمد، الحاوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1994، ج:14: 104 .ابن حزم ، المحلى : المطبعة المنيرية ، ط:1349 هـ، ج:7: 353 ابن عابدين :حاشية رد المحتار ،ج 3: 253 ، أبو جيب ، سعدي ، موسوعة الأجماع ،دار إحياء التراث الإسلامي ، قطر ج:2 ص: 361

2- ابن مفلح :المبدع في شرح المقنع ،المكتب الإسلامي، ط:1981،:ج:3: ص:379

3- أبو جيب : موسوعة الأجماع : ج2: ص: 360

4- الشربيني :مغني المحتاج : 4: 45 ابن قدامة : المغني ، دار الفكر ، ج10: 610

قال ابن مفلح وإن صالحناهم على أن الأرض لهم، ولنا الخراج عليها فهذه دار عهد [1].

وثمرة الخلاف بين دار العهد ودار الإسلام بحسب هذا التقسيم هو في أخذ (الجزية) قال الماوردي [2]: وإن صالحوا على أن تقر الأرض بأيديهم والأرض لهم، ويضرب عليها خراج فهذا الخراج في حكم الجزية متى أسلموا سقط عنهم، ولا تصير دارهم دار إسلام ولا تؤخذ جزية رقابهم لأنهم في غير دار الإسلام، وقال أبو حنيفة قد صارت دارهم بالصلح دار إسلام وصاروا أهل ذمة تؤخذ جزية رقابهم ."

ولا خلاف في خضوع دار العهد لأحكام الإسلام: لأنها خاضعة لنفوذ الدولة الإسلامية أو ما يسمى بالمصطلح الحديث سيادة الدولة المسلمة، يؤكد هذا قول ابن القاسم [3]: " وأهل العهد تجري عليهم أحكام الإسلام "وجاء في مغني المحتاج (ودار العهد كدار الإسلام لأنها في قبضتنا [4]

3: اتفق الفقهاء على أن البلاد التي لم تدخل في سيادة الدولة الإسلامية ابتداء فإنها من دار الكفر [5]، وقد يعبر عنها بدار الحرب؛ [6] الحرب؛ [6] قال المرداوي: "ودار الحرب ما يغلب فيها حكم الكفر [7]

1- ابن مفلح : المبدع في شرح المقنع ،المكتب الإسلامي، ط:1981،:ج:3: ص:379

2- الماوردي : أبو الحسين علي بن محمد، الأحكام السلطانية، دار الكتب العلمية، ط، 1985، بيروت، ص،: 175

3- ابن القاسم : شرح ابن القاسم على متن أبي شجاع ،ج2: 289.

4- الشربيني : مغني المحتاج 4: 45

5- الرملي : نهاية المحتاج :ج8: 82، ابن تيمية :الفتاوى ،ج: 28: ص:240

6- ابن مفلح :المبدع 3: 395

الكفر[1] وقال ابن حزم "وكل البلاد كانت بلاد حرب سوى مدينة رسول الله ﷺ)[2]

4: واختلفوا في حكم البلاد التي انسحبت عنها سيادة التشريع الإسلامي نتيجة لظرف طارئ كاحتلال أو تغلب بغاة هل يزول عنها وصف دار الإسلام؟

فهم على أربعة أقوال:

1- مذهب أبي حنيفة والمالكية و الزيدية :وخلاصته أن الدول التي زال حكم الشريعة عنها ، ولازال أهلها من المسلمين والذميين يتمتعون بالأمان ويقيمون الشعائر فهي دار إسلام؛ ذلك أن وجود الأمان هو من آثار بقاء أحكام الإسلام.[3]

ومن المعايير التي وضعها الحنفية للحكم وصف دار الإسلام : قرب الدولة من دار الإسلام، ومحاذاتها لها ، لأنها بحكم القرب تعد آمنة ، وفي هذا المعنى يقول السرخسي"والحاصل عند أبي حنيفة ،رحمه الله تعالى، إنما تصير دارُهم دارَ الحرب بثلاثة شرائط:أحدها أن تكون متاخمة أرض الشرك ليس بينها وبين أرض الحرب دار للمسلمين، والثاني أن لا يبقى فيها مسلم آمن بإيمانه ولا ذمي آمن بأمانه، والثالث أن يظهروا أحكام الشرك فيها.

1- المرداوي :علاء الدين أبي الحسين :الإنصاف :ج:4: 190

2- ابن حزم ، المحلى : المطبعة المنيرية ، ط:1349 هـ، ج:7: 353

3- السرخسي : المبسوط :ج:10: 114، المرتضى: أحمد بن يحيى اليماني : الأزهار في فقه الأئمة الأطهار ص: 323

أما المالكية والزيدية فقد اكتفوا بإقامة شعائر الدين أو أكثرها من غير حاجة لاستئذان الكفار[1]

2- أما تقسيم الجمهور من الشافعية والحنابلة ،وأبي يوسف ومحمد من الحنفية فعلى النحو التالي : فإذا كانت الغلبة والظهور لغير المسلمين فهي دار كفر، بقطع النظر عن القرب من دار الإسلام.[2]

3- رأي الرملي من الشافعية :أن كل بلد فتحها المسلمون تسمى دار إسلام ولا يسلب عنها الاسم إلى قيام الساعة، وإذا استولى عليها الكفار صارت دار كفر صورة لا حكماً[3].

وقد نسب هذا القول في الموسوعة الكويتية إلى الشافعية[4] فقالوا إن دار الإسلام لا تصير دار كفر ، والصحيح أن هذا القول للرملي ولكن من الشافعية من لم يميز بين الاستيلاء الحكمي والصوري.[5]

4- رأي ابن تيمية و يرى أن الدور التي زال عنها حكم الإسلام، وغالبية سكانها مسلمين مركبة من المعنيين وقد أفتى بهذا لما سئل عن قرية ماردين[6] وكان قد زال حكم الإسلام عنها فقال هي

1- حاشية الدسوقي 2: 188، المرتضى : الأزهار في فقه الأئمة الأطهار :ص:323

2- السرخسي :المبسوط :ج:10: 114 ، المرداوي :الإنصاف :ج4: 190

3- الرملي ابن شهاب الدين،دار الفكر،ط،1984،بيروت ج: :8: 82

4- أنظر الموسوعة الفقهية ج:20: 202 ونسبه لنهاية المحتاج 8: 82

5- الماوردي :الحاوي :ج:14: 104 ، الشربيني :مغني المحتاج :2: 54 وسيأتي بيان موقف الشافعية من الهجرة فيما هو آت .

6- ماردين بلدة تقع اليوم في جنوب تركيا .

ليست بمنزلة دار الإسلام التي تجري عليها أحكامه ولا بمنزلة دار الحرب التي أهلها كفار بل هي قسم ثالث يعامل المسلم بما يستحقه ويقاتل الخارج على ما يستحقه [1] ثم بين أن عصمة دم المسلم باقية على اختلاف الدور ، وأن إعانة الخارجين عن دين الإسلام محرمة في مختلف البقاع

رأي الفقهاء المحدثين :

يمكن تقسيم آراء المحدثين من الفقهاء إلى الأقسام التالية :

الرأي الأول: إن العالم اليوم إما دار إسلام أو دار أمان، وهذا رأي محمد أبو زهرة، وتبناه عدد من العلماء وطوروا عليه،وخلاصته أن هذا التقسيم وصف لواقع عاشه الفقهاء، **أما اليوم بعد دخول الدول في ميثاق الأمم المتحدة فالوضع الدولي بالشكل التالي :**

1- فتعد الدول جميعها بقطع النظر عن النظام الذي يحكمها قد دخلت بعقد أمان باستثناء التي اغتصبت أرضاً للمسلمين

2- وأما الدول التي غالبية سكانها من المسلمين وكانت خاضعة لحكم الخلافة، ثم زال النظام الإسلامي، وبقي سكانها من المسلمين والذميين يتمتعون بالأمان الأول كتركيا ، وبلغاريا ، فتعد دار إسلام؛ تخريجاً على قول أبي حنيفة والمالكية والزيدية المشار إليه سابقا .

1- ابن تيمية : الفتاوى ج:28:ص:240 ،العلاقات الدولية في الأصول الإسلامية : نادية محمود مصطفى ج:4: :317

3: الدول التي تحكم بالإسلام بشكل غالب فهي دار إسلام

وهكذا صار تقسيم الدور إلى: دار إسلام، ودار أمان، وتقتصر دار الحرب على من يحارب أمة الإسلام فعلاً.[1]

وقد تبنى هذا الرأي عدد من العلماء، والحركات الإسلامية، الذين يرون أن ما كان يسمى دار حرب أو دار عهد نسميه اليوم دار دعوة[2]، في مقابل دار الاستجابة التي هي دار المسلمين. وظهر هذا التوجه في مؤتمر نظمه اتحاد الشبان المسلمين عام 1994 ، في فرنسا، واعتبرت تلك المنظمة أن فرنسا، لم تعد للمسلمين دار عهد بل أصبحت داراً للتبشير بالإسلام.[3]

ولهذا الرأي سنده من الفقه الشافعي حيث نصت متونها أن المسلم في دار الكفر إذا كان في منعة، فتعد مكان منعته دار إسلام، سواء أكان قادرا على الدعوة أم لا. فالعبرة بالقدرة على الامتناع والاعتزال[4] و في هذا المعنى يقول الماوردي :وإن قدر على الامتناع والاعتزال في دار الحرب، وقدر على الدعاء والقتال فهذا يجب أن يقيم في دار الحرب؛

1- أبو زهرة : العلاقات الدولية ص:75، فيصل مولوي :الأسس الشرعية للعلاقات الدولية بين المسلمين وبين غير المسلمين ، بيروت، 1987، ص:104، مصطفى، نادية : مشروع العلاقات الدولية فيا الإسلام: ج:4:ص:207

2- فيصل مولوي : الأسس الشرعية للعلاقات الدولية بين المسلمين وبين غير المسلمين ، ص:315

محمد عمارة صحيفة الرأي الأردنية عدد 1998/9/26)

3- محمد الميلي : سوء التفاهم بين أوروبا والإسلام ، مجلة الندوة ، عدد آب ، 1997، الأردن، ص:25

4- الماوردي :الحاوي :ج:14: 104 ، الشربيني : مغني المحتاج :2: 54

لأنهـا صـارت بإسـلامه واعتزالـه دار إسـلام، وإن قـدر علـى الامتنـاع والاعتـزال ولم يقـدر علـى الـدعاء والقتـال فهـذا يجـب عليـه أن يقـيم ولا يهاجر؛ لأن داره قد صارت باعتزاله دار إسلام، وإن قدر على الامتناع، ولم يقـدر علـى الاعتـزال، ولا علـى الـدعاء والقتـال فـلا تصـير داره دار إسلام، ولا تجب عليه الهجرة، وله أحوال فإن رجا ظهور الإسلام بمقامه فالأولى أن يقيم ولا يهاجر.[1]

وتلحظ مما سبق أن الماوردي وضع معياراً يعتمد على ثلاثة أمور:

1- القدرة على الامتناع

2- والقدرة على الاعتزال

3- والقدرة على الدعوة ، وبتوفر الأول والثاني(الامتناع والاعتزال) تعد الدار دار إسلام ،وبتوفر الأول دون الثاني الامتناع من غير قدرة على الاعتزال ولا الثالث) فيبقى اسم دار الحرب ولكن الأولى البقاء إن رجي انتشار الإسلام ببقائه،

ولمـا كـان المسـلمون في كـثير مـن دول الغـرب قـادرين علـى الامتنـاع، وقـادرين علـى الـدعوة،بحـكم القـوانين الـتي تحمـي حقـوق الإنسـان، وهـم غـير قـادرين علـى الاعتـزال ،بحـكم سـيادة القـانون فـإن الأليق بتسمية البلاد الغربية غير المسلمة ،هو دار دعوة وتبشير بالإسـلام، لأن تسـميتها بـدار حـرب لا يصـف الواقـع، وكـذا لا يصـح تسـميتها بـدار إسـلام لعـدم تـوفر شـروط التسـمية مـن قـدرة علـى الامتنـاع والاعتـزال، والأمر لا يتوقف عند التسمية ،بل يوجه آليات العمل لتكون بالحكمة والموعظة الحسنة .

1- الماوردي :الحاوي :ج:14: 105

الرأي الثاني: إن العالم اليوم كله دور كفر ،هذا رأي تقي الدين النبهاني[1] وخلاصته أن دار الإسلام هي التي يتوفر فيها عنصران

1- أنها تحكم بشرع الله تعالى

2- أن أمانها يستمد من المسلمين فإذا اختل أحد العنصرين فلا تعد دار إسلام، حتى لو كانت تحكم بالإسلام غير أن أمانها بأمان الكفار أي بسلطانهم فإنها تكون دار كفر .

وعليه فإن دور العالم جميعها تعد دور كفر!

ومما يؤخذ على رأي الشيخ تقي الدين أنه توسع في دلالة الأمان ليصل إلى معنى على خلاف ما قصد الفقهاء في نصوصهم، ولا يظهر لنا معنى لكلام الشيخ تقي الدين إلا أنه يرى أن الدول وإن كانت تحكم بشرع الله في كثير من جوانب الحياة ،إنما تحكم بأمان غير المسلمين.!

وهذا فهم غريب لمعنى الأمان خلاف ما قصد الفقهاء ،فلعل الشيخ تقي الدين قد فهم الأمان بمعنى التعاون العسكري،والمساعدات المالية والتحالفات التي تدخل بها الدول الصغرى ، مما هو واقع اليوم في ظل وجود دولٍ كبرى وهي من الدول غير المسلمة، وتتحالف معها الدول المسلمة بتحالف واتفاقيات

وهذا غير مقصودٍ للفقهاء ،بل مقصود هم بالأمان هو الإذن للتمكن من أداء العبادة ، فلو كان المسلم يأمن أن يؤدي عبادته من غير أمان، ولا إذن من الكفار فتعد هذه الدار دار إسلام، واكتفى

1- د.هيكل محمد خير : الجهاد والقتال في السياسة الشرعية ،دار البيارق ، ط الثانية: 1996، بيروت: ج:1: ص: 667

بعض فقهاء الزيدية بظهور الشهادتين، ولو كان الكافر يظهر الشعائر الكفرية من غير أمان من المسلمين فكذا لا تعد دار إسلام .

يدلك على هذا قول القاضي يحيى الصنعاني في تحقيقه لكتب الأزهار "والمختار في المذهب أنه متى ظهر في البلد خصلة كفرية بدون جوار، أي إذن، صارت دار كفر ،ولو ظهرت الشهادتان عند المسلمين ، وما خالف فيه المؤيد بالله هو أن الحكم لظهور الشهادتين فإن ظهرتا بدون جوار فهي دار إسلام ، ولو ظهرت فيه خصلة كفرية من غير جوارٍ[1] "

وهذا غير حاصل في كثير من الدول المسلمة، حتى التي لا تحكم بشرع الله في كثير من أحكامها ، لأن المسلم لا يحتاج إلى جوار من الكفار ليؤدي عبادته .

ونجد هذا المعنى واضحا في جواب الصنعاني وهو ممن يرى الأمان معياراً للحكم على الدار، حين سئل عن حكم عدن والهند بعد احتلالها من الإنجليز فأجاب "عدن وما والاها إن ظهرت فيها الشهادتان والصلوات ولو ظهرت فيها الخصال الكفرية بغير جوارٍ فهي دار إسلام وإلا فدار حرب ثم يقول ومتى علمنا أن الكفار استولوا على بلد من بلاد الإسلام التي تليهم وغلبوا عليها وقهروا أهلها بحيث لا يتم لهم إبراز كلمة الإسلام إلا بجوار من الكفار صارت دار حرب وإن أقيمت فيها الصلاة[2]

1- الأزهار في فقه الأئمة الأطهار: المرتضى اليماني : تحقيق يحيى الصنعاني: ص:323 .

2- صديق بن حسن خان القنوجي :العبرة بما جاء في الغزو والشهادة والهجرة ص:234، نقلا عن هيكل : الجهاد والقتال في السياسة الشرعية :ج1: 665

الرأي الثالث : رأي عبد الكريم زيدان : خلاصته أن العبرة للسيادة القانونية فإذا كانت السيادة لأحكام الشريعة فهي دار إسلام، حتى لو كان السكان غير مسلمين، وإن كانت السيادة لأحكام الكفر فهي دار كفر . وفي هذا يقول "وتصير دار الإسلام دار حرب بإظهار أحكام الكفر فيها أي تطبيق غير أحكام الإسلام [1]" وتلحظ أنه يستند إلى رأي جمهور الفقهاء إلا أن معيار الجمهور للحكم على الدار هو الغلبة ، والغلبة لا تطابق مفهوم السيادة تماماً وخصوصا في ظل أشكال السيادة الناقصة كما في الحكم الذاتي، والسيادة الرخوة في عصر العولمة .

فالغلبة في هذه الأنظمة متحققة إلى حد ما وإن كانت السيادة ناقصة !

إن هذا التقسيم، والتسمية مرتبط بأحكام مثل: حكم الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام، وحكم جهاد الكفار وحكم اللقطة، والذي نراه أن هذه الأحكام يمكن أن تتجزأ اليوم فالبلاد التي لا يصدق عليها وصف دار الإسلام، يجدر أن نسميها اليوم دار دعوة في مقابل دار الاستجابة التي هي دار المسلمين ،ذلك أن هذه التسمية أقرب إلى غاية الجهاد وأبعد عن اللبس من تسميتها دار حرب؛ بما يوهم إعلان الحرب على هذه الدول !

ثم إن التقسيم إلى دار استجابة ودار دعوة أقرب لحقيقة العلاقة بين المسلم وغير المسلمين يدلك على هذا ما رواه عبد الرزاق في مصنفه: بعث النبي ﷺ سرية إلى خيبر فأفضى القتل إلى الذرية، فبلغ ذلك النبي

1- زيدان :عبد الكريم :مجموعة بحوث فقهية، ص: 51

صلى الله عليه وسلم ، فقال ما يحملكم على قتل الذرية ؟ قالوا أليسوا أولاد المشركين ؟ قال : أوليس خياركم أولاد المشركين [1]" وفي تعليق النبي صلى الله عليه وسلم :ما يدل على أن الكفار هم مادة الدعوة ، ومن هنا قلت إن تسمية بلاد غير المسلمين بدار دعوة أقرب إلى حقيقة العلاقة بين دور المسلمين وغيرهم.

وقد نبه إلى هذا عدد من العلماء، قديماً كابن تيمية ، والشوكاني حيث يقول "واعلم إن التعرض لدار الإسلام والكفر قليل الفائدة لأن الكافر مباح الدم ما لم يؤمن ومال المسلم ودمه معصومان بعصمة الإسلام في دار الحرب "[2]

وبناء عليه يمكن أن نبين الأحكام المترتبة على اختلاف الدور فنقول : فالعصمة للمسلم في كل مكان ، أما عصمة المال والدم للكافر فتثبت بحكم الأمان وهكذا

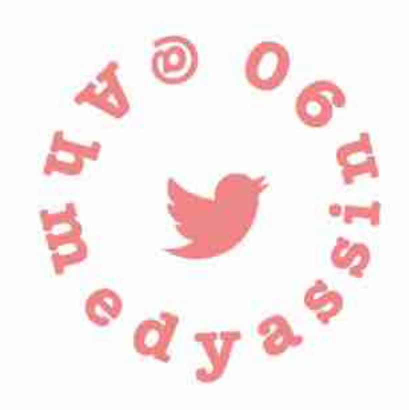
ومن قال بهذا الرأي ممن اطلعت عليهم الشيخ الآصفي وهو رأي وجيه [3]

فاللقيط في بلاد الكفر مثلاً ينسب بحسب الحي الذي ولد وفيه واللقطة تعرف من باب أداء الأمانات لأنه بدخوله إليهم عبر إذن السفارات (الفيزا) يعد مؤمنا لهم وهكذا .وبناء على ما بينته من اختلاف النظرة لدول العالم تتغير النظرة لحكم الهجرة والإقامة في تلك الدور مما أشرت له سابقاً ، وتبقى دار الإسلام صيغة وحدوية نحقق بها القوة والغلبة .

1- عبد الرازق : المصنف : المكتب الإسلامي ، بيروت 1972، ج:5: 203

2- الشوكاني :السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار 4: 575، هيكل :664

3- مجلة الحياة الطيبة :عدد 10،سنة صيف 2002 بيروت ص:32


@Ahmedyassin90

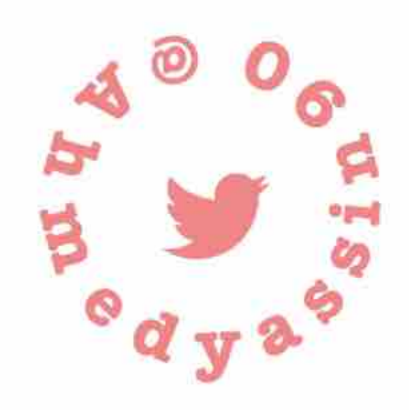


الفصل الحادي عشر



تحوّلات العلاقات الدولية وتداعياتها على العالم العربي




@Ahmedyassin90

شهد نظام العلاقات الدولية في التاريخ الحديث عدة تحوّلات توافقية بين الأطراف الدولية الرئيسية في كل مرحلة : معاهدة وستفاليا في العام 1648 التي أسست لمفهوم " سيادة الدولة " بعد الحروب الدينية في أوروبا ، ومعاهدة فيينا في العام 1815 بعد هزيمة نابليون بونابرت وسيادة مبدأ " توازن القوى " في العلاقات الدولية ، ومعاهدة فرساي بعد الحرب العالمية الأولى وإنشاء " عصبة الأمم المتحدة " ، واتفاقية يالطا بين القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية وإنشاء " هيئة الأمم المتحدة". ومنذ سقوط " جدار برلين " ونهاية الحرب الباردة في العام 1989 ينشغل الساسة والمؤرخون وعلماء السياسة والعلاقات الدولية بتحليل النظام الدولي الجديد وطرح التساؤلات التي يثيرها دور القوة الأمريكية المهيمنة .

فبالرغم من طموح شعوب العالم إلى تطوير أنماط جديدة من الحياة الدولية المعاصرة تعبّر عن حاجة العالم إلى نظام دولي جديد يتماشى مع حقائق الحياة ، ويوفّر الأمن والعدل والتقدم والديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام لشعوب ودول العالم ، وصولا إلى نظام يقوم على أساس من الحقائق الرئيسية للتعددية الثقافية وتعدد الأقطاب والاعتماد المتبادل وتوازن المصالح ، والحق بالمشاركة الجماعية في إدارة هذا النظام ومؤسساته الفاعلة . إلا أنّ شعوب العالم ونخبه ما فتئت تتساءل عن سمات المرحلة الجديدة التي تبدو بازغة في الأفق ، خاصة بعد فرض الوصاية الأمريكية على العراق ومحاولة فرض الحل الصهيوني للقضية الفلسطينية .

إذ يمكن أن نحدد المسألة العراقية باعتبارها المحك الرئيسي لتحوّلات جذرية في بنية النظام الدولي ، هيكلا وتفاعلا ، باعتبارها

إحدى أهم القضايا المحورية في إعادة تشكيل هذا النظام . ففي نوفمبر/تشرين الثاني 1990 سمح النظام الدولي ، في ظل معادلات قوة معينة ، بإمكانية استخدام القوة العسكرية ضد العراق بعدما غزا الكويت، حيث كان هذا إيذانا ببدء الانفراد الأمريكي والانسحاب السوفياتي من قيادة النظام الدولي . وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2002 أعاق النظام الدولي إصدار قرار بناء على رغبة أمريكية باستخدام القوة العسكرية بصورة تلقائية ضد العراق ، وبالتالي لم يمكّن مجلس الأمن الولايات المتحدة الأمريكية من فرض هيمنتها على النظام الدولي ، وقد ظهرت هذه التحوّلات في قرار مجلس الأمن رقم1441 في 8 نوفمبر/تشرين الثاني .

وطوال الفترة من تاريخ صدور القرار 1441 إلى بداية الحرب الأمريكية – البريطانية على العراق في 20 مارس/آذار 2003 كان العالم أمام فترة فارقة في تاريخ العلاقات الدولية والأمم المتحدة معا ، إذ شهدت صراعا بين رؤيتين / تيارين يتفقان على الغاية وهي ضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية ، لكنهما يختلفان على الوسيلة : تيار الحرب وقادته الولايات المتحدة ومعها بريطانيا ، أما التيار الثاني (فرنسا، وألمانيا ، وروسيا ، والصين ، والمجتمع المدني العالمي) فهو التيار الرافض للحرب ، الذي طالب بمنح الفرصة والوقت الكافي لفرق التفتيش الدولية لاستمرار عملها في العراق ونزع أسلحته للدمار الشامل .

وهكذا ، كان أمام الإدارة الأمريكية إما المضي قدما لشن الحرب دون الالتفات إلى المعارضة الدولية وكذلك تجاهل الأمم المتحدة إن لم تستطع كسب التأييد لموقفها ، أو أنها سوف ترضخ للمعارضة الدولية وتعطي وقتا كافيا للمفتشين ، ولكنها اختارت الاحتمال الأول

لاعتبارات عديدة أبرزها : مصالحها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط . وهكذا ، تكرّست مرحلة جديدة من الفوضى والاضطراب في النظام الدولي تتسم بازدواجية المعايير ، وتخلق بيئة مواتية لنمو الإرهاب والتطرف ، ومزيدا من انتهاكات حقوق الإنسان .

ومنذ كارثة 11 سبتمبر/أيلول 2001 كان واضحا أنّ التاريخ سيُسجل هذا اليوم كمحطة فاصلة بين كل ما سبقها وما سيعقبها على صعيد الفكر الاستراتيجي الأمريكي واستطرادا العلاقات الدولية ، فالنتائج والتداعيات لن تقل عن مستوى حرب عالمية ثالثة ، ذلك أنّ الهجمات الإرهابية على أمريكا قد خلقت أوضاعا عالمية جديدة وأفرزت معادلات ومتغيّرات من شأنها أن تقلب الموازين وتعيد ترتيب القضايا العالمية وفقا لمعايير ومصالح فرضتها المستجدات والعلاقات الدولية . ولعل ما أعلنه وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ يوم 9 يوليو/تموز الجاري من أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لم تغزُ العراق بناء على معلومات جديدة أكيدة عن أسلحة التدمير الشامل العراقية بل لأنها قرأت المعلومات " من منظور جديد " ، أي " الحرب الاستباقية " بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول ، يؤكد مدى الفوضى التي أصابت نظام العلاقات الدولية .

وتبقى الأسئلة المهمة وثيقة الصلة بمقاربتنا : مامفهوم الإدارة الأمريكية للعلاقات الدولية الحالية ؟ لماذا تصر علي أنّ مكافحة الإرهاب والاستبداد هي مدخل تأسيس مفهوم جديد للعلاقات الدولية ؟ كيف تمارس سياسة إعادة هيكلة المنطقة العربية ؟ هل تتجه إلى تفكيك الوحدات الوطنية القائمة وإعادة تركيبها في وحدات إقليمية

أكبر؟ ما احتمالات نجاح واشنطن في إعادة تشكيل الشرق الأوسط لصالح استراتيجيتها ؟ ما مصير الشرعة العالمية لحقوق الإنسان ؟ .

تحول العلاقات الدولية

في خطابه بمناسبة يوم الاتحاد في العام 1991 تحدث الرئيس جورج بوش الأب إلى الأمة الأمريكية وإلى العالم مبشّرا بقيام نظام عالمي جديد يقوم على التعاون والسلام والاستناد إلى العدالة وأحكام القانون الدولي والشرعية الدولية في ظل قيادة الولايات المتحدة للعالم بوصفها القوة العظمى الوحيدة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي . وتفاءل الكثيرون بميلاد عالم جديد يسوده التعاون والرفاهية واحترام الحقوق والحريات ، وتتراجع فيه الحروب ويتم التوصل إلى تسويات سلمية لنزاعات وصراعات مزمنة في بقاع العالم المختلفة من خلال "الدبلوماسية الوقائية " . حيث عرّف التقرير الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة الدبلوماسية الوقائية بأنها " العمل الرامي إلى منع نشوب منازعات بين الأطراف ، ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحوّلها إلى صراعات ، ووقف انتشار هذه الصراعات عند نشوبها " .

ولكنّ العالم بدأ يدرك ، بعد مرور بعض الوقت ، أنّ ما بشّر به الرئيس بوش الأب من سلام وتعاون وعدل لم يتحقق ، ففي ظل وهم الحلم بالوعود الأمريكية ازدادت حدة الفقر والبطالة والتهميش وازدادت حدة بعض الصراعات وظلت الصراعات القديمة قائمة وظهرت صراعات جديدة وتعاظمت انتهاكات حقوق الإنسان ، وصولا إلى الحرب الأمريكية – البريطانية ضد العراق في 20 مارس/آذار 2003 .

ومع مجيء جورج بوش الابن إلى سدة الرئاسة في البيت الأبيض بدا واضحا أنّ الاتجاه العام للسياسة الخارجية الأمريكية سوف يكون

في نطاق بسط الهيمنة الأمريكية على العالم ، ليس من خلال الديبلوماسية المرنة " الوقائية " فحسب وإنما من خلال ديبلوماسية القوة السافرة " الحرب الوقائية " التي لا تتخفى في أي قفاز حريري .

الحروب الوقائية:

ترتكز استراتيجية الحروب الوقائية علي قاعدتين أساسيتين :

القاعدة الأولى، أنها تعتمد علي الضربات المباغتة دون انتظار انكشاف الأدلة العدوانية للطرف الآخر المقصود . فقد أوضح وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد لوزراء الدفاع في حلف شمال الأطلسي أثناء اجتماعهم في بروكسل يوم 6 يونيو/حزيران 2002 أنّ " الحلف لا يمكن أن ينتظر الدليل الدافع " حتى يتحرك ضد المجموعات الإرهابية أو يهدد الدول التي تملك الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية .

القاعدة الثانية، أنّ استخدام السلاح النووي في هذه الضربات الوقائية مسألة محتملة، ليس فقط السلاح النووي التكتيكي ولكن ربما السلاح النووي الاستراتيجي .

وهكذا ، أكد الرئيس الأمريكي جورج بوش بتاريخ 20 سبتمبر/أيلول 2002 في أول وثيقة شاملة ، تحت عنوان " استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة " ، مبررات التحوّل الجذري الذي طرأ على استراتيجية الولايات المتحدة في العالم ، منذ وصوله إلى السلطة ، وخاصة بعد هجمات سبتمبر/أيلول 2001 .

إنّ هذه الوثيقة تمثل تحوّلا تاما عن الأفكار والمبادئ التي قامت عليها السياسة الخارجية الأمريكية طوال خمسين عاما مضت والتي

قامت على مبدأي " الردع " و " الاحتواء " ، هي أول تفسير شامل وتفصيلي لما نشهده من ممارسات للسياسة الخارجية لإدارة بوش ، في العالم وفي الشرق الأوسط كما لمسناها في فلسطين والعراق ، وتحديد صريح لما سوف تسير عليه هذه السياسة في المستقبل كما يمكن أن نشهدها في إيران وسورية .

وعن سبب اعتماد الاستراتيجية الأمريكية الجديدة خيار " الحرب الوقائية " ورد في الوثيقة : " إنّ على الولايات المتحدة أن تحتفظ وتظل محتفظة بقدراتها على إحباط كل مبادرة يقوم بها أو يفكر في القيام بها أي عدو من أعدائنا للنيل من قوتنا ، سواء كان هذا العدو دولة أو غيرها كـ " الشبكات الإرهابية " ، وأن ننتزع منه القدرة على فرض إرادته علينا أو على حلفائنا أو أصدقائنا في العالم .. بل ستبقى قوتنا القوة الكبرى التي تردع جميع خصومنا وتشلُّ قدراتهم سواء كانوا خصوما بالفعل ، أو خصوما محتملين ، أو من أولئك الذين يسعون للتسابق إلى التسلح ليصبحوا معادلين لنا أو أقوى من قوة الولايات المتحدة " .

وإذا كانت الوثيقة الاستراتيجية غنية بالمعلومات عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فمن المفيد أن نتعرف على أهم ما جاء في خاتمتها مما يشكل فلسفة الاستراتيجية الجديدة . تقول الخاتمة : " لم يعد في زماننا فوارق فاصلة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية . ففي المجتمع الجديد مجتمع العالم الواحد أصبح لجميع الأحداث التي تطرأ على أي جزء في العالم خارج حدودنا تأثير عميق على ما يجري داخل بلادنا . وقد أصبح واجبا علينا التعامل مع ظاهرة خطيرة هي : أنّ الأشخاص والتنظيمات السرية سيكون في إمكانها الحصول على

وسائل التدمير التي كانت لا تصل إليها من قبل إلا الجيوش النظامية ، والأساطيل الحربية " .

وعاد الرئيس بوش ، بمناسبة عيد الاستقلال يوم 4 يوليو/تموز 2003 ، ليؤكد "سنتحرك في أي وقت نرى ذلك ضروريا ولن نسمح لأية مجموعة إرهابية أو نظام خارج على القانون أن يهددنا بأسلحة الدمار الشامل" . واعتبر أنّ "مهمة الولايات المتحدة لا تنتهي مع إزاحة الأخطار الكبرى لأنّ دستورنا ينص على احترام الحرية كحق لجميع البشر" .

إنّ جوهر مذهب بوش الجديد هو استعمال القوة في تحقيق الأهداف الديبلوماسية ، وتبنّي نهج التهديد وتحديث الأساليب القديمة في استعراض القوة ، واللجوء إليها دون تردد ، وتجاوز القيود التي تحدُّ من استعمالها . **ويعني ذلك بإيجاز :**

أولا- تآكل مفاهيم السيادة والسلامة الإقليمية للدول وزوال التحصّن وراء تفسيرات عن مبادئ القانون الدولي ، والشأن الداخلي ، والتمترس خلف الحدود الوطنية .

ثانيا- التكيّف مع الضوابط الجديدة في العلاقات الدولية ، وهي مقاومة الإرهاب وملاحقته ، والتصدي لمن يلجأ إليه ومعاقبة الدول المتراخية ، وتقييد التحرك الديبلوماسي للدول المشكوك في ولائها ، وطرد الدول المارقة بالملاحقة والتهميش .

ثالثا- التصدي لمحاولة تملّك أو تصنيع أسلحة الدمار الشامل ومنع الدول من الحصول على أسلحة استراتيجية تهدد جيرانها ، وذلك بالتوصل إلى تفاهم دولي للالتزام بضوابط معينة لتصدير واستيراد المواد ذات الاستعمال المزدوج .

رابعا- التصدي للأنظمة المستبدة التي تنتهك مبادئ حقوق الإنسان بشكل يهدد الأمن والسلام الإقليمي ، ويؤذي شعوبها وجيرانها.

إنها المرة الأولى منذ العام 1945 التي تعلن فيها أعظم قوة في العالم - بشكل رسمي - أنّ نموذجها هو الوحيد ، وأنّ أية معارضة له هي ، بناء على موازين القوى ، إرهابية بالقوة . هذه هي نظرية بوش التي تقوم على قلب المعادلة الدولية التي أرست مفاهيم التعايش والوفاق على مدى القرن العشرين ، وهي تحويل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمتساوية في الحقوق إلى دول حليفة تابعة للولايات المتحدة ، وبالتالي تحويل منظمة الأمم المتحدة إلى مجرد " كاتب عدل " يسجل ويصادق ، وليس لديه القدرة على الاعتراض .

أما الخطورة في هذه الاستراتيجية " الحروب الوقائية " فإنها ناتجة عن كونها مفتوحة الاحتمالات ، لا تتقيد بحدود الجغرافيا السياسية ، ولا تحترم قواعد القانون الدولي .

نتائجها وتداعياتها:

لقد كانت استراتيجيتا " الاحتواء " و " الردع " متوافقتين مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يكفل لأية دولة الحق في الدفاع عن نفسها عندما تتعرض لهجوم ، أما استراتيجية " الحروب الوقائية " فهي تتعارض تماما مع هذا الميثاق وتعطّل دور الأمم المتحدة كلية . فهي تعطي الولايات المتحدة حق العدوان تحت زعم أو غطاء الدفاع عن النفس ، كما أنها تعطّل دور الأمم المتحدة في كفالة الأمن والسلم الدوليين .

وهكذا ، يبدو من الواضح أننا نعيش عصرا اختل فيه التوازن الدولي الذي كان يمثل عنصر ردع لكافة القوى الكبرى في العالم ،

بما كان يجعل للمنظمات الدولية ولفكرة السلام نفسها دورا كبيرا وأساسيا في تشكيل وعي الشعوب والحكومات . باختلال هذا الوضع وجدنا أنفسنا نقف في مواجهة مباشرة مع استفراد أمريكي بمقدرات العالم ، فاتضحت - بقوة - نزعة العسكرة والتوسع الامبراطوري ، بما يجعلنا نشعر أنّ فكرة القانون الدولي أو فكرة السلم الدولي أو ما يشابه هذه العبارات من بقايا أدبيات الحرب الباردة قد انتهت ، ليتحول العالم مرة أخرى إلى وضعية الغاب لا يمكن البقاء فيه إلا للأقوى أو لمن يسمح له القوي بالبقاء .

ولكنّ هذا النزوع الامبراطوري الأمريكي سوف يثير مشكلات وعقبات ومصاعب ، يمكن إجمالها في عدة إشكاليات :

(1) إشكالية الاستقلال ، فقد قام عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية على اعتبار أنه ينتظم من دول مستقلة .

(2) إشكالية المقاومة ، إذ أنّ مفهوم المقاومة من أجل التحرر الوطني أو الحفاظ على الهوية القومية والثقافية أو استعادة الحقوق وفق المقررات الدولية أو حتى من أجل تحرير الشعوب من نير الاستبداد ، كان قد استقر في الوعي الإنساني باعتباره جزءا من التوجه العام للتحرر العالمي . بينما لاحظنا أنّ الإدارة الأمريكية قد اعتبرت المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي إرهابا يستوجب المنع والملاحقة ، في حين اعتبرت إرهاب الدولة الذي مارسته قوات الاحتلال الإسرائيلي " دفاعا عن النفس " وجزءا من المعركة العالمية ضد " الإرهاب " .

(3) إشكالية الضرورة الاستراتيجية ، إذ أنّ من أهم مقتضيات الدول هو أنّ لها أمنا قوميا قائما على الاعتراف بمفهوم الضرورة

الاستراتيجية والجغرافية . فمع التأسيس للمرحلة الامبراطورية الأمريكية في العلاقات الدولية كثر الحديث الأمريكي عن إنزال العقاب ليس فقط بسلوك الدول المخالف لرغباتها وأهدافها ، ولكن أيضا تصنيف الدول من حيث قدرتها المؤسسية والوظيفية من حيث هي فاشلة أم لا .

(4) إشكالية التغيير ، إذ تسعى استراتيجية استقرار الامبراطورية الأمريكية إلى تغيير الهياكل الداخلية لصناعة القرار السياسي والاستراتيجي من ناحية ، وتغيير آليات توزيع الثروة القومية من ناحية ثانية ، وتغيير نظام القيم العامة في المجتمع من ناحية ثالثة .

(5) إشكالية الاندماج ، إذ تحتل منطقة الشرق الأوسط ، خاصة الجزء العربي منها ، مكانة أقل الدول والمناطق اندماجا في العالم ، سواء من حيث التجارة أو الإعلام . وعدم الاندماج هذا ليس مدفوعا فقط برغبات الهياكل المسيطرة محليا ، ولكن أيضا مدفوعا برغبات قوى الاستثمار العالمي بعدم الاستثمار في هذه المناطق الجغرافية ، وربما لهذا السبب طرح الرئيس بوش جعل الشرق الأوسط منطقة تجارة حرة .

وهكذا ، لم تدع الولايات المتحدة الوقت يفلت منها ، فاتخذت مما جرى في 11 سبتمبر/أيلول 2001 فرصة ذهبية لإعادة صوغ النظام العالمي الجديد ، ولإرساء قواعد جديدة للعبة الدولية في اتجاه الإمساك أكثر بتلابيب العالم وفرض سيطرتها المطلقة عليه .

وقد تحدث البروفيسور جوزف ناي أستاذ العلوم السياسية في جامعة " هارفرد " الأمريكية عن أزمة الولايات المتحدة الأمريكية : "معاناة الجمع بين القدرة والقيمة ، بين القوة الجبارة ومنظومة القيم " .

فمـن الأفضـل ، حسـب رأي جـوزف نـاي ، أن تقـود أمريكـا مـن خـلال المشـاركة والتعـاون والاسـتمالة وطـرح النمـوذج الإيجـابي في عيـون الآخرين، وتلك هـي معطيات القوى اللينـة الـتي قـد تستغرق وقتـا ، وقـد تقتضي ضبط النفس وكبح الجماح ورصانة الهدوء ، لكن بغيرها تظل أمريكا في حالة فوران ويظل العالم على حافة بركان .

وفي الواقـع لا شـيء يستعصـي علـى فهـم الأمـريكيين أكثـر مـن الطريقـة شـديدة التعقيـد الـتي تتعامـل بهـا بقيـة دول العـالم مـع الولايـات المتحـدة ، فهـي مـزيج مـن عـدم الفهـم والاسـتياء والإعجـاب والخـوف والحسـد وربمـا الصـدمة والرعـب . إنّ أمـة في التـاريخ لم تحـتج لأن تـرى نفسها كما يراها الآخرون كما هو الحال بالنسبة للأمريكيين اليوم .

وعن هذه الفترة الحرجة جدا في التاريخ التي تفرض فيها الولايات المتحدة سيطرتها العسكرية وتتصرف كما يحلو لها ، يحاول كلابد بريستويتز في كتابه " أمة مارقة " أن ينظر لبلاده بموضوعية . وفكرته الأساسية أنّ الأمـة المارقـة هـي الأحاديـة الأمريكيـة ، لـيس فقـط علـى صعيد السياسة الخارجية ولكن على أصعدة أخرى كثيرة . وهـو يعدد بحزن بعضا من الأمور التي تحدّت فيها الولايات المتحدة الرأي العالمي وتصـرفت عكسـه ، ومنهـا نـزع السـلاح والاحتبـاس الحـراري واتفاقيـة كيوتو والمحكمة الجنائية الدولية... الخ . وفي محاولة منه لإعادة تطهير الـذات كتب برستويتز قـائلا : إننـا نحتـاج لنعيـد الـتفكير في التوقعـات الأمريكية وإدراك أنّ مشاكل الآخرين هي مشاكلنا نحن أيضا وبأننا لا نمتلك كل الحلول .

وهكـذا ، لا يمكـن إغفـال أنّ هنـاك قـوى أخـرى علـى السـاحة الدوليـة لا تسـتريح لهـذه الهيمنـة الأمريكيـة ، وتحـاول كـبح جماحهـا

وانفرادها باللعب على مسرح الأحداث والسيطرة على مجريات الأمور على امتداد العالم . وليس هناك شك في وجود أوجه عديدة للتحفظ بشدة ، من قبل العديد من السياسيين ودارسي العلاقات الدولية ، على نظرية الضربات الوقائية التي أعلنتها الإدارة الأمريكية ومارستها في عدوانها على العراق ، ذلك أنّ هذه الاستراتيجية قد نحّت جانبا مفهوم العدالة واستبدلته بمنطق القوة ، وأباحت لنفسها حق تدمير الآخر بحجة أنه يشكل خطرا على الولايات المتحدة قد يكون واقعا ، أو يكون لا وجود له . إن استراتيجية الضربات الوقائية المسبقة ، كمفهوم من مفاهيم السياسة الدولية ، خاضعة لتحفظات عديدة تثير حالة من القلق العالمي لما تشكله من خطر دائم علي الاستقرار في العالم .

التداعيات على العالم العربي :

من المؤكد أنّ الولايات المتحدة في عهد بوش الابن قد ضلّت طريقها وابتعدت كل البعد عن القانون الدولي والشرعية الدولية ومبادئ الأمم المتحدة ، وهي تخطط - بعد عدوانها على العراق – لإقامة قواعد عسكرية ثابتة والتحكم في منابع النفط في المنطقة العربية كلها ، وإرهاب حكوماتها وشعوبها وإعطاء دور كبير لإسرائيل في الشرق الأوسط . وهذه السياسة تعني - بوضوح- عودة الاستعمار القديم بخططه وأساليبه وجيوشه ، كما تعني محاولة مفضوحة لقهر البلدان العربية وتجريدها من استقلالها وحريتها وقرارها .

إنّ التوجّه الأمريكي الجديد ، في الجوهر ، اتجاه هجومي وليس احتوائيا أو دفاعيا ، يسعى لإحداث تغيّرات عميقة في البنى الداخلية للعديد من دول العالم ، وهو يستند إلى قوة دولة عظمى لا منازع حقيقيا لها في العالم . وقد تحوّلت منطقة الشرق الأوسط إلى مدخل

رئيسي ومركز أساسي لهذه السياسة الجديدة ، فالإدارة الأمريكية مقتنعة اليوم بضرورة تغيير خريطة الشرق الأوسط السياسية على مستويات عديدة . وإذا كان من المؤكد أنه ليس هناك سيادة وطنية يمكنها أن تضفي شرعية على الاستبداد ، فإنه - في المقابل - ما من حرب تشنها قوة امبريالية يمكن أن تخاض من أجل الديمقراطية والتنمية .

ويبدو إنّ إسرائيل وفلسطين والعراق هي القاسم المشترك للموقف الأمريكي إزاء كل المنطقة ، أما الحديث عن التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان فهو اللازمة الأخلاقية التي لا بد منها لتغطية المواقف الأمريكية العدوانية ، حتى يمكن الترويج لها إعلاميا . وهذه المواقف الأمريكية هي المنبع الأساسي للكراهية الشعبية للولايات المتحدة في المنطقة العربية ، وهي كراهية لا علاقة لها بالشعب الأمريكي ، الذي هو مثل غيره من الشعوب ينطوي على الكثير من الخير والطيبة والقدرة والكفاءة .

ويبدو أنّ أمر التغيير الأمريكي للمنطقة لا يقف عند حد معين ، فها هي حكومة الولايات المتحدة تستعد لتطوير معركتها الإعلامية والسياسية لإجراء تغيّرات بنيوية في العالم العربي ، وذلك عبر برنامج يرمي إلى " إصلاح المؤسسات الاقتصادية والتربوية والسياسية في الشرق الأوسط " . وقد أتى إعلان وزير الخارجية كولن باول ، في خطاب ألقاه يوم 12 ديسمبر/كانون الأول 2002 في مؤسسة " هاريتاج " ، عن " مبادرة الشراكة الأمريكية في الشرق الأوسط " في سياق عزم الولايات المتحدة على إعادة هيكلة برامج مساعداتها للدول العربية ، لأنّ الكثيرين في العالم العربي ، كما قال باول ، يعانون اليوم " من انعدام

الحريات السياسية والاقتصادية ، والنقص في مجال حقوق المرأة ، والتعليم الحديث الذين يحتاجونه للازدهار في القرن الحادي والعشرين ".

ومما لا شك فيه أنّ المبادرة الأمريكية قد يكون لها أثر في تسريع التحول الديمقراطي في العالم العربي ، ذلك أنّ أمريكا بمبادرتها رفعت الغطاء عمليا عن الأنظمة غير الديمقراطية في المنطقة بالطريقة نفسها التي رفع بها غورباتشوف الغطاء عن ديكتاتوريات أوروبا الشرقية بانتهاج سياسة الانفتاح والتقارب مع الغرب .

ومن هنا يبدو أنّ أغلب من تكفلوا بالرد على المبادرة قد تجاهلوا العملية السياسية المعقدة داخل الولايات المتحدة التي أسفرت عن هذه المبادرة ، مما يصعّب إمكانية " الاشتباك الإيجابي " مع هذه السياسة بما قد يساعد على تغيير عناصرها وتصحيح أولوياتها وتقبّل مايبدو منها مقبولا من حيث المبدأ ورفض ما هو جدير بالرفض والمقاومة . ففي عالم الفكر والسياسة الدولية ليس هناك ما يقبل كله أو يرفض كله ، فلو كان من السهل أن نرفض كل ما تقوله الولايات المتحدة لما كانت حاضرة في كل صغيرة وكبيرة في حياتنا العربية ، ولو كان من المستحيل أن نصحح ونقاوم ما تقوله أو تفعله بغير حق لما كانت هناك فائدة لمنازلة ومقاومة سياساتها في العراق مثلا .

ويتضح من قراءة المبادرة بتمعن أنها نبذت المدخل المباشر والضاغط والعنيف للديمقراطية وأخذت بالمدخل العكسي تماما ، أي المدخل " المرن " غير المباشر والمبني على لغة الحوار والمشاركة والحوافز لا لغة الضغط والزجر والحرب والقطيعة . وهنا يكمن الخطأ الأكبر في رفض المبادرة جملة وتفصيلا ، فالرفض الكامل لا يخدم غرضا مفيدا ، بل يوفر ذخيرة للقوى اليمينية المتطرفة في الولايات المتحدة لدحر التيار

المسؤول عن صياغة نص المبادرة وانتزاع مسألة الديمقراطية من وزارة الخارجية إلى جهات أخرى وتوظيفه للتوصل إلى أهداف أخرى . إنّ الرد الحقيقي علي ما جاء بالمبادرة نصا وممارسة هو التصدي لما انطلقت منه من مشكلات وقضايا لمصلحة تطورنا نحن وانطلاقا مما نراه نحن قبل غيرنا .

من هذا المنطلق لا مناص من الاعتراف بأنّ تطورنا السياسي العربي مازال بعيدا جدا عن الديمقراطية ، وإذا كانت الإدارة الأمريكية قد ركزت على هذه القضية فلأنها أضعف ما فينا ونقطة الانكشاف القاتلة في تطورنا المعاصر وهو مالا ينفع فيه الإنكار أو الاستنكار . فالجميع يقول بذلك عربا وأجانب ، ولا مناص من مناقشته باستقامة ونزاهة حتى نتعامل مع ما يثيره من قضايا الفكر والفعل بأنفسنا ولأنفسنا ، فنغلق نافذة الانكشاف الحاصلة في موضوع الديمقراطية أو في غيره وبسببه من موضوعات ومجالات .

إنّ أخطر ما جاء في المبادرة لا يتعلق مباشرة بالديمقراطية أو بشؤوننا الداخلية عموما وإنما بأهداف السياسة الأمريكية في المنطقة التي يفترض أن تعززها تلك المبادرة ، هنا يفرض الجدل نفسه بل وتفرض المقاومة منطقها ومقاصدها . إذ يختلف الناس في العالم أجمع حول الأولويات التي أخذت بها الإدارة الأمريكية ، وتحديدا أنها أعطت أسبقية لمحاربة الإرهاب ونزع تسلح العراق على إيجاد حل عادل وشامل للصراع العربي ـ الإسرائيلي .

أما عن مبادرة الرئيس بوش حول " إقامة منطقة للتجارة الحرة " بين الولايات المتحدة الأمريكية والأقطار العربية في السنين العشر المقبلة ، التي أعلنها يوم 9 مايو/أيار 2003. حيث قال في كلمة ألقاها

في الاحتفال بتخرج 1200 طالب من جامعة " كارولينا الجنوبية " : إنّ إدارته " ستستخدم تأثيرها من أجل إزالة الكراهية وإبدالها بأمل جديد في المنطقة وأنّ الفرصة التاريخية قد حانت بأمل جديد بعد إزاحة نظام صدام حسين في العراق " . وأوضح أنّ هذه الخطة " تستهدف تحقيق مزيد من الحرية والرفاهية والسلام في منطقة الشرق الأوسط " . وأضاف أنه عن طريق إبدال الفساد " بالأسواق الحرة والقوانين العادلة ، ستنمو شعوب الشرق الأوسط بالازدهار والحرية " . واقترح " إنشاء منطقة حرة للتبادل التجاري في الشرق الأوسط " خلال عشر سنين ، وتعهد أن تضم الولايات المتحدة البلدان العربية إلى هذه المنطقة بلدا بلدا .

ومتابعة لمبادرة الرئيس بوش أصدر مكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأميركية بيانا بتاريخ 9 يوليو/تموز 2003 حول ما أسماه " مساهمات الولايات المتحدة في النهوض بمستوى التعليم في العالم العربي " ، وقد وردت فيه مجموعة تدابير وخطوات تعتزم الولايات المتحدة الأمريكية اتخاذها ضمن مبادرة الشراكة . إذ تسعى المبادرة إلى سد " فجوة المعرفة " بتحسينها نوعية التعليم ومناسبته للحاجة وتحسينها الفرص التعليمية للفتيات ، بما فيها التي تركز على تحسين الاستعداد الرقمي وزيادة الإلمام بالقراءة والكتابة .

وواضح أنّ الرئيس جورج بوش حاول أن يعيد إطلاق المشاريع التي دفنت في هذه المنطقة خلال فترة الخمسينات من القرن الماضي. فالحديث عن " الحوض الأوسطي المتصالح " ليس جديدا في أدبيات السياسة الأمريكية وطروحاتها ، فقد سبق أن سمعنا في هذه المنطقة من العالم كلاما كثيرا عن " البحيرة الأمريكية الهادئة والهانئة " التي يمكن أن تدور كأجرام متعاونة حول المحور الأمريكي ، حيث

كان يفترض أن تشكل بغداد مفصلا حيويا لإقامة الحلف الذي سمي باسمها أي " حلف بغداد " .

ولعل من أهم الدراسات التي ظهرت بعد كارثة 11 سبتمبر/أيلول ، والتي نرى أنها الرافد الأساسي لمبادرتي الوزير باول والرئيس بوش ، هي دراسة تحت عنوان " من أجل أن نسود " أصدرها مركز الدراسات الأمنية والدولية بواشنطن ، وحثّ فيها إدارة بوش على علاج الظروف التي سمحت لأسامة بن لادن بتجنيد المهاجمين للولايات المتحدة ، وتلك التي زرعت بذور الكراهية لأمريكا في قلب العالم الإسلامي . إذ قالت الدراسة : " إنّ الدافع الرئيسي وراء غضب المسلمين هو فشل العديد من الدول الإسلامية في تشكيل حكومات عصرية تستجيب لاحتياجات شعوبها واحتياجات المجتمعات المدنية ، التي لايسمح لها سوى بأقل مستوى من النقاش والديمقراطية " .

كما يعتبر التقرير الذي وضعه المحلل في مؤسسة " راند كوربوريشن " للدراسات لوران مورافيتش ، وقدمته المؤسسة في العاشر من يوليو/تموز 2002 إلى هيئة السياسة الدفاعية في وزارة الدفاع الأمريكية " البنتاغون " ، أحد أهم المصادر للتعرّف على ما تضمره الإدارة الأمريكية تجاه المنطقة العربية ، برغم ادّعائها أنه مجرد " تقرير غير مسؤول " . فما ينتهي إليه التقرير ، في مجال " الاستراتيجية الكبرى للشرق الأوسط " ، يقول بالحرف ما يأتي : العراق هو المحور التكتيكي ، السعودية هي المحور الاستراتيجي ، مصر هي الجائزة .

ولكي تكتمل أضلاع مثلث " حرب الأفكار " التي قررت الولايات المتحدة شنها على دول العالم ، وبدأت بالمنطقة العربية ، جاءت مبادرتا الوزير باول والرئيس بوش لتعزيز ما أسمياه الديمقراطية ودولة

القانون واقتصاد السوق الحرة في الشرق الأوسط . وتوحي المبادرتان أنّ التقدم العربي على هذه الطريق هو تقدم نحو الولايات المتحدة الأمريكية ، باتجاه الصداقة معها وتدجين العداء لها . بينما في الواقع كلما خطا العرب خطوة نحو الديموقراطية كلما ازدادت خصومتهم لها ، و" الأخطر " من ذلك ، كلما ازدادت قدرتهم على حسم هذه الخصومة لصالحهم . فما يسمى العداء العربي لأمريكا ليس هواية ، ولا علاقة له بـ " جينات تكوينية " . وهو بعيد عن أن يكون رفضا لقيم الحداثة والحرية والتطور . إنّ ما يسمى " العداء العربي لأمريكا " هو ، في الجوهر ، تعبير عن وجود قضايا عالقة معها ، وعن اعتراضها طريق العرب إلى الاستقلال والحداثة والحرية والوحدة والتقدم .

وبداية يجب أن نعترف بأنّ دول المنطقة العربية بحاجة ماسة إلى التطور في اتجاه ديمقراطي ، لكن لابدّ من التأكيد ، في الوقت نفسه، على :

أولا ، أنَّ الديمقراطية لا يمكن أن تكون مجرد وصفة مستوردة من الخارج بالرغم من وجود معايير كونية لها ، وإنما هي – أساسا - فعل محلي داخلي وطني وتفاعلات ونضالات شعبية .

وثانيا ، أنّ الدفاع الأمريكي عن الديمقراطية وسيادتها بين دول وشعوب العالم كان دائما محل شك ، إلى أن سقطت غلالته الأخيرة بعد أحداث 11سبتمبر/أيلول 2001 وتغطية الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان الفلسطيني من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي وممارسات قوات الاحتلال الأمريكي في العراق حاليا ، فقبل ذلك كانت الولايات المتحدة ترفع " رايات " الديمقراطية والحريات والدفاع عن حقوق الإنسان. لكن ما كان يؤخذ على هذا النهج الأمريكي أنه يتعامل

بطريقة " انتقائية " مع قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ، بمعنى أنه عندما تكون للولايات المتحدة مصلحة بأن تتحقق الديمقراطية في بلد ما فهي مع هذه الديمقراطية ، وعندما تكون مصلحتها في وجود نظام ديكتاتوري - وهذا حدث في بلدان كثيرة - كانت تغمض العين تماما عن قضية الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان ، لأنّ لها قواعد عسكرية - مثلا - في هذا البلد ، أو روابط وتحالفات وثيقة مع تلك الدولة أو هذا النظام لضمان توازنات إقليمية ودولية معينة . فحينما توجد المصلحة الأمريكية إذا ، كان يتحدد الاختيار: ديمقراطية أو لا ديمقراطية .

وثالثا، أنّ الجانب القيميّ هو أيضا غير محدد ويتصل كذلك بالمصالح الأمريكية البحتة ، وبالتالي فالمفهوم الديمقراطي هنا هو ماينسجم ويتوافق مع سياسات الولايات المتحدة ورؤيتها للأمور ، وكل مايتعارض معها فهو غير ديمقراطي حتى ولو كان نظاما ديمقراطيا بالمعايير الكونية .

من هنا يبدو واضحا أنّ المسألة الديمقراطية في نظر الولايات المتحدة هي عبارة عن " أداة " من أدوات السياسة الخارجية ، فمثلما تستخدم المعونات في دعم الأنظمة والدول من أجل خدمة مصالحها كذلك تستخدم هذا الشعار تبعا لمدى قرب أو بعد النظام المعني من السياسة والمصالح الأميركية ، إذن نحن أمام حالة تتعلق بالمصالح والاستراتيجيات الأمريكية .

وفي العالم العربي لا يجوز الدفاع عن الأمر الواقع الراهن الذي استنفد طاقة المجتمعات العربية وجعل منها بؤرة للطغيان والإرهاب والفساد والتفاهة ، باختصار يدور الأمر حول وحدة معركة الحرية :

استقلال الوطن وحرية المواطن والإنسان ، التحرر من السيطرة الخارجية لا كبديل عن الحرية السياسية والثقافية وحقوق الإنسان بل كأفضل شرط لتحقيقها . فبكل بساطة لا يمكن للشعوب أن تدافع عن سلطات تجوّعها وتحاصرها وتساومها حتى على حقها في مناقشة الشؤون العامة .

إنّ أهم ماتنطوي عليه احتمالات ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق هو هز المنطقة العربية وزلزلتها وخلخلة أوضاعها ، إذ سوف نشهد ولادة النظام الشرق أوسطي الشامل ، الذي سيكون الاقتصاد هو أحد أوجهه ، لكنَّ الأولوية فيه سوف تكون للشق والمكوّن الأمني . وفي هذا الجانب سيتم إخضاع قدرات كل دول المنطقة إلى السيطرة الصارمة ، وبالشكل الذي يضمن رقابة وهيمنة إسرائيل على قدرات المنطقة بما يجعلها " الدولة الإقليمية الكبرى " في إقليم الشرق الأوسط .

وفي العراق يمكن أن نستشرف ثلاثة آفاق لا سابق لها من التورط الأمريكي هي في صلب ومبررات منظومة الشرعة الدولية لحقوق الإنسان :

(1) كانت الغاية المعلنة لأطراف العدوان والاحتلال إسقاط الحكومة لا إلغاء الدولة ، الأمر الذي يعني في القانون الدولي أنّ جملة التزامات هذه الدولة (الجمهورية العراقية) على صعيد حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي تبقى مرجعا علويا بالنسبة لحقوق الإنسان في العراق . وكما أنّ قرارات أية دولة ديكتاتورية في العالم تخالف الشرعة الدولية موضوع استنكار وشجب من قبل المدافعين عن حقوق الإنسان ، فإنّ قرارات إدارة الاحتلال المخالفة لا يجوز السكوت عنها . كذلك فإنّ محاسبة قوات الاحتلال على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية حق من حقوق كل مواطن عراقي كان ضحية لإحدى هذه الجرائم .

(2) بعكس ما يدعيه الحاكم العسكري من أنّ القرار 1483 يعطي قوات الاحتلال سلطات لا حصر لها ، فإنّ المادتين الرابعة والخامسة تحفظا ما تبقى من ماء الوجه للأمم المتحدة عبر إلزام الجميع بالقانون الإنساني الدولي والالتزامات الدولية الأخرى **حيث نصتا على :**

- يطلب من السلطة أن تعمل ، بما يتسق مع ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية الأخرى ذات الصلة ، على تحقيق رفاه الشعب العراقي عن طريق الإدارة الفعالة للإقليم ، بما في ذلك بصفة خاصة العمل على استعادة الأحوال التي يتوفر فيها الأمن والاستقرار ، وتهيئة الظروف التي يمكن للشعب العراقي أن يقرر بحرية مستقبله السياسي .
- يطلب من جميع المعنيين أن يتقيدوا تقيّدا تاما بالتزاماتهم بموجب القانون الدولي بما في ذلك بصفة خاصة اتفاقيات جنيف لعام 1949 وقواعد لاهاي لعام 1907 .

إنّ النظام الدولي القائم يحرم الاحتلال والعدوان والحرب ولذلك لا يجوز للدولة المحتلة أن تحل محل السلطات الشرعية ولأي سبب كان ، بمعنى آخر لا يمكن أن يفسر قرار مجلس الأمن 1483 بأنه اعتراف بالعدوان العسكري أو بالحرب العدوانية على العراق . وعليه ، فمن الطبيعي أن يتم وضع الدستور العراقي الجديد والانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة الجهة الوحيدة المسؤولة ، طبقا للقانون الدولي في حالات الاحتلال ، وليس من قبل سلطة الاحتلال التي لا يجوز لها أن تتدخل في الوضع النهائي للإقليم أو الدولة تحت الاحتلال .

وفي الواقع ينطوي القرار 1483 على اتجاهات قانونية جديدة تعطي للقوة دورا حاسما في العلاقات الدولية ، مع كل ما يمثله ذلك من

مخاطر على النظام الدولي القائم الذي يتعرض لهزات عنيفة سببها المواقف التسلطية للولايات المتحدة الأمريكية على مقدرات العالم . إذ يبدو أنّ القرن الحادي والعشرين قد بدأ بعودة قوية للاستعمار الجديد مع كل ما يمثله ذلك من انتهاكات فظة للقانون الدولي الإنساني وعموم قواعد وميادين القانون الدولي .

وهكذا ، لقد دخلنا مرحلة دقيقة جدا ، مرحلة إعادة ترتيب الأوراق دوليا ، وربما إعادة ترتيب الأنظمة والدول والحدود . فالحرب ضد الإرهاب ستغيّر كثيرا من المفاهيم السائدة بين الأمم ، تماما كما غيّرت نهاية الحرب العالمية الثانية مفاهيم العلاقات والتوازنات بين الدول . ومن المؤكد أنّ الولايات المتحدة الأمريكية ليست بريئة من تضخيم حالة التسيّب التي تكتنف السياسة العالمية ، ولكنّ المسؤولية لا تقع عليها وحدها ، فالمشكلة تتعلق بالفراغ القيادي على أكثر من مستوى في عالم ما بعد الحرب الباردة .

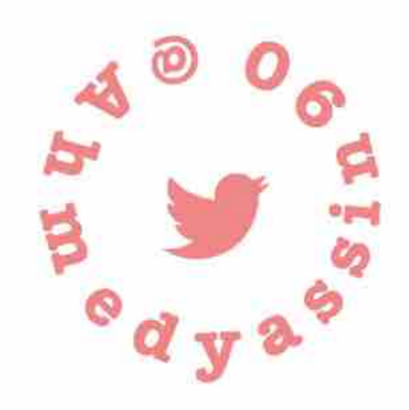
وفي مثل هذه اللحظات التي تختلط فيها المعايير وتغيب فيها النظم القيميّة الواضحة القائمة على الأخلاق ، وتضرب فيها بعرض الحائط مصالح البشرية وخبرتها التاريخية كلها ، وتتجسد فيها مساعٍ حميمة لبلورة نظام تفاعلات دولية غير تعددي ، ولا يعترف إلا بمصالح قوة وحيدة ومن يسيرون في ركابها ، وتتعاظم فيها النزاعات الأحادية الاستعلائية ، تصبح البشرية بأسرها أمام تحدٍ واختبار كبيرين ، لا تنفع فيهما التحركات المنفردة ، ولا تصلح فيها النزاعات الانتقامية العابرة . ويكون الخلاص كامنا في صياغة استراتيجية مواجهة هادئة ، يجتمع حولها المتضررون ، يقيمون بأنفسهم ولأنفسهم صرحا من الحماية وبناء من القوة المضادة لكل ما هو انعزالي وانكفائي وذي طابع استعماري امبراطوري ، لم يعد يتناسب من النضج الإنساني الذي وصلت

إليه المجتمعات البشرية ، رغم ما يواجه بعضها من مشكلات تأخر ونمو.

لقد انتقد العديد من القادة السياسيين الأمريكيين سياسة الإدارة الحالية ، ومن هذه الانتقادات يمكن أن نذكر ما قاله الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر : " بعدما كان العالم يتطلع إلينا كحماة حقوق الإنسان البارزين ، هاهي العديد من الهيئات الدولية المحترمة المعنية بالمبادئ الأساسية للحياة الديمقراطية توجّه أنظارها إلى بلادنا ... لقد تركنا لبقية العالم تبنّي خيار التفاوض وتنكّرنا لالتزامات الولايات المتحدة بشأن المعاهدات الدولية التي تمَّ التوصل إليها بعناء " .

ويبدو أنّ فسحة من النقاش الجدي تدور في الغرف الخلفية لمراكز القرار الدولي (منتدى دافوس ، الدول الثماني الكبرى ...) ، ولعل بعض ما تم تداوله من هذا النقاش يعطينا الفرصة لإلقاء بعض الضوء على جوانب من الزوايا المعتمة في هذا النقاش : إنّ الشرط الحقيقي لحياة أكثر حرية هو وجود بيئة دولية أقل تورطا في إنتاج العداوات ، بعدما تبين أنّ بيئة مؤهلة لإنتاج الكراهية والحقد ليست آمنة حتى لو امتلكت أعتى ترسانة أسلحة في العالم .

وعلى الصعيد العربي يبدو أنّ الإنجاز الداخلي فقط هو الذي يفتح الباب أمام تحقيق تطلعات شعوبنا العربية نحو ضمان حقوق الإنسان والديمقراطية والتقدم ، مما يعني حل معضلات إعادة البناء الاقتصادي والتنمية الشاملة والديمقراطية السياسية والازدهار الثقافي والتوحيد القومي ، من خلال صياغات عقلانية تطلق الإمكانات الهائلة لشعوبنا .


@Ahmedyassin90

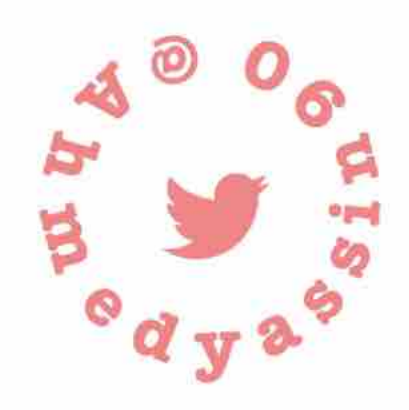


الفصل الثاني عشر



انعكاس السياسة الداخلية للدول على سياستها الخارجية




@Ahmedyassin90

السياسة الخارجية :خلفية عامة

السياسة الخارجية: الخصائص والسمات:

اتفق دارسو العلاقات الدولية على أن للسياسة الخارجية خصائص وسمات محددة:

- فهي تعبير عن التوجهات الخارجية للدولة فهي موجهة للعالم الخارجي من قبل الدولة المعنية.
- وهي تعبر عن سياسة رسمية للدولة يتبناها جهاز الدولة التنفيذي – فعلى سبيل المثال ما يصدر عن الكونغرس لا يعبر عن السياسة الرسمية للولايات المتحدة-
- وهي سياسة معلنة: وتحليلها يتم عبر تحليل السياسات والتصريحات المعلنة الرسمية.
- وهناك سمات أخرى مثل البعد الهدفي ،الطابع البرامجي وله جانبان جانب البرامج المعلنة والسلوك التطبيقي،والبعد الاختياري وغيرها مما يعنى به دارسو العلاقات الدولية.

أهداف السياسة الخارجية:

تسعى السياسة الخارجية للدول لتحقيق أهداف معينة منها:

- تحقيق وحماية الأمن القومي للدولة
- تأمين المصالح الاقتصادية
- تحقيق النفوذ السياسي
- البعد الأيديولوجي

وغيرها، وعلى هذا تلعب الأهداف دورا مهما في تحديد السياسة الخارجية للدولة: فتأمين المصالح الاقتصادية تحدده عوامل كثيرة داخلية :مثل الموارد الاقتصادية وخارجية مثل الدول المنافسة. وفي مسألة تحقيق النفوذ السياسي تدخل مسائل الترويج لنظام سياسي معين، كذلك السعي للحصول على وزن دولي أو إقليمي ولعل أوضح الأمثلة على ذلك ما كان تقوم به الدول الكبرى من معونات بغرض الاستقطاب في فترة الحرب الباردة، ومثال آخر هو العرض الذي تقدمت به تايوان بمنح الأمم المتحدة بليون دولار نظير السماح لها بالانضمام للمنظمة الدولية وكذلك ينظر بعض الباحثين لسلوك بريطانيا الرافض للمشاركة الكاملة في الاتحاد الأوربي على ضوء السياسات الفرنسية الداعمة للاتحاد الأوربي[1]. وهناك البعد الأيديولوجي وغيرها مما سنتطرق له في الفقرات التالية.

العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية:

هناك عوامل موضوعية تحكم سلوك الدول وتحدد بالتالي سياستها الخارجية وهي:

العامل الجغرافي:

- البعد المادي: مساحة الدولة، حدودها، هل هي دولة ساحلية أم مغلقة، طبيعة السطح.

(1) Ryan K. Beasley, Juliet Kaarbo, Jeffrey S. Lantis, and Michael T. Snarr, eds. Foreign Policy in Comparative Perspective: Domestic and International Influences on State Behavior.
Reviewed by James JF Forest, Published by H-Teachpol (June, 2002)

- الإقليم المجاور ودول الجوار :فرص التكامل وعناصر التهديد ،القدرات العسكرية للدول المجاورة ،الطموحات القومية للدول المجاورة..الخ.

السكان:

هوية السكان: التجانس والتباين السكاني،ارتباط المجموعات الاثنية في الدولة بدولة أخرى أو بمجموعات في دولة أخرى،مستوى الوعي،المهارات،مدى الانتماء والولاء للوطن.

البنى والمؤسسات:

- البنية الاقتصادية: هياكل ومنظومات الحياة الاقتصادية،مستوى الرخاء،العدالة في توزيع الثروة.
- البنية السياسية: أنماط الحكم:ديموقراطية/شمولية(على سبيل المثال: عزا بعض الباحثين عدم التدخل السافر لكينيا في السودان وعدم دعمها العسكري للحركة الشعبية لطبيعة النظام الديمقراطي بها[1]. وكذلك يمكن ملاحظة أن سياسات المحورية والاستقطاب الحاد في العلاقات الخارجية للسودان كانت تتم في الفترات الشمولية)
- البنية الثقافية: مثل القيم المحددة (Determinant Values) الأيديولوجيا ، وجود مجموعات مهمشة ثقافيا.

الإمكانيات:

---

(1) عبد الغفار محمد أحمد: مشكلة الجنوب والصراع في منطقة البحيرات الكبرى ص2.

- الموارد الطبيعية: الاكتفاء الذاتي من الضروريات، المقدرة على تسويق الفائض، وسائل تعويض النقص :وأبلغ الأمثلة على ذلك: البترول المياه وأثرهما في تحديد السياسة الخارجية للدول.
- أولويات المواطنين ومدى اهتمامهم بالسياسة الخارجية (أصبحت سياسة الولايات المتحدة تجاه السودان ضمن الاهتمامات المباشرة لقطاع كبير من الأمريكيين)
- الوضع الدولي: ظروف الحرب والسلام، سلوك الدول الأخرى كمحدد (As limitation) لخيارات الدولة المعنية.

كيفية اتخاذ القرار:

هناك نظريات عديدة حاولت تقصي كيفية اتخاذ القرار في مسألة السياسة الخارجية، فهناك:

المدرسة العقلانية: Rational Actor Model:

تفترض هذه المدرسة أن هناك جهة مركزية واحدة تتخذ القرار بناء على دراسة عقلانية للمعلومات وتحديد الخيارات المختلفة ثم اتخاذ القرار مع تحديد سلبياته وإيجابياته.

وهناك المدرسة البيروقراطية Bureaucratic Model :

ولا توجد في هذا النموذج جهة واحدة لاتخاذ القرار وإنما تتخذه جهات مختلفة :هي الأجهزة البيروقراطية(مثل وزارة الدفاع- المخابرات- وزارات وشركات ذات صلة بالسياسة الخارجية) فالقرار هنا هو محصلة تفاعل هذا المؤسسات ذات الرؤى والأولويات المختلفة.

هناك المدرسة التنظيمية Organizational model:

وهـي تشـبه البيروقراطيـة في أن عـدة جهـات تشـارك في اتخـاذ القرار.

وهناك نظرية الدور Role Theory:

وهي نظرية أو قل منهج يركز على أن اتخاذ القرار يعتمد على الدور الذي يقوم به متخذ القرار، مثلا مستشار الأمن القومي يلزمه دوره بنمط معين من السلوك في صنع السياسات. ثم هناك التداخل بين الأدوار: ففي دراسة لبوك وكلارك (1986) عن دور مستشار الأمن القومي وموظفي البيت الأبيض خلصا: إلى أن احتمالات التوتر بين المساعدين السياسيين بالبيت الأبيض ومستشار الأمن القومي تتبني على المسؤوليات الوظيفية المقارنة بينهما.فبينما يعتبر المساعدون بعض السياسات الداخلية جيدة وجديرة باهتمام الرئيس يراها مستشار الأمن القومي سياسة أمن قومي ضعيفة وعديمة الجدوى[1].

ولابد من ملاحظة هذا التداخل والتضارب في الاختصاصات والصلاحيات لفهم آليات عمل السياسة الخارجية بصفة عامة وفي الدول المتقدمة بصفة أخص.فهناك الشد والجذب(التاريخي) بين وزارة الخارجية ومستشار الأمن القومي في أمريكا(مثال سايروس فانس/بيرزنيسكي) ووزارة الخارجية والدفاع (مثال كولن باول/رامسفيلد)وهناك التداخل بين وزير الدفاع وهيئة القيادة المشتركة(من داخل وزارته) وبينه وبين مستشار الأمن القومي.

(1) Steven J. Campbell :Role Theory, Foreign Policy Advisors, and U.S. Foreign Policymaking Presented to the International Studies Association 40th Annual Convention, February 16–20, 1999

وهنا يجب التنويه لملاحظة هامة وهي أن مثل هذه الدراسات أجريت في دول متقدمة ذات مؤسسات راسخة ولتطبيقها أو تعميمها ينبغي إجراء دراسات مقارنة كما أشار ملفن كون[1] ومع ذلك فإنها لا تفقد قيمتها بل تلقي أضواء مفيدة في فهم ديناميات السياسة الخارجية.

أما من حيث أهمية العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار في السياسة الخارجية فقد اقترح جيمس روسنو نموذجا يتكون من خمسة عوامل مهمة تؤثر على عملية اتخاذ القرار وقسم الدول جغرافيا لدول كبيرة وصغيرة واقتصاديا إلى دول متقدمة ونامية وسياسيا إلى دول ذات نظام سياسي مفتوح ومغلق، **أما العوامل المؤثرة فهي:**

- شخصية متخذ القرار: تحليل القيم التي ينطلق منها، خبرته، مهاراته، شخصيته..الخ.
- الدور: السلوك الناتج عن الدور(أو المنصب) الذي تلعبه الشخصية: مثل مندوب دولة في الأمم المتحدة، وزير خارجية..الخ فهنا يتصرف بما يمليه الموقع.
- العوامل الحكومية: العلاقة بين الأجهزة الحكومية: مثلا العلاقة بين الجهازين التنفيذي والتشريعي.
- العوامل غير الحكومية: القيم، درجة التماسك الوطني، المنظمات غير الحكومية وغيرها من العوامل المؤثرة في رسم السياسة الخارجية.
- النسق الإقليمي والدولي:وتأثيره على السياسة الخارجية

1- Ryan K. Beasley and others.op.cit

من هذا النموذج استخلص روسنو قواسم مشتركة للدول المختلفة، فقد لاحظ الآتي:

- في الدول النامية يلعب عامل الشخصية الدور الأول في رسم السياسة الخارجية.
- في الدول المغلقة(الشمولية) يجيء تأثير المجتمع في المرتبة الأخيرة.
- في الدول الصغيرة جغرافيا يأتي عامل النسق الدولي والإقليمي في المرتبة الثانية بينما يأتي في المرتبة الرابعة في الدول الكبيرة.

وسنحاول استصحاب هذا الخلفية معنا والاستفادة منها في تحليل السياسة الخارجية لنظام الإنقاذ دون التقيد بمنهج محدد، إذ تفتح هذه المناهج الأذهان للعوامل والديناميات الهامة في تفسير السلوك السياسي لأية دولة.

السياسة الخارجية للسودان:

تميزت السياسة الخارجية في السودان بالاعتدال في فترات طويلة من تاريخها وان أخذ عليها تركيزها على البعد العربي على حساب البعد الافريقي ومع ذلك فقد شهدت فترات اتخذت فيها بعض الحكومات مواقف راديكالية أو محورية.

فبينما تميزت سياسات الحكومة الوطنية الأولى وحكومة نوفمبر بالاعتدال اتخذت حكومة أكتوبر الأولى سياسات ثورية فدعمت ثوار السمبا في الكونغو ضد حكومة شومبي وفتحت أراضي السودان لعبور الأسلحة وكذلك الحال مع ثوار إريتريا ،وباختصار (مثلت السياسة الراديكالية حول القضايا الأفريقية خاصة في الدول المجاورة ابتعادا عن الاعتدال والتوازن الذي ميز سياسة السودان منذ

الاستقلال، كما كان مردودها سلبيا على مصالح البلاد في افريقيا كانت هذه السياسة سببا في التهاب الأوضاع في الجنوب)[1].عادت الحكومة الديمقراطية إلى نهج الاعتدال والتوازن وبدأت في إصلاح واعمار العلاقات الخارجية مع إثيوبيا وشاد والكونغو، ونتيجة لذلك حظرت كينيا نشاط المتمردين في أبريل 1966 ومنعت الكونغو السياسيين والعسكريين الجنوبيين دخول أراضيها. وفي نوفمبر1966 أوقف السودان دعمه لثوار السمبا.وفي يناير 1967 تم الاتفاق مع إثيوبيا على ألا تنطلق من أراضيهما الأعمال التخريبية.وفي أكتوبر 1966 تم تسوية الخلاف مع شاد.[2]

أما النظام المايوي فقد عاد إلى سياسة الاستقطاب والمحورية فاتجه شرقا دوليا وفي اتجاه عروبي واضح إقليميا ،ثم تحول غربا فيما بعد وبعد الانتفاضة رجعت السياسة الخارجية سيرتها الأولى إلى نهج الاعتدال إلى مجيء الإنقاذ.

وعلى طول تاريخها تمتعت تلك الحركة بالحرية فلم تتعرض للاضطهاد والمنع إلا بالقدر الذي وقع على الحركات والقوى الأخرى من قبل النظم الشمولية وعملت مع القوى السياسية مؤتلفة أو متحالفة.

وعلى الرغم من أهمية دراسة تطور الحركة الاخوانية ودراسة سلوكها السياسي واستخلاص نمط عام منه يوضح طبيعة الحركة: هل تلتزم الحركة بالاعتبارات الأيديولوجية أم هي حركة ميكافيللية؟وحتى لو كانت تلتزم بالأيديولوجيا على مستوى الأهداف

1- د.محجوب الباشا: التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان ص 188

2- نفسه 188-192

ما هو سلوكها على مستوى الوسائل، على الرغم من أهمية ذلك إلا أنه ليس من أهداف هذه الورقة.ولكن من المهم الإشارة إلى أنه ومنذ وقت مبكر من تاريخها انتصر التيار السياسي على التيار التربوي[1]، وتحولت الحركة من حركة دعوية إلى حركة سياسية ضاغطة في بداياتها(لاعتبارات عملية فرضها ضعفها وقلة وزنها) ولكنها مع ذلك حركة تضع عينها على السلطة فقد تم تأسيس أول أسرة اخوانية داخل الجيش في مطلع الخمسينيات ،بل إن التفكير في العمل العسكري قد بدأ قبل ذلك (قبل انقلاب الرشيد الطاهر المراقب العام للاخوان المسلمين نوفمبر 1959) كما يقول د.حسن مكي: (ولكن تساقط جيل الطلائع العسكري الاخواني الذي مثله بشير محمد علي ،عبد الله الطاهر، عبد الرحمن فرح وعبد الرحمن سوار الذهب)[2].

وعلى عكس تعاملها مع نظام عبود تبنت الحركة الاخوانية نهجا ميكافيلليا هدف للاستفادة من التحالف مع سلطة مايو بغرض التمكين السياسي والاقتصادي في مفارقة واضحة لكل القوى السياسية والشعبية التي عادت ذلك النظام المعزول.واستمر تحالف الحركة الاخوانية مع النظام حتى سقوطه.جاء سقوط النظام المايوي مفاجئا للحركة وقياداتها ،وحتى بعد اعتقال تلك القيادات في مارس 1985 استمرت توجيهاتهم لعضويتهم بعدم المشاركة في المظاهرات المناوئة للنظام باعتبارها احتجاجات عارضة لن تسقط النظام.[3]

1- د.حسن مكي محمد أحمد:حركة الإخوان المسلمين في السودان 1944-1969

2- د.حسن مكي ،نفسه ص 93

3- شهادة جمال عنقرة في صحيفة أخبار اليوم

ولما حدث التحول الديمقراطي في أعقاب الانتفاضة تبنت الجبهة الإسلامية القومية (وهو الاسم الجديد للحركة الاخوانية) خطابا تعبويا أيديولوجيا يقوم على مخاطبة عواطف المسلمين بشعار الشريعة الإسلامية، وخطا سياسيا يقوم على مخاطبة المخاوف من الحركة الشعبية ومغازلة القوات المسلحة لتفادي العزلة السياسية (وليس العزل السياسي) التي جرها عليهم تحالفهم مع النظام المايوي.

ولأسباب محددة تم تغيير الائتلاف الأول في العهد الديمقراطي وتوسيعه في مايو 1987 فتكونت حكومة الوفاق الوطني التي ضمت الجبهة الإسلامية القومية.(1)

دخلت الجبهة الإسلامية الائتلاف بشرط معلن وهو تطبيق الشريعة في ظرف شهرين انقضيا وانقضت فترة طويلة بعدهما دون وفائها بوعدها ولما توصل الحزب الاتحادي الديمقراطي لاتفاقية مع الحركة الشعبية عارضتها الجبهة الإسلامية بشدة، ويبدو للمتأمل أن من أهم أسباب ذلك الموقف هو تعبئتها لقواعدها في اتجاهات متطرفة.

كان النظام الديمقراطي يسعى لتحقيق أهداف محددة: انتشال الاقتصاد السوداني من مأزقه الذي وضعه فيه النظام المايوي والتوفيق بين تطلعات المسلمين في تطبيق الشريعة وبين ضرورات السلام والوحدة الوطنية.

أما الاقتصاد فقد سارت فيه الحكومة الديمقراطية سيرا حسنا نقل مؤشراته من خانة السلب إلى الإيجاب، فقد تحول نمو الدخل القومي من –12,8٪ إلى +12,3٪.(2)

1- الصادق المهدي : الديمقراطية في السودان عائدة وراجحة ص26

2- قطاع الدراسات والبحوث بحزب الأمة (تحرير) :ماذا خسر السودان بقيام الإنقاذ

أما في مجال السلام فقد توصل النظام الديمقراطي لاتفاق مع الحركة الشعبية لتحرير السودان يقضي بوقف إطلاق النار وعقد المؤتمر القومي الدستوري في 18 سبتمبر1989.

وقع انقلاب الإنقاذ لقطع الطريق على النظام الديمقراطي الذي كان متجها لإنهاء الحرب التي كانت توفر مناخا مواتيا لخطاب الجبهة الإسلامية التعبوي المتشدد، لاسيما وأن مشاركتها في حكومة الوفاق قد جردتها من معارضتها الفاعلة.

ولما تم اجتماع القوى السياسية على برنامج القصر المرحلي كانت الجبهة قد فقدت كل مؤهلات كسبها في نظام ديمقراطي: المصداقية والشعبية فعزلت نفسها عنه واختارت طريق فرض رؤاها على الجميع عن طريق السلاح فدبرت الانقلاب.

هذه الخلفية هي التي حكمت علاقة نظام الإنقاذ مع القوى السياسية الأخرى، فقد استعدت الإنقاذ كل القوى السياسية والنقابية والشعبية التي كانت ممثلة في حكومة الجبهة الوطنية المتحدة التي تمخضت عن اتفاق كل تلك القوى السياسية في برنامج القصر المرحلي (مارس 1989) فاعتمدت الإنقاذ على قاعدة سياسية ضيقة: هي حزب الجبهة الإسلامية وكوادره في المؤسسة العسكرية فاتجهت لاتباع سياسة القمع مع كل القوى السياسية الأخرى.

المناخ الدولي عند قيام الإنقاذ:

زامن قيام الإنقاذ بروز تحولات دولية عميقة، فقد لبث النظام الدولي حينا من الدهر (1945- 1989)متميزا بالقطبية الثنائية ومحكوما بقواعد الحرب الباردة.وقد وفر ذلك النظام الدولي استقرارا

نسبيا.[1] قام ذلك الاستقرار على توازن القوى والردع المتبادل (Mutual Deterrence) ووفر مجالا واسعا للدول الصغيرة للمناورة.

ومنذ آن أدرك قورباتشوف صعوبة استمرار ذلك الوضع بالنسبة للاتحاد السوفيتي (لعوامل كثير داخلية وخارجية) وأعلن البيروسترويكا (إعادة البناء الاقتصادي والإصلاحات الاقتصادية) والغلاسنوست (الانفتاح والإصلاح السياسي) دخل العالم في مرحلة جديدة وتوالى انهيار المنظومة الاشتراكية :فصعدت نقابة التضامن في بولندا ، وانهار جدار برلين ،بل وسقط قورباتشوف نفسه مفسحا الطريق ليلتسين وتم تدشين النظام العالمي الجديد الذي بشر به الرئيس بوش الأب وحدد ملامحه : (بالخلو من الرعب والسعي نحو العدالة[2] وانتشار الديمقراطية التعددية وزوال الأنظمة الشمولية والالتزام بحقوق الإنسان وحكم القانون[3]. **وبغض النظر عن بشريات الرئيس بوش فقد تميز النظام الجديد بمعالم مهمة نذكر منها:**

- بروز القطبية الأحادية
- التغير في مفهوم السيادة
- التغير في مفهوم السلم والأمن الدوليين

1- د.عصام عبد الله: السياسة الأمريكية وتآكل مفهوم الدولة محاضرة بمركز زايد أكتوبر 2002.وانظر أيضا:

John Gaddis: We Now Know: Rethinking Cold War History. Reviewed by Howard Lenther

2- د.حسن الحاج علي:الآثار السياسية للعولمة في العولمة:المدارات الثقافية والاقتصادية والسياسية –مركز الدراسات الاستراتيجية يوليو 1998

3- Kamal O.Salih (Dr.): The Impact of the New World Order on Africa (unpublished paper)

- التغير في مفهوم حق الدفاع عن النفس

القطبية الأحادية:

أصبح في العالم نتيجة لتلك التطورات قوة أحادية عسكرية (ولو إلى حين) ونتيجة لذلك- كما لاحظ أحد الكتاب الصحافيين- أصبح من حق بوش أن يحلم أحلامه العظيمة بشأن الشرق الأوسط والمناطق الأخرى ساعده عاملان على ذلك:أولهما لم يعد هناك خوف من أن تقود التوترات الإقليمية إلى مواجهة بين القوى العظمى،وثانيهما لم يعد من الواجب على الولايات المتحدة الدخول في نزاع مع دول تزيدها شراسة رغبة موسكو في استمرار الاضطراب[1]. إضافة لذلك برزت تحولات أساسية في المفاهيم:

مفهوم السيادة الوطنية:

وهو باختصار سيادة الدولة على أراضيها وحقها في اتخاذ القرارات والسياسات والتشريعات فوق أراضيها،وحقها في الحصانة من التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية.

صحيح أن هذا المفهوم نفسه قد مر بأطوار كثيرة- لاسيما على الصعيد الداخلي- من فكرة السيادة الإلهية ثم الملكية فالجمهورية[2].

1- www.zmag.org/chomsky Noam Chomsky: Ideology: Lies of Our Times –October 1991

الصحافي المشار إليه هو أبل من نيويورك تايمز

2- د.محمد قدري سعيد: ثورة في الشؤون الدولية: في مجلة قراءات استراتيجية مارس 2001 مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية

شهد مفهوم السيادة استقرارا نسبيا في النظام الدولي السابق - طوال فترة الحرب الباردة- أما في المرحلة الحالية فقد شهد تطورات نوعية إذ تم تدويل السيادة :إذ أصبح على الدولة أن تلبي شروط المجتمع الدولي لتتمتع بالسيدة على أرضها ،فتقلصت حدود السيادة السياسية وزاد التدخل الدولي لا سيما تحت عناوين:التدخل الإنساني- حقوق الإنسان- حماية الأقليات وغيرها وتنامى دور المنظمات غير الحكومية.

اصبح التدخل يتم رغم أنف الدول عبر المنظمة الدولية أو حتى خارج مظلتها :كما حدث من حلف الناتو في كوسوفو.بل وتم وضع دول ذات سيادة تحت الإدارة الدولية مثلما حدث في كوسوفو وتيمور الشرقية اللتين وضعتا تحت إدارة دولية انتقالية[1]. وقد بلغ التطور في مفهوم السيادة درجة جعلت الدولة القومية (Nation State) نفسها موضع تساؤل،وشاع الحديث عن :عولمة اقتصاد ما بعد الحداثة،القومية القبلية والاثنية ،الضغوط الدولية من أجل حقوق الإنسان، والاعتبارات فوق القومية(Supranational) كمهددات للدولة القومية.[2]

مفهوم السلم والأمن الدوليين:

هذا المفهوم يرتبط بمفهوم السيادة ومفهوم حق الدفاع عن النفس. وقد حدث أيضا تطور أساسي في هذا المفهوم، إذ أصبحت النزاعات الداخلية في الدول والتجاوزات الشديدة لحقوق الإنسان مهددات من الدرجة الأولى حسب تعريف الأمم المتحدة والمهددات البيئية مهددات من

1- نفسه

2- Christian Joppke: Challenge To the Nation State: Immigration in Western Europe and the United States Reviewed by Eric C. Jones, The Journal of Ecological Anthropology,1999 vol.3

الدرجة الثانية ،وأصبحت الفكرة هي حماية النظام الدولي من الفوضى التي قد تنجم من النزاعات داخل الدولة.

وطبقا لتقرير الدفاع الاستراتيجي للناتو في سنة1998 يجب أن تعطى الأولوية للاهتمام بالمخاطر التي تؤثر على الاستقرار، مثل انقسام الدول وما ينشأ عنه من نزاعات دولية أو عبر الحدود ومخاطر الإرهاب والجريمة المنظمة وانتهاك حقوق الإنسان وانتشار أسلحة الدمار الشامل وتصرفات الدول المارقة.[1] وعلى عكس فترة الحرب الباردة حيث كان الاهتمام بالدول القوية التي تؤثر في ميزان القوى أضحى الاهتمام الآن بالدول الأضعف أو الدول المنهارة (Failed States) لارتباطها بالإرهاب والهجرة وعدم الاستقرار.[2]

وهناك تطور آخر وهو أن التدخل العسكري نفسه أصبح مصحوبا بآليات وإجراءات قضائية:مثل المحاكم الجنائية.

مفهوم حق الدفاع عن النفس:

تبعا لتطور المفهومين السابقين تطور مفهوم حق الدفاع عن النفس.فلم يعد التهديد هو العدوان العسكري المباشر المعلن بل تطور ليشمل التهديد المحتمل والذي قد يكون :امتلاك أسلحة دمار شامل أو إيواء جماعات إرهابية أو غيرهما.وتطور هذا الحق ليشمل مفهوم الحرب

1- د.محمد قدري سعيد: مصدر سابق

2- د.حسن الحاج علي:السياسة الأمريكية تجاه السودان: التحول من السياسة الخارجية للسياسة الداخلية.ورقة مقدمة لمؤتمر العلاقات السودانية الأمريكية ،يناير 2003 الخرطوم.

الاستباقية لمنع التهديد المحتمل.ولم يعد هذا الحق يتم عبر الأمم المتحدة(حالة الناتو في كوسوفو).

حقوق الإنسان:

كما أشرنا أصبحت حقوق الإنسان شأنا عالميا وليس محليا وأصبح انتهاكها مبررا مقبولا للتدخل الدولي السياسي والاقتصادي والعسكري. وأصبحت حماية حقوق الإنسان والشفافية والديمقراطية مطالب سياسية تدخل في علاقات المؤسسات الاقتصادية العالمية مع الدول(مثل اتفاقية كوتونو- برنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا NEPAD وقبلها وثيقة السوق الأوربية التي ربطت المعونات بالحكم الصالح :احترام حقوق الإنسان ومحاربة الفساد والديمقراطية وحرية الصحافة.وظهرت مقاييس جديدة في تصنيف الدول منها مقياس أو مؤشر حرية الإنسان(Human Freedom Index)[1]

السياسة الخارجية للإنقاذ:

نظام الإنقاذ والوعي بالمتغيرات

في مثل هذه البيئة الدولية برز نظام الإنقاذ للوجود ،كانت هناك عوامل داخلية تشده للسير عكس التيار العالمي السائر نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان وقد أشرنا لطرف منها.ولكن النظام عانى من قصور شديد في إدراك جذرية التحولات الدولية ورجع إلى مفاهيم بالية في علاقاته الدولية وفي سياساته الداخلية.

اتبع النظام سياسة الخداع والتمويه لدواعي تأمين بقائه في مرحلته الأولى، وقد قوبل النظام بترقب من الأسرة الدولية وبترحيب من

1- Kamal O. Salih op.cit

بعض الأطراف الإقليمية والدولية.فقد رحبت مصر بالانقلاب في بدايته.[1] وأحدث الانقلاب ارتياحا لدى الولايات المتحدة الأمريكية. فبالرغم من تطبيق الحكومة الأمريكية لقرار الكونغرس 513 القاضي بحجب العون عن أية حكومة تطيح بنظام تعددي بالوسائل العسكرية إلا أن مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية (هيرمان كوهين) قد نقل للرئيس البشير في 7 أغسطس 1989 تعاطف واشنطن مع حكومة السودان.وكذلك أبلغ السفير الأمريكي في لقائه بوكيل الخارجية السوداني في 12 نوفمبر 1989 أن قرار الكونغرس يحول دون تقديم العون للسودان إلا أنه سيسعى لإقناع الكونغرس برفع القرار عن السودان لأن الحكومة اتخذت خطوات مهمة في عملية السلام ومعاملة المسجونين السياسيين معاملة حسنة[2].!.

لم يطور النظام الانقلابي ذلك الصمت الدولي (والترحيب في بعض الأحيان) بل سرعان ما دخل في صراع مفتوح مع كل جيرانه وإقليمه ومع العالم ،وقد كان لطبيعة النظام وسياسته الداخلية أكبر الأثر في ذلك.

انعكاس السياسة الداخلية للإنقاذ على سياستها الخارجية:

1. ضيق القاعدة:

1- د.حسن الحاج علي: السياسة الخارجية للإنقاذ تجاه دول الجوار الأفريقي. ص3 ورقة مقدمة لمؤتمر أركويت 13 حول السودان ودول الجوار الخرطوم 2000

2- إدارة الشؤون الأمريكية بوزارة الخارجية السودانية:التسلسل التاريخي (كرونولوجيا) العلاقات السودانية الأمريكية منذ الاستقلال وحتى نهاية سبتمبر 1998 ص 3

كما أشرنا فقد أطاح الانقلاب بالحكومة ذات التمثيل الأوسع في تاريخ السودان الحديث: إذ شملت تقريبا كل القوى السياسية داخل الجمعية التأسيسية ما عدا حزب الجبهة الإسلامية كما شملت القوى النقابية، بينما اعتمدت الإنقاذ على قاعدة سياسية ضيقة هي حزب الجبهة الإسلامية.لذلك اضطرت لاتخاذ إجراءات عديدة لإحكام سيطرتها .من تلك الإجراءات والسياسات ذات العلاقة المباشرة بموضوعنا:

- **الفصل التعسفي:**

حيث تم فصل أصحاب الكفاءة المهنية في الخدمة المدنية وإحلال العناصر الموالية مكانهم.وكانت النتيجة المباشرة لهذه السياسة ضعف أداء الخدمة المدنية :فقد تم إحالة الكوادر ذات الخبرة بالخارجية للصالح العام وتم تعيين سفراء ودبلوماسيين من حديثي التجربة مما انعكس سلبا على أداء الخارجية.

- **تكوين المؤسسات الموازية: (مجلس الصداقة الشعبية العالمية/ المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي):**

اتبعت الإنقاذ خلال سنواتها الأولى سياسة تكوين المؤسسات الموازية إلى حين السيطرة على المؤسسات الرسمية بإحلال كوادر النظام فيها وقد كان دور ونفوذ تلك المؤسسات كبيرا في صنع السياسة الخارجية للبلاد.كان صنع السياسة الخارجية يتم عبر ثلاث جهات في فترة الإنقاذ الأولى هي :وزارة الخارجية- رئاسة الجمهورية- مؤسسات الدبلوماسية الشعبية.[1] وكما هو معلوم فقد كانت رئاسة الجمهورية

1- د.حسن الحاج علي:السياسة الخارجية سابق ص4

نفسها تنفذ سياسة حزب الجبهة بل حسب إفادات رئيس الجمهورية أثناء أزمة انقسام الحزب الحاكم كانت رئاسة الجمهورية تنفذ سياسة زعيم التنظيم الاخواني الدكتور حسن الترابي.إذن فقد تم تهميش دور وزارة الخارجية ونجم تضارب بينها وبين المؤسسات الشعبية التي أصبحت المعبر عن توجهات الدولة الحقيقية والتي وجدت الرعاية من الدولة واستغلت إمكانياتها المادية والدبلوماسية فعلى سبيل المثال استضاف المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي في عام 1995م 296 وفدا من 85 دولة.[1] وبلغ نفوذ المؤسسات الشعبية حدا جعل أحد مؤيدي النظام من الخبراء الاستراتيجيين يقول : (ونعتقد أن البعد الشعبي أصبح في أثره وقوته في هذه الفترة يوازي لأول مرة في السياسة الخارجية الشق الرسمي)[2].

وحينما تكاثرت الضغوط على النظام قدم مؤتمر القطاع الدبلوماسي بالحزب الحاكم في عام 1995 توصية بإنشاء جهاز تنسيق بين الدبلوماسية الرسمية والشعبية لضبط الأخيرة ومنع تضاربها مع الأولى.

1) **انتهاكات حقوق الإنسان:**

لجأ النظام في سبيل إحكام قبضته لقمع المخالفين بعنف شديد وأسفرت تلك السياسة عن انتهاكات بالغة لحقوق الإنسان مما جلب له ادانات منظمات حقوق الإنسان لاسيما مفوضية حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية.وسبب سلوكه حرجا وعائقا أمام الدول المتعاطفة معه.

2.الأيديولوجيا :

1- نفسه ص7

2- نفسه ص 4

أعلـن النظـام عـن توجهاتـه الأيديولوجيـة بعـد فـترة التـأمين، وانعكـس ذلـك الإعـلان في إعلامـه وتوجهاتـه وبرامجـه: فـداخليا كفـر النظام مخالفيه حتى مـن المسلمين وقمعهـم وتبنـى النظـام سياسـة الجهـاد ضـد الجنـوبيين وصـاحب تنفيـذ تلـك السياسـة انتهاكـات قاسـية لحقـوق الإنسان والحريات الدينية وممارسات جرت تهم الرق للنظام. وبسبب هـذه السياسـات والممارسـات أصـبحت المسـألة السـودانية مسـألة داخليـة في الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية.فمن بين أربعة أسـباب لتـوتر علاقـة الولايـات المتحـدة بالسـودان كانـت ثلاثـة منهـا تتعلـق بمسـائل داخليـة هـي:حقـوق الإنسـان- توصـيل الإغاثـة- والحـرب الأهليـة [1] وفي روايـة أخرى:الرق- الاضطهاد الديني- الحرب الأهلية [2] .

أما خارجيا فقد جاء في برنامج الاستراتيجية القومية الشاملة في مجال العلاقات الخارجية:

"أن إسـتراتيجية العلاقـات الخارجيـة تـبني علـي الأصـول الثابتـة التالية:

1- الإيمـان بوحـدة الخـالق الـذي ينبثـق منـه وحـدة الإنسـان في منشـأه ومنتهـاه ومـا يتفـرع عـن ذلـك مـن مبـادئ الإخـاء والمسـاواة والحريـة والعدالة وتأكيد حق الشعوب في تقرير مصائرها واختياراتها.

2- مبدأ الرسالة العالمية الذي بمقتضاه تصاغ العلاقـات الخارجيـة علـي أسـاس التفاعـل والتعـاون لإعمـار الأرض ... والقسـط في التمتـع بالثروات والقيام بواجب نصرة المستضعفين ونبذ الظلم.

1- إدارة الشؤون الأمريكية : سابق ص 6

2- د.حسن الحاج على : السياسة الأمريكية : سابق ص 8

وجاء فيها:

3- جعل السودان مركزاً للتحرر من الهيمنة الغربية الجائرة علي موازين القوي والتعامل ومأوي للمستضعفين ونصراً للمظلومين.

4- التعريف بالنموذج الحضاري الأصيل".[1]

وعلي خلفية الدولة الرسالية هذه جاءت سياسات الإنقاذ التالية والتي انتهت بالبلاد إلي عزلة سياسية مع الغالبية العظمي من دول الجوار والعالم وإلي إدانات من مجلس الأمن والأمم المتحدة وإلي ضغوط دولية أضرت بمصالح البلاد واضطرت الإنقاذ للتراجع لدرجة التفريط في السيادة الوطنية.

وفيما يلي سرد مختصر لما حدث ويمكن تقسيمه لفترتين:

الفترة الأولي: 91- 1996م:

في هذه الفترة تبنى النظام سياساته المتطرفة المذكورة أعلاه وبرزت أهم تجلياتها العملية في المواقف التالية[2]:

1- حرب الخليج (أغسطس 1990- يناير1991):

شكل غزو العراق للكويت واحتلاله له في أغسطس 1990 أول إختبار عملي لسياسة النظام الخارجية، إذ تبني النظام موقفاً راديكالياً لم يتقيد لا بالحق الذي يملي عليه رفض ذلك الاعتداء علي دولة ذات سيادة وتجاوز القانون الدولي والمنظمات الإقليمية والدولية ولا بمصالح

1- د.حسن الحاج علي:السياسة الخارجية، سابق ص 2

2- قطاع الدراسات والبحوث (تحرير): سابق ص

البلاد الوطنية العليا. وبالطبع فإن حجة النظام بأنه يرفض التدخل الأجنبي ويريد إعطاء فرصة للحل العربي حجة داحضة: ذلك أن إدانة الغزو وأسلوب أخذ الحق بالقوة –إن كان هناك حق- واجب أولي. ثم أن الإعلام الرسمي السوداني كان يتحدث عن الكويت كمحافظة من محافظات العراق .

أما مؤسسات النظام الأخرى الجماهيرية والفئوية فقد كانت أكثر سفوراً في إعلامها ومواكبها ومظاهراتها.

إن موقف النظام من حرب الخليج وهجوم النظام وإعلامه الرسمي علي الدول العربية عامة والخليجية علي وجه الخصوص ومطالبته بتغييرها قاد إلي تدهور مريع في علاقاته معها.

تكوين المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي:

وبعد انتهاء حرب الخليج مباشرة تبني النظام تكوين المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي من التنظيمات والجماعات والأفراد المعارضين لحكوماتهم وتبني خطاباً أيديولوجيا صارخاً رافضاً الاعتراف بالشرعية الدولية ومكرساً للتدخل في شئون الدول الأخرى.

فتح الحدود:

فتح السودان أبوابه لكل المطرودين والمطاردين والمعارضين لأنظمتهم وسمح لهم بالدخول دون جوازات سفر أو تأشيرات مما جعله بؤرة تجمع فيها هؤلاء.

ومع انتهاء الحرب الأفغانية بخروج الاتحاد السوفيتي خرج ألوف من الأفغان العرب من أفغانستان. توجه جزء كبير من هؤلاء للسودان، حيث تم احتضانهم وإعطاؤهم جوازات سفر سودانية.

الإعلام الرسمي:

تبني الإعلام الرسمي في تلك الفترة رسالة إعلامية متطرفة بشرت بعذاب أمريكا وروسيا وبالصلاة في الفاتيكان وأساءت لرؤساء الدول العربية. ففي الإذاعة كان هناك الحديث السياسي والأناشيد وفي التلفزيون كان هناك برنامج في ساحات الفداء.

العلاقات الثنائية:

كانت لدى النظام أحلام توسعية إذ سعى النظام لإسقاط الأنظمة القائمة في المنطقة وإقامة أنظمة إسلامية بديلة. تبنى النظام تلك السياسة حتى مع أنظمة كانت صديقة أو حليفة له:

ففي إرتريا:

اتهمت إرتريا النظام بدعم حركة الجهاد الإسلامي الإرتري التي قامت بتحركاتها انطلاقا من السودان وقدمت شكوى لمجلس الأمن في ديسمبر 1993 .وفي ديسمبر 1994 تم قطع العلاقات الدبلوماسية مع السودان.

وفي إثيوبيا:

دعم النظام جبهة تحرير الاروموا (باعتبارهم من المسلمين) وفي يونيو 1995 حدثت محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك بأديس أبابا. وفي سبتمبر95: فتحت إثيوبيا معسكرات للحركة الشعبية

لتحرير السودان بناء علي اتهامها للسودان بتدبير محاولة اغتيال الرئيس المصري وبدعم المعارضة الأثيوبية (الأرومو).

مصـــر:

بعد اكتشاف مصر لخدعة النظام بدأت العلاقات في الفتور تم التوتر لاسيما بعد أن أسفر النظام عن سياساته وتوجهاته. اتهمت مصر النظام بدعم الجماعات الإسلامية وتهريب السلاح لها عبر الحدود وتوفير ملجأ لقيادات التنظيم.

محاولة اغتيال مبارك:

1) في يونيو 1995 تعرض الرئيس المصري حسني مبارك لمحاولة اغتيال فاشلة بأديس أبابا. وفور رجوعه لمصر اتهم الحكومة السودانية بتدبير المحاولة.

تداعيات المحاولة:

2) طالبت إثيوبيا وجهاز آلية فض النزاعات التابع لمنظمة الوحدة الإفريقية من السودان تسليم ثلاثة مصريين متهمين بالاشتراك في محاولة الاغتيال لمحاكمتهم في إثيوبيا.

3) أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1044 في يناير 1996- بناءاً علي شكوى من إثيوبيا- الذي طالب فيه السودان بتسليم المتهمين المذكورين لإثيوبيا في غضون 60 يوماً كما أدان المجلس محاولة الاغتيال وممارسات حكومة السودان التي تدعم الإرهاب وتوفر للإرهابيين الملاذ الآمن.

4) رفض نظام الإنقاذ ذلك القرار وشكل لجنة برئاسة المدعي العام للبحث عن المتهمين وإعلانهم تسليم أنفسهم للسلطات المحلية.

5) ظهر أحد المتهمين في أفغانستان وأعلن براءة السودان من الضلوع في محاولة الاغتيال واعترف بأن آخرين كانوا في السودان ودخلوا إثيوبيا عن طريق السودان ولكنه نفي اشتراك السودان في المؤامرة.

6) قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً لمجلس الأمن أكد فيه أن السودان لم يلتزم بتنفيذ القرار المذكور وبناءاً عليه:

7) أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1054 وتم بموجبه فرض عقوبات دولية مخففة ذات صبغة دبلوماسية وسياسية شملت التخفيض الدبلوماسي للسودان وتقييد دخول مسئولي الحكومة السودانية وعدم عقد أي مؤتمر في السودان وأن تفيد الدول الأمين العام للأمم المتحدة بالخطوات التي اتخذت لتنفيذ القرار في ظرف 60 يوماً.

8) في 17أغسطس1996 أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1070 بفرض حظر علي الرحلات الخارجية لطيران شركة الخطوط الجوية السودانية ولم ينفذ لأسباب إنسانية.

الولايات المتحدة الأمريكية:

1- بعد تبني النظام لسياساته المذكورة آنفاً أدرجت الولايات المتحدة السودان ضمن الدول الراعية للإرهاب في أغسطس 1993.

2- وفي نوفمبر1997 أصدر الرئيس الأمريكي مرسوماً رئاسياً بموجب قانون الطوارئ الدولية فرض بموجبه حظراً اقتصاديا علي السودان بسبب دعمه للإرهاب الدولي ومحاولته زعزعة استقرار الدول المجاورة وسجله المخزي في مجال حقوق الإنسان.

وبالرغم من أهمية العامل الأيديولوجي إلا أنه لا يبرر كل سلوك الإنقاذ، فربما يحق لنا أن ننظر بعين الاعتبار للرأي القائل بأن ذلك السلوك لم يتم بدواعي أيديولوجية صادقة وإنما هو شعار تم اتخاذه لسبب أو آخر.أما من الناحية الفكرية فان أيديولوجية العداء للغرب والولايات المتحدة لم تعرف عن الحركة الاخوانية السودانية.بل لقد تحالفت وشاركت في نظام مايو بعد تحوله للغرب ودخوله في المحور الأمريكي في المنطقة،وصمتت على التسهيلات العسكرية والمناورات المشتركة وترحيل الفلاشا وغيرها.ولعل ما يجعل التفسير الأيديولوجي لسلوك الإنقاذ مقبولا لدى القائلين به هو أن التفسير العقلاني القائم على المصلحة القومية في السياسة الخارجية لا يفسر سلوك الإنقاذ السياسي إلا إذا افترضنا افتراضا (وهو ليس ببعيد عن الحقيقة) وهو أن الإنقاذ لم تدرك المتغيرات الدولية فتصرفت تصرفات فتحت عليها كل جبهات الدنيا في وقت واحد، فتورطت في سياسات خاطئة ويائسة: مثل موقفها من غزو الكويت ومساندتها للانقلاب الشيوعي الفاشل في الاتحاد السوفيتي على الرئيس قورباتشوف في أغسطس 1991.

أما موقفها من غزو الكويت فقد يكون الدافع له هو تقدير النظام أن الغزو سيصبح أمرا واقعا وأنه إلى أن يتم جلاء العراق عن طريق التفاوض سيستغرق ذلك زمنا يقوم العراق أثناءه بمكافأة النظام على مساندته له.وهذا التحليل محتمل إذا نظرنا في ملابسات الغزو وأن العراق نفسه قد وقع ضحية لمثل هذا التحليل الذي لم يدرك المتغيرات لاسيما وأن سفيرة الولايات المتحدة ببغداد قد أوعزت للعراقيين قبل الغزو بألا شأن للولايات المتحدة بمسألة غزو العراق للكويت.

وربما يكون الدافع لذلك الموقف أيديولوجيا :بتقدير ذاتي من الحركة الاخوانية ونظام الإنقاذ ،أو بإيعاز من جماعات إسلامية عالمية مرتبطة بالنظام.

ومهما يكن من أمر فان هذا الموقف يدل على عدم وعي النظام بالمتغيرات الدولية، ذلك الوعي الذي أدركه فيما بعد ولكن بثمن باهظ.

3. المسألة الاثنية:

ومع العامل الديني في السودان ارتبط العامل الاثني وهو عامل هام له تداخلات وانعكاسات خطيرة على السياسة الخارجية للبلاد.فقد تبنى النظام ثقافة مركزية قابضة هي الثقافة العربية الإسلامية التي تبناها النظام بفهم راديكالي عرقي وهمش الثقافات الأخرى.فتوسعت عوامل النزاع لتشمل الجوانب العرقية والدينية.وفي سعيه لاستقطاب الدعم لحملاته العسكرية استغل النظام العامل الاثني –لاسيما في مناطق التماس- وجارته الحركة الشعبية في ذلك على نحو ما ذكر د. حامد البشير عن منطقة جبال النوبة إذ قال: "بتحريض من الطرفين الرئيسيين وهما الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان وحكومة السودان وتحت رعايتها، صار النزاع القبلي البيني في جبال النوبة جزءا من الاستراتيجيات العسكرية للإثنين، وكذلك جزءا من خطابيهما الأيديولوجيين- أي الأفريقية- المسيحية- الوثنية في الجانب الأول، إزاء الشعوبية- العروبية- الإسلامية في الجانب الثاني"[1].

1- د.حامد البشير : محاولة لفهم العلاقات القبلية وديناميات الحرب والسلام في جبال النوبة ص 161

وقد لاحظ الدكتور حامد "حدوث نقلة كمية وكيفية في النزاع العرقي والقبلي الداخلي بجبال النوبة وكذلك بكل منطقة التماس"[(1)]. وقد أعادت الحكومة تقسيم الإدارات الأهلية في جبال النوبة وفي غيرها من المناطق بغرض الكسب السياسي أو إضعاف الخصوم مما انعكس سلبا على التعايش، ففي منطقة جبال النوبة حلت الهوية العرقية –في التقسيم الجديد- محل الهوية الإقليمية التي كانت سائدة في الماضي والتي كانت تستوعب الهويات العرقية على تعددها"[(2)].

ونتيجة لتلك السياسات زادت المسألة الاثنية تعقيدا وتخطت الجوانب الثقافية لتأخذ أبعادا عرقية مباشرة بلغ من حدتها أن هددت النسيج الوطني الاجتماعي،بل وشعر بها حتى أعضاء النظام الحاكم من الاثنيات غير العربية.أما على الصعيد الخارجي فقد كسبت الحركة الشعبية تعاطفا مطلقا من الدول الأفريقية،كما كسبت تعاطف الكتلة السوداء(Black Caucus) بالكونغرس الأمريكي.

ونتيجة لكل تلك السياسات تكون تحالف عريض بين اللوبيات المسيحية في الغرب والمهتمة بقضايا الاضطهاد الديني على المسيحيين،والمجموعات المدافعة عن السود والمهتمة بمحاربة الرق والتمييز العرقي(مثل الكتلة السوداء والجمعية الوطنية لتقدم الملونين NAACP) ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات الإغاثة.

والنتيجة المهمة أن سياسة الإنقاذ الداخلية حولت المسألة السودانية من قضية خارجية بالنسبة للدول الأخرى إلى قضية داخلية تهم

1- نفسه، ص 163

2- نفسه ص 165

الناخبين والرأي العام وأوضح تجلي لذلك ما هو حادث في الولايات المتحدة.

الفترة الثانية: التراجع

بدأت نتائج سياسات النظام الكارثية تظهر عليه في شكل عزلة وتحالف دولي وإقليمي ضده. فبناء على قرارات آليات فض النزاعات في منظمة الوحدة الأفريقية أصدر مجلس الأمن قراراته 1044 و1054 و1070 وأصدرت أمريكا قبل ذلك قراراتها الخاصة بها ودخل النظام في عزلة دولية وإقليمية حادة وعزلة داخلية شعبية. **وإذا كان لأية سياسة خارجية لكي تكون فاعلة ونافذة من شروط أهمها:**

- اتفاق وطني قومي على ثوابت السياسة الخارجية حتى تتحد الجبهة الداخلية وتلتف حولها.
- قوة اقتصادية تسهم في تنفيذها.
- قوة عسكرية.
- وإعلام قوي له حجة واضحة.
- وجهاز دبلوماسي مقتنع بالسياسة ومقتدر.

فإن نظام الإنقاذ قد وحد الجبهة الداخلية الوطنية ضده وأضعف البلاد سياسيا واقتصاديا وعسكريا وشرد الكفاءات الدبلوماسية وفشلت سياسته الخارجية فشلا تاما.هذا مع ملاحظة أن سياسته لم تكن عقلانية ولا حقانية ولا واقعية ولم تراع مصالح البلاد. لذلك دخل نظام الإنقاذ وأدخل البلاد نفقا مظلما فبدأ التفكير في التراجع هامسا ثم ارتفع شيئا فشيئا.

- ففي مايو 1996م أكد رئيس النظام في خطابه أمام المجلس الوطني عزمه على تبييض سجل حكومته من تهمة الإرهاب وتحسين علاقاته مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية ودول الجوار لا سيما مصر.
- فتم طرد بن لادن في مايو 1996م.
- وتم فرض تأشيرة الدخول على العرب والقيام بحصر الأجانب وطلب من بعضهم مغادرة البلاد.
- وفي يوليو 1996تم لقاء الرئيس البشير بالرئيس المصري وأعلن النظام تجاوبه مع المطالب المصرية وتم لاحقا عقد اتفاقية أمنية تهدف لمكافحة الإرهاب وتسليم المطلوبين من الجماعات الإسلامية لمصر.
- في يوليو 1996 : التقى الرئيس السوداني بالأثيوبي في الكاميرون واتفقا على وقف تدهور العلاقات.
- ثم أعلن النظام استعداده للتجاوب مع المطالب الأمريكية التي لخصها الرئيس الأمريكي كلنتون لدى اعتماده لسفير السودان بواشنطن الأستاذ مهدي إبراهيم **في الآتي:**

1) التعاون في إنهاء الحرب الأهلية في الجنوب بالطرق السلمية والحوار.
2) التعاون مع منظمات الإغاثة في الجنوب لإيصال المعونات الإنسانية للمتضررين في مناطق القتال.
3) تحسين سجل السودان في مجال حقوق الإنسان.

4) إحداث انفراج سياسي في شمال السودان.

- وفي1997 وقع النظام على إعلان مبادئ مبادرة الإيقاد
- وفي مايو 1998 التقى د.الترابي بالسيد الصادق المهدي في جنيف واتفقا على ملتقى قومي جامع لكل القوى السياسية.
- وفي 1998 تم وضع دستور جديد واتسع هامش الحريات الصحافية والسياسية.
- وفي عام 1999 قبل النظام بالمبادرة المصرية الليبية المشتركة.
- وفي عام 1999م تم تجميد المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي وقطع النظام علاقاته مع الجماعات الراديكالية والإرهابية (على سبيل المثال تم تسليم كارلوس لفرنسا) وفتح أبوابه لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية للتأكد من ذلك.
- وقد علق التقرير الاستراتيجي (الحكومي) لعام 1998م على تلك التحولات قائلا :(المؤامرات التي تعرضت لها البلاد والأزمات التي واجهتها على الساحة الدولية قد زادت من ترسيخ أقدام التيار البراقماتي مما صبغ السياسة الخارجية بتغليب المصلحة القومية على الأيدلوجية وانعكس اعتدالا عاما في مجمل هذه السياسة، بذلك فقد بدأت السياسة الخارجية السودانية رحلة عودتها للاتجاه المعتدل الذي ميزها منذ الاستقلال).

1. وتحت وطأة الضغط الداخلي الخارجي وتصاعد الحرب الأهلية وانفتاح عدة جبهات جديدة أصبح النظام يقدم مزيدا من التنازلات.
2. فتم التعاون الأمني مع الولايات المتحدة لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر والعسكري مع يوغندا

3. وتم التجاوب مع وساطة الإيقاد الدولية بقيادة الولايات المتحدة التي أفضت إلى اتفاقيات ماشاكوس وكارن.

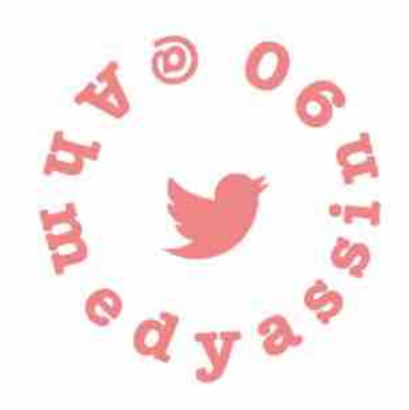
ومع كل هذا سارت العلاقات الخارجية للنظام سيرا بطيئا بسبب أزمة الثقة والشك الذي يحيط بالنظام.

دروس مهمة من تجربة الإنقاذ في مجال العلاقات الخارجية:

- الديمقراطية والالتزام بحقوق الإنسان ضرورة لعلاقات خارجية سوية وللتنمية ولتحقيق السلام
- ضرورة وضع سياسة خارجية عقلانية ومتوازنة وواعية بقدرات البلاد وبالبيئة الدولية تحقق المصالح القومية العليا للبلاد.
- ضرورة خلق إجماع قومي حول سياسة البلاد الخارجية وعدم انفراد جهة برسمها وفقا لرؤيتها الأيديولوجية أو الحزبية.
- ضرورة ضمان قومية مؤسسات الخدمة المدنية واتخاذ معايير العدالة والكفاءة في الاختيار والتدرج.

الفصل الثالث عشر

الدبلوماسية تاريخها
مؤسساتها أنواعها قوانينها


@Ahmedyassin90

مدلول كلمة الدبلوماسية :

الدبلوماسية لفظه مشتقه من اليونانية " دبلوما " ومعناها الوثيقة أو الشهادة الرسمية التي تطوى على نفسها والتي كانت تصدر عن الشخص الذي بيده السلطة العليا في البلاد وتخول حاملها امتيازات خاصة ، وتتضمن صفة المبعوث والمهمة الموفد بها . كما أطلقت على التصاريح التي كان يمنحها القاضي لبعض الأفراد.

ثم اتسع مدلول هذه الكلمة فيما بعد ليشمل الأوراق والوثائق الرسمية التي تتضمن نصوص الاتفاقيات التي أبرمتها الإمبراطورية الرومانية مع المجتمعات والقبائل الأجنبية وأصبحت تعني دراسة الوثائق القديمة المتعلقة بالعلاقات الدولية. كما استعمل الرومان كلمة الدبلوماسية للدلالة على طباع المبعوث أو السفير وقصدت باللاتينية (بمعنى الرجل المنافق ذي الوجهين) .

قال سيشرون عن الدبلوماسية عام (106- 43 ق.م) استخدم كلمة دبلوما بمعنى التوصية الرسمية التي تعطى للأفراد الذين يأتون إلى البلاد الرومانية ، وكانوا يحملونها معهم ليسمح لهم بالمرور ، وليكونوا موضع رعاية خاصة . وقد انتقلت الدبلوماسية اليونانية إلى اللاتينية والى اللغات الأوروبية ثم إلى اللغة العربية .

وللإشارة إلى إدارة وتوجيه العلاقات الدولية استخدمت كلمة المفاوضة ، واستخدم لفظ سفارة للإشارة إلى الهيئة التي تقوم بهذا العمل. وكان الأسبان أول من استخدم كلمة سفارة أو سفير بعد نقلها عن التعبير الكنسي بمعنى الخادم أو السفارة .

والدبلوماسية بالمفهوم الفرنسي تعني مبعوث أو مفوض أي الشخص الذي يرسل في مهمة (أما كلمة سفير فتشتق من كليتيه ، أي تابع ، خادم وهو لقب يمنح فقط لممثلي الملوك) . ولم تدخل لفظة الدبلوماسية في المعجم الدولي إلا منذ أواسط القرن السابع عشر عندما حلت محل لفظة " المفاوضة " .

وقد تطور مدلول " الدبلوماسية " مع الزمن وأصبح يشير إلى معان مختلفة، فهو يستعمل اليوم :

1- إما دلالة على النهج السياسي في زمن معين، فيقال مثلاً: لقد تطورت الدبلوماسية الروسية في القرن الحالي، وأصبحت غير ما كانت عليه في القرن الماضي.

2- وإما للدلالة على اللباقة ، والكياسة ، والدهاء التي يتحلى بها شخص ما بالنسبة إلى علاقاته مع الغير، فيقال مثلاً: أن فلاناً يتحلى بدبلوماسية رفيعة.

3- وإما للدلالة على المفاوضات وما يتبعها من مراسم، فيقال: أن هذه المعضلة الدولية مفتقرة إلى حل دبلوماسي أو قولنا " حل المنازعات بالطرق السلمية " أي عن طريق المفاوضات والاتصالات بمعنى عدم اللجوء إلى العنف.

4- وتستعمل بمعناها الواسع حين الإشارة إلى التاريخ الدبلوماسي لدولة ما أو لفترة زمنية معينة لتعنى التسلسل التاريخي للعلاقات الرسمية بين الدول مثل قولنا "تاريخ فرنسا الدبلوماسي " .

5- وتستعمل الدبلوماسية بمعنى ضيق كصفة لبعض المصطلحات مثل المراسلات الدبلوماسية والحصانات والامتيازات الدبلوماسية.

6- وتستعمل خطأ كرديف للإستراتيجية.

7- وتستعمل خطأ كرديف للسياسة الدولية أو العلاقات الدولية أو السياسة الخارجية.

8- وتستعمل كرديف للمفاوضة، حتى قيل في تعريف الدبلوماسية أنها فن المفاوضات، وهذا غير صحيح لأنه استثنى الوظائف الأخرى للدبلوماسية مثل التمثيل والاتفاق ورعاية المصالح.

9- وتستعمل للدلالة على مهنة الممثل الدبلوماسي الذي يقوم على حد تعبير الأستاذ أرنست ساتو، بمهمة " التوفيق بين مصالح بلاده ومصالح البلاد المعتمد لديها والذود عن شرف وطنه والسهر على تنمية الوعي الدولي ".

وهذا المعنى الأخير للدبلوماسية هو الذي يتجاوب مع المعنى الأصلي للفظة " الدبلوماسية "، وما " الدبلوما " إلا " كتاب الاعتماد " الصادر في يومنا هذا عن رئيس الدولة والذي يتسلح به الممثل الدبلوماسي حتى يتمكن من مباشرة مهامه لدى الدولة المضيفة.

والدبلوماسية في اللغة العربية فكانت كلمة (كتاب) للتعبير عن الوثيقة التي يتبادلها أصحاب السلطة بينهم والتي تمنح حاملها مزايا الحماية والأمان . وكلمة سفارة تستخدم عند العرب بمعنى الرسالة أي التوجه والانطلاق إلى القوم ، بغية التفاوض وتشتق (كلمة سفارة من سفر) أو(أسفر بين القوم إذا أصلح) و(كلمة سفير هو يمشي بين القوم في الصلح أو بين رجلين) .

تعريف الدبلوماسية:

الدبلوماسية بمعناها العام الحديث، والذي يتماشى مع مفهوم القانون الدولي هي مجموعة المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا (الأمنية والاقتصادية) والسياسات العامة، وللتوثيق بين مصالح الدول بواسطة الإتصال والتبادل وإجراء المفاوضات السياسية وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية.

وتعتبر الدبلوماسية أداة رئيسية من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية للتأثير على الدول والجماعات الخارجية بهدف استمالتها وكسب تأييدها بوسائل شتى منها ما هو إقناعي وأخلاقي ومنها ما هو ترهيبي (مبطن) وغير أخلاقي. وبالإضافة إلى توصيل المعلومات للحكومات والتفاوض معها تعنى الدبلوماسية بتعزيز العلاقات بين الدول وتطورها في المجالات المختلفة وبالدفاع عن مصالح وأشخاص رعاياها في الخارج وتمثيل الحكومات في المناسبات والأحداث، إضافة إلى جمع المعلومات عن أحوال الدول والجماعات الخارجية، وتقييم مواقف الحكومات والجماعات إزاء قضايا راهنة أو ردات فعل محتملة إزاء سياسات أو مواقف مستقبلية.

وقد تطور تعريف الدبلوماسية بتطور الدبلوماسية ذاتها:

1- عرف الهنود الدبلوماسية منذ ثلاثة آلاف سنة بقولهم: "إنها القدرة على إثارة الحرب وتأكيد السلام بين الدول".

2- تعريف معاوية بن أبي سفيان: " لو أن بيني وبين الناس شعره ما انقطعت، إذا أرخوها شددتها وإن شدوها أرخيتها".

3- تعريف أرنست ساتو: " إن الدبلوماسية هي استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقبلة ".

4- تعريف شارل دي مارتينس: " الدبلوماسية هي علم العلاقات الخارجية أو الشؤون الخارجية للدول، وبمعنى أخص هي معنى وفن المفاوضات ".

5- تعريف شارل كالفو: " الدبلوماسية هي علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول الناتجة عن المصالح المتبادلة، وعن مبادئ القانون الدولي العام ونصوص المعاهدات والاتفاقيات ".

6- تعريف ريفيه: " الدبلوماسية هي علم وفن تمثيل الدول والمفاوضة ".

7- تعريف فوديريه: " الدبلوماسية هي فن تمثيل السلطات ومصالح البلاد لدى الحكومة والقوى الأجنبية، والعمل على أن تحترم ولا تنتهك ولا يستهان بحقوق وهيبة الوطن في الخارج، وإدارة الشؤون الدولية، وتوحيد ومتابعة المفاوضات السياسية حسب تعليمات الحكومة ".

8- تعريف انتولوليتز: " الدبلوماسية هي مجموعة المعرفة والفن اللازمين من أجل تسيير العلاقات الخارجية للدول بشكل صائب".

9- تعريف هارولد نيكلسون: " الدبلوماسية هي توجيه العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات، والأسلوب الذي به يدير السفراء والمبعوثون هذه العلاقات، وعمل الرجل الدبلوماسي أو فنه ".

10- تعريف هنري كيسنجر: " الدبلوماسية هي تكييف الاختلافات من خلال المفاوضات ".

11- تعريف جورج كينان: " الدبلوماسية عملية الإتصال بين الحكومات ".

12- تعريف دي إيرثى وأوسهيا: " الدبلوماسية هي فن تطبيق مبادئ القانون الدبلوماسي ".

13- تعريف فيليب كابيه: " الدبلوماسية هي الوسيلة التي يتبعها أحد أشخاص القانون الدولي لتسيير الشؤون الخارجية بالوسائل السلمية وخاصة من خلال المفاوضات".

14- تعريف د. عدنان البكري: " إن الدبلوماسية عملية سياسية تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية في تعاملها مع الدول والأشخاص الدوليين الأخريين، وإدارة علاقاتها الرسمية بعضها مع بعض ضمن النظام الدولي".

15- تعريف د. سموحي فوق العادة في كتابه (الدبلوماسية والبروتوكول): " الدبلوماسية فن تمثيل الحكومة، ورعاية مصالح البلاد لدى الحكومات الأجنبية، والسهر على أن تكون حقوق البلاد مصونة وكرامتها محترمة في الخارج، وإدارة الأعمال الدولية بتوجيه المفوضات السياسية، ومتابعة مراحلها

وفقاً للتعليمات المرسومة، والسعي لتطبيق القانون في العلاقات الدولية كيما تصبح المبادئ القانونية أساس التعامل مع الشعوب".

16- تعريف د. سموحي فوق العادة في كتابه (الدبلوماسية الحديثة): " الدبلوماسية هي مجموعة من القواعد والأعراف والمبادئ الدولية التي تهتم بتنظيم العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات الدولية، والأصول الواجب إتباعها في تطبيق أحكام القانون الدولي، والتوفيق بين مصالح الدول المتباينة، وفن إجراء المفاوضات والاجتماعات والمؤتمرات الدولية، وعقد الاتفاقيات والمعاهدات".

17- تعريف د. علي حسين الشامي: " الدبلوماسية هي علم وفن إدارة العلاقات بين الأشخاص الدوليين، وهي مهنة الممثلين الدبلوماسيين، أو الوظيفة التي يمارسها الدبلوماسيون، وميدان هذه الوظيفة هو العلاقات الخارجية للدول والأمم والشعوب ".

18- تعريف مأمون الحموي : إن الدبلوماسية هي ممارسة عملية لتسيير شؤون الدولة الخارجية وهي علم وفن، علم لما تطلبه من دراسة عميقة للعلاقات القائمة بين الدول ومصالحها المتبادلة ومنطوق تواريخها ومواثيق معاهداتها من الوثائق الدولية في الماضي والحاضر، وهي فن لأنه يرتكز على مواهب خاصة عمادها اللباقة والفراسة وقوة الملاحظة .

19- تعريف معجم اوكسفورد: " الدبلوماسية هي :

أولاً: علم رعاية العلاقات الدولية بواسطة المفاوضات.

ثانياً: الطريقة التي يتبعها السفراء والممثلون الدبلوماسيون في تحقيق هذه الرعاية ".

تعريف الدبلوماسي

بناء على العادة والممارسة الدولية يمكن تعريف الدبلوماسي بأنه الشخص الدارج اسمه في القائمة الدبلوماسية الصادرة عن وزارة الشؤون الخارجية في الدولة المعتمد لديها.

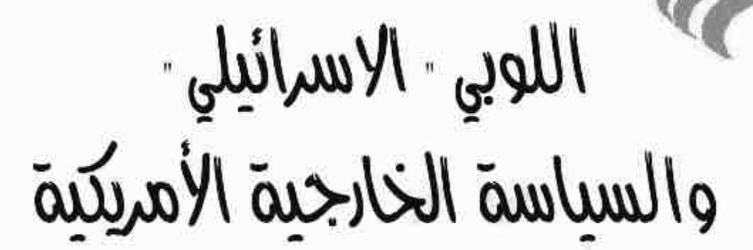
وقد نصت اتفاقية فينا لعام 1961م، في مادتها الأولى على ما يلي:

- 1/د عبارة " الأعضاء الدبلوماسيين " تنصرف إلى أعضاء البعثة الذين لهم الصفة الدبلوماسية.
- 1/هـ عبارة " مبعوث دبلوماسي " تنصرف إلى رئيس البعثة وإلى الأعضاء الدبلوماسيين في البعثة.

وتضم القائمة الدبلوماسية التي تصدر عن الدولة المعتمد لديها الأشخاص الذين يقومون بالمهام التالية: رئيس البعثة (السفير أو الوزير أو القائم بالأعمال)، المستشارون، السكرتيرون، ومن ثم الملحقون الدبلوماسيون العاديون، بالإضافة لأشخاص ليسو بدبلوماسيين أصلاً ولكن تمنح لهم هذه الصفة لحمايتهم وتسهيل مهمتهم وهم من يطلق عليهم الملحقون الفنيون مثل: الملحق العسكري، الملحق الثقافي، الملحق العمالي، الملحق التجاري، الملحق الزراعي ، الملحق الإعلامي ... الخ.

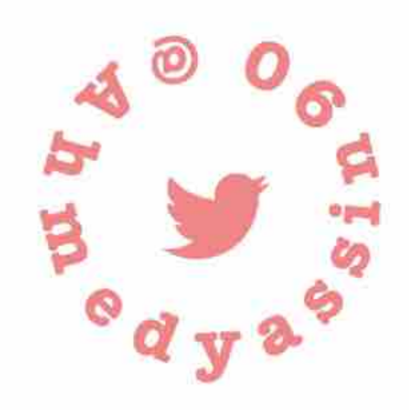


الفصل الرابع عشر



اللوبي " الاسرائيلي " والسياسة الخارجية الأمريكية





@Ahmedyassin90

واضعا هذه الوثيقة هما أكاديميان أمريكيان الأول هو ستيفن وولت أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفارد، والثاني هو جون مير شايمر أستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو، وفيه يكشفان عن سر العلاقة الاستثنائية بين الولايات المتحدة و"اسرائيل"، ودور اللوبي "الاسرائيلي" في السياسات الأمريكية.

بعد نشر التقرير الوثيقة، رغم علميته وحياديته، تعرض الأستاذان إلى حملة عدائية منظمة وواسعة لأنهما اقتربا من محظورات تمس علاقة غريبة بين الولايات المتحدة و"اسرائيل" لا مثيل لها في التاريخ، لعب فيها اللوبي "الاسرائيلي" دوراً بارزاً حيث تمكن من الإمساك بمفاصل القرار الأمريكي وتحويل السياسة الأمريكية إلى سياسة "اسرائيلية".

فقد تخلت جامعتا هارفارد وشيكاغو عن الأستاذين وقامت إدارتا الجامعتين بإزالة شعاريهما من على غلاف التقرير، كما حذفتا إشارة تقليدية تشير إلى أن التقرير على مسؤولية واضعيه ولا يعبر عن رأي الجامعة، وإن حقوق النشر محفوظة للمؤلفين، في خطوة تعكس مدى تأثير وسيطرة اللوبي "الاسرائيلي" على مفاصل الحياة الأمريكية ومنها الأكاديمية. والمقصود بما تعرض له وولت وميرشايمر تأديب كل من يجرؤ على ذكر حقيقة وواقع النفوذ "الاسرائيلي" في الولايات المتحدة، وفرض إرهاب فكري على البحث العلمي.

العنوان الأصلي

THE ISRAEL LOBBY AND U.S. FOREIGN POLICY

المؤلفان:

1- جون ميرشايمر: أستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو

Stephen M. Walt: John F. Kennedy School of Government Harvard University

2- ستيفن وولت: أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفارد

John J. Mearsheimer: Department of Political Science University of Chicago

الكيان يمثل عبئاً استراتيجياً ومع ذلك فإنه يحظى بأكبر دعم في التاريخ

سياسة الولايات المتحدة الخارجية تصوغ الأحداث وتضعها في كل بقعة من بقاع الدنيا. ولا يصدق هذا القول على جزء من أجزاء العالم صدقه على الشرق الأوسط، هذه المنطقة التي تحظى بأهمية إستراتيجية كبرى، في حين تعج باضطرابات لا تهدأ اليوم حتى تتأجج غداً، وفي احدث تجليات حراكها ساعدت محاولة إدارة بوش وسعيها في الآونة الأخيرة إلى تحويل المنطقة إلى مجتمع من الديمقراطيات على انبثاق تمرد عتيّ عصيّ على السحق، ما إن يقصف ويحترق حتى ينتفض وينبعث مجددا من بين سحب الدخان وثنايا الرماد، كما أسهمت في أحداث ارتفاع حاد في أسعار النفط العالمية، وكانت حافزا للتفجيرات الإرهابية في كل من مدريد ولندن وعمان، فإذا كانت كل هذه المخاطر تحدق بجماعات ضخمة من الناس، فإن على كل بلدان العالم

أن تعي ضرورة فهم تلك القوى التي تقف وراء سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية وتحركها.

ينبغي أن تحظى المصلحة القومية الأمريكية بالصدارة المطلقة في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية. إلا انه وعلى امتداد الفترة الزمنية الماضية، ولا سيما منذ حرب يونيو/ حزيران من عام 1967، ظلت علاقة الولايات المتحدة ب "اسرائيل" هي حجر الزاوية في سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية. وأدت المزاوجة بين سياسة الدعم المتواصل وغير المحدود من أمريكا ل "اسرائيل"، وبين السعي لنشر الديمقراطية في أرجاء المنطقة، إلى إلهاب مشاعر السخط في أوساط الرأي العام العربي والإسلامي، وهددت أمن الولايات المتحدة.

وليس لهذه الحالة نظير في التاريخ السياسي الأمريكي، فما الذي جعل الولايات المتحدة ترضى بأن تنحي جانباً أمنها الخاص بصفتها بلدا كبيرا ودولة عظمى خدمة لمصالح دولة أخرى، ولربما جنح الخيال بذهن المرء بعيدا فخال أن أواصر التلاحم بين البلدين تقوم على مصالح إستراتيجية مشتركة، أو على قيم ومبادئ أخلاقية التزماها والتشبث بها بحذافيرها فرض واجب.

غير انه وكما سوف نبين فيما يلي أنه لا يمكن تبني أي من هذين التفسيرين لشرح وتعليل المستوى الاستثنائي والمميز جدا من الدعم المادي والدبلوماسي والعسكري الذي تمد به الولايات المتحدة "اسرائيل".

وعوضاً عن ذلك كان مجمل حراك سياسة الولايات المتحدة يكاد كله يعزى إلى سياسات أمريكا المحلية، وبخاصة إلى نشاطات جماعة الضغط "الاسرائيلية" أو "اللوبي الاسرائيلي". نعم لقد نجحت

جماعات ضغط المصالح الخاصة الأخرى في استمالة سياسة الولايات المتحدة الخارجية وحرفها إلى اتجاهات تحابيها وترضيها. لكن أياً من جماعات الضغط الأخرى كلها لم يحقق نجاحاً يماثل أو يداني ما أحرزه اللوبي "الاسرائيلي" من انتصارات، ولم تفلح أي جهة أخرى في أن تنأى بالسياسة الخارجية الأمريكية وتجنح بها بعيدا عن مقتضيات المصلحة القومية الأمريكية، في حين انبرى هذا اللوبي ذاته وفي الوقت نفسه لإقناع الأمريكيين بأن مصالح أمريكا ومصالح "اسرائيل" متطابقة في الجوهر.

وفيما يلي سوف نتصدى لوصف الأساليب والسبل التي اتبعتها جماعة الضغط هذه، حتى أفلحت في "اجتراح هذا الانجاز المذهل، وكيف أن نشاطاتها صاغت التوجهات والتصرفات والسياسات الأمريكية في هذه المنطقة الحساسة، فإذا ما أخذنا في الحسبان الأهمية الإستراتيجية الهائلة للشرق الأوسط وتأثيراته المحتملة وتداعيات ما يمكن أن يحدث فيه، يتبين أن على الجميع، سواء أكانوا أمريكيين أو غيرهم، أن يفهموا ويتصدوا لتأثير هذا اللوبي على السياسة الأمريكية.

ونحن نقدر تماماً أن هذا التحليل ربما يقض مضجع بعض القراء ويزعجهم، إلا أن ما نورده هنا من حقائق ليست مثار جدل في أوساط العلماء والباحثين المطلعين، وفي الحقيقة تستند رواياتنا، وإلى حد كبير، إلى عمل العلماء والصحافيين "الاسرائيليين" الذين يستحقون منا الإشادة وعظيم الثناء لما ألقوه من أضواء على هذه القضايا. كما أننا نعتمد أيضاً على ما وافانا به أيضاً الدعاة المحترمون لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية المشتغلة في هذا المجال، سواء أكانت "اسرائيلية"

أم غير ذلك، من أدلة. وعلى نحو مشابه، فإن دعاوانا بشأن نفوذ وتأثير اللوبي "الاسرائيلي" تستند إلى شهادات من أعضاء اللوبي ذاته، إضافة إلى شهادة من سياسيين عملوا معهم. وبالطبع فإن القراء ربما يرفضون استنتاجاتنا، غير أن المستندات التي اعتمدنا عليها فيما خلصنا إليه لا جدال فيها ولا يتطرق إليها الشك.

منذ حرب أكتوبر/ تشرين الأول عام 1973، أغدقت واشنطن على "اسرائيل" قدراً هائلاً من الدعم، يتقزم إزاءه كل ركام الدعم المقدم لأي دولة أخرى في العالم، كانت "اسرائيل" على مدار هذه الحقبة المتطاولة أكبر متلق على الإطلاق لهذا الدعم والمعونات الإجمالية والهبات السنوية منذ الحرب العالمية الثانية. فإجمالي العون الأمريكي المباشر ل "اسرائيل" يفوق 140 مليار دولار في عام 2003، وتتلقى "اسرائيل" نحو 3 مليارات دولار من المساعدات الخارجية المباشرة كل عام، وهو ما يمثل نحو خمس ميزانية العون الخارجي الأمريكي الذي تقدمه الولايات المتحدة. فإذا ما قسنا المسألة بالمقياس الفردي نرى أن الولايات المتحدة تقدم لكل "اسرائيلي" عوناً مباشراً يبلغ نحو 500 دولار كل سنة، ويتعاظم عجب المرء من هذا السخاء المفرط حين يدرك أن "اسرائيل" اليوم دولة صناعية ثرية يعادل الدخل الفردي فيها نظيره في كوريا الجنوبية أو اسبانيا.

دعم الصناعات الحربية

وتحظى "اسرائيل" أيضاً بصفقات أخرى خاصة من واشنطن بأشكال شتى. ويحصل متلقو العون الآخرون على مخصصاتهم المالية فصلياً أي دفعة كل ثلاثة أشهر، لكن "اسرائيل" تستلم مخصصاتها كاملة في مستهل كل سنة مالية من دون تسويف أو تأخير، وهكذا

تغنم فوائد إضافية اكبر. ويطلب من معظم متلقي المساعدات العسكرية الأمريكية أن ينفقوا هذا التمويل كله في الولايات المتحدة، إلا أن "اسرائيل" تستطيع أن تستخدم نحو 25٪ من أموال الدعم المخصصة لها لتدعم صناعاتها الحربية و"اسرائيل" هي المتلقي الوحيد للمساعدات الأمريكية الذي لا يطلب منه قط أن يقدم كشفاً توضيحياً للكيفية التي يتم بها إنفاق أموال الدعم هذه، وهو إعفاء يجعل من المستحيل في واقع الأمر الحيلولة من دون أن يستخدم هذا المال لأغراض تعارضها الولايات المتحدة، مثل بناء المستوطنات في الضفة الغربية.

وعلاوة على ذلك، زودت الولايات المتحدة "اسرائيل" بنحو 3 مليارات دولار لتطوير أنظمة تسلح مثل طائرة "لافي" التي لم يردها البنتاجون ولم يكن يحتاجها في الوقت الذي كانت تتيح فيه "اسرائيل" الحصول على أحدث ما في الترسانة الأمريكية من أسلحة متطورة فتاكة مثل مروحيات "بلاك هوك" وطائرات "إف - 16"، وأخيراً فإن الولايات المتحدة تفتح ل "اسرائيل" الباب على مصراعيه للحصول على معلومات استخباراتية تضن بها حتى على أخلص حلفائها في حلف الناتو، هذا فضلاً عن غض الطرف من جانب الولايات المتحدة لحيازة "اسرائيل" للأسلحة النووية.

فضلاً عن هذا وذاك، تزود واشنطن "اسرائيل" بدعم دبلوماسي مضطرد ومتواصل. فمنذ عام 1982 اعترضت الولايات المتحدة على نحو 32 قراراً دولياً من قرارات مجلس الأمن الدولي وأشهرت في وجهها سيف الفيتو لأنها اعتبرتها منتقدة ل "اسرائيل"، وهو عدد يفوق العدد الإجمالي للمرات التي استخدم فيها أعضاء مجلس الأمن الآخرون مجتمعين حق الفيتو. كما أنها تعرقل مساعي الدول العربية لوضع

مسألة ترسانة الأسلحة النووية "الاسرائيلية" على جدول أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

والولايات المتحدة لا تتلكأ أبداً في نصرة "اسرائيل" بل تهب فوراً لمؤازرتها ونجدتها في زمن الحرب وتقف وراءها وتدعمها دعماً كاملاً حين تتفاوض لفرض السلام. فإدارة الرئيس نيكسون أعادت إمداد وتجديد ترسانة "اسرائيل" من الأسلحة خلال حرب أكتوبر/ تشرين الأول، 1973 وحمت "اسرائيل" من التهديد الذي كان يمثله التدخل السوفييتي وانضمت واشنطن بعمق في المفاوضات التي أنهت تلك الحرب، هذا إضافة إلى مشاركتها المكثفة في عملية "الخطوة خطوة" المطولة التي تبعت ذلك، تماما كما لعبت دوراً محورياً في المفاوضات التي سبقت وأعقبت اتفاقيات أوسلو عام 1993. وبين الفينة والفينة كانت ثمة خلافات عارضة تبرز بين المسؤولين الأمريكان و"الاسرائيليين" في الحالتين لكن الولايات المتحدة قامت بتنسيق مواقفها مع "اسرائيل" بحميمية مطلقة، وكانت دائما تدعم وتناصر الموقف "الاسرائيلي" في المفاوضات، وفي الحقيقة، قال أحد المشاركين الأمريكان في مفاوضات كامب ديفيد لعام 2000 لاحقاً: "كنا في الأعم الأغلب من الحالات، نقوم بدور المحامي عن "اسرائيل".

وكما سوف نناقش فيما يلي، فإن واشنطن قد منحت "اسرائيل" هامشا هائلا من حرية التحرك بلا رقيب أو حسيب في تعاملها مع المناطق الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) حتى عندما كانت أفعالها تصادم السياسة الأمريكية المعلنة. وفوق ذلك فإن إستراتيجية إدارة بوش الطموحة بتحويل الشرق الأوسط ابتداء بغزو العراق ترمي في جزء منها على الأقل إلى تحسين وضع "اسرائيل"

الاستراتيجي فبعيداً عن تحالفات زمن الحرب، من الصعب أن يفكر المرء بمثال آخر حدث فيه أن زود بلد ما بلداً آخر بنفس المستوى من الدعم المادي والدبلوماسي الذي يغدق على "اسرائيل" ولفترة طويلة جدا. وباختصار فإن دعم أمريكا ل "اسرائيل" فريد من نوعه.

وهذا السخاء منقطع النظير كان يمكن فهمه لو كانت "اسرائيل" مصدر قوة إستراتيجية نفيسة، أو لو كانت هناك قضية أخلاقية ملحة تقتضي دعماً أمريكياً مستداماً غير أن هاتين الحجتين لاتقنعان أحداً.

عبء استراتيجي:

وفقاً لما ورد في موقع إيباك (اللجنة الأمريكية "الاسرائيلية" المشتركة للشؤون العامة) على شبكة الانترنيت فان: "الولايات المتحدة و"اسرائيل" شكلتا شراكة فريدة لمواجهة التهديدات الإستراتيجية المتعاظمة في الشرق الأوسط".. ويمنح هذا الجهد التعاوني فوائد جمة لكل من الولايات المتحدة و"اسرائيل"". وهذا الزعم يمثل أحد أركان الإيمان في أوساط مناصري "اسرائيل"، ودائما ما يستشهد به ويثار بصورة روتينية من قبل الساسة "الاسرائيليين" والأمريكيين الموالين ل "اسرائيل".

ولربما كانت "اسرائيل" رصيداً استراتيجياً بالغ الأهمية في حقبة الحرب الباردة، فعندما خدمت "اسرائيل" بصفة وكيل مفوض ينوب عن أمريكا في بعض المهام بعد حرب يونيو/ حزيران عام 1967، ساعدت "اسرائيل" وأسهمت مساهمة فاعلة في احتواء التوسع السوفييتي في المنطقة، وألحقت هزائم مذلة بزبائن السوفييت في الشرق الأوسط مثل مصر وسوريا، ومن حين لآخر ساعدت "اسرائيل" على حماية حلفاء

الولايات المتحدة الآخرين وحملت براعة "اسرائيل" العسكرية وتفوقها موسكو على أن تنفق المزيد من الأموال تدعم بها زبائنها الخاسرين. كما قدمت "اسرائيل" للولايات المتحدة معلومات استخباراتية مفيدة عن القدرات السوفييتية.

ولا ينبغي المغالاة في تصوير قيمة "اسرائيل" الإستراتيجية خلال تلك الفترة إذ لم يكن دعم "اسرائيل" زهيد الثمن، بل كانت كلفته باهظة، فضلاً عن انه عقد علاقات الولايات المتحدة مع العالم العربي. فعلى سبيل المثال أجّج قرار الولايات المتحدة بمنح "اسرائيل" مبلغ 2،2 مليار دولار على هيئة مساعدات عسكرية طارئة خلال حرب أكتوبر/ تشرين الأول غضب العرب وأثار حفيظة منظمة "أوبيك" ففرضت حظراً نفطياً ألحق بالاقتصادات الغربية ضرراً بالغاً. والأدهى من ذلك أن قوة "اسرائيل" العسكرية لم تستطع أن توفر الحماية للمصالح الأمريكية في المنطقة، وعلى سبيل المثال لم يكن في وسع الولايات المتحدة الاعتماد على "اسرائيل" عندما أثارت الثورة الإيرانية في عام 1979، المخاوف وتصاعد القلق بشأن أمن الإمدادات النفطية في الخليج العربي، وتعين عليها بدلاً من ذلك إنشاء "قوة الانتشار السريع" الخاصة بها.

وحتى لو كانت "اسرائيل" بالفعل رصيدا استراتيجياً له أهميته زمن الحرب الباردة، فإن حرب الخليج الأولى في عام 1990/ 1991 أماطت اللثام عن حقيقة أن "اسرائيل"، آخذة بالتحول إلى عبء استراتيجي، فالولايات المتحدة لم تستطع استخدام القواعد "الاسرائيلية" خلال الحرب خشية المخاطرة بتمزيق التحالف ضد العراق، وكان عليها أن تحوّل مواردها وعتادها المتطور (على سبيل المثال منظومة بطاريات صواريخ الباتريوت) لتثني تل أبيب عن القيام بأي

عمل يمكن أن يفصم أو يوهن عرى التحالف الذي تشكل ضد صدام حسين، وكرر التاريخ نفسه مرة أخرى في عام 2003، فعلى الرغم من تلهف "اسرائيل" لقيام الولايات المتحدة بمهاجمة العراق فإن الرئيس بوش لم يكن في وسعه الطلب إليها بأن تمد يد العون من دون أن يشعل فتيل معارضة عربية، لذا بقيت "اسرائيل" عند الخط الجانبي مرة أخرى.

وبداية من حقبة التسعينات، وبخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول كان من أبرز ما سيق من ذرائع لتبرير دعم الولايات المتحدة ل "اسرائيل" أن الدولتين كلتيهما مهددتان بالجماعات الإرهابية المنتشرة في العالم العربي أو العالم الإسلامي، ومن قبل زمرة من "الدول المارقة" التي تدعم هذه الجماعات وتسعى لحيازة أسلحة دمار شامل. وهذا الأساس المنطقي الذي يتحججون به ينطوي على فكرة انه يتوجب على واشنطن أن تطلق يد "اسرائيل" في تعاملها مع الفلسطينيين لتصنع بهم ما تشاء، والكف عن أي محاولة للضغط على "اسرائيل" لتقديم تنازلات إلى أن يتم بشكل كامل سجن جميع الإرهابيين الفلسطينيين أو قتلهم. كما يحمل هذا المنطق في ثناياه فكرة انه ينبغي على الولايات المتحدة أن تلاحق دولاً مثل جمهورية إيران الإسلامية، وعراق صدام حسين، وسوريا بشار الأسد، وان تضيق الخناق عليها، وهكذا صار ينظر إلى "اسرائيل" على أنها الحليف المصيري الأكثر أهمية في الحرب على الإرهاب، لأن أعداءها هم أنفسهم أعداء أمريكا.

ويبدو هذا الأساس المنطقي الجديد مقنعاً، لكن "اسرائيل" في الحقيقة عبء في الحرب على الإرهاب، كما أنها عقبة في الجهد الأوسع المطلوب للتعامل مع الدول المارقة.

وبادئ ذي بدء فإن "الإرهاب" إنما هو تكتيك يستخدمه حشد واسع جداً من الجماعات السياسية، إذاً فهو ليس بالعدو المفرد الموحد المواصفات. والمنظمات "الإرهابية" التي تهدد "اسرائيل" (حماس أو حزب الله مثلا) لا تهدد الولايات المتحدة، إلا عندما تتدخل ضدها (كما في لبنان عام 1982). وفوق ذلك فإن "الإرهاب" الفلسطيني ليس عنفاً عشوائياً موجهاً ضد "اسرائيل" أو ضد الغرب، بل هو رد على حملة "اسرائيل" التي تشنها منذ دهر طويل وتبتغي بها استعمار الضفة الغربية وقطاع غزة.

وثار جدل آخر في عام 2004 عندما كشف النقاب عن أن أحد كبار مسؤولي البنتاجون وهو لاري فرانكلين قد سرّب معلومات سرية للغاية إلى دبلوماسي "اسرائيلي" يساعده اثنان من كبار مسؤولي "إيباك" و"اسرائيل" ليست هي الدولة الوحيدة التي تتجسس على الولايات المتحدة، غير أن استعدادها التام للتجسس على نصيرها الأكبر يلقي بالمزيد من ظلال الشك على قيمتها الإستراتيجية.

بعيداً عن قيمتها الإستراتيجية المزعومة دأب مناصرو "اسرائيل" أيضاً على المجادلة بأنها تستحق دعماً أمريكياً غير مشروط لأنها: 1) ضعيفة يحيط بها الأعداء، 2) ديمقراطية، فهي مفضلة في الناحية الأخلاقية، 3) عانى الشعب اليهودي ما عاناه من جرائم الماضي لذا فإنه يستحق معاملة خاصة، 4) تصرف "اسرائيل" متفوق أخلاقياً على سلوك أعدائها.

لكننا حين نمعن النظر في هذه الحجج نراها غير مقنعة كلها، نعم ثمة قضية أخلاقية قوية لدعم وجود "اسرائيل" لكن وجودها هذا

غير مهدد. وإذا ما نظرنا بموضوعية فإن مسلك "اسرائيل" في الماضي والحاضر لا يقدم لنا الأساس الأخلاقي لتفضيلها على الفلسطينيين.

نصرة الضحية المضطهدة؟

لطالما جرى تصوير "اسرائيل" على أنها ضعيفة مسكينة محاصرة، فهي في الإعلام داوود اليهودي يطوقه العربي العدواني جالوت. ومنذ البدء استمات القادة "الاسرائيليون" والكتّاب المتعاطفون مع "اسرائيل" لترسيخ هذه الصورة وتغذيتها وترويجها، وحرصوا على هذه الخطة أشد الحرص، بيد أن الصورة المعاكسة تماما هي لب الحقيقة، فعلى عكس الاعتقاد الشعبي الشائع كان لدى الصهاينة قوات مسلحة أكبر عدداً وأفضل عتاداً وقيادة خلال العام 1948 وحقق الجيش "الاسرائيلي" انتصارات سهلة ضد مصر خلال العدوان الثلاثي عام 1956 وضد كل من مصر والأردن وسوريا في عام 1967، وذلك قبل أن يبدأ الجسر الجوي الأمريكي يتدفق بالأسلحة والمساعدات الضخمة على "اسرائيل"، وتقدم هذه الانتصارات دليلاً ناطقاً ليس ثمة ما هو أفصح منه على مدى ما تتشبع به "اسرائيل" من روح وطنية، وسعة ما تتمتع به من قدرات تنظيمية وتفوق ما تباهي به من براعة عسكرية، غير أن هذه الانتصارات تكشف النقاب أيضاً عن أن "اسرائيل" كانت أبعد ما تكون عن العجز والضعف حتى في سني إنشائها الأولى.

وها هي "اسرائيل" اليوم القوة العسكرية الأعظم جبروتاً في الشرق الأوسط على الإطلاق، فقواتها التقليدية تتفوق بشكل كاسح على جيرانها، كما أنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك أسلحة نووية. وكانت مصر والأردن قد وقعتا اتفاقيات سلام مع "اسرائيل"، كما عرضت المملكة العربية السعودية أن تحذو حذوهما وخسرت

سوريا نصيرها السوفييتي الراعي بانهيار الاتحاد السوفييتي، وأما العراق فكان الإنهاك قد أقعده جراء الحروب الثلاث المدمرة التي خاضها أو أرغم على خوضها، كما أن إيران تبعد مئات الأميال والفلسطينيون يكاد لا يوجد بين أيديهم سوى قوة من الشرطة الهشة البنيان، المتدنية التسليح والضعيفة التي تعجز عن فرض الأمن ناهيك عن أن يكون بحوزتهم من القوة العسكرية ما يهدد "اسرائيل".

وحسبما جاء في دراسة تقويمية أجراها مركز جافي التابع لجامعة تل أبيب والمتخصص بالدراسات الاستراتيجية فإن "التوازن الاستراتيجي هو لمصلحة "اسرائيل" على وجه اليقين، والفجوة النوعية الهائلة أصلاً بين القدرات العسكرية العربية وبين القدرات "الاسرائيلية" آخذة بالاتساع، وقوى الردع "الاسرائيلية" في تعاظم مستمر، وهناك تفوق كاسح على جيرانها". فإذا كانت نصرة الضعيف المظلوم المهيض الجناح والمضطهد تشكل أساساً منطقياً قاهراً تقتضيه منظومة المبادئ الخلقية، فعندها يجب على الولايات المتحدة ان تدعم خصوم "اسرائيل" وتهب لنصرتهم.

"اسرائيل" أول من مارس الإرهاب منذ قيامها العام 1948

كثيراً ما يتم تبرير الدعم بالإدعاء بأن "اسرائيل" ديمقراطية زميلة محاطة بدكتاتوريات معادية. ويبدو هذا المنطق مقنعاً، ولكنه لا يستطيع تفسير المستوى الحالي من الدعم الأمريكي، لأن هناك العديد من الديمقراطيات في العالم، ولكن أيا منها لا يتلقى الدعم السخي الذي تتلقاه "اسرائيل". وقد أطاحت الولايات المتحدة بحكومات ديمقراطية في الماضي ودعمت طغاة مستبدين عندما اعتقدت بأن ذلك يدعم المصالح الأمريكية، كما أن لها علاقات طيبة مع عدد من

الدكتاتوريات اليوم. وعلى ذلك، فإن كون الدولة ديمقراطية لا يبرر ولا يفسر دعم أمريكا ل "اسرائيل".

كما أن حجة "الديمقراطية المشتركة" تضعفها جوانب في الديمقراطية "الاسرائيلية" لا تتفق مع جوهر القيم الأمريكية. فالولايات المتحدة ديمقراطية ليبرالية، يفترض أن يتمتع فيها أفراد كل ديانة أو جماعة سكانية أو عرقية بحقوق متساوية. وفي المقابل، قامت "اسرائيل" بوضوح باعتبارها دولة يهودية، كما أن حق المواطنة فيها مبني على قرابة الدم. ومع أخذ هذا المفهوم لحق المواطنة بعين الاعتبار، لا يبدو مدهشا أن تجري معاملة عرب "اسرائيل" البالغ عددهم 1،3 مليون نسمة باعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية، أو أن تجد لجنة حكومية "اسرائيلية" شكلت أخيراً أن "اسرائيل" تتصرف نحوهم بطريقة قائمة على "الإهمال والتمييز".

وبالمثل، لا تسمح "اسرائيل" للفلسطينيين الذين يتزوجون مواطنات "اسرائيليات" بأن يصبحوا مواطنين هم أنفسهم، ولا تمنح هؤلاء الأزواج حق العيش في "اسرائيل"، وقد وصفت منظمة حقوق الإنسان "الاسرائيلية" بتسليم هذا التقييد بأنه "قانون عنصري يقرر من يستطيع العيش هنا بناء على معايير عنصرية"، ومثل هذه القوانين قد تكون قابلة للتفهم، بأخذ المبادئ المؤسسة ل "اسرائيل" بعين الاعتبار، ولكنها لا تنسجم مع تصور أمريكا للديمقراطية.

كما يتقوض وضع "اسرائيل" الديمقراطي بفعل رفضها منح الفلسطينيين دولة قابلة للحياة خاصة بهم، ف "اسرائيل" تتحكم بحياة نحو 3،8 مليون فلسطيني في غزة والصفة الغربية، بينما تستعمر أراضي كان الفلسطينيون يقيمون فيها منذ عهد بعيد. و "اسرائيل" ديمقراطية

رسميا ، ولكن ملايين الفلسطينيين الذين تتحكم بهم محرومون من الحقوق السياسية الكاملة ، وبذلك يصبح منطق "الديمقراطية المشتركة" واهناً تبعاً لذلك.

التعويض عن جرائم سابقة:

ثمة تبرير أخلاقي ثالث هو تاريخ المعاناة اليهودية في الغرب المسيحي، وبخاصة الأحداث المأساوية للمحرقة اليهودية ، ولأن اليهود تم اضطهادهم على مدى قرون، ولا يمكن أن يكونوا في مأمن إلا في وطن يهودي، فإن البعض يعتقد بأن "اسرائيل" تستحق معاملة خاصة من قبل الولايات المتحدة.

وما من شك في أن اليهود قد عانوا كثيرا جراء ارث اللاسامية الخسيس، وان خلق "اسرائيل" كان رداً ملائماً على سجل طويل من الجرائم، وكما قلنا ، يوفر هذا التاريخ قضية أخلاقية قوية لدعم وجود "اسرائيل" ، ولكن خلق "اسرائيل" تضمن جرائم إضافية ارتكبت ضد طرف ثالث بريء في أغلب الأحيان، وهو الفلسطينيون.

وتاريخ هذه الأحداث مفهوم تماما ، فعندما بدأت الصهيونية السياسية جديا في أواخر القرن التاسع عشر، كان هنالك نحو 15 ألف يهودي فقط في فلسطين. وفي سنة ، 1893 على سبيل المثال، كان العرب يشكلون نحو 95٪ من السكان، وعلى الرغم من أنهم كانوا تحت السيطرة العثمانية ، إلا أنهم كانوا يملكون هذه المنطقة بصورة متصلة على مدى 1300 سنة ، وحتى عند تأسيس "اسرائيل" ، لم يكن اليهود سوى نحو 35٪ من سكان فلسطين، ولم يكونوا يملكون إلا 7٪ من الأراضي.

ولم تكن القيادة الصهيونية السائدة معنية بإقامة دولة ثنائية القومية أو قبول تقسيم دائم لفلسطين. وكانت القيادة الصهيونية راغبة في بعض الأحيان بقبول التقسيم كخطوة أولى، ولكن هذه كانت مناورة تكتيكية، ولم تكن هدفها الحقيقي، وقد عبر عن ذلك ديفيد بن جوريون في أواخر ثلاثينات القرن الماضي، حين قال: "بعد تكوين جيش ضخم في أعقاب تأسيس الدولة، سوف نلغي التقسيم ونمتد إلى فلسطين كلها".

ولتحقيق هذا الهدف، اضطر الصهاينة إلى طرد أعداد ضخمة من العرب من المنطقة التي ستصبح "اسرائيل" في نهاية المطاف. وببساطة لم يكن ثمة سبيل آخر لتحقيق غرضهم، وكان بن جوريون يرى المشكلة بوضوح عندما كتب سنة 1941: "إن من المستحيل تخيل تفريغ عام (للسكان العرب) من دون إجبار، وإجبار وحشي". أو كما عبّر عن ذلك المؤرخ "الاسرائيلي" بيني موريس: "إن فكرة الترانسفير (الترحيل) قديمة قدم الصهيونية الحديثة، وقد رافقت تطورها وتطبيقها العملي خلال القرن الماضي".

وقد حانت هذه الفرصة سنة 1947 - 1948، عندما دفعت القوات اليهودية، ما يبلغ 700 ألف فلسطيني نحو المنفى، وكان المسؤولون "الاسرائيليون" يدّعون منذ فترة طويلة أن العرب قد هربوا لأن زعماءهم طلبوا منهم ذلك، ولكن البحث المتأني (الذي أجرى معظمه المؤرخون "الاسرائيليون") قضى على هذه الأسطورة. وفي حقيقة الأمر، فإن معظم الزعماء العرب حثوا السكان الفلسطينيين على البقاء في وطنهم، ولكن الخوف من الموت العنيف على أيدي القوات الصهيونية

قاد معظمهم إلى الفرار، وبعد الحرب، حظرت "اسرائيل" عودة المنفيين الفلسطينيين.

وكون خلق "اسرائيل" قد استتبع جريمة أخلاقية ضد الشعب الفلسطيني كان مفهوما تماما من قبل قادة "اسرائيل" حيث قال بن جوريون لناحوم جولدمان، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي: "لو كنت زعيما عربيا لما كنت أتوصل إلى اتفاق مع "اسرائيل" أبدا، وذلك طبيعي: فقد أخذنا بلدهم.. ونحن ننتمي إلى "اسرائيل"، ولكن قبل ألفي سنة، وماذا يعني ذلك لهم؟ لقد كانت هنالك لاسامية، ونازيون، وهتلر، وأوشفتز، ولكن، هل كانت تلك غلطتهم؟ أنهم لا يرون إلا شيئاً واحداً، هو أننا جئنا إلى هنا وسرقنا بلدهم، فلماذا ينبغي عليهم أن يقبلوا ذلك؟".

ومنذئذ، سعى الزعماء "الاسرائيليون" بصورة متكررة إلى حرمان الفلسطينيين من طموحاتهم الوطنية. وقد قالت رئيسة وزراء "اسرائيل" السابقة جولدا مائير قولتها الشهيرة: "إنه لا يوجد شيء اسمه الفلسطينيون"، وحتى رئيس الوزراء اسحق رابين، الذي وقع اتفاقات أوسلو سنة، 1993، عارض رغم ذلك إقامة دولة فلسطينية مكتملة، وقد أجبر الضغط الناجم عن العنف المتطرف وتزايد عدد السكان الفلسطينيين الزعماء "الاسرائيليين" المتعاقبين على فك الارتباط مع بعض المناطق المحتلة واستكشاف تسوية محلية، ولكن أي حكومة "اسرائيلية" لم تكن راغبة في أن تقدم للفلسطينيين دولة قابلة للحياة خاصة بهم. وحتى عرض رئيس الوزراء إيهود باراك الذي يُزْعم أنه سخي في كامب ديفيد في يوليو/ تموز سنة 2000 لم يكن ليمنح

الفلسطينيين سوى مجموعة من "البانتوستانات" الممزقة والمجردة من السلاح، خاضعة للسيطرة الفعلية "الاسرائيلية".

وتوفر جرائم أوروبا ضد اليهود مبرراً أخلاقياً واضحاً لحق وجود "اسرائيل"، ولكن بقاء "اسرائيل" ليس موضع شك - حتى ولو أطلق بعض المتطرفين الإسلاميين تصريحات مثيرة للغضب وغير واقعية تنادي ب "مسحها عن الخريطة"، والتاريخ المأساوي للشعب اليهودي، لا يجبر الولايات المتحدة على مساعدة "اسرائيل" بصرف النظر عما تفعل اليوم.

"الاسرائيليون الفاضلون" مقابل "العرب الأشرار"

الحجة الأخلاقية الأخيرة تصور "اسرائيل" على أنها دولة ظلت تنشد السلام في كل مرحلة، وأنها أبدت قدرا كبيرا من ضبط النفس، حتى حين تُستفز، ويقال إن العرب في المقابل، ظلوا يتصرفون بقدر عظيم من الخبث والشر. وهذه الحكاية - التي يكررها من دون انقطاع زعماء "اسرائيل" ومن يختلقون لها الأعذار من الأمريكيين مثل آلان ديرشوفيتز- أسطورة أخرى.

ومن ناحية السلوك الفعلي، لا يختلف أداء "اسرائيل" على الصعيد الأخلاقي عن أفعال خصومها.

ويُبين البحث الصادر حتى عن الجهات "الاسرائيلية" أن الصهاينة الأوائل كانوا بعيدين عن السخاء، وقد قاوم السكان العرب فعلا تعديات الصهاينة، الأمر الذي يصعب استغرابه لأن الصهاينة كانوا يحاولون خلق دولتهم الخاصة بهم على الأراضي العربية. وكان الصهاينة يردون بعنف. ولم يكن أي من الطرفين متفوقاً أخلاقياً خلال هذه المرحلة، كما يكشف هذا البحث ذاته أن خلق "اسرائيل" سنة 1947

- 1948 انطوى على أعمال تطهير عرقي ضمنية، من بينها الإعدامات، والمذابح، وعمليات الاغتصاب من قبل اليهود.

وإضافة إلى ذلك، فإن سلوك "اسرائيل" اللاحق نحو خصومها العرب ورعاياها الفلسطينيين، كثيراً ما كان وحشياً، ويكذّب ادعاءها التفوق الأخلاقي، وعلى سبيل المثال، قتلت قوات الأمن "الاسرائيلية" بين سنة 1949 و1959، ما يتراوح بين 2700 و5000 متسلل عربي، غالبيتهم العظمى غير مسلحة. وشن الجيش "الاسرائيلي" غارات عديدة عبر الحدود ضد جيران "اسرائيل" في أوائل خمسينات القرن الماضي، وعلى الرغم من أنه تم تصوير هذه الأفعال باعتبارها ردوداً دفاعية، إلا أنها كانت في واقع الأمر جزءاً من جهد أشمل لتوسيع حدود "اسرائيل"، كما أدت طموحات "اسرائيل" التوسعية إلى انضمامها إلى بريطانيا وفرنسا في مهاجمة مصر سنة 1956، وانسحبت "اسرائيل" من الأراضي التي استولت عليها، بعد الضغط الشديد من قبل الولايات المتحدة.

كما قتل الجيش "الاسرائيلي" المئات من أسرى الحرب المصريين في كل من حربي 1956 و1967. وفي سنة 1967 طرد بين 100 ألف و260 ألف فلسطيني من الضفة الغربية التي استولى عليها وقتئذ، وطرد 80 ألف سوري من مرتفعات الجولان. كما كان متواطئا في ذبح أكثر من 1000 فلسطيني بريء في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين بعد غزوة لبنان سنة 1982، ووجدت لجنة تحقيق "اسرائيلية" أرييل شارون الذي كان وزير الدفاع يومئذ "مسؤولاً شخصياً" عن هذه الفظائع.

وظل "الاسرائيليون" يعذبون العديد من السجناء الفلسطينيين، ويذلون المدنيين الفلسطينيين ويضيقون عليهم بصورة منتظمة، ويستخدمون القوة ضدهم من دون تمييز في العديد من المناسبات. وخلال الانتفاضة الأولى (1987 - 1991) على سبيل المثال وزع الجيش "الاسرائيلي" الهراوات على قواته وشجعها على تهشيم عظام المحتجين الفلسطينيين. وقد قدرت منظمة "أنقذوا الأطفال" السويدية إن ما بين 236000 طفل و29900 طفل كانوا في حاجة إلى العلاج الطبي بسبب إصاباتهم الناجمة عن الضرب أثناء السنتين الأوليين من الانتفاضة"، وكان نحو ثلثهم يعانون من كسور في العظام. وكانت أعمار ثلث الأطفال المضروبين تقريبا عشر سنوات أو دونها".

وكان رد "اسرائيل" على الانتفاضة الثانية (2000 - 2005) اشد عنفاً، مما جعل صحيفة "هآرتس" "الاسرائيلية" الرائدة تعلن أن "الجيش "الاسرائيلي" أخذ في التحول إلى آلة للقتل، فاعليتها تثير الرعب والصدمة". وقد أطلق هذا الجيش مليون عيار ناري في الأيام الأولى من الانتفاضة، وذلك رد بعيد عن أن يكون موزوناً. ومنذئذ ظلت "اسرائيل" تقتل 3،4 فلسطيني مقابل كل "اسرائيلي" تفقده، وكان معظم الفلسطينيين هؤلاء من عابري السبيل الأبرياء، كما أن نسبة القتلى من الأطفال الفلسطينيين إلى الأطفال "الاسرائيليين" أعلى من ذلك (فهي 5،7 إلى 1). كما قتلت القوات "الاسرائيلية" العديد من نشطاء السلام الأجانب، ومن بينهم فتاة أمريكية عمرها 23 سنة، سحقتها جرافة "اسرائيلية" في مارس/ آذار 2003.

وقد تم توثيق هذه الحقائق عن السلوك "الاسرائيلي" بإسهاب من قبل العديد من منظمات حقوق الإنسان - ومن بينها جماعات

"اسـرائيلية" بـارزة - ولا يختلف عليها المراقبون ذوو التفكير المعتدل. وهذا هو ما حدا بأربعة من ضباط الشين بيت السابقين (منظمة الأمن المحلي "الاسـرائيلية") إلى أن يدينوا سلوك "اسـرائيل" خلال الانتفاضة الثانية في نوفمبر/ تشرين الثاني 2003. وقد أعلن أحدهم قائلا: "أننا نتصرف على نحو فاضح"، كما وصف آخر سلوك "اسرائيل" بأنه "لا أخلاقي بصورة سافرة".

ولكن أليست "اسـرائيل" مخولة أن تفعل ما بوسعها لحماية مواطنيها؟ وألا يبرر الشر الفريد للإرهاب استمرار الدعم الأمريكي لها، حتى ولو كانت ترد بقسوة في كثير من الأحيان؟

في حقيقة الأمر، لا تشكل هذه الحجة أيضاً مبرراً أخلاقياً مقنعاً، فالفلسطينيون يستخدمون "الإرهاب" ضد محتليهم "الاسرائيليين"، ورغبتهم في مهاجمة مدنيين أبرياء خاطئة. ولكن هذا السلوك ليس مدهشاً، لأن الفلسطينيين يعتقدون أنه ليس لديهم سبيل آخر لإجبار "اسرائيل" على التنازل. وكما اعترف رئيس الوزراء "الاسـرائيلي" إيهود باراك ذات مرة، بأنه لو كان قد ولد فلسطينياً "لانضم إلى إحدى المنظمات الإرهابية".

وفي النهاية، ينبغي علينا ألا ننسى أن الصهاينة قد استخدموا الإرهاب عندما كانوا في وضع ضعيف مماثل، وكانوا يحاولون الحصول على دولتهم الخاصة بهم. وفي ما بين سنتي 1944 و1947 استخدم العديد من المنظمات الصهيونية التفجيرات الإرهابية لطرد البريطانيين من فلسطين، وأزهقوا أرواح العديد من المدنيين الأبرياء خلال ذلك. كما قتل الإرهابيون "الاسـرائيليون" وسيط الأمم المتحدة الكونت فولك برنادوت سنة 1948، لأنهم كانوا يعارضون اقتراحه

تدويل مدينة القدس. ولم يكن منفذو هذه الأعمال متطرفين معزولين: إذ تم منح قادة خطة القتل في نهاية المطاف عقوداً من قبل الحكومة "الاسرائيلية"، كما جرى انتخاب أحدهم لعضوية البرلمان "الاسرائيلي" الكنيست، كما أن أحد القادة الإرهابيين الذين وافقوا على عملية القتل من دون أن يقدم إلى المحاكمة كان رئيس وزراء "اسرائيل" المستقيل إسحاق شامير. وفي حقيقة الأمر، قال شامير علناً، إنه "لا الأخلاق اليهودية ولا التقاليد اليهودية تستبعد الإرهاب كوسيلة للقتال"، بل إن الإرهاب "له دور كبير يلعبه.. في حربنا ضد المحتلين (البريطانيين)". فإذا كان استخدام الفلسطينيين للإرهاب اليوم شيئاً يجب التوبة عنه أخلاقياً، فإنه كان كذلك اعتماد "اسرائيل" عليه في الماضي، وهكذا فإنه ليس بوسع المرء أن يبرر دعم الولايات المتحدة ل"اسرائيل" على أساس أن أداءها في الماضي كان متفوقاً أخلاقياً.

وقد لا تكون "اسرائيل" قد تصرفت على نحو أسوأ مما تصرفت به العديد من الدول، لكن من الواضح أنها لم تتصرف على نحو أفضل، ولكن إذا لم تكن الحجج الاستراتيجية أو الأخلاقية قادرة على تفسير دعم أمريكا ل"اسرائيل" فكيف نفسره نحن؟

اللوبي "الاسرائيلي"

يكمن التفسير في قوة لوبي "اسرائيل" التي ليس لها مثيل، فلولا مقدرة هذا اللوبي على معالجة النظام السياسي الأمريكي، لكانت العلاقة بين "اسرائيل" والولايات المتحدة أقل حميمية مما هي عليه اليوم.

ما هو اللوبي؟

إننا نستعمل تعبير "اللوبي" كاختصار مريح للتعبير عن التحالف الفضفاض بين الأفراد والمنظمات التي تعمل بنشاط لتشكيل السياسة

الخارجية الأمريكية في اتجاه موال ل "اسرائيل" وليس المقصود من استعمالنا لهذا التعبير الإيحاء بأن "اللوبي" هو حركة موحدة ذات قيادة مركزية، أو أن الأفراد ضمنه لا يختلفون على قضايا معينة.

يتكون جوهر اللوبي من يهود أمريكيين يبذلون جهداً كبيراً في حياتهم اليومية من أجل ثني السياسة الخارجية الأمريكية بحيث تدعم مصالح "اسرائيل" وتتجاوز نشاطاتهم مجرد التصويت لمرشحين موالين ل "اسرائيل"، إلى كتابة الرسائل والإسهامات المالية، ودعم المنظمات الموالية ل "اسرائيل" ولكن ليس كل الأمريكيين اليهود جزءاً من اللوبي، لأن "اسرائيل" ليست قضية بارزة للعديد منهم. ففي مسح أجري سنة 2004، على سبيل المثال، قال نحو 36٪ من الأمريكيين اليهود إنهم إما غير مرتبطين جداً ب "اسرائيل" عاطفياً، أو "غير مرتبطين بها عاطفياً بالمرة".

كما يختلف اليهود الأمريكيون على سياسات "اسرائيلية" معينة. ويدار العديد من المنظمات الرئيسية في اللوبي، مثل منظمة "إيباك"، ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية، من قبل متشددين يدعمون في العادة السياسات التوسعية لحزب الليكود "الاسرائيلي"، بما في ذلك عداؤه لعملية سلام أوسلو، ومن جهة أخرى فإن غالبية اليهود الأمريكيين، يميلون إلى تقديم تنازلات للفلسطينيين، وان جماعات قليلة مثل جماعة الصوت اليهودي من اجل السلام تدعم بقوة مثل هذه الخطوات. وعلى الرغم من هذه الخلافات، يؤيد المعتدلون والمتشددون جميعاً، الدعم الأمريكي الثابت ل "اسرائيل".

وليس غريباً، أن الزعماء اليهود الأمريكيين، كثيراً ما يتشاورون مع المسؤولين "الاسرائيليين"، بحيث يستطيع هؤلاء الزعماء

أن يمارسوا أقصى نفوذ لهم في الولايات المتحدة. وكما كتب احد الناشطين مع منظمة يهودية كبرى: من المعتاد لنا القول: "هذه هي سياستنا بشأن قضية معينة، ولكن يجب علينا أن نرى ما يعتقده "الاسرائيليون" بشأنها".

ونحن كمجتمع نفعل ذلك طوال الوقت. كما توجد هنالك معايير صارمة ضد انتقاد السياسة "الاسرائيلية"، ونادراً ما يؤيد الزعماء الأمريكيون اليهود ممارسة ضغط على "اسرائيل"، وعلى ذلك، اتهم إدجار برونفمان الأصغر، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي ب "الغدر" عندما كتب رسالة إلى الرئيس بوش في منتصف سنة 2003 يحثه فيها على الضغط على "اسرائيل" من أجل وقف بناء "السياج الأمني" المثير للجدل. وأعلن المنتقدون "إن من الفحش في أي وقت أن يحث رئيس المؤتمر اليهودي العالمي رئيس الولايات المتحدة على مقاومة السياسات التي تدعمها حكومة "اسرائيل"".

وبالمثل، عندما نصح رئيس منتدى السياسة "الاسرائيلية" سيمور رايش وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس بالضغط على "اسرائيل" لإعادة فتح معبر حدودي مهم في قطاع غزة في نوفمبر/تشرين الثاني، 2005 أدان المنتقدون تصرفه باعتباره "سلوكاً غير مسؤول" وأعلنوا انه لا مجال أبداً في الأوساط اليهودية السائدة للحشد ضد سياسات "اسرائيل" المتعلقة بالأمن". وبعد ذلك تراجع رايش عن هذه الهجمات وادعى أن "كلمة ضغط ليست في قاموسي حين يتعلق الأمر ب "اسرائيل"".

وقد شكل الأمريكيون اليهود سلسلة مهمة من المنظمات للتأثير في السياسة الخارجية الأمريكية، ومن أقوى هذه المنظمات وأشهرها

منظمة "إيباك". وفي سنة 1997 طلبت مجلة فورتشن من أعضاء منظمة المؤتمر اليهودي والعاملين فيها أن يذكروا أقوى جماعات الضغط في واشنطن، فجاءت منظمة إيباك الثانية بعد الجمعية الأمريكية للناس المتقاعدين، ولكنها جاءت قبل جماعات ضغط من الوزن الثقيل مثل اتحاد العمل الأمريكي، مؤتمر المنظمات الصناعية، والجمعية الوطنية للبنادق. وتوصلت مجلة (ناشيونال جورنال) في دراسة أجرتها في مارس/ آذار 2005 إلى نتيجة مماثلة، حيث وضعت منظمة إيباك في مرتبة ثانية (مرتبطة مع الجمعية الأمريكية للناس المتقاعدين) في "عمليات فرز القوة" في واشنطن.

ويضم اللوبي كذلك بروتستانتيين مسيحيين بارزين مثل جاري بوير، وجيري فالويل، ورالف ريد، وبات روبرتسون، كما يضم ديك آرمي وتوم ديلاي، الزعيمين السابقين للأغلبية في مجلس النواب، وهم يعتقدون أن مولد "اسرائيل" من جديد جزء من نبوءة توراتية، ويساندون أجندتها التوسعية، ويظنون أن الضغط على "اسرائيل" مخالف لإرادة الله. وبالإضافة إلى ذلك، تضم عضوية اللوبي أغياراً من المحافظين الجدد مثل جون بولتون، ومدير تحرير مجلة وول ستريت جورنال السابق روبرت بارتلي، ووزير التعليم السابق وليام بينيت، والسفيرة السابقة لدى الأمم المتحدة جين كريكباتريك، والكاتب الصحافي جورج ويل.

فاعلية خارقة للمألوف في العمل من أجل "اسرائيل"

الولايات المتحدة حكومة منقسمة مما يوفر العديد من الطرق للتأثير في العملية السياسية. ونتيجة لذلك تستطيع جماعات المصالح أن تشكل السياسة بطرق مختلفة كثيرة بحشد التأييد للممثلين المنتخبين

وأعضاء الفرع التنفيذي، والتبرع للحملات الانتخابية، والتصويت في الانتخابات، وصياغة الرأي العام.. إلخ.

وإضافة إلى ذلك، تتمتع جماعات مصالح معينة، بسلطة لا تتناسب مع حجمها عندما تلتزم بقضية معينة ولا تبالي أغلبية السكان بذلك. ويميل صناع السياسة إلى تسهيل أمور الذين يعتنون بالقضية موضع البحث، حتى ولو كانت أعدادهم صغيرة، وهم على ثقة من أن بقية السكان لن تعاقبهم.

وتنبع قوة اللوبي "الاسرائيلي" من مقدرته التي ليس لها مثيل على لعب لعبة سياسات جماعة المصالح هذه. وفي عملياتها الأساسية، لا تختلف عن جماعات المصالح مثل (لوبي المزرعة)، ولوبي عمال صناعة الفولاذ والنسيج، وغيرها من جماعات الضغط العرقية. والذي يميز اللوبي "الاسرائيلي" عن كل ذلك هو "فاعليته الخارقة للمألوف". ولكنه لا يوجد شيء غير ملائم بشأن اليهود الأمريكيين وحلفائهم المسيحيين في محاولتهم إمالة السياسة الأمريكية نحو "اسرائيل"، فأنشطة اللوبي ليست من نوع المؤامرة التي تصورها الكتب الدعائية المناوئة للسامية مثل كتاب (بروتوكولات حكماء صهيون). وفي أغلب الحالات، يفعل الأفراد والجماعات الذين يشكلون اللوبي ما تفعله جماعات المصالح الخاصة الأخرى، ولكن بطريقة أفضل بكثير. وزيادة على ذلك، فإن جماعات المصالح الموالية للعرب ضعيفة إلى غير موجودة، مما يجعل مهمة اللوبي أسهل.

استراتيجيات للنجاح:

يمارس اللوبي استراتيجيتين واسعتين لتعزيز الدعم الأمريكي ل"اسرائيل". الأولى، انه يمارس نفوذاً عظيماً في واشنطن، بالضغط على

كل من الكونجرس والفرع التنفيذي لدعم "اسرائيل" دائماً. ومهما تكن الآراء الخاصة لأحد صناع القانون أو صناع السياسة، يحاول اللوبي أن يجعل دعم "اسرائيل" هو الخيار السياسي "الذكي".

والاستراتيجية الثانية، هي أن اللوبي يكافح من أجل أن يضمن أن الخطاب العام بشأن "اسرائيل" يصورها على نحو إيجابي، بترديد الأساطير عن "اسرائيل" وتأسيسها، وتعميم الوجهة "الاسرائيلية" في النقاشات السياسية التي تجري كل يوم. والهدف هو منع التعليقات الانتقادية بشأن "اسرائيل" من الحصول على إصغاء معقول على الساحة السياسية. فالسيطرة على النقاش والتحكم فيه أمر ضروري لضمان الدعم الأمريكي، لأن المناقشة النزيهة للعلاقات الأمريكية "الاسرائيلية" قد تؤدي بالأمريكيين إلى تفضيل سياسة مختلفة.

التأثير في الكونجرس:

إن أحد أعمدة فاعلية اللوبي هو نفوذه في الكونجرس، حيث تهيمن "اسرائيل" في واقع الأمر، وهذا بحد ذاته وضع فريد، لأن الكونجرس لا يتجنب أبداً القضايا الشائكة. وسواء كانت القضية هي الإجهاض، أو العمل الايجابي (زيادة نسبة تمثيل المرأة والأقليات في الوظائف الرسمية أو الجامعات.. إلخ)، أو الرعاية الصحية، أو الرفاه، فلا بد أن يكون هنالك نقاش حي لها في الكونجرس. ولكن، حيثما يكون الأمر متعلقاً بـ "اسرائيل"، يخيم الصمت على الجميع، ولا يكاد يكون هنالك نقاش أبداً.

ويكمن أحد أسباب نجاح اللوبي مع الكونجرس في أن بعض أهم الأعضاء صهاينة مسيحيون مثل ديك آرمي، الذي قال في سبتمبر/ أيلول 2002 أن "أولويتي رقم واحد في السياسة الخارجية هي حماية

"اسـرائيل" ، وقـد يظـن المـرء أن الأولويـة رقـم واحـد لأي عضـو في الكونجرس ستكون "حماية أمريكا" ، ولكن ذلك لم يكن ما قاله آرمي. وهنالك أيضاً سيناتورات، وأعضاء كونجرس يهود يعملون على جعل السياسة الخارجية الأمريكية تدعم مصالح "اسرائيل" .

وأعضاء الكونجرس الموالون ل"اسـرائيل" مصدر آخر لقوة اللوبي. وكما اعترف موريس أميتاي، أحد رؤساء منظمة "ايباك" السابقين، ذات مرة، حين قال: "هنالك عدد كبير من الأشخاص الذين يمارسون العمل هنا (في مقر الكونجرس).. والذين هم من اليهود، ويرغبون ... في النظر إلى قضايا معينة من زاوية كونهم يهوداً.. وهؤلاء جميعاً أشخاص في وضع اتخاذ القرار في هذه المجالات لأولئك السيناتورات، ويستطيع المرء أن يلمس كمية هائلة من العمل الذي ينجز على مستوى هيئة العاملين في الكونجرس" .

ولكن "إيباك" نفسها هي التي تشكل جوهر نفوذ اللوبي في الكونجرس. ويرجع نجاح "إيباك" إلى مقدرتها على مكافأة أعضاء الهيئة التشريعية ومرشحي الكونجرس الذين يساندون أجندتها، ومعاقبة من يتحدونها. والمال مهم جداً للانتخابات الأمريكية (كما تذكرنا بذلك فضيحة عضو جماعة الضغط جاك أبراموف وصفقاته المشبوهة، التي فاحت رائحتها أخيراً)، وتتحقق منظمة إيباك من أن أصدقاءها يحصلون على دعم مالي قوي من عدد هائل من لجان العمل السياسي الموالية ل"اسرائيل" . أما الذين يعتبرون معادين ل"اسرائيل" ، من جهة أخرى، فينبغي أن يكونوا على ثقة من أن منظمة "إيباك" سوف توجه تبرعاتها للحملة الانتخابية إلى خصومهم السياسيين، كما تنظم

إيباك حملات كتابة رسائل، وتحث محرري الصحف على الموافقة على المرشحين الموالين لـ "اسرائيل".

وليس هنالك شك في كفاءة هذه التكتيكات. ونسوق على ذلك مثالاً واحداً، ففي سنة 1984 ساعدت منظمة "إيباك" على هزيمة السيناتور تشارلس بيرسي من الينوي، الذي "أبدى عدم حساسية، بل عداء تجاه مصالحنا"، حسبما ذكر أحد أعضاء اللوبي البارزين. وشرح توماس داين، رئيس منظمة "إيباك" يومئذ ما حدث، فقال: "إن جميع اليهود في أمريكا، من الساحل إلى الساحل، اجتمعوا من أجل طرد بيرسي. وقد التقط الساسة الأمريكيون الرسالة وهم الذين يشغلون اليوم المناصب العامة أو يطمحون إلى شغلها". وتعتز "إيباك" بسمعتها كخصم جبار، بطبيعة الحال، لأنها تثبط عزيمة أياً كان عن مساءلة أجندتها.

ولكن تأثير "إيباك" في الكونجرس يتعدى ذلك أكثر. وحسبما قال دوجلاس بلومفيلد، احد الأعضاء السابقين في هيئة العاملين في "إيباك"، فإن "من المألوف أن يرجع أعضاء الكونجرس ومساعدوهم إلى منظمة "إيباك" أولاً عندما يحتاجون إلى المعلومات، قبل الاتصال بمكتبة الكونجرس، أو خدمة الأبحاث التابعة للكونجرس، أو أعضاء إحدى اللجان أو خبراء الإدارة". وأهم من ذلك، يذكر أن إيباك "كثيراً ما يجري الاتصال بها لصياغة الخطب، والعمل على التشريعات، وإبداء المشورة بشأن التكتيكات، وتنظيم الأبحاث، وجمع المشاركين في الرعاية، وتنظيم الأصوات الانتخابية".

وجوهر الأمر هو أن منظمة "إيباك"، التي هي في واقع الحال عميل لدولة أجنبية، تمسك بخناق الكونجرس الأمريكي. فالنقاش

العلني بشأن السياسة الأمريكية إزاء "اسرائيل" لا يجري هناك، على الرغم من أن لتلك السياسة عواقب مهمة على العالم بأسره. وهكذا فإن أحد الفروع الثلاثة الرئيسية للحكومة الأمريكية ملتزم بثبات بدعم "اسرائيل". وكما قال السيناتور السابق إيرنست هولينج (ديمقراطي من جنوب كارولينا)، عندما كان على وشك التخلي عن منصبه "انك لا تستطيع أن يكون لك سياسة إزاء "اسرائيل" غير تلك التي تعطيك إياها منظمة إيباك هنا". وما من عجب في أن رئيس الوزراء "الاسرائيلي" أرييل شارون قال أمام جمهور أمريكي ذات مرة "عندما يسألني الناس كيف يستطيعون ان يساعدوا "اسرائيل"، أقول لهم: ساعدوا إيباك".

التأثير في الفرع التنفيذي:

يملك اللوبي كذلك نفوذاً واسعاً على الفرع التنفيذي. وتتبع تلك السلطة جزئياً من تأثير الناخبين اليهود على الانتخابات الرئاسية. وعلى الرغم من قلة عددهم بالنسبة إلى عدد السكان (فهم أقل من 3٪ من مجموع السكان)، إلا أنهم يدفعون أموالاً طائلة للحملات الانتخابية للمرشحين من كلا الحزبين. وقدرت صحيفة "الواشنطن بوست" ذات مرة أن مرشحي الرئاسة الديمقراطيين "يعتمدون على الأنصار اليهود لتزويدهم بما يبلغ 60٪ من الأموال". وعلاوة على ذلك، يتمتع اليهود بمعدلات تجمع عالية ويتركزون في الولايات الرئيسية مثل كاليفورنيا، فلوريدا، الينوي، نيويورك، وبنسلفانيا. ولأن للناخبين اليهود أهمية كبيرة في الانتخابات الختامية، يقطع المرشحون للرئاسة شوطاً بعيداً في عدم إثارة عدائهم.

كما تستهدف المنظمات الرئيسية في اللوبي الإدارة التي تمسك بزمام السلطة، على نحو مباشر. وعلى سبيل المثال، تضمن القوى الموالية

ل "اسـرائيل" ألا يحصـل منتقـدو الدولـة اليهوديـة علـى تعيينـات مهمـة في السياسـة الخـارجية. فقد أراد جيمي كـارتر أن يتخذ جـورج بـول أول وزيـر خارجية لديه، ولـكنـه كـان يعلم أن بـول يعتبر منتقداً ل "اسـرائيل" وأن اللـوبي سـوف يعـارض تعيينـه. ويجبر اختيـار عبـاد الشـمس هـذا أي صـانع سياسـة طمـوح، علـى أن يصـبح مؤيـداً سـافراً ل "اسـرائيل"، وهـذا هـو السـبب في أن المنتقـدين العلنـيين للسياسـة "الاسـرائيلية" أصـبحوا صـنفاً معرضاً للانقراض في مؤسسة السياسة الخـارجية الأمريكية.

ولا تزال هذه القيود فاعلة حالياً. فعندما دعا مرشح الرئاسة لسنة 2004 هـوارد ديـن، الولايات المتحـدة إلى "لعـب دور أكثـر إنصـافاً" في الصراع العربي "الاسـرائيلي"، اتهمـه السينـاتور جوزيـف ليبرمـان بخـداع "اسرائيل" وقـال انه تصـريحه "غير مسـؤول". وفي واقـع الأمـر وقـع جميع كبـار الديمقراطيين في مجلس النـواب رسـالة شـديدة اللهجـة موجهـة إلى دين، ينتقدون فيها تعليقاته، وذكـرت صحيفة "شيكـاجو جويش سـتار" ان "مهـاجمين مجهـولين.. يزحمـون صـناديق البريـد الالـكترونـي لزعمـاء اليهـود في الـبلاد، محـذرين من دون دليـل يـذكـر مـن أن ديـن سـيكـون سيئاً بالنسبة إلى "اسـرائيل".

ولـكـن هـذا القلـق كـان منافيـاً للعقـل، لأن ديـن كـان في حقيقـة الأمـر صـقورياً بشـأن "اسـرائيل"، فقـد كـان المشـارك في رئاسـة حملتـه الانتخابية رئيساً سابقاً لمنظمة إيباك، وقال ديـن إن آراءه الخـاصة بـالنزاع في الشـرق الأوسـط تعكـس علـى نحـو أوثـق آراء "إيبـاك" أكثـر ممـا تعكـس آراء الأمريكيين الأكثـر اعتدالاً في منظمة السـلام الآن. وكـان كـل مـا فعلـه ديـن انـه اقـترح أن علـى واشـنطن مـن أجـل "التقريـب بـين الطـرفين" أن تتصـرف كـوسـيط نزيـه. ويصـعب اعتبـار هـذه الفكـرة

راديكالية، ولكنها تعتبر لعنة لدى اللوبي، الذي لا يطيق حتى فكرة النزاهة عندما يتعلق الأمر بالصراع العربي "الاسرائيلي".

وتخدم أغراض اللوبي كذلك عندما يحتل الأفراد الموالون ل"اسرائيل" مناصب مهمة في الفرع التنفيذي. وعلى سبيل المثال، كانت السياسة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط في عهد إدارة ريجان، تتشكل إلى حد بعيد على أيدي مسؤولين لهم علاقات وثيقة مع "اسرائيل" أو مع منظمات بارزة موالية لـ"اسرائيل" ومن بينهم مارتن إنديك النائب السابق لمدير الأبحاث في منظمة "إيباك"، والمؤسس المشارك لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى الموالي ل"اسرائيل"، ودينيس روس، الذي التحق بهذا المعهد بعد ترك الحكومة سنة 2001، وأوهارون ميللر، الذي عاش في "اسرائيل" وكثيراً ما يزورها.

وكان هؤلاء الرجال من أقرب المستشارين لدى الرئيس كلينتون في مؤتمر كامب ديفيد في يوليو/ تموز سنة 2002. وعلى الرغم من أن ثلاثتهم كانوا يؤيدون عملية سلام أوسلو ويفضلون إيجاد دولة فلسطينية، فإنهم لم يفعلوا ذلك إلا في نطاق ما سيكون مقبولاً لدى "اسرائيل". وبوجه خاص، كان الوفد الأمريكي يأخذ التلقين من رئيس الوزراء "الاسرائيلي" إيهود باراك، وينسق المواقف التفاوضية سلفاً، ولم يعرض مقترحاته الخاصة لتسوية الصراع. ولا عجب والحالة هذه، أن المفاوضين الفلسطينيين اشتكوا من أنهم "يفاوضون فريقين "اسرائيليين" أحدهما يرفع العلم "الاسرائيلي"، والثاني يرفع العلم الأمريكي".

بل إن الوضع أكثر صراحة ووضوحاً في إدارة بوش، التي تضم بين صفوفها أفراداً شديدي الولاء ل"اسرائيل"، مثل إليوت أبرامز، جون

بولتون، دوجلاس فيث، لويس ("سكوتر") ليبي، ريتشارد بيرل، بول وولفوتز، وديفيد وورمسر. وكما سنرى، فإن هؤلاء المسؤولين ظلوا يضغطون باستمرار من أجل السياسات التي تحبذها "اسرائيل" وتدعمها المنظمات في اللوبي.

السيطرة على الإعلام:

بالإضافة إلى التأثير المباشر في سياسة الحكومة، يناضل اللوبي لتشكيل مفاهيم وآراء العامة بشأن "اسرائيل" والشرق الأوسط. وهو لا يريد وجود نقاش علني للقضايا التي تتضمن "اسرائيل"، لأن النقاش العلني قد يجعل الأمريكيين يتساءلون عن مستوى الدعم الذي يوفرونه حالياً. وتبعاً لذلك، تعمل المنظمات الموالية ل"اسرائيل" جاهدة للتأثير في الإعلام، وبيوت الخبرة، والأوساط الأكاديمية، لأن هذه المؤسسات بالغة الأهمية في صياغة الرأي العام.

وينعكس رأي اللوبي في "اسرائيل" على نطاق واسع في وسائل الإعلام السائدة لأسباب من أهمها أن معظم المعلقين الأمريكيين موالون ل"اسرائيل" ويخضع النقاش بين الخبراء في شؤون الشرق الأوسط، كما يقول الصحافي إريك ألترمان "للأناس الذين لا يستطيعون أن يتخيلوا انتقاد "اسرائيل". ويسرد قائمة تضم أسماء 61 "كاتب عمود صحافي، ومعلق يمكن الاعتماد عليهم لمساندة "اسرائيل" دون وعي أو إرادة وبصورة مطلقة". وبالعكس، لم يجد ألترمان سوى خمسة خبراء ينتقدون بصورة ثابتة سلوك "اسرائيل" أو يؤيدون المواقف الموالية للعرب. وتنشر الصحف بين حين وآخر بعض الآراء أو الافتتاحيات المستضافة التي تتحدى السياسة "الاسرائيلية"، ولكن كفة ميزان الرأي مائلة على نحو واضح إلى الطرف الآخر.

وينعكس هذا التميز الموالي ل"اسرائيل" في افتتاحيات الصحف الرئيسية. وقد لاحظ روبرت بارتلي، المدير السابق لتحرير مجلة "وول ستريت جورنال"، أن "شامير، وشارون، وبيبي (أي نتنياهو مهما يطلب هؤلاء الأشخاص، فإن طلباتهم مقبولة لديّ". وليس أن هذه المجلة، بالإضافة إلى أن الصحف المبارزة الأخرى مثل، "ذي شيكاغو صن تايمز"، و"واشنطن تايمز"، تنشر باستمرار افتتاحيات موالية لـ"اسرائيل". كما تدافع المجلات مثل مجلة "كومنتري"، و"نيو ريبليك"، و"ويكلي ستاندارد" عن "اسرائيل" بحماس وفي كل مناسبة.

كما نجد تحيز الآراء والافتتاحيات كذلك في صحف مثل "نيويورك تايمز". ويندر أن تنتقد هذه الصحيفة سياسات "اسرائيل"، وتسلم في بعض الأحيان بأن للفلسطينيين ظلامات مشروعة، ولكنها غير منصفة. وعلى سبيل المثال، اعترف مدير التحرير التنفيذي السابق لهذه الصحيفة، ماكس فرانكل، بتأثير موقفه الموالي لـ"اسرائيل" على اختياره للموضوعات التي يحررها. وقد قال حرفياً "لقد كنت مخلصاً ل"اسرائيل" على نحو أعمق بكثير مما أجرؤ على توكيده". ويتابع قائلاً: "متحصناً وراء معرفتي ب"اسرائيل"، وصداقاتي فيها، كنت اكتب بنفسي معظم تعليقاتنا الخاصة بالشرق الأوسط. وكما يعرف القراء العرب أكثر من القراء اليهود، كنت اكتب هذه التعليقات من منظور موال لـ"اسرائيل".

وتغطية وسائل الإعلام لأخبار الأحداث التي لـ"اسرائيل" دخل بها، أكثر إنصافاً إلى حد ما من التعليقات والافتتاحيات التي تنشر، ويعود ذلك جزئياً إلى رغبة المراسلين في أن يكونوا موضوعيين، ولكنه يرجع كذلك إلى أن يصعب تغطية الأحداث في المناطق المحتلة من دون

الاعتراف بسلوك "اسرائيل" الحقيقي. ولكي يحبط اللوبي الأخبار غير المفضلة عن "اسرائيل" ينظم حملات كتابة الرسائل، والتظاهرات، وعمليات المقاطعة ضد وسائل الإعلام التي يعتبر مضمونها مناوئاً لـ "اسرائيل". وقد قال أحد المسؤولين في شبكة "سي أن أن"، انه يتلقى في بعض الأحيان 6 آلاف رسالة الكترونية ورسالة نصية قصيرة في يوم واحد تشكو من أن خبراً ما، كان معادياً لـ "اسرائيل". وبالمثل، نظمت لجنة (تحري الدقة في أخبار الشرق الأوسط في أمريكا) الموالية لـ "اسرائيل"، مظاهرات خارج محطات الإذاعة الوطنية العامة في 33 مدينة في مايو/ أيار، 2003 كما حاولت أن تقنع المتبرعين بأن يحجبوا الدعم عن هذه الإذاعة، إلى أن أصبحت التغطية الإخبارية أكثر تعاطفاً مع "اسرائيل". وذكر أن محطة هذه الإذاعة في بوسطن خسرت أكثر من مليون دولار من التبرعات نتيجة لهذه الجهود. كما جاء الضغط على محطة الإذاعة الوطنية كذلك من قبل أصدقاء "اسرائيل" في الكونجرس، الذين طلبوا منها إجراء تدقيق داخلي، وممارسة مزيد من الإشراف على أخبار الشرق الأوسط.

وتساعد هذه العوامل في تفسير احتواء وسائل الإعلام الأمريكية على النزر اليسير فقط من الانتقاد لسياسة "اسرائيل"، والنادر جداً من مساءلة واشنطن عن علاقتها بـ "اسرائيل"، ومناقشات لنفوذ اللوبي الهائل على سياسة الولايات المتحدة، لا تأتي إلا لماماً.

"اسرائيل" متغلغلة في كل معاهد الدراسات والبحوث:

تتغلغل القوى الموالية ل "اسرائيل" في كافة مناحي مؤسسات ومعاهد الدراسات والبحوث والتخطيط الاستراتيجي والفكري في الولايات المتحدة وتهيمن عليها. ولا يخفى أن هذه المراكز والمعاقل

الفكرية تلعب دوراً مهماً في صياغة الجدل العام ومساراته في المحافل والمنابر، إضافة إلى ما تقوم به من دور خطير في صياغة السياسة الحقيقية. وبادر اللوبي إلى إنشاء ترسانته الفكرية في عام 1985، عندما ساعد مارتن إنديك في تأسيس "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى" ورغم أن المعهد يقلل من أهمية الصلات التي تربطه ب "اسرائيل"، ويزعم بدلاً من ذلك أنه يقدم رؤية "متوازنة وواقعية" حول قضايا الشرق الأوسط، إلا أن واقع الحال يناقض هذه الدعوى. وفي الحقيقة فإن المعهد المذكور يديره ويموّله أناس منغمسون من مفرق رأسهم وحتى أخمص أقدامهم في نصرة جدول العمل "الاسرائيلي" وخدمة أهداف أجندة "اسرائيل" هذه.

ويتجاوز نفوذ وتأثير هذا اللوبي في عالم بؤر الدراسات الاستراتيجية هذه نطاق معهد واشنطن ويتعداه بكثير. وعلى امتداد ربع القرن الذي انصرم أسست القوى الموالية والمناصرة ل "اسرائيل" لحضور طاغ في معهد المشروع الأمريكي، وفي معهد بروكينغز، ومركز السياسة الأمنية، ومعهد بحوث السياسة الخارجية ومؤسسة التراث، ومعهد هدسون، ومعهد تحليل السياسة الخارجية، والمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي (جيشا). ومراكز الدراسات وصياغة الفكر والرأي العام هذه مناصرة ل "اسرائيل" يقيناً، وهي إن ضمت فلا تضم سوى حفنة ضئيلة ممن ينتقدون سياسة الولايات المتحدة الداعمة للدولة اليهودية.

ومن بين المؤشرات ذات الشأن التي تنبئ عن مدى نفوذ اللوبي وتأثيره في عالم بؤر الفكر الموجه هذه الأطوار المتدرجة التي مر بها معهد بروكينغز عبر مسيرة تطوره. فعلى مدى سنوات طويلة ظل وليم. ب.

كونديت، وهو أكاديمي بارز ومسؤول سابق في مجلس الأمن القومي، يشغل منصب كبير الخبراء في المعهد لشؤون وقضايا الشرق الأوسط. وكان الرجل قد حاز صيتاً يستحقه لنزاهته المشهود بها في قضايا الصراع العربي "الاسرائيلي". وأما اليوم، فما يقوم به بروكينغز على أي حال، وما يجريه ويشتغل به من دراسات حول هذه المسائل إنما يقوم به من خلال "مركز سابان" التابع له لدراسات الشرق الأوسط، الذي يموله حاييم سابان، وهو رجل أعمال "اسرائيلي" أمريكي واسع الثراء وصهيوني متعصب ينضح بالتطرف. ويدير "مركز سابان" العفريت المذهل إياه الذي يحشر أنفه في كل ركن وثقب مارتن إنديك. وهكذا نرى أن ما كان يوماً ما معهداً يعكف على دراسة القضايا الشرق أوسطية لم تنخره بعد الروح التحزبية المتحيزة، قد صار اليوم جزءاً من جوقة المناصرة ل "اسرائيل" لينضم بذلك إلى حشد ضخم من بؤر الفكر الموجه والدراسات الاستراتيجية المؤدلجة الموالية في معظمها ل "اسرائيل".

السيطرة على العالم الأكاديمي:

واجه اللوبي صعوبات جمة في مساعيه وحملاته لخنق الجدل بشأن "اسرائيل" وشل نشاطات النقاش حولها في أروقة الكليات والمحافل الأكاديمية، وذلك لأن الحرية الأكاديمية، إنما هي قيمة جوهرية في الصميم من منظومة القيم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى من الصعب تكميم أفواه الأساتذة الكبار الراسخي القدم في مناصبهم الأكاديمية أو تهديدهم أو إسكاتهم. ورغم هذه المصاعب والتعثر لم يوجه إلى "اسرائيل" سوى الخفيف اللطيف من الانتقاد في حقبة التسعينات عندما كانت عملية التسوية السلمية تشق طريقها وتمضي في

سبيلها في أوسلو. وثارت الانتقادات بعد أن انهارت العملية وجاء أرييل شارون إلى السلطة في أوائل عام 2001، واتسمت بالحدة بوجه خاص عندما أعاد عسكر وزارة الحرب "الاسرائيلية" احتلال الضفة الغربية في ربيع 2002، واستخدمت قوة عاتية غاشمة ضد الانتفاضة الثانية.

وتحرك اللوبي بجبروت عدائي لا هوادة فيه ليتدارك الموقف ويعيد عالم الأكاديميا إلى الحظيرة، و "يسترد حرم الجامعات" وانبثقت جماعات جديدة مثل "قافلة الديمقراطية" التي جاءت بمتحدثين "اسرائيليين" ليحاضروا ويتكلموا في الكليات والجامعات الأمريكية. وسرعان ما قفزت لتنضم للموكب جماعات متجذرة راسخة القدم مثل "المجلس اليهودي للشؤون العامة" و "جماعة هيليل" وتم تشكيل جماعة جديدة هي "تحالف "اسرائيل" بشأن الجامعات"، وذلك للتنسيق بين جمهرة الجماعات الكثيرة التي تضافرت مساعيها الآن لنصرة قضية "اسرائيل" في الأوساط الأكاديمية. وفي نهاية المطاف ضاعفت "إيباك" نفقاتها وصرفها على البرامج الرامية إلى إحكام الرقابة على نشاطات الجامعات ولتدريب الشبان الدعاة المروجين ل "اسرائيل" وذلك من أجل "إحداث زيادة ضخمة في عدد الطلاب المستغرقين في الهموم والجهد القومي المناصر ل "اسرائيل"".

ويقوم اللوبي أيضاً بتشديد الرقابة على ما يكتبه أساتذة الجامعات وما يعلمونه، والمواد التي يحاضرون حولها. فعلى سبيل المثال أسس اثنان من أشد المتعصبين ل "اسرائيل" في أوساط المحافظين الجدد الموالين للدولة اليهودية وهما مارتن كرامر ودانييل بايبس موقعاً على الشبكة هو "كامبوس ووتش" الذي نشر قوائم أضابير تكشف عن أسماء وسير أكاديميين مشتبه بهم وراح يشجع الطلاب على أن يدلوا

بإفاداتهم حول تعليقات أو سلوكيات يمكن أن تعتبر بأي صورة من الصور معادية ل "اسرائيل". وهذه المحاولة المفضوحة لابتزاز وإرهاب العلماء والخبراء حرضت على ردة فعل عنيفة مما حمل كرامر وبايبس لاحقاً على سحب هذه الملفات، لكن الموقع على الشبكة العنكبوتية مازال يستميل الطلبة ويدعوهم إلى تدبيج التقارير عن أي مسلك مزعوم يشتم منه رائحة معاداة "اسرائيل" في الجامعات والكليات الأمريكية.

ولا تنفك جماعات منضوية تحت لواء هذا اللوبي عن توجيه نيرانها إلى أساتذة جامعيين معينين وتسلط فوهات مدافعها على الجامعات التي تشغل أي بروفيسور من هؤلاء ممن لا يرضى عنه اللوبي. فجامعة كولومبيا التي كان العالم الفلسطيني الراحل البروفيسور ادوارد سعيد يحاضر في كلياتها لطالما ظلت فريسة هجمات شرسة تشنها القوى الناصرة ل "اسرائيل". فقد أورد جوناثان كول العميد السابق لجامعة كولومبيا أن "المرء منا كان على يقين من أن أي تصريح أو عبارة علنية عامة يتفوه بها الناقد الأدبي الجليل إدوارد سعيد ويساند فيها الشعب الفلسطيني سوف تستمطر سيلاً عرماً من الرسائل وتستثير مئات الرسائل الالكترونية، والمواضيع الصحافية التي تدعونا لإدانة البروفيسور سعيد وتطالبنا أما بفرض حظر عليه أو طرده من الجامعة. وكانت مثل هذه الحملات لا تكاد تخفي ما يعتمل في صدورها من ضغائن". وعندما استقدمت جامعة كولومبيا المؤرخ رشيد الخالدي من جامعة شيكاجو قال كول إن "الشكاوى بدأت تتدفق كالطوفان من أناس يخالفونه الرأي فيما اشتملت عليه وجهات نظره السياسية". وواجهت جامعة برينستون المشكلة ذاتها بعدها ببضع سنين عندما فكرت هي الأخرى بخطب ود الخالدي واستقدامه من كولومبيا.

وثمة تبيان كلاسيكي يفصح عن ذلك الجهد المسعور للقيام بدور الشرطي في الحياة الجامعية والأوساط الأكاديمية، حيث تبدى هذا في أواخر عام 2004، عندما أنتج "ديفيد بروجيكت" فيلماً دعائياً يزعم أن الكلية في برنامج الدراسات الشرق أوسطية التابع لجامعة كولومبيا كانت مناهضة للسامية، وأنها كانت تهدد الطلبة اليهود المدافعين عن "اسرائيل" وتخوفهم. وما لبثت جامعة كولومبيا أن اكتوت بنيران حملات التشهير والتجريم في الأوساط الموالية ل "اسرائيل"، غير أن لجنة جامعية شكلت للتحقيق في تلك الاتهامات توصلت إلى أنه لا دليل البتة يثبت دعوى العداء لليهود، أو ما يسمى بمعاداة السامية وأن الواقعة اليتيمة التي تستحق الذكر كانت احتمال أن يكون أحد الأساتذة الجامعيين قد "رد بحدة" على سؤال لأحد الطلبة. واكتشفت اللجنة أيضاً أن الأساتذة المتهمين كانوا في الحقيقة هدفاً وضحية لحملة تهديد وتخويف صريحة.

ولربما كان أشد سمات هذه الحملة المستعرة لاستئصال شأفة أي انتقاد ل "اسرائيل" في أروقة الجامعات، وأدعاها للقلق، هو ذاك الجهد المحموم الذي قامت به جماعات يهودية لدفع الكونجرس للتأسيس لآليات وسبل منهجية تتجسس على الأساتذة وتراقب ما يقولونه عن "اسرائيل" وتحرم الجامعات التي يرى اللوبي ويحكم بأنها متحيزة ضد "اسرائيل" من التمويل الفيدرالي. وهذا الجهد الحثيث لحمل حكومة الولايات المتحدة على لعب دور شرطي الرقابة على الجامعات والمؤسسات الأكاديمية لم ينجح بعد، لكن المحاولة تظهر بجلاء الأهمية القصوى التي توليها الجماعات الموالية ل "اسرائيل" للهيمنة على الجدل الذي يدور في أوساط هذه الصروح الجامعية حول هذه القضايا.

وأخيراً، قام عدد من كبار الأثرياء "المحسنين" اليهود بتأسيس برامج دراسات "اسرائيلية" (إضافة إلى نحو 130 برنامج دراسات يهودية قائمة وتعمل حالياً)، وذلك بهدف زيادة عدد العلماء المتعاطفين مع "اسرائيل" في الجامعات. وأعلنت جامعة نيويورك عن إنشاء "مركز تاوب" للدراسات "الاسرائيلية" في الأول من مايو/أيار من عام 2003، كما أقيمت برامج مشابهة في مدارس وجامعات أخرى مثل بيركلي وبرانديز وايموري. ولطالما تشدق الإداريون الأكاديميون وأكدوا على القيمة التعليمية والتربوية لهذه البرامج لكن الحقيقة هي أنها يقصد منها في جوهرها وفي غالبيتها العظمى أن تلمع صورة "اسرائيل" وتروج لها في الأوساط الجامعية. ويوضح فريد لافيه، رئيس مؤسسة تاوب بجلاء أن مؤسسته مولت مركز جامعة نيويورك للدراسات لمقارعة "وجهة النظر العربية" التي يعتقد هو أنها سائدة في برامج جامعة نيويورك الشرق أوسطية، والوقوف لها بالمرصاد.

وخلاصة القول إن اللوبي قد قطع شوطاً بعيداً في الوقوف سداً منيعاً يحول دون انتقاد "اسرائيل" في المحافل الجامعية والأروقة الأكاديمية. ولم يحقق اللوبي النجاح ذاته الذي أحرزه في الكابيتول هيل (الكونجرس الأمريكي) إلا أنه اشتغل على هذه القضايا وعمل بجد شديد لوأد انتقاد "اسرائيل" من قبل أساتذة الجامعات والطلاب واجتثاث مثل هذه الاتجاهات من جذورها، لذا خفت إلى حد كبير جداً الانتقادات الموجهة إلى "اسرائيل" اليوم.

مكمم الأصوات العظيم:

لا يكتمل أي نقاش يتناول كيفية عمل اللوبي والآليات التي يؤدي من خلالها أدواره دون تفحص أحد أقوى أسلحته، ألا وهو تهمة

معـاداة السـامية. فـأي شـخص ينتقـد أفعـال "اسـرائيل" أو يقـول إن الجماعـات المناصـرة ل "اسـرائيل" لهـا نفـوذ وتـأثير كـبير في سياسـة الولايـات المتحـدة الشـرق أوسـطية وهـو التـأثير الـذي تهلـل لـه "إيبـاك" وتباهي به، يجابه في الحقيقة احتمالاً راجحاً بأن يوصم بمعاداة السامية. وفي الحقيقـة فـإن أي شـخص يقـول إن هنـاك جماعـة ضـغط مصـلحية "اسرائيلية" أو لوبياً "اسرائيلياً" يخاطر بأن يرمى بفرية معاداة السامية، هـذا علـى الـرغم مـن أن الإعـلام "الاسـرائيلي" ذاتـه يشـير إلى "لـوبي أمريكا اليهودي". وفي الحقيقة فإن هـذا اللوبي يبـاهي بجبروته وقدراته ثم ينثني ليهاجم كل من يحاول لفت الأنظار إليه. وهـذا التكتيك غاية في الفعاليـة، لأن معـاداة السـامية بغيضـة ممقوتـة، ولـيس ثمـة شـخص مسؤول يود أن يتهم بها.

وفي السـنوات الأخـيرة كـان الأوروبيـون أكثـر اسـتعداداً مـن الأمـريكيين لانتقـاد سياسـة "اسـرائيل"، ويحلـو لـبعض النـاس عـزو هـذا التميـز الطفيـف إلى انبعـاث روح معـاداة السـامية في أوروبـا. وكـان سـفير الولايات المتحدة في الاتحاد الأوروبي قد قال في أوائل عـام 2004: "نحـن ماضون على هذا الدرب، ونوشك أن نبلغ تلك النقطة حيث تتردى الأمور لنصل إلى نفس سوء الأحوال الذي شـهدناه في حقبـة الثلاثينـات". وقيـاس معاداة السامية والتحري عن درجة حدتها مسألة معقدة، لكن ثقل الأدلة المتضـافرة يشـير إلى الاتجـاه المعـاكس. فعلـى سـبيل المثـال حـدث في ربيـع عـام 2004 عنـدما زكمـت الأنـوف ومـلأت أجـواء الولايـات المتحـدة الاتهامـات بتنـامي تيـارات معـاداة السـامية في أوروبـا، أن أظهـرت اسـتطلاعات مسـتقلة للـرأي العـام الأوروبـي أجرتهـا عصـبة مكـافحـة

التشهير ومركز بيو للأبحاث واستمزجت فيها آراء الناس والصحافة أن معاداة السامية آخذة بالاضمحلال.

لنتأمل فرنسا، التي كثيراً ما تصورها القوى الموالية ل "اسرائيل" وكأنها أشد دول أوروبا معاداة للسامية. فقد وجد استطلاع لرأي المواطنين الفرنسيين سنة 2002 أن: 89٪ لا يستطيعون تخيل العيش مع يهودي، و97٪ يعتقدون أن كتابة خربشات معادية للسامية جريمة خطيرة، ويعتقد 87٪ أن الهجمات على معابد يهودية فرنسية تشكل فضيحة وعاراً، كما يرفض 85٪ من الكاثوليك الفرنسيين الملتزمين التهمة التي تقول إن اليهود يملكون نفوذاً واسعاً في عالم المال والأعمال.

وليس غريباً أن زعيم المجتمع اليهودي الفرنسي أعلن في صيف سنة 2003 أن "فرنسا ليست أشد معاداة للسامية من أمريكا". وحسبما جاء في مقالة نشرت مؤخراً في صحيفة "هآرتس" "الاسرائيلية"، تذكر الشرطة الفرنسية أن الحوادث المعادية للسامية في فرنسا قد انخفضت بنسبة 50٪ تقريباً سنة 2005، وهذا على الرغم من أن فرنسا لديها من السكان المسلمين أكثر مما لدى أي من دول أوروبا.

الذيل يهز الكلب:

لو كان تأثير اللوبي مختصراً على المساعدات الاقتصادية الأمريكية ل "اسرائيل"، لما كان نفوذه مثيراً للقلق إلى ذلك الحد. فالمساعدة الخارجية قيمة، ولكنها ليست مفيدة بقدر جعل القوة العظمى الوحيدة في العالم، تسخر إمكاناتها الهائلة لخدمة "اسرائيل". وتبعاً لذلك يسعى اللوبي إلى صياغة العناصر الجوهرية لسياسة الولايات المتحدة الخاصة بالشرق الأوسط. وبوجه خاص، عمل بنجاح لإقناع

الزعماء الأمريكيين بدعم قهر "اسرائيل" المتواصل للفلسطينيين، والتصويب على خصوم "اسرائيل" الأساسيين في المنطقة وهم: إيران والعراق وسوريا.

وصم الفلسطينيين بالشر:

من الأمور التي طواها النسيان، أن إدارة بوش، حاولت في خريف سنة ، 2001 وفي ربيع سنة 2002 بوجه خاص، أن تخفف حدة المشاعر المعادية لأمريكا في العالم العربي، وتقوض دعم الجماعات الإرهابية مثل حركة القاعدة، بوقف سياسات "اسرائيل" التوسعية في المناطق المحتلة وتأييد إيجاد دولة فلسطينية.

وكان بوش يملك نفوذاً كامناً هائلاً تحت تصرفه. وكان بوسعه أن يهدد بخفض الدعم الاقتصادي والدبلوماسي الأمريكي ل "اسرائيل"، ومن المؤكد تقريباً أن الشعب الأمريكي كان سيسانده في ذلك. وقد ذكر استطلاع أجري في مايو/ أيار 2003 أن أكثر من 60٪ من الأمريكيين كانوا يرغبون في حجب الدعم عن "اسرائيل" لو قاومت ضغط أمريكا عليها لكي تسوي النزاع، كما ارتفعت تلك النسبة إلى 70٪ بين الأمريكيين "الناشطين سياسياً". وبالفعل، فإن 73٪ قالوا إنه ينبغي على الولايات المتحدة ألا تحابي أياً من الطرفين.

ومع ذلك فشلت إدارة بوش في تغيير سياسات "اسرائيل"، وانتهى الأمر بواشنطن إلى أن تساند نهج "اسرائيل" المتشدد بدلاً من ذلك. ومع الزمن تبنت الإدارة مبررات "اسرائيل" لهذا النهج، بحيث غدا الخطابان الأمريكي و"الاسرائيلي" متماثلين. وفي فبراير/ شباط 2003 لخص عنوان رئيسي لصحيفة "واشنطن بوست" الوضع، إذ جاء فيه "تطابق

موقفي بوش وشارون شبه التام من السياسة نحو الشرق الأوسط". والسبب الرئيسي لهذا التحول هو اللوبي.

وتبدأ القصة في أواخر سبتمبر/ أيلول 2001 عندما شرع الرئيس بوش في الضغط على رئيس الوزراء "الاسرائيلي" شارون لإبداء ضبط النفس في المناطق المحتلة، كما ضغط على شارون لكي يسمح لوزير الخارجية "الاسرائيلي" شمعون بيريز بمقابلة الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، على الرغم من أن بوش كان شديد الانتقاد لزعامة عرفات. كما قال بوش علناً إنه يؤيد قيام دولة فلسطينية. أحس شارون من هذه التطورات بالخطر، فاتهم بوش بمحاولة "استرضاء العرب على حسابنا"، وحذر من أن "اسرائيل" "لن تكون تشيكوسلوفاكيا".

وذكر أن بوش غضب من تشبيه شارون له بنفيل تشامبرلين (رئيس وزراء بريطانيا الذي اتبع سياسة الاسترضاء نحو ألمانيا الفاشية (1869 1940))، كما وصف السكرتير الصحافي للبيت الأبيض، آري فليشر، ملاحظات شارون بأنها "غير مقبولة". وقدم رئيس الوزراء "الاسرائيلي" اعتذاراً صورياً، ولكنه سرعان ما ضم قواه إلى اللوبي لإقناع إدارة بوش والشعب الأمريكي بأن الولايات المتحدة و"اسرائيل" تواجهان تهديداً مشتركاً من قبل الإرهاب. وظل المسؤولون "الاسرائيليون" وممثلو اللوبي يؤكدون باستمرار وبصورة متكررة أنه لا يوجد فرق حقيقي بين عرفات وأسامة بن لادن، وأصروا على أنه ينبغي على الولايات المتحدة و"اسرائيل" أن تعزلا الزعيم الفلسطيني المنتخب وألا تتعاملا معه.

وذهب اللوبي كذلك للعمل في الكونجرس. ففي 16 نوفمبر/ تشرين الثاني، بعث 89 سيناتوراً برسالة إلى بوش يمتدحونه فيها لرفضه

مقابلة عرفات، ولكنهم يطالبون أيضاً بألا تكبح الولايات المتحدة "اسرائيل" عن الانتقام من الفلسطينيين، ويصرون على أن تذكر الإدارة علناً أنها تقف بثبات وراء "اسرائيل". وحسبما ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز"، فإن الرسالة "انبثقت عن اجتماع عقد قبل أسبوعين بين زعماء للمجتمع اليهودي الأمريكي وأعضاء بارزين في مجلس الشيوخ"، وأضافت الصحيفة أن منظمة "إيباك" "كانت ناشطة بوجه خاص في توفير النصح بشأن الرسالة".

وفي أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني، كانت العلاقات بين تل أبيب وواشنطن قد تحسنت كثيراً. ويرجع ذلك في جزء منه إلى جهود اللوبي التي يبذلها لعطف السياسة الأمريكية باتجاه "اسرائيل"، ولكنه يرجع كذلك إلى انتصار أمريكا الأولي في أفغانستان، الذي قلل الحاجة إلى دعم العرب في التعامل مع حركة القاعدة. وقد زار شارون واشنطن في أوائل شهر ديسمبر/ كانون الأول، وعقد لقاء ودياً مع بوش.

ولكن المتاعب انبثقت من جديد في ابريل/ نيسان، 2002 بعد أن أطلق الجيش "الاسرائيلي" عملية (الدرع الواقي)، واستأنف السيطرة الفعلية على جميع المناطق الفلسطينية الرئيسية في الضفة الغربية. وكان بوش يعلم أن عمل "اسرائيل" سوف يدمر صورة أمريكا في العالمين العربي والإسلامي، ويلحق الضرر بالحرب على الإرهاب، ولذلك طالب في 4 ابريل/ نيسان شارون بأن "يوقف الغارات ويبدأ الانسحاب". وأكد هذه الرسالة بعد يومين قائلاً إن ذلك يعني "الانسحاب من دون تأخير". وفي 7 ابريل/ نيسان، قالت مستشارة الأمن القومي لدى بوش، كوندوليزا رايس، للصحافيين: "إن عبارة "من دون تأخير" تعني من دون تأخير. أنها تعني الآن". وفي ذلك اليوم نفسه توجه وزير الخارجية كولن

باول إلى الشرق الأوسط لكي يضغط على جميع الأطراف لتوقف القتال وتبدأ التفاوض. وشمرت "اسرائيل" واللوبي للعمل. وكان أحد الأهداف الرئيسية كولن باول، الذي بدأ يحس لفح الحر من المسؤولين الموالين ل "اسرائيل" في مكتب ديك تشيني، نائب الرئيس، وفي البنتاجون، وكذلك من خبراء المحافظين الجدد مثل روبرت كاجان ووليام كريستول، الذي اتهمه بأنه "في واقع الأمر قد طمس التمييز بين الإرهابيين ومن يقاتلون الإرهابيين". وكان الهدف الثاني هو بوش ذاته، الذي كان يمارس عليه الضغط من قبل زعماء اليهود، والإنجيليين المسيحيين الذين يشكلون أحد المكونات المهمة لقاعدته السياسية. وكان توم ديلاي، وديك آرمي صريحين بوجه خاص بشأن الحاجة إلى دعم "اسرائيل"، كما قام ديلاي وزعيم الأقلية في مجلس الشيوخ، ترينت لوت بزيارة البيت الأبيض، ونبها بصورة شخصية الرئيس بوش إلى ضرورة التراجع عن موقفه.

وجاء أول الدلائل التي تشير إلى تراجع بوش في 11 ابريل/ نيسان بعد أسبوع واحد فقط من طلبه إلى شارون سحب قواته عندما قال آري فليشر إن الرئيس يعتقد بأن شارون "رجل سلام". وقد أعاد بوش هذه العبارة علناً لدى عودة باول من مهمته الفاشلة، وقال للصحافيين إن شارون قد استجاب بطريقة مرضية لمناشدته إياه الانسحاب التام والفوري. ولم يفعل شارون مثل ذلك الأمر، ولكن رئيس الولايات المتحدة لم يعد راغباً في أن يجعل من ذلك قضية.

الحرب على العراق كانت من أجل "اسرائيل":

في هذه الأثناء كان الكونجرس يتحرك أيضاً لدعم شارون. وفي الثاني من مايو/ أيار تجاهل الكونجرس اعتراضات الإدارة وتجاوزها

ومرر قرارين يشددان على دعم "اسرائيل" (صوت مجلس الشيوخ بنسبة 94 إلى 2، في حين كانت نسبة مجلس النواب 352 إلى 21). وأكد القراران كلاهما على أن الولايات المتحدة "تقف متضامنة مع "اسرائيل""، وأن البلدين، ونحن نقتبس هنا من قرار مجلس النواب "منهمكان اليوم في صراع مشترك ضد الإرهاب". كما شجب قرار مجلس النواب أيضاً "دعم ياسر عرفات للإرهاب الذي يجري حالياً". ولطالما صور اللوبي والإعلام الذي يلوذ بكنفه عرفات على أنه قطب الرحى في مشكلة الإرهاب. وبعدها ببضعة أيام أعلن وفد من الكونجرس، تشكل من أعضاء من الحزبين، وكان يقوم بمهمة تقصي حقائق في "اسرائيل"، أن على شارون أن يقاوم ضغط الولايات المتحدة الذي يسعى لحشره في زاوية التفاوض مع عرفات. وفي التاسع من مايو اجتمعت لجنة المخصصات المالية المتفرعة عن مجلس النواب لبحث منح "اسرائيل" مبلغاً إضافياً يقدر بأكثر من 200 مليون دولار لمحاربة الإرهاب. وعارض وزير الخارجية كولن باول الصفقة، لكن اللوبي دعمها، تماماً كما كان الحال في تمرير قراري الكونجرس وخسر باول المعركة.

وباختصار، تحدى شارون واللوبي رئيس الولايات المتحدة، وتشامخا وانتصرا عليه. وأورد الصحافي جيمي شاليف الذي يكتب لجريدة "معاريف" في تقرير له أن مساعدي شارون "لم يسعهم إخفاء ابتهاجهم للاخفاق الذي مني به باول. ورأى شارون الهزيمة تطل من أعين الرئيس بوش. لقد تفاخرا، وعض كل منهما أصابع الآخر فكان بوش هو أول من طرفت عينه وصرخ". لكن الذي لعب الدور الرئيسي في دحر

بوش لم يكن في الحقيقة شارون، ولا حتى "اسرائيل" بل القوي الموالية والمناصرة ل "اسرائيل" في الولايات المتحدة.

ومن يومها لم يتغير الحال إلا بشكل طفيف. وقد رفضت إدارة بوش استئناف أي تعامل مع عرفات الذي قضى في نهاية المطاف في نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 2004. وتبنت إدارة بوش من بعدها الزعيم الفلسطيني الجديد محمود عباس، إلا أنها لم تفعل سوى أقل القليل لمساعدته في الفوز بدولة قابلة للحياة بمقوماتها الدنيا. وواصل شارون تطوير خططه للقيام ب "فك ارتباط" أحادي الجانب عن الفلسطينيين استناداً إلى انسحاب من غزة مصحوب بتوسع متواصل في الضفة الغربية، وهي الخطة التي تمخض عنها بناء ما يدعى ب "السياج الأمني" الذي يصادر الأراضي الفلسطينية ويوسع المجمعات الاستيطانية الضخمة وما يخدمها من شبكات طرق. وأسهمت استراتيجية شارون، برفضها التفاوض مع عباس (الذي يحبذ تسوية تفاوضية) وجعلها من المستحيل بالنسبة له أن يرجع إلى الفلسطينيين بمنافع ملموسة يعتد بها، بشكل مباشر، في إحراز حماس مؤخراً لنصرها الانتخابي. وبصعود حماس إلى سدة السلطة، على أية حال صار لدى "اسرائيل" ذريعة أخرى للتمنع عن المفاوضات. ودعمت الإدارة تصرفات شارون (وأفعال خلفه ايهود أولمرت)، بل بارك بوش ضم "اسرائيل" الأحادي لأراض في المناطق المحتلة ووافق على ذلك مناقضاً بذلك السياسة الأمريكية المعلنة التي كان دأب على تأكيدها الرؤساء الأمريكيون كلهم منذ عهد ليندون جونسون.

وكل ما جاء به المسؤولون الأمريكيون هو انتقادات لطيفة طفيفة لبعض من أفعال "اسرائيل"، لكنهم لم يصنعوا شيئاً يذكر

للمساعدة في قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة. بل أعلن مستشار الأمن القومي السابق برنت سكاو كروفت في أكتوبر/ تشرين الأول من عام 2004 أن شارون استحوذ على الرئيس بوش وطوعه حتى صار "كالخاتم في اصبعه". فإذا ما سعى بوش لينأى بالولايات المتحدة قليلاً عن "اسرائيل" ويترك مسافة ضئيلة بينهما، أو حاول حتى انتقاد الأعمال "الاسرائيلية" في المناطق المحتلة، فمن المؤكد أن يجابه سخط اللوبي وداعميه في الكونجرس. ويدرك مرشحو الحزب الديمقراطي للرئاسة حقائق الحياة هذه أيضاً ويعونها جيداً، ولعل هذا هو السر الكامن في إيغال جون كيري في إظهار تعاطفه ودعمه غير المحدود ل "اسرائيل" في عام 2004، وهذا هو أيضاً سبب سلوك هيلاري كلينتون الدرب ذاته والمغالاة في إبداء دعمها الكامل ل "اسرائيل" اليوم.

وفي غضون ذلك، يتصدر دعم الولايات المتحدة لسياسات "اسرائيل" ضد الفلسطينيين قائمة أهداف اللوبي، لكن مطامح اللوبي ومطامعه لا تتوقف هنا. فاللوبي يبتغي أيضاً من أمريكا أن تساعد "اسرائيل" على أن تظل هي القوة الإقليمية المهيمنة. فلا عجب إذن أن تتضافر جهود الحكومة "الاسرائيلية" مع مساعي الجماعات الموالية والمناصرة ل "اسرائيل" في الولايات المتحدة، وأن يعمل الطرفان معاً بجد ومثابرة لصياغة سياسة إدارة بوش تجاه العراق وسوريا وإيران، إضافة إلى خطتها الكبرى الرامية إلى إعادة صياغة نظام الشرق الأوسط.

"اسرائيل" والحرب على العراق:

لم يكن الضغط الذي مارسته "اسرائيل" واللوبي هو العامل الأوحد وراء قرار الولايات المتحدة بمهاجمة العراق في مارس/ آذار من عام 2003، لكنه كان أحد العناصر الحاسمة في اتخاذ قرار الغزو.

ويعتقد بعض الأمريكيين أن هذه كانت "حرباً من أجل النفط" لكن في الحقيقة لا يكاد يوجد أي دليل مباشر يدعم مثل هذا الزعم، والقرائن كلها توحي بعكس هذا. وعوضاً عن ذلك، فإن الحرب إنما كان الدافع الأكبر وراء شنها الرغبة الجامحة في جعل "اسرائيل" أكثر أمناً. ووفقاً لفيليب زيليكاو، وهو عضو في المجلس الاستشاري للاستخبارات الخارجية الرئاسية (2001 2003)، والمدير التنفيذي للجنة تقصي حقائق الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول، ويشغل حالياً منصب مستشار وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس، فإن "التهديد الحقيقي" الذي كان يمثله العراق لم يكن خطراً يحدق بالولايات المتحدة أو يهددها بأي صورة من الصور. ف "التهديد غير المعلن" كان "خطراً يتهدد "اسرائيل"" وتحدث زيليكاو إلى جمهور احتشد في جامعة فيرجينيا في سبتمبر من عام ،2002 فأكد ما سبق له ملاحظته وشدد على أن الحكومة الأمريكية لا تريد أن تتكئ على هذه النقطة من الناحية الخطابية والإعلامية، لأن هذه الحقيقة "لا تحظى برواج شعبي".

وفي السادس عشر من أغسطس/ آب من عام ،2002 أي قبل 11 يوماً من إطلاق نائب الرئيس ديك تشيني صافرة الشروع في حملته لتسويق الحرب وذلك بإلقاء خطاب متشدد أمام رابطة قدامى المحاربين أوردت صحيفة "واشنطن بوست" في تقاريرها أن ""اسرائيل" تحث المسؤولين الأمريكيين على ألا يؤخروا الضربة العسكرية ضد عراق صدام حسين". وبحلول هذه المرحلة، وحسب شارون، فإن التعاون والتنسيق الاستراتيجي بين "اسرائيل" والولايات المتحدة بلغا "أبعاداً غير مسبوقة"، وكان مسؤولو الاستخبارات "الاسرائيليون" قد قدموا إلى واشنطن حشداً كبيراً من التقارير المفزعة بل المثيرة للهلع بشأن برامج

العراق لحيازة أسلحة الدمار الشامل. وكما صاغ المسألة ووصفها جنرال "اسرائيلي" متقاعد فإن "الاستخبارات "الاسرائيلية" كانت شريكاً كاملاً في تكوين الصورة التي قدمتها الاستخبارات الأمريكية والبريطانية بشأن قدرات العراق وتسلحه بغير الأسلحة التقليدية".

اللوبي والحرب على العراق:

كانت القوة الدافعة الكبرى داخل الولايات المتحدة وراء إيقاد الحرب على العراق زمرة ضئيلة من المحافظين الجدد، وأكثرهم تربطه صلات حميمة بحزب الليكود "الاسرائيلي". وإضافة إلى ذلك فإن كبار قادة المنظمات الرئيسية التابعة للوبي "الاسرائيلي" صوتوا لمصلحة شن الحرب. وحسب مجلة "فوروارد": "فحين سعى الرئيس بوش لتسويق الحرب على العراق والترويج لها هبت لنصرته أهم المنظمات اليهودية الأمريكية واصطفوا جميعاً كالبنيان المرصوص للدفاع عنه. وفي بيان إثر بيان أكد زعماء اليهود في أمريكا ضرورة تخليص العالم من صدام حسين ومن أسلحته للتدمير الشامل". وتمضي الافتتاحية لتقول إن "هاجس سلامة "اسرائيل" والحفاظ على أمنها كان بحق العامل الفاعل الأكبر الذي طغى على مداولات ومشاورات الجماعات اليهودية الرئيسية، وكان جديراً بأن يستحوذ على اهتمامها".

كان المحافظون الجدد قد حزموا أمرهم وصمموا بصورة نهائية على الإطاحة بصدام حسين قبل أن يتولى بوش الرئاسة. وأحدث هؤلاء حراكاً تحريضياً نشطاً في بداية عام 1998 وذلك بنشر رسالتين مفتوحتين إلى الرئيس كلينتون ينادون فيهما بإزاحة صدام حسين عن السلطة. والموقعون عليهما، ولكثير منهم صلات وثيقة بالجماعات الموالية ل "اسرائيل" مثل معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، والمعهد

اليهودي لشؤون الأمن القومي، ومن بين كبار رجالاتها إليوت أبرامز، وجون بولتون، ودوجلاس فيث، ووليم كريستول وبيرنارد لويس، ودونالد رامسفيلد، وريتشارد بيرل، وبول وولفويتز، لم يواجهوا صعوبة كبيرة أبداً في إقناع إدارة كلينتون بتبني الغاية الكبرى العامة ألا وهي الإطاحة بصدام حسين. لكن المحافظين الجدد لم يكونوا قادرين على تسويق حرب لتحقيق هذا. فاقتضى الأمر التريث ريثما تختمر الظروف. كما أنه لم يكن في وسعهم إثارة المزيد من الحماس لغزو العراق في الشهور الأولى من إدارة بوش، وعلى عظم أهمية المحافظين الجدد وضخامة دورهم في إشعال الحرب في العراق وكبر نفوذهم لتحقيق هذه الغاية، ما كان لهذه الحرب أن تقع من دون مساعدة، إذ كانوا يرقبون ذريعة ما توصلهم إلى مبتغاهم.

لذا كانت هجمات الحادي عشر من سبتمبر فرصة المحافظين الجدد الذهبية لاختراع قضية تشن على أساس ذرائعها الحرب على العراق. ففي لقاء حاسم بالغ الأهمية مع بوش في كامب ديفيد يوم الخامس عشر من سبتمبر زين وولفويتز لبوش فكرة مهاجمة العراق قبل أفغانستان، وحرضه على ذلك مع انه لم تكن هناك إشارة من دليل على أن صدام حسين كان ضالعاً في الهجمات على الولايات المتحدة، كما كان من المعروف للقاصي والداني أن ابن لادن كان في أفغانستان. ورفض بوش هذه النصيحة واختار عوضاً عن ذلك التوجه لشن الحرب على أفغانستان، لكن الحرب على العراق صار ينظر إليها الآن على أنها احتمال جدي لا يمكن استبعاده، ولم يلبث بوش أن كلف المخططين العسكريين الأمريكيين بتاريخ 21 نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 2001 بمهمة تطوير وإعداد خطط محكمة للقيام بالغزو.

وفي غضون ذلك شمر المحافظون الجدد الآخرون عن ساعد الجد، وعملوا حثيثاً في أروقة السلطة والقوة والنفوذ. ولم تجتمع لدينا بعد عناصر القصة الكاملة لما دار وما تم تدبيره في الدهاليز والكواليس، غير أن علماء باحثين من أمثال لويس وفؤاد عجمي من جامعة جون هوبكنز أوردت التقارير أنهم لعبوا أدواراً رئيسية في إقناع نائب الرئيس ديك تشيني ليستقر رأيه على خيار الحرب على العراق. وكانت آراء تشيني أيضاً متأثرة بصورة مهولة بالمحافظين الجدد ضمن أطقم العاملين تحت إمرته، لا سيما إيرك أيدلمان، وجون حنا، ورئيس هيئة مساعديه ليبي، وهو أحد أقوى الشخصيات في الإدارة. وساعد نفوذ نائب الرئيس وتأثيره في إقناع الرئيس بوش في بداية عام 2002. وهكذا وبعد أن امتطى بوش وتشيني العربة سمع دوي طبول الحرب فقد سبق السيف العذل.

وخارج أوساط الإدارة لم يأل جهابذة المحافظين الجدد جهداً، ولم يهدروا لحظة من الوقت، بل بذلوا قصارى جهدهم لاختراع قضية تقوم ذريعتها الجوهرية على الزعم بأن غزو العراق خطوة أساسية لا يمكن كسب الحرب على الإرهاب دون الإقدام عليها. واستهدفت مساعيهم في جزء منها إبقاء الضغط على الرئيس، وفي جزئها الآخر التغلب على المعارضة للحرب داخل وخارج الحكومة ويوم 20 سبتمبر نشرت جماعة من كبار شخصيات المحافظين الجدد رسالة أخرى مفتوحة تخبر الرئيس فيها بأنه "حتى لو لم يربط أي دليل بين العراق وبين أحداث 11 سبتمبر مباشرة، فإن أي استراتيجية تستهدف استئصال شأفة الإرهاب واجتثاثه يجب أن تشتمل على جهد يصمم على الإطاحة بصدام حسين وإزاحته عن السلطة في العراق، كما ذكرت الرسالة

أيضاً الرئيس بوش بأن ""اسرائيل" كانت وستظل أخلص وأقوى حليف لأمريكا في حربها على الإرهاب الدولي". وفي عددها بتاريخ الأول من أكتوبر/ تشرين الأول دعت "ويكلي ستاندرد" عبر مقال روبرت كاجان ووليم كريستول الى تغيير النظام في العراق مباشرة بعد هزيمة طالبان. وذلك اليوم ذاته انبرى شارلز كراوثامر للجدل على صفحة جريدة "واشنطن بوست" محاججاً بأننا وبعد أن أنجزنا المهمة في أفغانستان وتخلصنا من طالبان ينبغي أن تكون سوريا هي الهدف التالي تتبعها إيران والعراق. وجادل قائلاً: "إن الحرب على الإرهاب سوف تختتم في بغداد عندما نجهز على أخطر نظام إرهابي في العالم".

وصليات القذائف الإعلامية والصحافية هذه كانت مجرد استهلالة ممهدة لحملة علاقات عامة تمضي بلا هوادة فلا تبقي ولا تذر في سبيل حشد الدعم لغزو العراق. وكان من بين الأركان الرئيسية في هذه الحملة تسخير المعلومات الاستخباراتية وتحويرها بحيث تظهر صدام وكأنه تهديد وخطر وشيك. وعلى سبيل المثال زار ليبي "السي آي إيه" مرات عدة للضغط على المحللين كي يعثروا على دليل يؤسس لقضية توفر ذرائع للحرب، وساعد في تحضير دراسة تفصيلية حول التهديد الذي يمثله العراق في بدايات عام 2003، وتم دفع التقرير إلى كولن باول ومن ثم عكف باول على التحضير لتقريره الموجز السيء الذكر الذي ألقاه في الأمم المتحدة أمام مجلس الأمن حول التهديد العراقي. وحسب بوب وود وورد فإن باول "كان مذعوراً مما اعتبره غلواً وتجنياً وتجاوزاً لكل الحدود. لقد كان ليبي يستخلص أسوأ الاستنتاجات من شذرة معلومات هنا، ونبذة هناك، ومن خيوط واهية يراد أن يحاك منها قميص من الزور". ورغم أن باول نحى جانباً معظم ما حشى به ليبي

التقرير من مزاعم ملفقة صارخة في زورها وبهتانها ، فإن العرض الذي قدمه أمام مجلس الأمن ظل مليئاً بالأخطاء، حسب اعتراف باول نفسه فيما بعد.

انخرطت أيضاً في مساعي حملة تسخير الاستخبارات لهذه المآرب منظمتان كانتا قد انشئتا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وكانت التقارير ترفع مباشرة إلى مساعد وزير الدفاع دوجلاس فيث. وكلفت مجموعة تقييم سياسة مكافحة الإرهاب بمهمة العثور على صلات تربط العراق بتنظيم القاعدة، وهي الصلات التي افترضت الأوساط الاستخباراتية أنها مفقودة. كان ويرمر ، وهو من زمرة المتشددين من المحافظين الجدد ، ومايكل معلوف، وهو لبناني أمريكي تربطه ببيرل صلات وثيقة، من أبرز أعضاء هذه المجموعة. وكلف مكتب الخطط الخاصة بمهمة العثور على أدلة يمكن أن تستخدم لتسويق شن الحرب على العراق. وترأس هذا المكتب أبرام شولسكي، وهو أحد المحافظين الجدد الذين تربطهم بوولفويتز صلات مودة قديمة، ومن بين أعضائه أفراد مجندون اختيروا من صفوف مراكز الأبحاث الموالية ل "اسرائيل".

ومثلما جميع المحافظين الجدد في واقع الأمر، يكن فيث إخلاصاً عميقاً ل "اسرائيل" ، كما تربطه علاقات قديمة مع حزب الليكود، وقد كتب مقالات في تسعينات القرن الماضي تؤيد المستوطنات وتحاول البرهنة على أنه ينبغي على "اسرائيل" أن تحتفظ بالمناطق المحتلة. وأهم من ذلك، أنه كتب مع بيرل ووورمسر تقرير "الانقطاع التام" في شهر يونيو/ حزيران لرئيس الوزراء "الاسرائيلي" القادم بنيامين نتنياهو. ويوصي هذا التقرير نتنياهو، ضمن أمور أخرى،

بأن "يركز على إزاحة صدام حسين عن السلطة في العراق. وهو الهدف الاستراتيجي "الاسرائيلي" المهم بحد ذاته". كما دعا "اسرائيل" إلى اتخاذ خطوات من أجل إعادة ترتيب الشرق الأوسط برمته. ولم يطبق نتنياهو وصيتهم، ولكن فيث وبيرل ووورمسر، سرعان ما راحوا يحثون إدارة بوش على السعي لتحقيق تلك الأهداف ذاتها. وأثار هذا الوضع كاتب الزاوية في صحيفة "هآرتس" "الاسرائيلية" عكيفا إلدار ليحذر من أن فيث وبيرل يسيران على خط رفيع بين ولائهما للحكومات الأمريكية والمصالح "الاسرائيلية".

وولفويتز مخلص ل "اسرائيل" بالقدر ذاته. وقد وصفته مجلة "فوروارد" ذات مرة بأنه "أشد الأصوات الموالية ل "اسرائيل" تطرفاً في الإدارة الأمريكية" واختارته سنة 2002، الأول من بين خمسين شخصية بارزة "تمارس النشاط اليهودي بوعي". وفي الوقت ذاته تقريباً منح (المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي) وولفويتز جائزة هنري جاكسون للخدمة المتميزة، عن دعمه الشراكة بين "اسرائيل" والولايات المتحدة، وأطلقت عليه صحيفة "جيروزاليم بوست" لقب "رجل العام، سنة 2003"، ووصفته بأنه "موال ل "اسرائيل" بورع".

وأخيراً، نجد من المناسب إضافة كلمة مختصرة عن دعم المحافظين الجدد قبل الحرب لأحمد الجلبي، المنفي العراقي الذي كان يترأس المؤتمر الوطني العراقي. فقد احتضنوا الجلبي لأنه كان يعمل على إقامة علاقات متينة مع الجماعات اليهودية الأمريكية، ويتعهد برعاية علاقات طيبة مع "اسرائيل" حالما يتسلم السلطة. وهذا بالتحديد ما كان مؤيدو تغيير النظام الموالون ل "اسرائيل" يريدون سماعه، ولذلك ساندوا الجلبي في المقابل. وقد عرض الصحافي ماتيو بيرجر جوهر

الصفقة في مجلة "جويش جورنال"، حيث قال: "إن المؤتمر الوطني العراقي يرى في تحسين العلاقات وسيلة للإفادة من النفوذ اليهودي في واشنطن والقدس، وحشد المزيد من الدعم لقضيته". أما الجماعات اليهودية، فقد رأت في ذلك فرصة لتمهيد السبيل لقيام علاقات أفضل بين "اسرائيل" والعراق، إذا انخرط المؤتمر الوطني العراقي في استبدال نظام صدام حسين.

التحول في المنطقة:

لم يكن يفترض في حرب العراق أن تكون مستنقعاً باهظ التكاليف. بل كان المقصود منها أن تكون الخطوة الأولى في خطة أكبر لإعادة ترتيب الشرق الأوسط.

وكانت هذه الاستراتيجية الطموحة تخلياً صارخاً عن السياسة السابقة للولايات المتحدة، وكان اللوبي و"اسرائيل" قوتين دافعتين حاسمتين وراء هذا التحول. وقد تأكدت هذه النقطة بوضوح بعد بدء حرب العراق من خلال خبر نشر في الصفحة الأولى من صحيفة "وول ستريت جورنال". فالعنوان الرئيسي يوضح القصة كاملة، حيث جاء فيه "حلم الرئيس: لا تغيير نظام وحسب، بل تغيير منطقة: إيجاد منطقة ديمقراطية موالية للولايات المتحدة هدف له جذور عند "اسرائيل" وعند المحافظين الجدد".

وكانت القوى الموالية ل "اسرائيل" مهتمة منذ وقت طويل بتوريط الجيش الأمريكي بصورة أكثر مباشرة في الشرق الأوسط، بحيث يستطيع المساعدة في حماية "اسرائيل". ولكنها لم تحرز سوى نجاح محدد على هذه الجبهة خلال الحرب الباردة، لأن أمريكا لعبت دور "البهلوان المتوازن بعيداً عن الشاطئ" في المنطقة، حيث ظلت معظم

القوات الأمريكية المخصصة للشرق الأوسط، مثل قوة الانتشار السريع "عند الأفق" وبعيداً عن طريق الخطر. وحافظت واشنطن على توازن مفضل للقوة بضرب القوى المحلية بعضها ببعض، وهذا هو سبب دعم إدارة ريجان لصدام ضد إيران الثورية أثناء الحرب الإيرانية العراقية (1980 1988).

وسنة 2002، عندما أصبح غزو العراق، قضية تحظى بأولوية عليا، كان إجراء التحول في المنطقة قد غدا عقيدة في أوساط المحافظين الجدد.

ويصف تشارلز كروثامر هذه الخطة الكبرى بأنها وليدة أفكار ناتاني شارانسكي، السياسي "الاسرائيلي" الذي راقت كتاباته الرئيس بوش. ولكن شارانسكي لم يكن صوتاً منفرداً في "اسرائيل". بل إن "الاسرائيليين" عبر الطيف السياسي كانوا يعتقدون أن إطاحة صدام سوف تغير الشرق الأوسط لمصلحة "اسرائيل". وقد كتب أدولف بين في صحيفة "هآرتس" (17 فبراير/ شباط 2003) "إن كبار ضباط الجيش "الاسرائيلي" والمقربين من رئيس الوزراء أرييل شارون، مثل مستشار الأمن القومي افرايم هاليفي، يرسمون صورة زاهية للمستقبل الرائع الذي ينتظر "اسرائيل" بعد الحرب. وهم يتصورون أثراً يشبه حركة أحجار الدومينو، بسقوط صدام حسين، ومن بعده أعداء "اسرائيل" الآخرون.. ومع هؤلاء الزعماء سيختفي الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل".

وباختصار، فإن زعماء "اسرائيل"، والمحافظين الجدد، وإدارة بوش، كانوا جميعاً يرون الحرب مع العراق الخطوة الأولى في حملة

طموحة لإعادة تشكيل الشرق الأوسط. وفي أول فيض للنصر حولوا أنظارهم شطر خصوم "اسرائيل" الآخرين في المنطقة.

أنصار الكيان يصوبون باتجاه سوريا وإيران :

لم يبدأ قادة "اسرائيل" بالضغط على إدارة بوش لدفعها لتصويب فوهات مدافعها باتجاه سوريا قبل مارس/آذار من عام 2003، وذلك لأنهم كانوا مستغرقين إلى الحد الأقصى في جهود التحريض لشن الحرب على العراق.

وما إن سقطت بغداد في منتصف أبريل/نيسان حتى بدأ شارون وجنرالاته ورجالاته يحثون واشنطن على استهداف دمشق. وعلى سبيل المثال أجرى شارون ووزير حربه شاؤول موفاز مقابلات قصد منها تسليط وهج إعلامي مبهر في 16 أبريل في العديد من الصحف "الاسرائيلية". ففي جريدة "يديعوت أحرنوت" طالب شارون الولايات المتحدة بأن تمارس ضغطاً "شديداً" على سوريا. وصرّح موفاز لمعاريف قائلاً: "لدينا لائحة طويلة من المسائل التي نفكر بأن نطالب السوريين بها، ومن المناسب أن نقوم بهذا من خلال الأمريكيين.

وتحدّث مستشار شارون لشؤون الأمن القومي إيفرايم هالفي إلى جمهور احتشد في قاعة المحاضرات في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، فأخبرهم بأن من المهم الآن بالنسبة للولايات المتحدة أن تتعامل بحزم وخشونة مع سوريا، وأوردت ال "واشنطن بوست" أن "اسرائيل" كانت "تغذي الحملة" ضد سوريا بإمداد أجهزة الاستخبارات الأمريكية بتقارير عمّا يقوم به الرئيس السوري بشار الأسد من أعمال.

وكـان بعـض مـن أبـرز أعضـاء اللـوبي قـد قـدّموا الحجـج ذاتهـا وجادلوا بالطريقـة نفسـها بعـد سـقوط بغـداد. وأعلـن وولفـويتز أنـه "يجـب إحداث تغيير للنظـام في سـوريا". وأخـبر ريتشـارد بـيرل أحـد الصـحافيين قائلاً: "يمكننا أن نبـث رسـالة قصـيرة، رسـالة تتـألف مـن كلمتين (إلى الأنظمـة المعاديـة الأخـرى في الشـرق الأوسـط): "أنـتم اللاحقـون"". وفي أوائل ابريل نشر معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط تقريراً يمثل رأي الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) بدأ بعبارة أن سوريا "يجب ألا يفوتها مغـزى الرسـالة، ألا وهـي أن الـدول الـتي تنـتهج سياسـة صـدام حسـين الرعناء، وتسلك طريق التحدي، يمكن أن ينتهي بها المطاف إلى مواجهة ما واجهه من مصير". وفي الخامس عشـر مـن أبريـل كتـب كلـين هـالفي مقالاً في صحيفة "لوس أنجلوس تايمز" تحت عنوان: "في الخطـوة التاليـة صعّدوا الضغوط على سوريا". هـذا في حين كتـب زيـف تشـافيتس مقـالاً في اليـوم نفسـه لجريـدة "نيويـورك ديلـي نيـوز" بعنـوان "سـوريا صـديقة الإرهـاب تحتـاج إلى تغيير أيضـاً". ولـئلا يزايـد عليـه أحـد، سـارع لـورنس كـابلان فكتـب في صـحيفة "نيـو ريببلـك" بتـاريخ 21 أبريـل ليقـول: إن الرئيس السوري بشار يمثل تهديداً خطيراً لأمريكا.

وعـودة أخـرى إلى الكـابيتول هيـل حيـث نفـض عضـو الكـونجرس، نائـب نيويـورك إيليـوت اينجيـل الغبـار عـن قـانون محاسـبة سـوريا واسـترداد السـيادة اللبنانيـة وأعـاد تقديمـه يـوم 12 أبريـل، وتوعـد هذا القانون سوريا بفرض عقوبات إن هي لم تنسحب مـن لبنـان، وتتخلـى عن أسلحة الدمار الشامل، وتوقف دعمها للإرهاب، كما طالـب سـوريا ولبنان باتخاذ خطوات عملية ملموسة لإبرام سلام مع "اسـرائيل". وأفـاض اللـوبي تبريكاتـه علـى هـذا التشـريع، وتبنـاه بقـوة، لا سـيما إيبـاك،

و"أطرت له الأطر" حسب "جويش تلجراف" اليهودية "من قبل بعض من أخلص أصدقاء "اسرائيل" في الكونجرس". كان هذا التشريع مهملاً إلى حد ما لبرهة من الوقت، ويعزى السبب الأكبر في هذا الغض إلى أن إدارة بوش لم تكن شديدة الحماس لطرحه وتبنيه بقوة، غير أنه جرى تمرير هذا التشريع المناهض لسوريا بأغلبية ساحقة (398 صوتاً إلى 4) في مجلس النواب وبنسبة 89 إلى 4 في مجلس الشيوخ، وصدق بوش عليه ليصبح قانوناً في 12 ديسمبر/كانون الأول من عام 2003.

ومع ذلك كانت إدارة بوش لا تزال منقسمة بشأن الحكمة من استهداف سوريا في هذا الوقت بالذات، ومع أن المحافظين الجدد كانوا يتوقون في الحقيقة إلى تأجيج صراع مع دمشق، فإن وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية كانتا تعارضان هذا التوجه. وحتى بعدما وقع بوش على القانون الجديد أكد أنه سيمضي ببطء وتدرّج في تطبيقه.

ويمكن فهم ازدواجية بوش وتأرجحه حيال هذه القضية، ففي المقام الأول، دأبت الحكومة السورية على إمداد الولايات المتحدة بدفق ضخم من المعلومات الاستخباراتية المهمة عن تنظيم القاعدة منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، كما أنها حذرت واشنطن أيضاً في الوقت المناسب بشأن هجوم إرهابي كانت القاعدة قد خططت لشنه في الخليج. وعلاوة على ذلك أمّنت سوريا لمحققي الاستجواب في ال "سي آي إيه" سبل الوصول إلى محمد الزمار، الذي راجت مزاعم بأنه هو من قام بتجنيد العناصر التي شنت هجمات 9/11 واختطفت الطائرات، والقبض عليه، فاستهداف نظام بشار الأسد من شأنه أن يهدد حلقات الارتباط الثمينة هذه ويقوض جهود الحرب الكبرى على الإرهاب.

وفي المقام الثاني، لم تكن علاقات دمشق سيئة مع واشنطن قبل الحرب على العراق (فعلى سبيل المثال كان قد بلغ بسوريا التعاون أن صوتت لمصلحة القرار 1441 في مجلس الأمن)، كما لم تكن سوريا تمثل تهديداً للولايات المتحدة بحال من الأحوال، فالتشدد تجاه سوريا واستخدام الخشونة في التعامل معها سوف يظهر الولايات المتحدة بمظهر "البلطجي" أو "القبضاي" المتغطرس الذي لا يروي ظمأه إلا إشباع الدول العربية ضرباً وإذلالاً. وأخيراً فإن الزج بسوريا في لائحة الدول التي تستهدفها أمريكا من شأنه أن يوفر لسوريا حافزاً قوياً وذريعة لإحداث اضطراب وقلاقل في العراق، وحتى لو ارتأى المرء الضغط على سوريا فثمة ألف سبيل بديل لذلك. كما أن من الحكمة قبل التصعيد مع دمشق إنجاز المهمة في العراق أولاً.

ومع ذلك أصر الكونجرس على تصعيد الضغوط على سوريا، وكان الدافع الأكبر وراء ذلك هو الاستجابة لضغط مارسه المسؤولون "الاسرائيليون" والجماعات الموالية ل "اسرائيل" مثل "إيباك". ولو لم يكن هناك لوبي "اسرائيلي" ضاغط شديد الجبروت والتأثير لما كان ثمّة قانون لمحاسبة سوريا، ولكانت سياسة الولايات المتحدة تجاه دمشق أكثر استجابة على الأرجح وأعظم خدمة للمصالح القومية الأمريكية.

استهداف إيران:

يميل "الاسرائيليون" إلى وصف أي تهديد بأشد العبارات وأقسى الألفاظ، لكن إيران ينظر إليها على نطاق واسع على أنها أخطر أعدائهم على الإطلاق، وما ذلك إلا لأنها أرجح الخصوم كفّة في احتمالات حيازة السلاح النووي حالياً. وفي حقيقة الأمر فإن "الاسرائيليين" كلهم يرى في أي بلد إسلامي في الشرق الأوسط يحوز

أسلحة نووية تهديداً مصيرياً داهماً. وكما كان وزير الحرب "الاسرائيلي" بنيامين بن أليعازر قد علّق قبل شهر واحد من غزو العراق فإن "العراق مشكلة.. لكنكم ينبغي أن تفهموا هذه النقطة، أعني أنكم لو سألتموني اليوم فإيران أخطر من العراق".

وكان شارون قد بدأ يدفع الولايات المتحدة ويضغط عليها علانية لتجابه إيران في نوفمبر/تشرين الثاني من عام 2002، في مقابلة مع "التايمز" اللندنية أريد لها أن تحظى بوهج إعلامي كبير. فبعدما وصم إيران بأنها "ينبوع الإرهاب في العالم" وأنها مصممة على امتلاك السلاح النووي، أعلن أنه يجب على إدارة بوش أن تستخدم القبضة الحديدة ضد إيران "في اليوم التالي" لغزوها العراق. وفي أواخر أبريل من عام 2003، أوردت صحيفة "هاآرتس" في تقرير لها أن السفير "الاسرائيلي" في واشنطن صار يدعو اليوم إلى تغيير النظام في إيران. وعبّر السفير عن وجهة نظره في أن الإطاحة بصدام لم تكن "كافية". وحسب كلماته فإن أمريكا "ينبغي عليها أن تمضي قدماً وتتابع، فما زالت هناك أخطار جسام تحدق بنا من صوب سوريا، وأعظم منها، من جهة إيران".

كما لم يهدر المحافظون الجدد لحظة واحدة في السعي لاختلاق الذرائع وتلفيق الأمور كي يبنوا عليها قضية تغيير النظام في طهران. في السادس من مايو/أيار احتضن معهد المشروع الأمريكي مؤتمراً حول إيران استغرق يوماً كاملاً وشاركته في رعاية المؤتمر المنظمة المناصرة ل "اسرائيل"، "مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات" ومعهد هدسون.

وكان المتحدثون كلهم جميعاً موالين ل "اسرائيل" يناصرونها أشدّ المناصرة، ودعا كثير منهم الولايات المتحدة إلى استبدال النظام

الإيراني بديمقراطية. وكما هو معهود، كان هناك سيل عرم من المقالات التي دبجها محافظون جدد بارزون انغمسوا في مشاغل تهيئة السبل لاستهداف إيران، فعلى سبيل المثال، كتب وليم كريستول في الويكلي ستاندرد يوم 12 مايو/أيار أن "تحرير العراق كان المعركة العظمى الأولى على درب رسم ملامح مستقبل الشرق الأوسط.. إلا أن المعركة العظيمة التالية ونأمل أن لا تكون عسكرية، ستكون المعركة ضد إيران".

واستجابت إدارة بوش لضغوط اللوبي بأن وصلت الليل بالنهار وبذلت قصارى جهدها لإجهاض البرنامج النووي الإيراني. لكن واشنطن لم تحرز نجاحاً يذكر، وتبدو إيران مصممة على الحصول على ترسانة نووية. ونتيجة لذلك صعّد اللوبي ضغوطه على حكومة الولايات المتحدة مسخراً كلّ ما في جعبته من استراتيجيات وألاعيب، وتنهال علينا اليوم الافتتاحيات والمقالات التي تحذّر حالياً من الأخطار الوشيكة التي تحدث بالعالم إذا امتلكت إيران السلاح النووي، وتنذر المجتمع الدولي وتخوّفه من خطورة أي تغاضٍ أو استرضاء أو مهادنة لنظام "إرهابي"، وتلمّح بصورة سوداوية قاتمة إلى أنه ينبغي التحرك للقيام بعمل استباقي وقائي في حال أخفقت الدبلوماسية، كما يدأب اللوبي على الضغط على الكونجرس ليصدق على تشريع دعم حرية إيران، الذي سوف يوسع نطاق الحظر الحالي المفروض على إيران. ويحذر المسؤولون "الاسرائيليون" أيضاً من أنهم سيقدمون على عمل استباقي إن مضت إيران قدما في مشروعها النووي، وهي تلميحات تقصد في جزء منها الحفاظ على تركيز واشنطن على هذه القضية.

ويمكن للمرء أن يجادل في أن "اسرائيل" واللوبي لم يكن لهما تأثير عظيم في سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران، لأن لدى الولايات المتحدة أسبابها الخاصة للحيلولة دون حيازة إيران للأسلحة النووية، وهذا صحيح في جزء منه، لكن طموحات إيران النووية لا تمثل تهديدا مصيريا بالنسبة للولايات المتحدة، فإذا كان في مقدور واشنطن التعايش مع اتحاد سوفييتي نووي، وصين نووية، أو حتى كوريا شمالية نووية فلا شك في أن في وسعها التعايش مع إيران نووية، وهذا هو السبب في أن اللوبي يجب أن يبقي على زخم متواصل من الضغوط على ساسة الولايات المتحدة كي تجابه إيران. صحيح انه ما كان قدّر لإيران والولايات المتحدة أن تكونا حليفتين لو لم يوجد اللوبي، لكنه لولا اللوبي لكانت سياسة الولايات المتحدة أكثر اعتدالاً وما كان للحرب الاستباقية أن تكون خياراً جدياً.

ملخص:

لا عجب إذن في أن "اسرائيل" وداعميها ومناصريها الأمريكان يبتغون من الولايات المتحدة أن تتعامل مع أي من خيوط أمن "اسرائيل" ومع كل هذه الخيوط مجتمعة. فإذا ما نجحت مساعيهم لصياغة سياسة الولايات المتحدة تم بالتالي إضعاف أعداء "اسرائيل" أو الإطاحة بهم، فعندها تستبيح "اسرائيل" الفلسطينيين استباحة كاملة وتطلق أيديها تفعل بهم ما تشتهي، وعندها سيناط بالولايات المتحدة معظم المجهود الحربي القتالي لتخوض المعارك وتقدم قوافل القتلى ولتنهض بعبء إعادة بناء ما دمرته ودفع الفواتير.

إلا انه حتى لو أخفقت الولايات المتحدة في إحداث تحول في الشرق الأوسط ووجدت نفسها في صراع مع عالم عربي وإسلامي يزداد

جنوحاً نحو الأصولية والتطرف، فسوف ينتهي المطاف ب "اسرائيل" إلى الاستئثار بحماية القوة العظمى الوحيدة في العالم، ومن وجهة نظر اللوبي فإن هذه النتيجة ليست هي الكمال المنشود، لكنها من الواضح أنها هي المفضلة لواشنطن لتترك مسافة بينها وبين "اسرائيل"، أو لتستخدم قوتها لحمل "اسرائيل" على إقامة سلام مع الفلسطينيين.

الاستنتاجات:

هل يمكن كبح جماح اللوبي ولجمه؟ يود المرء لو ساير هذا الاعتقاد وأطلق بعض العنان للتفاؤل، آخذاً في الحسبان الانهيار الكامل في العراق والحاجة الواضحة والملحة لإعادة تلميع صورة أمريكا ونفض ما علق بها من غبار كثيف في العالمين العربي والإسلامي، وما بدأ يتكشف أخيراً حول أن مسؤولي إيباك يسربون أسرار حكومة الولايات المتحدة إلى "اسرائيل". كما يمكن للمرء أن يذهب في الاعتقاد إلى أن موت عرفات وانتخاب أبي مازن الأكثر اعتدالا منه سيجعل واشنطن تضغط بقوة اكبر من أجل التوصل إلى اتفاقية سلام. وباختصار، فإن هناك أسساً صلبة تتيح لقادة الولايات المتحدة ألا يظلوا رهائن الالتصاق الكامل باللوبي، وأن ينأوا عنه ولو بمسافة ضئيلة وأن يتبنوا سياسة شرق أوسطية أكثر انسجاماً مع المصالح الأمريكية في مداها الأوسع وتجلياتها الأشمل، وبشكل خاص فإن استخدام القوة الأمريكية لتحقيق سلام عادل بين الفلسطينيين و "اسرائيل" سوف يساعد على إحراز تقدم في تحقيق الغايات الأشمل من محاربة للتطرف وإعلاء لشأن الديمقراطية في الشرق الأوسط.

ولكن ذلك لن يحدث في وقت قريب. فمنظمة إيباك وحلفاؤها (ومن بينهم الصهاينة المسيحيون) ليس لديهم خصوم خطيرون في عالم

حشد التأييد. وهم يعلمون أن الدفاع عن "اسرائيل"، غدا أصعب من اليوم، وهم يستجيبون لذلك بتوسيع نشاطاتهم وزيادة أعداد الهيئات العاملة لديهم، وعلاوة على ذلك، يظل الساسة الأمريكيون شديدي الحساسية إزاء التبرعات للحملات الانتخابية وأشكال الضغط السياسي الأخرى، ومن المتوقع أن تظل وسائل الإعلام الرئيسية متعاطفة مع "اسرائيل" بصرف النظر عما تفعله.

إن الوضع مثير للقلق العميق، لأن نفوذ اللوبي يسبب المتاعب على جبهات عديدة. فهو يزيد الخطر الإرهابي الذي تواجهه جميع الدول، بما فيها الدول الأوروبية الحليفة لأمريكا، واللوبي بمنعه زعماء الولايات المتحدة من الضغط على "اسرائيل" لتصنع السلام، جعل من المستحيل إنهاء الصراع "الاسرائيلي" - الفلسطيني.

وهذا الوضع يمنح المتطرفين أداة تجنيد قوية، ويوسع رقعة الإرهابيين المحتملين والمتعاطفين معهم، ويسهم في إيجاد الراديكالية الإسلامية في العالم.

وعلاوة على ذلك، قد تؤدي حملة اللوبي لتغيير النظام في إيران وسوريا إلى أن تهاجم الولايات المتحدة هاتين الدولتين، بما ينطوي عليه ذلك من الآثار المدمرة المحتملة، إننا لسنا في حاجة إلى عراق آخر. وأقل ما في الأمر أن عداء اللوبي لهاتين الدولتين يجعل من الصعب على واشنطن بوجه خاص أن تجندهما ضد حركة القاعدة والتمرد العراقي، حيث ثمة حاجة ماسة إلى الحصول على مساعدة هاتين الدولتين.

كما أن للأمر بعدا أخلاقيا، إذ غدت الولايات المتحدة بفضل اللوبي، الدولة التي تمكّن "اسرائيل" في واقع الأمر من التوسع في

المناطق المحتلة، وأصبحت بذلك متواطئة ومشاركة في ارتكاب الجرائم ضد الفلسطينيين. ويدمر هذا الوضع جهود واشنطن لتعزيز الديمقراطية في الخارج. ويجعلها تبدو مرائية عندما تضغط على الدول الأخرى لكي تحترم حقوق الإنسان.

وتبدو جهود واشنطن للحد من الانتشار النووي مرائية بالقدر ذاته، مع الأخذ في الاعتبار رغبتها في تقبل ترسانة "اسرائيل" النووية، مما يشجع إيران والدول الأخرى على السعي لامتلاك قدرات مماثلة.

وعلاوة على ذلك، فإن حملة اللوبي لإخماد الجدل بشأن "اسرائيل" غير صحية للديمقراطية. وإسكات المتشككين بتنظيم القوائم السود وعمليات المقاطعة - أو بالقول أن المنتقِدين معادون للسامية- يتناقض مع مبدأ النقاش الحر الذي تقوم عليه الديمقراطية. وعجز الكونجرس الأمريكي عن إجراء حوار أصيل حول هذه القضايا الحيوية يشل عملية التداول الديمقراطي برمتها. وينبغي أن يكون من يساندون "اسرائيل" أحرارا في الدفاع عن قضيتهم وتحدي من يخالفونهم. ولكن جهود خنق النقاش بالتخويف تجب إدانتها بصراحة من قبل الذين يؤمنون بالتعبير الحر والنقاش المفتوح للقضايا العامة المهمة.

وفي النهاية، لقد كان أثر اللوبي في "اسرائيل" سيئا، فمقدرة "اسرائيل" على إقناع واشنطن بمساندة أجندة توسعية قَعَدَ ب "اسرائيل" عن اغتنام الفرص، التي كانت ستحفظ أرواحاً "اسرائيلية" وتقلص

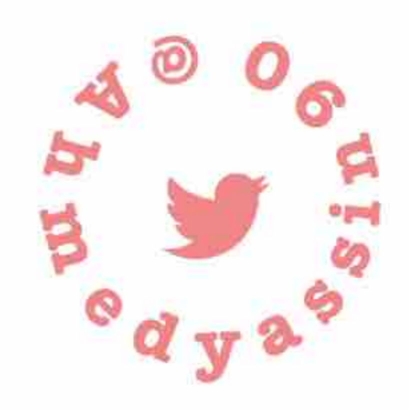
اعداد المتطرفين الفلسطينيين - ومن بين تلك الفرص توقيع معاهدة سلام مع سوريا والتطبيق التام والفوري لاتفاقيات أوسلو.

ولكن حرمان الفلسطينيين من حقوقهم السياسية المشروعة، لم يجعل "اسرائيل" قطعا أكثر أمناً، والحملة الطويلة الواسعة لقتل أو تهميش جيل من الزعماء الفلسطينيين شدت أزر الجماعات المتطرفة مثل حماس، وقللت عدد الزعماء الفلسطينيين الراغبين في قبول تسوية عادلة، والقادرين على جعلها تعمل في الوقت ذاته. ويثير هذا المسار شبح احتلال "اسرائيل" ذات يوم لوضعية الدولة المنبوذة، التي كانت ذات يوم حكرا على دول التمييز العنصري مثل جنوب أفريقيا. ومن المفارقات أن "اسرائيل" ذاتها كانت ستغدو في وضع أفضل لو كان اللوبي اقل سطوة ولو كانت سياسة الولايات المتحدة أكثر إنصافاً.

ولكن هنالك بصيص أمل، فعلى الرغم من أن اللوبي يظل قوة شديدة، إلا أن الآثار العكسية لنفوذه يصعب إخفاؤها بصورة متزايدة، والدول القوية تستطيع الحفاظ على السياسات التي يعتريها العيب والنقص بعض الوقت، ولكنه لا يمكن تجاهل الواقع إلى الأبد. ولذلك، فإن ما تمس الحاجة إليه هو إجراء حوار نزيه وصريح حول نفوذ اللوبي، وحوار أكثر صراحة وانفتاحاً بشأن مصالح الولايات المتحدة في هذه المنطقة الحيوية. وكون "اسرائيل" في صحة وعافية، إحدى هذه المصالح، ولكن ليس منها استمرار "اسرائيل" في احتلال الضفة الغربية، أو تطبيق أجندتها الأوسع في المنطقة. وسوف يكشف النقاش الصريح العلني حدود الدفاع الاستراتيجي والأخلاقي للدعم الأمريكي

المتحيز، وقد ينقل الولايات المتحدة إلى موقف أكثر انسجاماً مع مصلحتها القومية، ومع مصالح الدول الأخرى في المنطقة، ومصالح "اسرائيل" بعيدة المدى كذلك[1].

1- أثارت هذه الدراسة التي صدرت في آذار/ مارس 2006 في الولايات المتحدة الأمريكية ردود فعل واسعة أمريكياً ودولياً. وتعرّض مؤلفاها المعروفين بمستواهما العلمي الرفيع وسمعتهما الكبيرة، إلى حملة شرسة من اللوبي الصهيوني وأنصاره. وقد اضطرّت جامعة هارفرد إلى رفع اسمها عن هذه الدراسة بتلك الحملة. والترجمة المرفقة قامت بإعدادها صحيفة الخليج الإماراتية في الفترة بين 31 آذار/ مارس و 7 نيسان/ أبريل 2006 ونشرتها صحيفة أخبار الخليج البحرينية، كما قامت صحيفة السفير اللبنانية بنشر ملخص لها.


@Ahmedyassin90

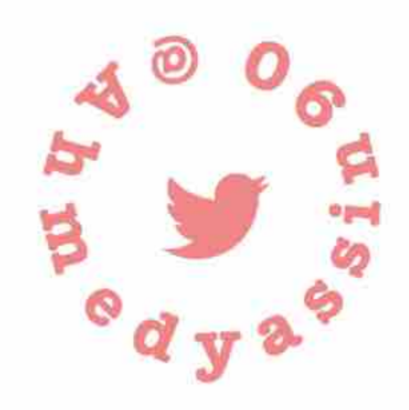


الفصل الخامس عشر



الفقه السياسي الإسلامي




@Ahmedyassin90

تعريف الدولة وأركانها :

الدولة، حسب الفقه الدستوري المعاصر، هي : " مجموعة أفراد يقيمون إقامة دائمة على إقليم محدد، ويخضعون لسلطة سياسية" .

على أن الدولة الإسلامية طراز خاص من الدول تختلف في طبيعتها وغاياتها عن سائر الدول المعاصرة، وذلك لتفردها بنظام قانوني من مجموعة من القواعد الإلهية تتشكل وفقاً لها غايات الدولة وأهدافها وحدود ونطاق كل سلطة، كما تحدد سلوك أفراد الجماعة الإسلامية حكاما ومحكومين بحيث تعد هذه القواعد إطاراً قانونياً ملزما للجماعة الإسلامية بأسرها[1] .

وعليه فإن الدولة الإسلامية محكومة سلفاً بقواعد وأحكام ملزمة ولا تملك الجماعة الإسلامية والسلطات التي تمثلها إلا العمل في حدودها فالدولة الإسلامية تقوم على كيانين : مادي يتمثل في العناصر المادية لقيام أي دولة، ومعنوي أو روحي يتمثل في مجموعة القواعد والأحكام الإلهية التي أوجبها الإسلام .

وبمراعاة ما سبق يمكن تعريف الدولة الإسلامية بأنها، مجموعة من الأفراد المسلمين بحسب الغالب يقيمون في دار الإسلام، ويلتزمون التزاما حتميا وقاطعاً بالقواعد والضوابط الإلهية في نظام العقيدة والتشريع، ويخضعون لسلطة سياسية تلتزم بالامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية وكفالة تحقيق ما أمرت به .

---

(1) بحث " بعض المفاهيم الإدارية والسياسية من منظور إسلامي د. فؤاد محمد النادي (ندوة الإدارة في الإسلام) ونظام الحكم في الإسلام، د. محمد عبد الله العربي 21.

وينبثق مفهوم الدولة الحديثة من نظرية (العقد الاجتماعي) التي نادي بها (جان جاك روسو)، وبعض الباحثين يقرر أن جذور تلك النظرية مقتبسة من الحضارة الإسلامية التي اتصل بها الغربيون في عهد مبكر بالاحتكاك السلمي أو الحربي، وبالتحديد يظن أن أصلها صحيفة المدينة، التي أبرمها النبي صلى الله عليه وسلم لتكون معاقدة تعايش بين المسلمين في المدينة المنورة ومن يساكنهم فيها من اليهود وغيرهم لتكوين دولة يرأسها النبي صلى الله عليه وسلم[1] .

وعليه، فإن الدولة الإسلامية ـ كغيرها ـ تتكون من ثلاثة أركان أو عناصر هي :

1- الشعب (أي المواطنون في الدولة) .

2- الأرض (أي الإقليم الذي تقوم عليه الدولة) .

3- السيادة (أي السلطة التي تحكم الشعب وتمثله) .

وفيما يلي بيان موجز لكل من هذه الأركان، مع بيان الخصوصية التي له من المنظور الإسلامي .

ومعرفة الأغلبية الإسلامية التي تعتبر بها الدولة إسلامية ليست ميسورة دائماً بسبب عدم توافر إحصاءات دقيقة عن التوزيع الديني للسكان في مختلف دول العالم، لأن ذلك يتطلب تعدادات سكانية دقيقة تتضمن بيانا خاصا بشأن الانتماء الديني وهو لا يتوافر بسبب صعوبات فنية مادية وأخرى معنوية[2] .

(1) مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي، د. محمد حميد الله 100 .

(2) الفقه السياسي للأقليات المسلمة د. نادية محمود مصطفى ص 5 .

(1) **الشـــعب** :

يكفي لكي يتحقق عنصر الشعب أن يتوافر عدد من الناس مهما كان دينهم لكن يتطلب الأمر في الدولة الإسلامية أن يكونوا جميعا من المسلمين، أو أغلبيتهم، وفي الحالة الأخيرة فإن من يعيشون في الدولة من غير المسلمين بصفة تاريخية دائمة هم جزء من الشعب، وقد كان الوصف الملازم لهم أنهم (أهل الذمة) .

والآن جرت النظم الحديثة على فصل الجنسية عن الدين، مع تحقيق المساواة التامة بين جميع أفراد الشعب ـ دون نظر للعقيدة والدين ـ في شتى الحقوق السياسية والحقوق العامة والخاصة، والاشتراك في انتخاب رئيس الدولة وعضوية المجالس الشعبية لتمكين جميع المواطنين من عرض مشاكلهم وإبداء الرأي العام والخاص بمصالحهم[1] .

هذا، وإن المراد بالشعب (الذي هو أحد عناصر الدولة) الشخص الذي يحمل جنسية الدولة، باصطلاح العصر الحاضر . وهي ما يطلق عليه في أدبيات التراث التاريخي الإسلامي : النسبة المكانية . ولم يكن هناك ما يعرف الآن بالجنسية أو التابعية وكان البديل عن الجنسية هو النسبة المكانية التي تستحق تلقائياً (ولا تحتاج للمنح) بمجرد ولادة الشخص في بلدٍ ما، أو اتخاذه بلداً ما موطناً له بالإقامة فيه أربع سنين فأكثر .

وقد نقل الإمام النووي عن عبد الله بن المبارك وغيره أنهم قالوا : " إذا أقام إنسان في بلد أربع سنين نسب إليه " .

---

(1) الدولة في الإسلام ، د. مجمد سلام مدكور 118 .

ولم يكن هناك ما يمنع من تعدد (الجنسية = النسبة المكانية) حيث يضيف النووي بياناً عما استقر لدى المؤرخين في هذا الصدد بقوله:

" إذا كان للإنسان نسب إلى بلدين، بأن يستوطن أحدهما ثم الآخر نسبوه غالباً إليهما ، وقد يقتصرون على أحدهما . وإذا نسبوه إليهما قدموا الأول فقالوا : المكي الدمشقي، والأحسن : المكي ثم الدمشقي . وقد يقولون : الشامي الدمشقي الحرستاني، فينسبونه إلى الإقليم (الشام) ثم البلدة (دمشق) ثم القرية (حرستا) "[1] .

(2) **الأرض :**

أطلق الفقهاء على الإقليم الذي تقوم عليه الدولة الإسلامية اسم (دار الإسلام) بحيث يشمل كل ما دخل من البلاد في محيط سلطان الإسلام ونفذت فيه أحكامه وأقيمت شعائره .

وتسمى دار الإسلام أيضاً (دار العدل) ويقابلها (دار البغى) وهي المنطقة التي يثور فيها تمرّد على السلطة الحاكمة .

أما البلاد التي تخضع لغير سلطان الإسلام فيطلق عليها أحد اسمين :

أ - إذا كانت هناك عهود بين الدار التي لم تدخل في سلطان الإسلام وبين الدولة الإسلامية فإنها تسمى (دار العهد) .

ب- إذا لم تكن هناك عهود فإنها تسمى (دار الحرب) .

ولا تصير دار الإسلام كذلك إلا إذا كانت تطبق فيها أحكام الإسلام وكان أمنها بأمن المسلمين . فإن ظهرت فيها أحكام الكفر

---

(1) تهذيب الأسماء واللغات، للنووي 14/1 .

ونفذت فيها وزال منها الأمن الذي كان بأمان المسلمين بالنسبة لكل مسلم وذمي فإنها لا تعتبر دار إسلام .

والكلام واسع عن الدور وأنواعها ما بين دار الإسلام، ودار العهد ودار الحرب، وذلك في كتب الفقه، وكتب السير والأحكام السلطانية . وهي تقسيمات تصف واقع المعمول به في عصور الفقهاء وفي إطار المتعارف عليه بين الدول ولو لم يكن مدوناً ، وما كان مبنياً على العرف في الأزمنة أو الأمكنة يتغير طبقاً للمعطيات الجديدة دون الإخلال بما جاء في النصوص الشرعية من حيث جوهر تلك الموضوعات، أو ما تعلقت به بعض الأحكام كالميراث الذي يتأثر باختلاف الدين، وباختلاف الدار (عند بعض الفقهاء) سواء في حق الوارث والموروث أو في حق أحدهما .

(3) مبدأ السيادة :

المراد بالسيادة استقلالية السلطة التي تحكم الشعب وتنظم شئونه وموارده وتقيم العدل بين أفراده والدفاع عنه وتنظيم الصلات بالدول الأخرى عن طريق تبادل التمثيل السياسي والاشتراك في المنظمات الدولية .

ولا بد لممارسة السيادة من شخص وهيئة تعاونه . كما لا بد من نفاذ قرارات الدولة في الداخل ، والاستقلال السياسي وعدم الخضوع لمؤثرات خارجية في العلاقات مع الدول . ولا يخل بذلك التقيد بقواعد القانون الدولي وقرارات المنظمات الدولية .

وقد مرّ مفهوم السيادة بمراحل بدءاً بالصراع بين السلطة السياسية والشعبحينما كانت السيادة لشخص الحاكم، وليس للسلطة

التي برأسها، أي الشخصية المعنوية للشعب الذي يمثله الحاكم، ثم تطور حتى أصبح قائماً على اعتبار الأمة مصدراً للسلطات واستمداد سلطة الحاكم من الإرادة الجماعية للشعب.

وهذا المفهوم الأخير مقبول إسلامياً، فالأمة ـ كما سبق ـ هي التي تمنح الحاكم سلطته، ويحق لها مراقبته سياسياً وقضائياً ولكن سيادة الأمة نفسها مقيدة في مجال التشريع بأحكام ومبادئ الإسلام.

وعليه فإن السيادة في المنظور التقليدي مطلقة بما تختاره السلطة التشريعية في أي وقت، أما في المنظور الإسلامي فإن السيادة مقيدة قبل نشأتها بالأحكام الثوابت والمبادئ الأساسية للإسلام.

ومبدأ السيادة يتمثل في السلطات الثلاث التي تشكل هوية الدولة، من حيث الجهة التي تصدر تشريعاتها، وجهازها القضائي، وجهاز الإدارة والتنفيذ. وسيأتي مزيد من بيان للسلطة التنفيذية، بعد تقديم نبذة مجملة عن السلطات الثلاث وقضية الفصل بينها.

السلطات الثلاث، والفصل بينها:

- إن وجود السلطات الثلاث لابد منه لإبراز سيادة الدولة.
- فالسلطة التشريعية تضع النظم والقوانين، والسلطة القضائية تحسم المنازعات وفقاً لقوانين السلطة التشريعية.
- والسلطة التنفيذية تحمي الناس وتحفظ الأمن وتنفذ الأحكام الصادرة عن السلطة القضائية. وهذه السلطة الأخيرة (التنفيذية) يعود إليها توصيف السياسة التي تسلكها الدولة، وهي محل التفصيل لاحقاً.

والفصل بين السلطات الثلاث هو لضمان الحريات والحفاظ عليها، وهو مبدأ حديث العهد بالتطبيق وأول من طبقه الفرنسيون عام 1791 واستوحوه من فكر مونتسكيو في كتابه روح الشرائع التي سيتم التوسع فيها .

والانفصال بين السلطات الثلاث قد يحصل من خلال الضوابط التي تحكم كل سلطة ولو لم يصرح بالفصل . وهذا ما كان يتم في العهود الإسلامية .

والسلطتان التشريعية والقضائية تكفي الإشارة بإيجاز إليهما من حيث فصلهما عن السلطة التنفيذية .

- فالسلطة التشريعية فيما لا نص فيه من كتاب أو سنة مرجعها إلى المجتهدين في حال اختلاف الاجتهادات بما يختاره الإمام للمصلحة

العامة، وهذان الضابطان مستندان إلى أصول الاجتهاد يلتزم وشروط المصلحة، وهذا فصل عملي واضح لهذه السلطة عن غيرها، وبخاصة السلطة التنفيذية المطلقة[1] .

- والسلطة القضائية مقيدة بالأحكام الشرعية، فلا تخضع لتدخل السلطة التنفيذية وإن كان القضاة يولون من قبلها، بل كان من حق القضاء محاكمة من يديرون تلك السلطة ومن أجل ذلك أنشئ ديوان المظالم الذي يشبه القضاء الإداري الآن، فضلاً عن ديوان

1- يرى د. بشار عواد معروف في بحثه عن الشورى (ص3) ان ربط الشورى بالمجالس المقترحة للقوانين فيه تقليل من شأنها، فإن الذين يقترحون القوانين هم الفقهاء العلماء المجتهدون العارفون باستنباط الأحكام من الشريعة بعد الاستعانة بالمستشارين، وهم كل من يستفاد منه في هذا المجال .

الحسبة التي هي رقابة إدارية وكان تطبيقها أحياناً يشمل الحكام.

إن عدم بروز هذا الفصل في العهود الإسلامية سببه طبيعة العلاقة التي كانت تسود بين من يشغلون مهام تلك السلطات، وليس ذلك مانعاً من الفصل المنظَّم حسب مقتضى الظروف وتغير الأوضاع، كما عليه الحال الآن[1].

نوع الحكومة الإسلامية :

الحكومات أنواع ما بين دكتاتورية، وارستقراطية (للنخبة من الطبقات) أو ديمقراطية، اوثيوقراطية (إلهية) وفق توجيهات الرهبان عند الغرب، أو وفق أحكام الشريعة في المنظور الإسلامي.

والحكومة الإسلامية ليست دكتاتورية قطعاً ولا ارستقراطية، كما أنها ليست من قبيل الحكم الديمقراطي بدقة، لأن مصدر السيادة في الحكم الديمقراطي للشعب بإطلاق، أما في الحكومة الإسلامية فمصدرها الشرع حيث يخضع له الشعب والحكومة، غير أنها تلتقي مع النظام الديمقراطي من حيث المساواة السياسية بين الجميع وتوفير الحرية السياسية والرقابة الشعبية ، ومن أطلق على الحكومة في الإسلام أنها دينية فهي تختلف عن الثيوقراطية الأوربية

1- يرجع إلى المصادر التالية للتفصيل : السلطات الثلاث في الدساتير العربية ، د. سليمان الطماوي 49 ، 202 النظم الإسلامية ، د. حسن إبراهيم 293 الأحكام السلطانية للماوردي 83 – 93 عبقرية الإسلام في أصول الحكم د.منير العجلاني.

التي تقوم فيها طبقة من الرهبان بوضع التشريع فيها وينسبونه إلى الله[1] .

هذا ، وان اطلاق التسميات المشار إليها أعلاه قد يؤدي إلى تخيلات أو أغلاط في فهم التصور الحقيقي لدولة الإسلام، كما ان من شأن ذلك أيضاً ان يؤدي إلى مسخ المفاهيم والمصطلحات الإسلامية وذلك بربطها ونسبتها إلى نظم وضعية ، ويرتبط بطبيعة الدولة الإسلامية أنها دولة تنحو نحو تحقيق العالمية اطلاقاً من عالمية الشريعة الإسلامية[2] .

خضوع الإدارة العامة في الدولة الإسلامية للقانون الإسلامي :

ساد النظم الإدارية المعاصرة مبدأ سيادة القانون أو ما يطلق عليه مبدأ المشروعية ويضمن هذا المبدأ أن أعمال الهيئات العامة وقراراتها الملزمة لا تكون صحيحة ولا منتجة لآثارها القانونية ، ولا تكون ملزمة للأفراد المخاطبين بها ، إلا بمقدار مطابقتها لقواعد القانون العليا التي تحكمها ، بحيث متى صدرت بالمخالفة لهذه القواعد فإنها تكون غير مشروعة ، ويكون من حق الأفراد ذوي المصلحة طلب إلغائها والتعويض عنها أمام المحكمة المختصة[3] .

1- نظرية الإسلام السياسية 32 ط . لجنة الشباب المسلم بمصر 1951 . وحقيقة الإسلام وأصول الحكم، بخيت المطيعي 30 والسياسة الشرعية، عبد الوهاب خلاف 28 مبادئ نظام الحكم في الإسلام، عبد الحميد متولى 71 ، وأحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية، حامد سلطان 105 .

2- بعض المفاهيم الإدارية والسياسيةن د. فؤاد النادي 80 وعالمية الدعوة الإسلامية، د. علي عبد الحليم محمود 360 .

3- مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون، د.طعيمة الجرف ص 5 ط 1963

دستورية الدولة الإسلامية :

عند النظر في القرآن الكريم وفي السنة النبوية يتبين أن الحكومة الإسلامية دستورية بكل ما تحتمله الكلمة من معان، وإن الأمر فيها ليس خاصا بفرد وإنما هو للأمة ممثلة في أصحاب الحل والعقد لأن الله سبحانه جعل أمر المسلمين شورى بينهم وساق وصفهم بهذا مساق الأوصاف الثابتة والسجايا اللازمة فهو شأن الإسلام ومن مقتضياته. فقال سبحانه وتعالى **﴿والذين استجابوا لربهم واقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون﴾**[1] وأمر الرسول المنزه عن الخطأ المعصوم أن يشاور في الأمر فقال سبحانه **﴿فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر﴾**[2].

وقد وردت في السنة النبوية عدة أحاديث تدعو إلى الشورى، وكان عمل الرسول صلى الله عليه وسلم وسنن الراشدين من بعده على التشاور وعدم الاستقلال بالأمور أو الاستبداد بالآراء[3].

1- سورة

2- سورة

3- يلحظ أن د. نصر محمد عارف في بحثه (إشكالية الطرح السياسي للإسلام) (ص3) يوجه النظر إلى ان المجتمع الإسلامي في التاريخ كان هو المعمل الذي ينتج الحضارة والدولة هي طبقة هامشية في المجتمع لا تؤثر عليه كثيراً ... ويضرب أمثلة لذلك بمؤسسة الأوقاف التي غطت الوظائف الاجتماعية وحققت الاستقلالية في مواجهة الدولة، وبالحسبة التي ترعى (124) من المؤسسات الاجتماعية التي كان لها تنظيمها وإدارتها الداخلية دون هيمنة من الدولة وكذلك مؤسسات التعليم التي لم تكن مملوكة للدولة .

رئاسة الدولة، ومهامها

تعريف رئاسة الدولة (أو الإمامة الكبرى) :

(رئيس الدولة) أو (الإمام) أو (الخليفة) لم أجد تعريفاً محدداً له، ولعل ذلك لوضوحه واستغنائه عن التعريف. لكن يمكن استخلاص تعريف له من خلال تحديد مهامّه على وجه الإجماع، فقد ذكروا أن مهمة الإمامة الكبرى : " حراسة الدين وسياسة الدنيا " وواضح أن تلك السياسة لا بد أن تكون سياسة شرعية، ولذا استحسن بعضهم أن يضاف بعدها ما ينبئ عن ذلك وهو " سياسة الدنيا به " أي بالدين .

وقد عرف ابن خلدون الخلافة بأنها نيابة عن صاحب الشرع في حفظ الدين وسياسة الدنيا .

قال ابن حزم : اتفق جميع أهل السنة وجميع الخوارج على وجوب الإمامة وان الأمة واجب عليها الانقياد إلى إمام عادل يقيم فيهم حكم الله، ويسوسهم بحكم الشريعة التي جاء بها الرسول صلى الله عليه وسلم[1] .

على أن هذا الوجوب وقع الخلاف فيه هل هو عقلا كما قال المعتزلة ، أم أنه وجوب بحكم الشرع كما انتهى إليه أهل السنة[2] .

1- الفصل في الملل والنحل، ابن حزم 87/4 .

2- المسامرة لابن الهمام وشرحها للكمال بن أبي شريف 141/2 ومقدمة ابن خلدون179 .

رئيس الدولة أعلى سلطة فيها :

يكفي أن يراعى في أي تعريف لهذا المصطلح أن يدل على أن رئيس الدولة هو أعلى شخص في السلطة، وذلك لطبيعة المهام الأساسية المنوطة به مما سيأتي تفصيله .

ولا أثر لكون ذلك المركز الأعلى قد حصل التجاوز له أو الافتئات عليه دون تنحية من يشغله ويحمل اسمه، وهذا قد حصل في العهود الإسلامية، فقد وجد منصب سمي نائب السلطنة، وكان له الأمر والنهي مع وجود السلطان، واستخلاص موافقته أو إجازته للتصرفات بعد وقوعها ويشبه هذا الأنظمة التي تكون فيها السلطة الفعلية بيد رئيس الوزراء، ويكون منصب الملك أو رئيس الجمهورية، رمزاً للدولة (يملك ولا يحكم) .

وقد آل الأمر إلى إطلاق نائب السلطنة لنفسه التصرف دون أي مراعاة لمن ينوب عنه، مما جعل أحد الشعراء يصف حالة الرئيس الأعلى المهمّش بقوله:

وتؤخذ باسمه الدنيا جميعاً *** وما من ذاك شيء في يديه

وأحياناً كان السبب في هذه الممارسة الحرص على اكتساب الشرعية ممن أخذ الحكم بالتغلب، أو الحرص على الأولوية على حكام آخرين منافسين له باسترجاع دور الخلافة بعد ضمورها، كما حصل في حال ضعف الخلافة العباسية، ولم يكن حظ الخليفة إلا الخطبة له على المنابر، وسك العملة باسمه .

مدة الرئاسة :

هناك نظامان بشأن المدة التي يظل فيها رئيس الدولة في سدة الحكم :

1. التحديد بمدة تنتهي فيها ولايته إلا إذا جدد له بنفس طريقة توليته لمدة أخرى واحدة أو أكثر (حسب المقررات الدستورية) .

2. الاستمرار طوال العمر، وهو النظام الملكي والأميري، سواء كان وراثياً أو بطريقة الاختيار أو العهد لشخص من عائلة الحكم أو أي جهة أخرى يناط بها ذلك .

ولكل من النظامين محاسنة ومزاياه أو محاذيره ومضاره .

والنظام الإسلامي أخذ من كل منهما جانباً : فهو قائم على الاستمرار كأصل مع فتح المجال لإنهاء المدة من قبل أهل الحل والعقد ، وبلغة العصر طرح الثقة بالحاكم على الشعب أو جهة تمثله للاستمرار في منح الثقة أو حجبها .

على أنه ليس هناك ما يمنع من التحديد ، كما عليه معظم الأنظمة غير الملكية، وهو الأحوط، لأن الإنهاء أصعب من التجديد ، لأن الإنهاء كثيراً ما يتم عن طريق الخروج على الحاكم .

وللخروج على الحكام أحكامه المبينة في باب البغاة ، كما أن تسنّم سدة الحكم قد حصل عملياً بالتغلب . وفي هذا يقول ابن سماعة الدمشقي : إذا انعقدت الإمامة بالشوكة والغلبة لواحد ثم قام آخر فقهر

الأول بشوكته وجنوده انعزل الأول وصار الثاني إماماً لمصلحة المسلمين وجمع كلمتهم[1] .

مهام رئيس الدولة:

بين إمام الحرمين وغيره أن الغرض من الإمامة الكبرى النظر في الأمور المتعلقة بالدين ثم النظر في الأمور المتعلقة بالدنيا، بعد أن قرر أن الغرض استيفاء قواعد الإسلام طوعاً أو كرهاً، والمقصد الدين، ولكنه لما استمد استمراره من الدنيا كانت هذه القضية فرعية[2] ثم فصل النظرين بما مجمله :

واجب الإمام نحو الدين (أصله وفروعه) :

حفظ الدين ودفع شبهات الزائغين وأصحاب البدع والأهواء ودعوة غير المسلمين إلى التزام الدين الحق، مع البدء في ذلك بالحجة والبراهين .

ولا يدخل في مهامه التعرض لفقهاء الإسلام فيما يتنازعون فيه من تفاصيل الأحكام كما عليه الاهتمام بما هو شعار ظاهر في الإسلام من العبادات التي ترتبط باجتماع عدد كبير كالجمع والأعياد ومجامع الحجيج، لأنه " يخاف في مزدحم القوم أمور محذوره " وكذلك ما هو شعار ظاهر كالأذان وإقامة الجماعات إذا عطل ذلك[3] .

1- مذكرات في نظم الحكم في الإسلام للشيخ أحمد هريدي مفتي مصر الأسبق 115 وينظر التفصيل في الملل والنحل لابن حزم 173/4 ومقالات الإسلاميين للأشعري 451/2 ومذكرات في نظم الحكم في الإسلام، د. محمد يوسف موسى 67 .

2- الغياثي ، لإمام الحرمين 183 ط نهضة مصر 1401هـ .

3- المرجع السابق 184 .

واجب الإمام في الأمور المتعلقة بالدنيا :

ومجمل ذلك حفظ ما حصل، وطلب ما لم يحصل . بسدّ الثغور، وصيانة بلاد الإسلام من المخلين بالأمن، وفصل الخصومات، وإقامة السياسات والعقوبات وحفظ المشرفين على الضياع بالولاية عليهم وسد حاجات المحاويج، وضبط الأموال التي يحصلها الإمام ويصرفها إلى مصارفها[1] .

الطبيعة لدنيوية المسالة رئاسة الدولة :

اتفقت المذاهب الإسلامية السنية على أن " الإمامة مسألة دنيوية وقضية مصلحيه "[2] وأنها من مسائل الفروع، وليست من مسائل أصول الدين، وإن كانت ترد أحيانا في بعض كتب العقائد ، فإن الغرض من إدراجها في ذلك العلم هو أنها كانت من المسائل الفاصلة بين المذاهب السنية وغيرها ، حيث إن الشيعة يعتبرون الإمامة رئاسة عامة مطلقة في أمور الدين والدنيا بالأصالة في دار التكليف[3] ويصرح بعضهم بأنها منصب إلهي يرتّبه الله تعالى لمن ارتضى من البشر[4] ونكتفي بهذه الإشارة إلى هذا الاتجاه، لأنه محفوف بقضايا أخرى يصعب تناولها مدرجة في ثنايا هذا الموضوع، مثل مرجعية التقليد المطلقة التي وكلت إلى الأئمة المجتهدين شرعية الحكم على السلطة الزمنية مما تطور حتى ظهر مصطلح (ولاية الفقيه)[5] .

1- المرجع السابق 201 .

2- الملل والنحل ، للشهرستاني 33 الإرشاد لإمام الحرمين 26

3- فرق الشيعة، للنوبختي 91 .

4- عقائد الإمامية، محمد رضا المظفر .

5- ينظر كتاب " نظرية ولاية الفقيه . دراسة وتحليل ونقد . للدكتور عرفان عبد الحميد فتاح .نشر دار عمار الأردن 1988 .

كما نتجاوز المسائل الفقهية الخلافية في قضية نصب الإمام وصفاته والقول بالنص على الإمامة الأولى في العهد الراشدي، وتكييف طرق الاختيار فيه أو فيما بعده في عهود الملوك (من أمويين وعباسيين وغيرهم)، دون أن يفوتنا التأكيد بأن الأصل في ذلك هو الاختيار، بحسب ما تساعد عليه الظروف : كالانتخاب العام، أو من المجالس المعتمدة (أهل الحل والعقد) الخ ..

واجبات رئيس الدولة :

هذا، وقد أورد الماوردي وأبو بعلي في كتابيهما بشأن الأحكام السلطانية واجبات الخليفة بما خلاصته [1] :

1- حفظ الدين على أصوله المستقرة وما أجمع عليه السلف، فإن نجم (برز) مبتدع، أو زاغ ذو شبهة عنه أوضح له الحجة وبين له الصواب وأخذه بما يلزمه من الحقوق والحدود ليكون الدين محروساً من خلل، والأمة ممنوعة من ذلك .

2- تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين، وقطع الخصومة بين المتنازعين، حتى تعم النصفة (العدل) فلا يتعدى ظالم، ولا يضعف مظلوم .

3- حماية البيضة والذب عن الحريم، ليتصرف الناس في المعايش وينتشروا في الأسفار آمنين من تغرير بنفس أو مال .

4- إقامة الحدود لتصان محارم الله تعالى عن الانتهاك، وتحفظ حقوق عباده عن إتلاف أو استهلاك .

1- الأحكام السلطانية للماوردي 15 والأحكام السلطانية لأبي يعلي 11 .

5- تحصين الثغور بالعدة المانعة والقوة النافعة، حتى لا يظفر الأعداء بثغرة ينتهكون فيها محرماً بعد الدعوة حتى يسلم أو يدخل في الذمة ليقوم بحق الله تعالى من إظهاره على الدين كله.

6- جهاد من عاند الإسلام.

7- جباية الفيء والصدقات على ما أوجبه الشرع نصا واجتهاداً من غير جور ولا عسف.

8- تقدير العطايا وما يستحق في بيت المال من غير سرف ولا تقتير، ودفعه في وقت لا تقديم فيه ولا تأخير.

9- استكفاء الأمناء وتقليد النصحاء بما يفوضه إليهم من الأعمال، ويكله إليهم من الأموال.

10- مباشرة، الأمور وتصفح الأحوال لينهض بسياسة الأمة وحراسة الملة.

واجبات الأمة تجاه رئيس الدولة:

أوجز الماوردي[1] ما يجب للخليفة على الأمة في أمرين:

1- التسليم له بالنظر في جميع أمور المسلمين وشئونهم العامة وعلاقاتهم مع الدول الأخرى.

2- عدم التدخل في الأعمال التي وكلت إليه، إلا تلبية لطلبه أو لمجرد إبداء النصح.

ويقول أيضاً: إذا قام الإمام بواجباته فقد أدى حق الله تعالى فيما للأمة عليه، ووجب له عليهم حقان: الطاعة، والنصرة، ما لم

1- الأحكام السلطانية، للماوردي 15 و 16.

يتغير، والنصرة يقصد بها المعونة على النهوض بأعباء الحكم ومساندته في وجه من يخرجون عليه بغير حق أو يقصدون الإساءة إليه والتقليل من شأنه ومهابته افتئاتا عليها[1].

مبدأ السياسة الشرعية :

لا بد لنا ونحن في مجال البحث عن الفقه السياسي الإسلامي - من أن نبين المراد بالسياسة الشرعية .

هناك قواعد أساسية يقوم عليها الحكم في الإسلام وينظم منها دستوره وهي إذا جاءت بها نصوص شرعية قطعية في ثبوتها ودلالتها لا تخضع للتغيير . أما إن جاءت بها نصوص ظنية وفيها مرونة في دلالتها واختلاف في مدلولها فإن ذلك يتيح لولي الأمر الأخذ بأحد الوجوه .

كما أن بعض الأحكام تبنى على العرف ثم يتغير، أو تستند إلى تحقيق مصالح ثم تنتفي المصلحة، فينقل الحكم من نوع إلى آخر .

قال ابن عابدين : تختلف بعض الأحكام باختلاف الزمان لتغير عرف أهله أو لحدوث ضرورة أو فساد أهل الزمان، بحيث لو بقي الحكم على ما كان عليه لزم منه المشقة والضرر بالناس ولخالف قواعد الشريعة المبنية على التخفيف[2] . وقال القرافي : جملة الأمر أن وظيفة الحاكم في حكمه - خليفة أو واليا أو قاضيا إن يكلف بفعل

1- ينظر أيضاً تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام 259 فقد أورد عشرة حقوق تجب للخليفة قبل الأمة ، وهي تندرج فيما ذكره الماوردى (الطاعة ، والنصرة).

2- رسائل ابن عابدين 125/2 .

شيء أو تركه أو برفع التكليف به مسايرة لحاجات الناس ومصالحهم من غير مصادمة لقاعدة من قواعد الشريعة[1] .

وقد شبه بعض القانونيين السياسة الشرعية بما يصدره ولي الأمر من قوانين تخالف المتبع في قواعد القوانين وأصولها مع وجوب موافقتها للقانون الطبيعي وإلا كانت غير جائزة .

وقد الف ابن تيمية وغيره كتباً في السياسة الشرعية، من حيث مجالها، وضوابطها، وتطبيقاتها .

مفهوم المعارضة السياسية:

مفهوم المعارضة معروف منذ بدء الدولة الإسلامية ، تحت مظلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكانت تحدث بصورة متعددة وفي مواقف مختلفة معروفة في العهود الإسلامية بما فيها العهد النبوي حيث كانت تحصل بمراجعة الصحابة ـ مع السمع والطاعة ـ للنبي صلى الله عليه وسلم في بعض التصرفات القائمة على الرأي والخبرة، كما حدث في اختيار موقع المعركة في بدر وفي مفاداة الأسرى، وفي صلح الحديبية ثم في العهد الراشدي حيث كان الخلفاء يحضّون الناس على الصدع بالحق بل تقويم ما يرونه فيهم من اعوجاج كما كان يفعل أبو بكر وعمر رضي الله عنهما[2] .

قال الباجي : مصدر سلطة الإمام مبايعة الجمهور له ورضاهم به، فالأمة هي الحافظ للشرع[3] .

1- الفروق، للقرافي 103/2 وتهذيب الفروق 114/2 .

2- مجموعة الوثائق السياسية د. محمد حميد الله 59 و 62 .

3- المنتقى شرح الموطأ، للباجي 415/5 و 458 .

إن المعارضة السياسية الهادفة (التي لا تصدر لتسجيل مواقف وتحقيق مكاسب شخصية) تنبع من قاعد المسئولية التي لا يعفى منها أحد ، بل تبدأ بولاة الأمور ، كما في قوله صلى الله عليه وسلم " كلم راع وكلكم مسئول عن رعيته: فالإمام راع وهو مسئول عن رعيته"[1] .

ومسئولية الحاكم تحقق قاعدة توازن السلطة مع المسئولية التي اعتمدها علماء الإدارة العامة ، فإن المسئولية تتزايد كلما تزايدت السلطات الموكولة إلى الشخص القائم على السلطة ، لأنه مما يؤدي لمخاطر جسيمة في جهاز الإدارة العامة أن يعطى شخص ممن يحتلون درجة من درجات السلم الإداري سلطات واسعة دون ان تقرر القواعد الكفيلة بتقرير مسئوليته على تلك السلطات .

والنصوص الشرعية كثيرة بشأن المسئولية وان الولاية . مهما كان نوعها . هي أمانة ﴿يا ايها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول، وتخونوا أماناتكم وانتم تعلمون﴾[2]

المسئولية من نتائج الشورى :

إن هذه المسئولية من نتائج الشورى إذ لولا أن للأمة حق الرقابة على الحاكم ما أمر أن يستشيرها في كل أموره التي تتصل بهم . وقد دعم هذا سياسة الخلفاء الراشدون أنفسهم مع الناس، فهذا أبو بكر يعلن في أول خطبة له : إني وليت عليكم ولست بخيركم فإن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني " وهذا عمر بن الخطاب يعلن كذلك :

1- صحيح البخاري 41/7

2- سورة الأنفال . الآية 27 .

"من رأى منكم في اعوجاجا فليقومه . قال له أعرابي والله لو رأينا فيك اعوجاجا لقومناه بسيوفنا " .

ومن هذا يستبين أن دعائم الحكومة في الإسلام هي الشورى ومسئولية أولى الأمر واستمداد الرئاسة العليا من البيعة العامة . وتلك دعائم كل حكومة عادلة لأن مرجعها كلها أن يكون أمر الأمة بيدها وأن تكون هي مصدر السلطات.

وقد قضت الحكمة أن تقرر هذه الدعائم غير مفصلة لأن تفصيلها يختلف باختلاف الأزمان والبيئات . فالله سبحانه أمر بالشورى وسكت عن تفصيلها ليكون سعة في نظمها بما يلائم حالهم فهم لكل شعب يقررون نظام انتخاب رجالها والشروط الواجب توافرها في المنتخبين وكيفية القيام بالواجبات إلى غير ذلك مما تتحقق به الشورى ويصبح أمر المسلمين شورى فيما بينهم(1) .

وكذلك نظام المسئولية وكيف يؤدى رجال الشورى واجب النصح وتقديم ما يمكن أن يطرأ على غيره إلى غير ذلك . وترك تفصيله أيضاً لمراعاة مقتضيات الأحوال(2) .

اللامركزية في النظام السياسي الإسلامي :

1- اورد د. بشار عواد معروف في بحثه عن الشورى (ص2-3) ان الاستشهاد بالتطبيقات العملية للشورى في عهد النبوة فيه الكثير من عدم الدقة بسبب الشخصية الرسالية للنبي ﷺ . وان المجتمع الإسلامي يستطيع اليوم ان يضع القوانين والنظم والتعليمات بالشورى بما تلائم العصر وان التطبيقات العملية التي مارسها الخلفاء والحكام عبر العصور كانت ملائمة لعصورهم .

2- عالمية الدعوة الإسلامية، د. على عبد الحليم محمود 359 دار عكاظ 1984 .

تتباين الأنظمة السياسية بشأن السلطة بين المركزية والتوزيع (اللامركزية). على أن معظم البلاد الغربية تأخذ باللامركزية وأما في البلاد الإسلامية فالحال على العكس .

والواقع أن اللامركزية هو الشكل الذي كانت عليه الدول الإسلامية في عهود وحدتها حيث كانت تضم الدولة ولايات لها ما يشبه الحكم الذاتي ، على كل منها والٍ أو أمير، وفي كل ولاية مدن وقرى متفاوتة في الحجم والأهمية بحسب الموقع أو المزايا الأخرى التي تتفاضل بها الأماكن .

والواقع أن السلطة لم تكن مركزية تتحصر في عاصمة الدولة وهي آنذاك المدينة التي يقيم فيها رئيس الدولة بل كانت متقاسمة بين الولايات .

وعلينا أن نستحضر حداثة هذا المصطلح (المركزية ، واللامركزية أو المحلية) من حيث التصريح به والنص عليه في وثيقة رسمية .. فكان لابد من البحث في التطبيقات التي حفظتها لنا كتب الأحكام السلطانية وكتب الخطط، مع إشارات في كتب التاريخ عند الكلام عن الولاة ومجال أو حدود ولايتهم، وكتب الفقه عند الكلام عن المصر وما دونه من تقسيمات لإقامة الجمع والأعياد .

الحرية الشخصية والحريات الأخرى [1]

إن المقصود بالحرية الشخصية من المنظور الإسلامي أن يكون لدى الشخص في ظل الحكم الإسلامي قدرة على التصرف في شئون نفسه وفي كل ما يتعلق بذاته في الوقت الذي يأمن من الاعتداء عليه أو

1- عالمية الدعوة الإسلامية ، د. علي عبد الحليم محمود 361 .

عرضه أو مأواه أو أى حق من حقوقه، بشرط أن لا تكون قدرته تلك ـ أو حريته ـ مصحوبة بعدوان على حقوق الآخرين، أو بتجاوز لحدود الله وما شرعه من أحكام .. ومن تلك الحريات المصونة :

أ -الحرية الفرديــة :

الإسلام يقرر هذه الحرية وأمن الفرد على ذاته من أي اعتداء وذلك بأن حد حدوداً بأوامره ونواهيه وشرع عقوبات عند المجاوزة، وبعض هذه العقوبات مقدر وهو الحدود وبعضها متروك تقديره للظروف المختلفة وهو التعزير .

ب – حرية العقيـدة :

أقر الإسلام هذه الحرية وترك لكل فرد الحرية التامة في أن يكون عقيدته بناء على ما يصل إليه عقله ونظره الصحيح والدليل على ذلك ان الإسلام جعل أساس التوحيد والإيمان والاعتقاد البحث والنظر والتفكير والتدبر والتعقل، لا القهر ولا الإلجاء، ولا المحاكاة ولا التقليد .

وكثير من آيات القرآن الكريم نفت أن الإيمان يأتي بطريق الجبر أو الإكراه قال تعالى □لا إكراه في الدين، قد تبين الرشد من الغى □ وقال تعالى □أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين □ وقال تعالى □ □لكم دينكم ولى دين □ □ .

والإسلام يقرر حرية العقيدة لغير المسلمين ويعطيهم الحق في أن يقيموا شعائرهم في كنائسهم ومعابدهم وأن يتبعوا أحكام دينهم في معاملاتهم وأحوالهم الشخصية " لهم ما لنا وعليهم ما علينا " وجميع

العهود التي كانت تعطى للمعاهدين كان يقرن فيها بالتأمين على الأنفس والأموال، التأمين على العقائد وحرية إقامة الشعائر .

ولا يخل بحرية العقيدة عقوبة المرتد الذي يترك دينه ويفارق الجماعة بعد أن يمهل وتزال الشبهات عنه، لأن الردة إخلال بالنظام العام وتمرد عن الجماعة .

ج – حرية الرأي والتعبير :

قرر الإسلام هذا الحق وكفله لجميع الأفراد وقد نظر الإسلام إلى حرية الرأى على أنها نوعان : حرية الرأى في الأمور الدينية، وحرية الرأى في الأمور الدنيوية .

أما الأمور الدينية فلكل من لديه أهلية الاجتهاد أن يجتهد فيها ويرى الرأى الذي يوصله إليه اجتهاده، مادام اجتهاده في غير موضع النص، وما دام رأيه في حدود الأصول الكلية للدين ونصوصه الصحيحة: وذلك أن الإسلام جعل القياس من أصوله ومصادر التشريع فيه . والقياس هو إلحاق الأشباه بالأشباه والنظائر بالنظائر لاستنباط الأحكام التي لم ينص عليها، وهو إعمال للرأي بضوابط تحميه من الخطأ .

وأما حرية الرأى في الأموال الدنيوية فقد قرر الإسلام أن لكل فرد أن يبدى رأيه فيه حسبما يراه، وأن يعبر عن هذا الرأى بالطرق المناسبة له كالحديث والكتابة وما إلى ذلك، لا سلطان لأحد عليه ولا يملك أحد أن يصادر عليه رأيه وفكره، ما دام لا يتجاوز حدود الله وشعائر دينه ومقدساته ولا يعتدي على حريات الآخرين والنصوص الإسلامية التي تقرر المساواة بين الناس كثيرة .

المساواة بين الأفراد في الحقوق المدنية والسياسية :

المساواة بين الأفراد في كافة الحقوق المدنية والسياسة شعار من أظهر شعارات الإسلام، ونصوص الإسلام وأحكامه ناطقة بتقريرها على أكمل وجوهها بل إنها تعتبر المساواة من شعائر الإيمان كما يقول تعالى ﴿ إنما المؤمنون إخوة ﴾ وقوله صلى الله عليه وسلم " الناس سواسية كأسنان المشط لا فضل لأحمر على أسود ولا لعربى على عجمى إلا بالتقوى " .

ذلك أن الإسلام لا يفرق بين واحد وآخر في الخضوع لسلطان قانونه، وليس فيه فرد فوق القانون مهما علت منزلته . فأمير المؤمنين والوالي وكل واحد من الأفراد متساوون في أحوالهم المدنية والجنائية، لا يمتاز واحد بحكم خاص ولا يطرق محاكمة خاصة بل الجميع أمام القانون سواء .

اشتراط الإسلام في الولايات العامة[1] :

إذا ما سلمنا بأن الدولة الإسلامية طراز خاص من الدول لها ذاتيتها وطبيعتها الخاصة التي تتميز بها على سائر الدول المعاصرة فإن ذلك يمكن أن يوضح العديد من القواعد الإدارية التي يجب أن تسود الجهاز الإداري والتي لا نظير لها في الإدارة المعاصرة، ومن بين هذه القواعد ضرورة اشتراط الإسلام في القادة الإداريين الذين يمارسون

1- يفسّر المستشار طارق البشري ، في بحثه القيم عن غير المسلمين في المجتمع الإسلامي (ص6) قصر الولايات على المسلمين بأن ذلك بسبب قلة المسلمين في الأقطار المفتوحة، فكان ضرورياً في مواجهة شعوبها لئلا يفلت الزمام من ايدى المسلمين، وكان هذا القصر ممكنا بحسبان التفوق السياسي .

الولاية العامة على المسلمين وذلك لأن هذا الشرط يتعلق بذاتية الدولة الإسلامية وطبيعتها الخاصة، ذلك لأن غير المسلم لا يعمل على تحقيق الأهداف والغايات التي ابتغاها الإسلام، فضلاً عن أنه سوف لا يراعي ما أوجبه الشرع الإسلامي، ولكون الدولة أساساً تؤسس على الإسلام وتنبني عليه فلا يتصور ترتيباً على ذلك أن يمارس أعمال الولاية العامة من لا يدين بدين الإسلام وكان من المنطقي أن تمنع النصوص ولاية غير المسلم على المسلم، لذلك حسم القرآن الكريم هذه المسألة في قوله عز وجل ﴿ ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ﴾[1].

وقد قرر الفقهاء المعنيون بالنظم الإسلامية جواز تولي غير المسلمين المناصب الإدارية بما فيها الوزارة ما عدا وزارة التفويض التي يعهد فيها ولي الأمر إلى الوزير تدبير الأمور برأيه وإمضاءها على اجتهاده[2].

إن تحقيق المساواة بين أفراد الشعب لا ينقص من قصر بعض الوظائف الرئيسية على المسلمين لأن ذلك يتفق مع طبيعة الدولة بأنها إسلامية، والدول الديمقراطية لا تخول الأقليات المناصب الرئيسية[3].

أما تولية القضاء لغير المسلم فهو في الأصل غير جائز، إذ لا ولاية لغير المسلم على المسلم، لأن شهادته عليه غير مشروعة، غير أنه يمكن التمحّل لمحاولة تصحيح بعض الأوضاع في بعض البلاد الإسلامية التي

1- سورة

2- الأحكام السلطانية، للماوردي 20 ، النظرية السياسية الإسلامية .د. ضياء الدين الرّيس 228

3- الدولة في الإسلامي 119 وبحث بعض المفاهيم الإدارية والسياسية، د. فؤاد النادي82، أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية، حامد سلطان 105 .

تقتضيها ظروف الحياة المعاصرة إجازة قضائهم في المسائل المدنية ونحوها، لضرورة رفع الحرج[1].

ومن القواعد الإدارية التي أخذ بها الإسلام وتتعلق بذاتية هذا النظام الأخذ بمعيار التقوى والورع والفلاح للمفاضلة في اختيار القادة الإداريين وضرورة توفر القدوة الحسنة فيهم وقيام العملية الإدارية على الصدق والأمانة في المعاملة، وضرورة أن تسعى الإدارة لتحقيق مقاصد الله في الخلق ومراعاة المصلحة العامة لجماعة المسلمين واعتبار هذه المصلحة أساس ممارستهم لكل السلطات في الدولة الإسلامية واستناد العملية الإدارية لرقابة الأمة الإسلامية، فضلاً عن ضرورة إعمال الشورى في تسيير أعمال الإدارة لرقابة الأمة الإسلامية بمقتضى واجب الحسبة وكل هذه القواعد الإدارية مستمدة أساساً من ذاتية النظام الإسلامي وطبيعته الخاصة ولا نظير لها في النظم الإدارة[2].

علاقات الدولة الإسلامية بغيرها:

اعتناء الفقهاء بالحقوق الدولية:

من الجدير بالتنويه به بيان ما للحقوق الدولية من وجود عميق أصيل في الحضارة الإسلامية. والباعث على ذلك ما هو ملحوظ من ضعف الصلة بالتراث لدى الجيل الحالي، ولما طرأ من تغاير في التسميات وتداول المصطلحات حيث كانت العلاقات الدولية تسمى (السير) جمع سيرة بمعنى ما يسلكه الحاكم المسلم من سيرة في العلاقة مع الدول

1- القضاء في الإسلام، د. محمد سلام مدكور، أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية، حامد سلطان 105 .

2- بعض المفاهيم الإدارية والسياسية من منظور إسلامي، د. فؤاد النادي 82 .

الأخرى وكذلك بسبب المبادرات التي انطلقت من الغرب لتكوين المنظمات الدولية بدءاً بعصبة الأمم ثم هيئة الأمم وما تفرغ عنها من مؤسسات في المجالات المختلفة .

والواقع أن للمسلمين قصب السبق في هذا المجال سواء من خلال التطبيق العملي في حالتي السلم والحرب أم من حيث أدبيات الفقه الدولي والمثل العليا في معالجة الحالات المختلفة .

وحسبنا أن نشير إلى الأعمال العلمية للإمام محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة ومدون مذهبه حيث وضع كتابين هما السير الصغير والسير الكبير الذي شرحه الإمام السرخسي ونشر في خمسة أجزاء .

والطريف هنا أن كتب الشيباني شدت مجموعة من الباحثين المسلمين المقيمين في ألمانيا منذ عقود فأسسوا في مدينة روتنجن جمعية سموها (جمعية الشيباني للحقوق الدولية) كما أن المنصفين من الباحثين من المسلمين وبعض المستشرقين يقررون أن الشيباني هو أبو الحقوق الدولية وليس (غروشيوس) الهولندي الذي هو من ابرز تلك الحقوق في الغرب فالشيباني له الأولوية في العالم وهذا من قبيل التجوز والمشاكلة في الحوار ، لأن ما أورده الشيباني مستمد من القرآن والحديث فترجع العلاقات الدولية إلى الرسالة المحمدية ويزيد عمر السبق حوالي قرنين .

العلاقات في السلم والحرب :

لقد نظم الإسلام علاقات الدولة بغيرها سواء في حال السلم أو حال الحرب أما في حال السلم فلا يحتاج الأمر مزيد بيان، فقد أتاح

فـرص التعـايش سـواء بالسـفارات والمهـام الخارجيـة، أو بإتاحـة المجـال لدخول الدولة من خلال مبدأ (المستأمن) أو (المعاهدات) .

وأما في حال الحرب فقد وضع نظاماً دقيقاً لها لتخفيف ما تجره من ويلات ومآس على المدنيين، **فمنع من التعرض للشرائح المسالمة .. كما حصرها في أمرين :**

- الـدفاع عـن الدولـة الإسـلامية ومواطنيهـا مـن مسـلمين وذمـيين ومستأمنين .
- فتح المجال أمام الدعوة الإسلامية لإخراج الشعوب من عبادة الطغاة إلى عبادة الله وحده، ومن الجور إلى العدل، ومن الضلالات إلى الهداية . ومن أجل ذلك شرع الجهاد أيضاً .

والجهـاد في سـبيل الله ـ كمـا عرفـه ابـن عرفـة : قتـال مسـلم كـافراً غـير ذي عهـد، لإعـلاء كلمـة الله، أو حضـوره لـه، أو دخـول أرضه[1].

وبهذا التعريف خرج قتال المسلم للبغاة، وقطاع الطرق، كان منه معنويا أو مادياً .

وقد قسم بعض الفقهاء الجهاد إلى أربعة أنواع مستوعباً ما كان منه معنوياً أو مادياً .

1- جهاد القلب للشيطان والنفس عن الشهوات المحرمات .

2- وجهاد باللسان بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (ويدخل فيه الدعوة للإسلام، والحرب الإعلامية أيضاً) .

1- شرح المواق على مختصر خليل 348/3 .

3- وجهاد باليد بزجر ذوي الأمر أهل المنكرات عن منكرهم، ومنه إقامة الحدود .

4- وجهاد بالسيف .

وقد عبر الدكتور البوطي عن قسمي الجهاد الأساسيين بأنهما : الجهاد الدعوي، والجهاد القتالي :

- فالجهاد الدعوى يكون بتعريف الناس بالإسلام وإزالة الشبهات التي قد تتسرب إليه

- والجهاد القتالي يكون بمقابلة المعتدين خارج البلد الإسلامي وبعيداً عن حدوده كقتال رسول الله صلى عليه وسلم المشركين يوم أحد ويوم بدر، ويوم ذات الرقاع .

وقد يكون بمهاجمة المسلمين للأعداء واقتحامهم بلادهم، وذلك عندما يكتشف المسلمون كيدا يدبر منهم وخطة ترسم ضد أمنهم[1] .

وبما أن الدول في العهود الأولى للدولة الإسلامية لم تكن بينها معاهدات لإقرار السلم بينها، فقد ظهرت الحاجة إلى البعوث السنوية للقتال (أو الشواتى والصوائف) وذلك بقصد الردع عن العدوان وهي (الحرب الوقائية)، وهذه البعوث ـ بالرغم من تقرير الفقهاء وجوبها فإن ذلك كان لمقتضيات العصور التي عايشوها .

وفيما يلي تقرير مشروعيتها : نص ابن قدامة والحطاب وغيرهما على أنه يجب أن يبعث الإمام في كل سنة جيشاً يغيرون على العدو في بلادهم، وعبارة ابن عبد البر : فرض على الإمام إغزاء طائفة للعدو في

1- الجهاد في الإسلام، للدكتور محمد سعيد البوطي 166 .

كل سنة يخرج هو بها أو من يثق به وفرض على الناس في أموالهم وأنفسهم الخروج المذكور لا خروجهم كافة.

أما ارتباطها بمقتضى الأحوال فإن ابن قدامة نفسه بعدما أشار إلى أن اقل ما يفعل الجهاد مرة في كل عام أورد استثناءات كثيرة يهمنا منها قوله : " أو يعلم الإمام من عدوه حسن الرأي في الإسلام فيطمع في إسلامهم إن أخر قتالهم ونحو ذلك مما يرى المصلحة معه في ترك القتال، فيجوز تركه بهدنة، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قد صالح قريشاً عشر سنين، وأخر قتالهم حتى نقضوا عهده، وأخر قتال قبائل العرب بغير هدنة "[1] .

ومن هذا يتبين أن هذه البعوث هي مبادرات معهودة في تلك العصور، حيث لا وجود للمعاهدات الدولية بالمصطلح الحديث ولا وجود للمنظمات الدولية التي ترعاها ـ ولو أدبياً ـ فكانت تلك البعوث لمنع الاعتداء ولو بالتفكير به أو التخطيط له، ولاستبقاء الرهبة التي يوجد معها توازن القوى، وهو المطلوب في قوله تعالى واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم[2] .

1- المغني لابن قدامة 348/8 والحطاب شرح خليل 347/3 ناقلا عن الكافي لابن عبد البر .

2- سورة الأنفال الآية / 60 وقد عنى بعض الباحثين بتفصيل أسباب الحروب والغزوات وفي صدر الإسلام (الشريعة الإسلامية والقانون الدولي) للمستشار علي علي منصور ط . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية 1384هـ = 1965 .

أما الآن فقد تحقق ما يستغنى به عن ذلك وهو المعاهدات والمواثيق الدولية كما أن حالة السلم هي السبيل الآن للترغيب في الإسلام في ظل مبدأ الحريات، وهو مبدأ كان غائباً أو مغيباً بوجود الكيانات المسيطرة والحائلة دون نفوذ الدعوة للشعوب[1] .

أثر الحوار السياسي في مجال العلاقات الدولية :

إن من يستعرض الرسائل النبوية يجد أنها تنقسم من حيث العلاقة بالمرسلة إليهم إلى أقسام، والذي يهمنا من تلك الأقسام ما كان يندرج في العلاقات الدولية، وحتى يكون البحث مؤصلا على ما تقرر في هذا العلم نورد تعريف علم الحقوق الدولية وما يعتبر من قبيل العلاقات بين الدول .

هناك تقسيما للحقوق الدولية إلى :

- حقوق دولية عامة وهي التي تكون أطرافها دولاً، مثل معاهدة الحديبية ومثل صحيفة المدينة التي حددت علاقة المسلمين فيها بمن يشاطرهم العيش على أرضها .
- وحقوق دولية خاصة وهي التي يكون أحد أطرافها دولة والطرف الآخر فرداً من دولة أخرى .

---

(1) ومن العبارات الدالة على هذا قول ابن جزي في القوانين الفقهية 97 " إذا حميت أطراف البلاد، وسدت الثغور سقط فرض الجهاد (يقصد فرض الكفاية بالبعوث السنوية) وبقي نافلة " .

أما العلاقات الدولية فتشمل جميع الاختصاصات التي تمارسها الدول من سياسية واقتصادية واجتماعية . كما تشمل حالتي السلم والحرب[1] .

أنواع الوثائق الخارجية للدولة الإسلامية :

أما المستندات والوثائق المؤسسة للعلاقات الخارجية بالرجوع للتراث الإسلامي فإن هناك كتباً (عهوداً)[2] أعطيت في عهد النبوة لبعض الوفود من القبائل والأفراد لتوثيق الأمان لهم، أو لإثبات عطايا واقطاعات منحت إليهم، وهي تسلم لأصحابها مباشرة ممن وفدوا على عاصمة الدولة .

وهناك الرسائل النبوية إلى الملوك والحكام في عهد النبوة .

وإلى جانب الرسائل والعهود وكتب الأمان هناك (المعاهدات) التي نظمت العلاقة بين الدولة وغيرها من الدول أو لإيقاف الحرب كمعاهدة الحديبية[3] .

هناك (الوصايا) النبوية إلى أمراء الجيوش بتطبيق القيم الإسلامية في الحرب وبعدها، وهي بمثابة رسائل مفتوحة ولوائح منظمة للعلاقات الدولية .

1- المنظمات الدولية ، د. جعفر عبد السلام 55 ، 29 .

2- اشتملت الطبقات الكبرى لابن سعد على تلك العهود بمناسبة كلامه عن الوفود .

3- اشتمل كتاب الأموال لأبي عبيد (ص 218) على كثير من المعاهدات وتنظر دراسة للمعاهدات في العهد النبوي، عتيق الرجمن العثماني، المؤتمر الرابع للسيرة والسنة 587/5 – 623 ومجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، د. محمد حميد الله الحيدر ابادى رقم الصفحة 96 .

الاعتراف بالآخر من خلال الرسائل النبوية :

لقد تضمنت الرسائل النبوية الإشارة في الرسائل إلى المزايا التي يتحلي بها المرسل إليهم، وتمثل ذلك في عناوينها بوصفهم بالأوصاف التي سموا بها ، مثل عظيم الروم ونحو ذلك ولا يخفى أن من دواعي القبول لما تحمله الرسالة من فكر وما تهدف إليه من أغراض تقدير الشخص المرسلة إليه ومخاطبته بصفته ممثلا للدولة بصرف النظر عن كونه مخالفاً في الدين ولعل ذكر ما في هؤلاء الرؤساء من مزايا يقصد بها حضهم على تسخيرها للخير والهدى بدلاً من إضاعتها وتوظيفها في اللهو أو الشر وضرر الآخرين .

ولم يقتصر هذا الأمر على الرسائل إلى الملوك (العلاقات الدولية العامة) بل شمل الأفراد من دولة أخرى (العلاقات الدولية الخاصة) ومثال ذلك ما جاء في الرسالة التي بعث بها الوليد بن الوليد إلى أخيه خالد بن الوليد بتوجيه من النبي صلى الله عليه وسلم لدعوة خالد إلى الإسلام، وهي صورة من العلاقات الدولية الخاصة ، فقد جاء في تلك الرسالة بعد البسملة أما بعد فإني لم أعجب من ذهاب رأيك عن الإسلام، وعقلك عقلك، ومثل الإسلام يجهله أحد؟ وقد سألني رسول الله صلى الله عليه وسلم عنك وقال أين خالد؟ فقلت : يأتي الله به قال : "مثله يجهل الإسلام ؟ ! ولو كان جعل نكايته وجده مع المسلمين كان خيراً له ولقدمناه على غيره" فاستدرك ـ يا أخي ـ ما قد فاتك من مواطن صالحة[1] .

1- صفوة الصفوة، لأبن الجوزي 651/1 ومع إن الرسالة من الوليد لأخيه خالد فإنها مستوحاة من كلامه عليه الصلاة والسلام .

أما في مجال مخاطبة الملوك بالقول اللين فإن أمثلته واضحة في الرسائل، ومنها رسالته إلى ملك اليمن وقوله له : إن أسلمت أعطيتك ما تحت يدك وملكتك على قومك[1] .

اشتمال الرسائل النبوية على الدعوة إلى الله ونشر القيم الفاضلة:

الرسالة أسلوب من أساليب الدعوة التي يجب على الداعية أن يستخدمها، لأن لها تأثيراً دائماً يتكرر سواء بالتأمل فيها عند قراءتها، أم كلما رجع إليها المرسلة إليه، ولا يخفى أن الرسالة حين يكتبها صاحبها يفرغ جهده في تحريرها وتضمينها ما يحقق ما يرمى إليه المرسل من أهداف .

عالمية الإسلام من خلال الرسائل النبوية إلى الملوك :

إن الرسائل النبوية تكشف عن وجه من وجوه التطبيق العملي الملموس لعالمية الدعوة الإسلامية باعتبارها خاتمة الأديان والهداية الإلهية للناس كافة، وموضوع الرسائل النبوية يعتبر صفحة هامة من صفحات السيرة النبوية[2] .

وتجدر الإشارة المؤجرة هنا إلى أهم العبر التي تستخلص من إرسال الرسائل إلى الملوك :

1) إرسال الرسل فيه برهان عملي على ان دعوة الإسلام عامة للناس كافة .

1- تاريخ الطبري 297/2 .

2- الدراسات المتعلقة بالرسائل النبوية، د. عز الدين إبراهيم (بحث المؤتمر الرابع للسيرة) 249/6.

2) موقف هرقل وأفعاله يدل على التكبر عن الحق بالرغم من معرفته .

3) من واجب المسلمين تهيئة وسائل الدعوة في كل أرجاء الأرض بما يتناسب مع كل عصر .

4) البدء بالإصلاح الداخلي للمسلمين ليكون ذلك مثلاً صالحاً للسلوك والخلق ودعوة عملية للإسلام .

5) اقتناع الشعوب الأخرى بسلامة أهداف الدولة المحمدية والتهيئة لتقبل الإسلام طوعاً أو مسالمة المسلمين والإسهام في بناء اقتصاد الدولة .

6) تعزيز مبدأ استبعاد الإكراه الديني الذي كان هو السائد في عصر النبوة لدى الدول الأخرى .

7) تأمين الطرق والمسالك وتوفير الحماية للرسل والمبعوثين .

8) التمهيد للمعاهدات والتفاهم السلمي كما في الرسالة إلى "هرقل عليك إثم الاريسيين" أي الفلاحين والصناع[1] .

9) التذكير بمسئولية الحكام .

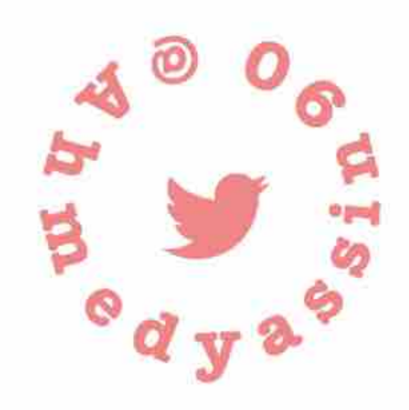
1- فقه السيرة، محمد الغزالي ، دار العلم دمشق 1409هـ = 1989م، وفقه السيرة، د. محمد سعيد رمضان البوطي 306، والسيرة النبوية ، أبو الحسن الندوي 1407هـ = 1987م .



الفصل السادس عشر

الأبعاد الاقتصادية للمشاريع السياسية الغربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا




@Ahmedyassin90

1ـ مشروع السوق الشرق أوسطية المشتركة

يعبر هذا المشروع عن رؤية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه حل قضايا الشرق الأوسط التي تمثل منطقة مصالح اقتصادية حيوية بالنسبة لها . وتعتمد الرؤية الاستراتيجية الأمريكية في هذا الشأن على (سيناريوهات) التفكيك وإعادة التركيب[3] ، وهي مخططات تنطوي على فكرة إقامة منظومات ومناطق للتعاون الاقتصادي والأمني تضم دولا عربية وأخرى غير عربية . وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الشرق الاوسط وفقا للاستراتيجية الأمريكية يعني المنطقة التي تشمل دول المشرق العربي وتركيا وايران وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية الست التي كانت ضمن جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق.[4] وعلى الرغم من اتساع هذا المفهوم إلا أن مشروع السوق الشرق أوسطية لم يشمل دولاً مثل العراق وإيران ، وذلك اتساقا مع أهداف الاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى خلق نوع من التوازن الإقليمي الذي يمنع انفراد أي من القوى الإقليمية في المنطقة، مثل إيران والعراق وتركيا ، من السيطرة عليها. مع إتاحة الفرصة لإسرائيل للقيام بدور مركزي في المنطقة يمكنها من قيادتها والسيطرة عليها ، بما يحقق مصالحها ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد ظهرت فكرة هذا المشروع في ظل تداعيات الظروف السياسية التي تضمنت جهودا لتسوية قضية الصراع العربي / الاسرائيلي . واشتملت على أبعاد اقتصادية هي الاكثر وضوحا ، حيث إنها صبغت بصبغتها ملامح المشروع فبدا وكأنه مشروع اقتصادي أكثر من كونه مشروعاً سياسياً يحمل في طياته أهدافا سياسية استراتيجية كبرى

عجزت الآلة العسكرية الأمريكية والإسرائيلية عن تحقيقها وفرضها في المنطقة .

شهد المشروع جهودا عملية فيما يتعلق بوضع التصورات الخاصة به وبنتائجه المتوقعة من قبل بعض المراكز العلمية والمالية ، فضلا عن الجهود العملية التي بذلت في سبيل تحويل تلك التصورات إلى واقع معيش من خلال المؤتمرات العديدة التي عقدت خصوصاً لهذا الأمر . في هذا المحور سنحاول الوقوف على هذا المشروع من خلال تلمس التداعيات السياسية التي دفعت إلى طرحه مع ابراز الأبعاد الاقتصادية فيه ، وما بذل من جهد في سبيل إنفاذه، والصعوبات التي برزت كعقبات أمامها .

- **جذور فكرة المشروع وتداعياتها :**

لما كان الصراع العربي / الإسرائيلي هو القضية المركزية من بين القضايا العديدة التي تتغذى عليها الأزمات المعقدة والمزمنة في منطقة الشرق الاوسط.ولما كان استمرار ذلك الصراع يعني استمرار الحصار والعزلة التي تعاني منها اسرائيل في محيطها الإقليمي المكون من جيرانها العرب ، فقد رسخ في التفكير الاستراتيجي الاسرائيلي أن إنهاء ذلك الحصار وكسر تلك العزلة لن يتم بالقوة العسكرية ، ولن تنعم إسرائيل بالأمن والاستقرار في ظل استمرار حالة الصراع تلك ، ومهما بلغت قدراتها العسكرية من قوة فإنها لن تتمكن من فرض سلام حقيقي ودائم تتحقق من خلاله حالة الأمن والاستقرار الكامل التي تنشدها ولهذا فإن البحث عن السلام المنشود من خلال التحول من علاقات الصراع إلى علاقات التعاون في المحيط الإقليمي لدولة إسرائيل ظل فكرة حاضرة في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي منذ بواكير ظهور المشروع الاستيطاني في فلسطين وذلك من خلال مشروع الدولة

الإقليمية الكبرى الهادفة إلى المزاوجة بين العقلية اليهودية والثروات العربية ، والقائمة على فدرالية تضم فلسطين بعربها ويهودها وشرق الاردن . على أن تكوّن تلك الدولة الفدرالية اتحادا كونفدراليا مع بقية الدول العربية الأخرى في المنطقة في مرحلة لاحقة . وقد ظلت هذه الفكرة قائمة عند قادة ومفكري الدولة اليهودية بعد ذلك عبر الحقب المختلفة لتطور دولتهم ، منذ أن كانت مشروعا ، وبعد قيامها في سنة 1948 على حساب دولة فلسطين العربية ، ثم دخولها في صراع مع العرب شهد عددا من الحروب الكبيرة والصغيرة التي كسبت بعضها وخسرت البعض الآخر منها . وفي هذا الصدد تشير بعض الكتابات الحديثة ، حول السوق الشرق أوسطية ، إلى عدد من المشروعات التي ظل يطرحها القادة والمفكرون الإسرائيليون تهدف إلى انفتاح دولة اسرائيل على محيطها العربي اقتصاديا ، وذلك منذ عشرينيات القرن العشرين وحتى ما بعد قيام الدولة اليهودية ، مرورا بفترتي مابعد حربي عام 1967 وعام 1973 وانتهاء بتسعينيات القرن العشرين الذي طرح فيه شيمون بيرز مشروعه حول الشرق الأوسط الجديد (5) وتعكس كل تلك المشروعات وما أنطوت عليها من أفكار مدى إيمان أولئك القادة والمفكرين بأهمية أن تعمل اسرائيل على كسر الحصار والعزلة المضروبة حولها من قبل جيرانها العرب باستخدام العامل الاقتصادي .وتؤكد في نفس الوقت مدى رسوخ فكرة التعاون الاقتصادي الإقليمي الشرق أوسطي كضمانة حقيقية لسلام دائم بالنسبة لدولة اسرائيل في الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي ويؤكد هذا ما ظل يردده بعض أولئك القادة بعد قيام دولتهم ، فقد ظل ناحوم جولدمان رئيس الوكالة اليهودية الأسبق يحذر من أن تظل اسرائيل ، وهي قائمة وسط محيط عربي محصن ، معتمدة على القوة وحدها ، وأن لا وجود لإسرائيل في المدى الطويل إلا بارتباطها

بالمنطقة من خلال إقامة جسور للتعاون مع العرب لتضمن الخروج من حالة الحصار إلى حالة الامتداد والانتشار والاندماج في نظام إقليمي ترسي دعائمه على التعاون الاقتصادي .[6] كما أن أبا أيبان الذي كان وزيرا لخارجية اسرائيل في النصف الأول من سبعينيات القرن العشرين ، أعلن في مؤتمر جنيف عام 1974م أن الضمان الحقيقي للسلام هو إقامة مصالح مشتركة بين العرب واسرائيل بحيث يكون لها سمات التنوع والكثافة [7] وفي ذلك كله إشارة واضحة إلى أهمية التعاون الاقتصادي مع العرب بالنسبة لإسرائيل ، ليس فقط من الناحية الاقتصادية وإنما من الناحية السياسية بدرجة أكبر ، فالتوسع والتمدد اقتصاديا في النطاق الاقليمي أجدى لإسرائيل من وجهة نظر هؤلاء من التوسع والتمدد عسكريا .

إذاً نلاحظ بوضوح جذورا راسخة لفكرة التعاون الاقتصادي الإقليمي الشرق أوسطي في استراتجيات إسرائيل كحل لقضيتها المحورية المتمثلة في وجودها وبقائها في وسط هي بمثابة الجسم الغريب فيه . ولهذا ظلت ممسكة بهذه الفكرة وساعية إلى إنفاذها بشتى السبل، وستظل على هذا النهج طالما بقيت ، لأن نجاحها في ذلك يعني تحقيق أهدافها الاستراتيجية في العيش بسلام في وسط ظل يرفضها على الدوام، ولطالما حلمت بذلك وما فتئت تفعل . ويتأكد هذا القول من خلال التداعيات التي ظلت تشهدها فكرة المشروع منذ مابعد هزيمة اسرائيل للعرب عام 1967م ، حيث أخذ تفكيراً كثيراً من القادة والمفكرين الإسرائيليين يتجه نحو البحث في سبل إقامة وتنمية علاقات تجارية بين إسرائيل وجيرانها العرب بما يخدم الاقتصاد الاسرائيلي ويجعله اقتصادا مركزيا في المنطقة ، وحتى ظهور كتاب شيمون بيرز

(رئيس وزراء إسرائيل الأسبق) الموسوم بالشرق الأوسط الجديد عام 1993م، الذي أعاد فيه بلورة أفكاره حول فكرة الشرق أوسطية التي كان قد طرحها في مقال له سابق نشر عام 1967 في أحدى المجلات الفرنسية وبتتبع تلك التداعيات نجدها بدأت بكتيب أصدره التجمع من أجل السلام في عام 1968 بعنوان الشرق الأوسط عام 2000، اشتمل على تصور لتعاون اقتصادي إقليمي بين دول منطقة الشرق الأوسط ، بحيث يتم التخصص وتقسيم العمل بينها وفقا للقطاعات الاقتصادية المختلفة ، فإسرائيل تتخصص في الصناعات الدقيقة والآلات الهندسية والكهربائية والكمبيوتر وصناعة الدواء ، بينما تتخصص مصر في الصناعات الحديدية والمعدنية وصناعة السيارات ، فيما تركز سوريا على صناعة النسيج وبعض الصناعات الاستهلاكية ، في الوقت الذي تعمل فيه لبنان في مجال الخدمات والنقل والمصارف ، ويترك للعراق ودول الخليج العربية مهمة الصناعات البتروكيميائية.[8]

في السياق نفسه هناك تداعيات أخرى ذات صلة بفكرة المشروع نجدها في الاقتراح الذي تقدم به وزير المواصلات الإسرائيلي عام 1975م والذي تضمن مشروعا تفصيليا لتطوير نظم الاتصال في الشرق الأوسط لربط المشرق العربي بالمغرب العربي، على أن تكون إسرائيل مركزه الرئيسي ، وذلك عبر شبكة من المطارات والموانىء والسكك الحديدية . وقد عدل هذا الاقتراح فيما بعد ليتضمن مطلبا بإقامة سوق شرق أوسطية تبدأ بإنشاء هيئة مشتركة لتطوير كل من الزراعة ومصادر الطاقة والمياه والسياحة والمجالات العلمية المختلفة [9] . وفي تطور لاحق لتداعيات المشروع، وتطويراً لفكرة السوق الشرق أوسطية المشتركة

التي تطرحها إسرائيل ، فإن الدراسة التي أعدها عدد من الأكاديميين الاسرائيليين عام 1989 بتمويل من صندوق ارماندهامر لأبحاث السلام بجامعة تل أبيب ، بعنوان " التعاون الاقتصادي وسلام الشرق الأوسط"[10] وضعت تصورا متكاملا لإمكانية إقامة شكل من أشكال التعاون الاقتصادي بين اسرائيل وبعض الدول العربية وفقا لصيغة معينة يمكن أن تعتبر في حال نجاحها ، خطوة نحو تكامل اقتصادي إقليمي أكبر . وقد اشتملت تلك الدراسة على التوقعات المحتملة للعلاقات الاقتصادية بين دول الشرق الأوسط مع عرض للمشروعات التي يمكن التركيز عليها وعلى رأسها مشروعات البنية الأساسية ، خاصة مشروعات المياه والطاقة ، بجانب تناولها لمجالات التعاون المشترك الأخرى كالتجارة والسياحة .

في تسعينيات القرن العشرين أخذت تداعيات مشروع السوق الشرق أوسطية منحىً عمليا من خلال طرح إسرائيل لمقترحات حول المشاريع التي يمكن إنفاذها في إطار التعاون الاقتصادي الإقليمي بينها وبين بعض الدول العربية ، فعقب مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م ، وفيما تلاه من مفاوضات سلام ثنائية ومتعددة الأطراف في موسكو عام 1992 وفي أوسلو عام 1993م اقترحت إسرائيل على العرب مشاريع متنوعة للتعاون في مختلف المجالات الاقتصادية مثل فتح أنابيب البترول إلى حيفا وإنشاء محطات مشتركة لتوليد الكهرباء والطاقة وإنشاء منطقة تجارة حرة والبدء في تعاون إقليمي في مجال الزراعة والمياه والسياحة ، وقد تضمنت المقترحات الإسرائيلية المقدمة للجنة التعاون الاقتصادي في إطار المحادثات متعددة الأطراف تنفيذ مشروعات التطوير بالمناطق الجافة وشبه الجافة ، وإنشاء وحدة طاقة شمسية ضخمة ،

واستخدام الطاقة المولدة منها أو الغاز في برامج تحلية المياه ، وتشجيع الاستثمار السياحي وإقامة مناطق سياحية ، وتجديد خط السكك الحديدية الذي يربط بين إسرائيل ومصر وسوريا ولبنان.[11]

في ظل هذه التداعيات المتتالية طرح شيمون بيريز أفكاره وتصوراته المتكاملة حول ما يسمى باقتصاد السلام القائم على التعاون المفضي إلى التكامل الإقليمي ، الذي يضمن لإسرائيل وجوداً وبقاءً آمناً ودوراً مركزياً ومسيطراً في المنطقة . وذلك من خلال كتابه " الشرق الأوسط الجديد الذي صدر عام 1993م ، وتدور الفكرة المحورية لمشروع بيريز حول ضرورة إقامة نظام إقليمي شرق أوسطي على غرار ما حدث في أوربا من خلال قيام الجماعة الأوربية ، باعتبار أن التنظيم الإقليمي هو المدخل الحقيقي للوصول إلى منطقة تنعم بالسلام والأمن . فقد أكد بيريز في كتابه هذا أن بناء سوق اقليمية مشتركة من شأنه أن يضمن عملية السلام أكثر من تقليص عدد الصواريخ[12] فالاقتصاد والمصالح المشتركة هي التي تقود لسلام دائم وليست السياسة والقدرة العسكرية .

وبالنظر إلى التصورات التي تضمنها كتاب شيمون بيريز حول مشروع السوق الشرق أوسطية نلاحظ أنها تذهب في نفس اتجاه التصورات التي سبقتها في هذا الشأن من حيث ربط السلام والاستقرار في الشرق الأوسط بمشروعات التعاون الإقليمي الهادفة إلى تحقيق المصالح المشتركة ، ومن حيث المجالات الاقتصادية التي يمكن البدء بها ، والتي تعددت وتنوعت بين المجالات الإنتاجية والخدمية . وإن كان ثمة مايميز تصورات شيمون بيريز لمشروع السوق الشرق أوسطية عن التصورات الأخرى فهو أنها تضمنت شرحا للكيفية التي يمكن أن

يتحول بها اقتصاد الشرق الأوسط من اقتصاد قائم على الصراع إلى اقتصاد قائم على التعاون والتكامل ، فضلا عن أنها وسعت النطاق الجغرافي للسوق ليشمل ، بجانب اسرائيل والدول العربية ، دولة تركيا ، حيث اقتصرت التصورات الأخرى ذلك الناطق على إسرائيل وبعض الدول العربية الغربية منها مثل مصر والاردن وسوريا ولبنان والاراضي غير المحتلة من فلسطين . فتصورات بيريز تطمح إلى إقامة سوق شرق أوسطية مشتركة أساسها التكامل بين التكنلوجيا الإسرائيلية والأموال العربية والمياه التركية [13]. فهو يرى أن مجموعة الموارد المتمثلة في نفط السعودية والمياه التركية والسوق المصرية والتكنلوجيا الإسرائيلية هي في الحقيقة موارد إقليمية أكثر من كونها وطنية . كذلك يرى أن السياحة هي أحد أهم الموارد الاقتصادية التي تتمتع بها المنطقة ، ولما لم تكن قد حققت قدراتها الكامنة بعد ، فإنها يمكن أن تكون مجالاً واعدا تبدأ به عمليات التعاون المشترك بين دول المنطقة حتى قبل البدء بإقامة إطار إقليمي رسمي [14].

بناء على ما تقدم يمكننا القول بأن الأفكار والتصورات التي تضمنها مشروع شيمون بيريز حول بناء شرق أوسط جديد ، مع ما سبقها من أفكار وتصورات طرحها قادة ومفكرون اسرائيليون ، قد ساهمت بشكل كبير في بلورة مادرج على تسميته ، بنظرية السلام الاقتصادي . وقد استفاد بيريز ، كما يؤكد هو بنفسه ، من التجربة الأوربية في بلورة أفكاره وتصوراته حول إمكانية بناء نظام اقليمي شرق أوسطي أساسه التعاون الاقتصادي [15]. ويتأكد لنا ذلك بصورة أكثر وضوحاً بالنظر إلى تلك الأفكار والتصورات مقروءة على ضوء تجربة أوربا في التعاون والتكامل والاتحاد ، مع ما هنالك من اختلاف جوهري بين

طبيعة الصراع الذي كان سائدا بين دول أوربا في القرن الماضي وماقبله وطبيعة الصراع القائم بين إسرائيل والدول العربية . فقبل قيام الجماعة الأوربية التي تطورت إلى الاتحاد الأوربي ، كانت تفاعلات الدول الأوربية فيما بينها تقوم على التصارع والاحتراب ، فقد ظلت أوربا على مدى قرون عديدة تعاني من الصراعات والحروب بين دولها ، حتى خارج أوربا فيما يعرف بالصراع حول المستعمرات بحثا عن الموارد الاقتصادية وتوسيعا لنطاق الأسواق أمام منتجات تلك الدول . وقد أدت تلك الصراعات إلى أن يشهد العالم خلال النصف الأول من القرن العشرين حربين كونيتين كانت أوربا القارة ومختلف دولها أكبر الخاسرين فيهما بسبب الدمار الذي لحق بقواها العسكرية والاقتصادية . غير أن أوربا وعت الدرس جيدا وبدأت التحول بشكل جدي نحو بناء علاقات التعاون بدلا عن علاقات الصراع منذ عام 1948 كخطوة أساسية في اتجاه تحقيق وحدتها السياسية . وقد نجحت في ذلك عبر مراحل عديدة انتهت بها إلى أوربا موحدة في فترة لم تتجاوز الخمسين عاما ، حيث صارت التجربة الاوربية نموذجاً عالمياً للتعاون والتكامل والإندماج[16] . ولعل هذا ماحدا بشيمون بيريز إلى الاهتداء بها عند طرح مشروعه حول الشرق الأوسط الجديد القائم على التعاون والتكامل الاقتصادي الذي تبدأ خطواتها الجدية بإنشاء السوق الشرق أوسطية المشتركة على غرار السوق الاوربية المشتركة ، وهي الخطوة التي اعتبرها بيريز أحد أهم الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام الإقليمي الشرق أوسطي [17].

- **علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالمشروع الاقتصادي الشرق أوسطي:**

أشرنا في مقدمة هذه الورقة إلى أن مشروع السوق الشرق أوسطية المشتركة يمثل جزءاً أصيلاً في الرؤية الأمريكية لحل قضية الشرق الأوسط من خلال جهودها في التحضير له وتبني الأفكار والتصورات التي طرحتها إسرائيل بشأنه وقيامها بدعم المساعي والجهود العملية الخاصة بتحقيقه . فقد أخذ الاهتمام الأمريكي بالمنطقة وشئونها يتضاعف بعد حرب أكتوبر 1973 ، حيث شهدت تلك الفترة الزيارات المتكررة والكثيفة لوزير خارجيتها آنذاك هنري كيسنجر لمنطقة الشرق الأوسط ، والذي عمل من خلال تلك الزيارات ، ضمن ما قام به ، على تهيئة الأجواء لقبول فكرة قيام نظام إقليمي شرق أوسطي .وفي هذا السياق كلفت وكالة التنمية الدولية الأمريكية عددا من المؤسسات والوكالات العلمية الحكومية والخاصة ، ذات الاهتمامات المختلفة بإجراء دراسات وأبحاث تحدد بدقة أمكانيات ومجالات التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط . وقد صدر تقرير عن تلك المؤسسات والوكالات قبل توقيع اتفاقية كامب ديفيد في عام 1978م تمت مناقشته وإقراره فيما بعد بواسطة الكونجرس . واحتوى ذلك التقرير تسعة فصول أكد من خلالها على أهمية قيام كيان إقليمي ، يضم دول المشرق العربي وإسرائيل وإيران (الشاه) وتركيا ، يهدف إلى الدخول في مجال واسع من التعاون الاقتصادي الإقليمي يمر بمراحل زمنية ثلاث (قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل) تبدأ بالتعاون في المجالات العلمية والتكنلوجية ومجالات الطرق والاتصال والسياحة وبدائل الطاقة كمرحلة أولى ، ثم في المرحلة الثانية إلى التعاون في مجال تطوير مصادر

المياه ، وتنتهي في المرحلة الثالثة بحل مشكلات البنية الأساسية المتعارضة والانتقال إلى تنمية البيئة الاقتصادية وفتح الأسواق المحلية أمام منتجات الدول المتعاونة.[18]

في سياق متصل ، اهتم معهد الشرق الأوسط التابع لجامعة هارفارد الأمريكية بالموضوع في إطار برنامج عمله الذي بدأه عام 1973م للوفاق في الشرق الأوسط. وقد نجح المعهد في عقد مؤتمر عام 1983م ضم باحثين من مصر وإسرائيل والأردن ولبنان وفلسطين لبحث ومناقشة القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط ، وكان أن خرج المؤتمر بمجموعة دراسات أعدها أولئك الباحثون صدرت في كتاب تحت عنوان" اقتصاديات السلام " طرح من خلاله مشروع جامعة هارفارد الخاص بالشرق الاوسط والذي تضمن خطة واسعة وشاملة لإنشاء سوق شرق أوسطية مشتركة تشمل حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والبضائع ، وتروج للمجالات الاقتصادية التي يمكن التعاون فيها بين دول المنطقة.[19]

تطور الموقف الامريكي تجاه مشروع السوق الشرق أوسطية المشتركة واتخذ منحى عمليا خلال مفاوضات السلام بمدريد عام 1991م حيث تبنت الولايات المتحدة الأمريكية المشروع ، بجانب اسرائيل وبعض الدول الأوربية ، ودعمته باعتبارها الراعية الفعلية الوحيدة لسلام الشرق الأوسط ، وواصلت ذلك الدعم خلال المفاوضات الثنائية والمفاوضات متعددة الأطراف في أوسلو والقاهرة وواشنطن ووادي عربة ، وكذلك خلال مؤتمرات القمة الاقتصادية الشرق أوسطية الأربعة التي انعقدت في كل من الدار البيضاء (عام1994) وعمان (عام

1995) والقاهرة (عام 1996) والدوحة (عام 1997) ، وسنتطرق لذلك بالتفصيل عند حديثنا عن تلك المؤتمرات في جزء لاحق من هذه الورقة .

في تطور لاحق للموقف الامريكي تجاه مشروع الشرق أوسطية ، وعلى خلفية تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م وما أفرزته من تحد جديد أمام الولايات المتحدة الأمريكية هو محاربة الإرهاب والأصولية الدينية، دفعت الإدارة الأمريكية بمشروع جديد تجاه المنطقة قامت بطرحه على مجموعة الدول الصناعية الثمانية الكبري عام 2004 تحت اسم مشروع الشرق الأوسط الكبير.[20] داعية من خلاله الدول الثمانية إلى الاضطلاع بمسئوليتها تجاه معالجة النواقص الثلاثة التي حددها الكتاب العرب لتقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية لعامي 2002 و2003 والمتمثلة في الحرية ، والمعرفة ، وتمكين النساء ، والتي ساهمت – من وجهة النظر الأمريكية – في خلق الظروف التي تهدد المصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة الثمانية.[21] .

من خلال هذا الطرح يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول الربط بين انتشار ظاهرة الإرهاب الذي يهدد مصالح الدول الصناعية الكبرى وبين الظروف التي تعيشها دول الشرق الأوسط باعتبارها مصدرا لتلك الظاهرة . وقد استندت في ذلك الربط على ما جاء في التقريرين المشار إليهما من تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي . وهذا التردي – من وجهة النظر الأمريكية – هو ما يغذي ظاهرة الإرهاب والهجرة غير المشروعة في ظل ضياع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمواطني الدول العربية في أوطانهم .

يشير البعض إلى أن التمهيد لمشروع الشرق الأوسط الكبير بدأ بمبادرة أولية هي مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط التي طرحها وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في أواخر عام 2002، وهي شراكة استهدفت العالم العربي على وجه التحديد مستخدمة المساعدات الخارجية ، والتجارة ، والتعليم والتحول الديمقراطي . فقد ركزت تلك المبادرة على ثلاثة مجالات هي الاقتصاد ، وذلك عن طريق المساعدة في الخصخصة والإصلاح الاقتصادي ، والسياسة، عن طريق تجسير فجوة الحرية بتقديم المساعدة للمبادرات المحلية وتقوية المجتمع المدني ، ثم التعليم ، بتجسير فجوة المعرفة عن طريق توسيع فرص التعليم العالي وترقية نوعية التعليم [22]. ويلاحظ التطابق الكبير بين المجالات التي ركزت عليها كل من مبادرة كولن باول ومبادرة الشرق الأوسط الكبير من أن الثانية ذهبت في نفس اتجاه الأولى من خلال دعوتها لدول الثمانية ، في قمة سي آيلاند ، لصياغة شراكة بعيدة المدى مع من أسمتهم بقادة الإصلاح في الشرق الأوسط الكبيرة لتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. ويمكنها في هذا الشأن أن تتفق على أولويات مشتركة لمعالجة النواقص التي أوردها تقرير الأمم المتحدة الخاص بالتنمية البشرية العربية لعامي 2002 و2003، وذلك عبر تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح في المنطقة ، وبناء مجتمع معرفي فيها ، وتوسيع الفرص الاقتصادية ، وقد ربطت المبادرة بين هذه الأولويات الثلاث باعتبارها السبيل الى تنمية المنطقة ، فالديمقراطية والحكم الصالح هما الإطار الذي تتحقق داخله التنمية، والأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم أدوات التنمية ، وتوسيع الفرص الاقتصادية هي ماكينة التنمية [23].

إن مايهمنا في هذه المبادرة ، ولأغراض هذه الورقة ، هو الجانب المتعلق بتوسيع الفرص الاقتصادية الذي نادت به . ففي هذا الجانب دعت المبادرة دول الثمانية بضرورة تجسير الهوة الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير ، من خلال إحداث تحول اقتصادي في المنطقة يكون مفتاحه إطلاق قدرات القطاع الخاص فيها ، خاصة مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تشكل المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل . واقترحت في هذا الشأن اتخاذ مجموعةخطوات بعضها يتعلق بتمويل النمو والبعض الآخر يتعلق بتشجيع التجارة بين دول الشرق الأوسط الكبير . فبالنسبة لتمويل النمو فإن مشروع الشرق الأوسط الكبير يرى أن تقوية فاعلية القطاع المالي يعتبر عنصرا ضروريا للتوصل إلى نسب أعلى للنمو وخلق فرص العمل . ويقترح على مجموعة الثمانية أن تسعى إلى إطلاق مبادرة مالية متكاملة تتضمن عدة عناصر تشمل إقراض المشروعات الصغيرة التي ماتزال تعاني من مشكلة التمويل بسبب ضعف مايقدم لها مقارنة مع ماهو مطلوب ، وإنشاء مؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير على طراز مؤسسة المال الدولية للمساعدة على تنمية مشاريع الأعمال المتوسطة والكبيرة بهدف التوصل إلى تكامل اقتصادي لمجال الأعمال في المنطقة ، ثم إنشاء بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير بحيث تساهم فيه الدول الثمانية الكبرى بمشاركة مقرضين من منطقة الشرق الأوسط الكبير ، ليكون مؤسسة إقليمية للتنمية على غرار (البنك الأوربي للإعمار والتنمية) لمساعدة الدول الساعية للإصلاح على توفير الاحتياجات الأولية للتنمية . ثم أخيرا الشراكة من أجل نظام مالي أفضل ، حيث ترى المبادرة أن بمقدور مجموعة دول الثمانية أن تعرض مشاركتها في عمليات إصلاح النظم المالية في البلدان المتقدمة في المنطقة ، وذلك توخيا لإصلاح الخدمات المالية فيها .

أما بالنسبة لتشجيع التجارة بين دول المنطقة فإن المشروع يقترح على مجموعة الثمانية ، في ظل ضعف التجارة البينية وندرة تجارة الحدود بين تلك الدول، أن تنشيء مبادرة جديدة لتشجيع التجارة في الشرق الأوسط الكبير تتضمن عدة عناصر ، أولها أن تعمل مجموعة الثمانية على زيادة تركيزها على انضمام دول المنطقة الى منظمة التجارة العالمية من خلال برامج محددة للمساعدة في هذا الأمر . وثانيها أن تعمل دول المجموعة على إنشاء مناطق تجارية في الشرق الأوسط الكبير للتركيز على تحسين التبادل التجاري في المنطقة والممارسات المتعلقة بالرسوم الجمركية. وثالثها أن تساعد على إقامة مناطق محددة لرعاية الأعمال في الشرق الأوسط الكبير تتولى تشجيع التعاون الأقليمي في تصميم وتصنيع وتسويق المنتجات . ورابعها إنشاء " منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط" لتشجيع التعاون الإقليمي المحسن ، حيث يمكن لهذا المنبر أن يجمع مسئولين كبارا من مجموعة الثمانية والشرق الأوسط الكبير لمناقشة قضايا الإصلاح الاقتصادي في المنطقة .

1-3- التصورات القائمة حول إتجاه المكاسب الاقتصادية المحتملة للشرق أوسطية :

كانت هناك العديد من التصورات المطروحة بواسطة الدراسات التي أجرتها عدة مؤسسات علمية ومالية ، فضلا عن تلك التي أجراها باحثون أفراد ، حول المكاسب الاقتصادية المحتملة لمشروع الشرق أوسطية ، سواء على مستوى الطرح الإسرائيلي أو الطرح الأمريكي ، حيث تؤكد تلك التصورات اتجاه تلك المكاسب نحو تحقيق المصالح الاسرائيلية والأمريكية بشكل أكبر بكثير من اتجاهها نحو تحقيق مصالح دول المنطقة الأخرى التي يستهدفها المشروع . فبالنسبة للمشروع

الذي طرحته إسرائيل ودعمته الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد نشطت عدة جهات خلال الفترة من 1989 - 1995 في دراسة الفكرة التي تضمنها ووضع التصورات التي تحدد معالم النظام الاقتصادي الشرق أوسطي . ومن بين تلك الجهات صندوق هامر لأبحاث السلام ومعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى والأمانة العامة للمفوضية الأوربية ببروكسل، والبنك الدولي للأنشاء والتعمير، والتي اتفقت جميعها على أن التصور العملي لقيام السوق الشرق أوسطية المشتركة يقف عند صيغة " منطقة التجارة الحرة " التي يمكن أن تتطور إلى صيغة " الاتحاد الجمركي ". [24] وقد ذهبت التصورات التي تضمنتها الدراسات التي قامت بها تلك الجهات إلى أن تطبيق صيغة منطقة التجارة الحرة ، كصيغة محتملة للسوق الشرق أوسطية المشتركة يتم عبر ثلاث مراحل، حيث يتم في المرحلة الأولى دمج الاقتصاد الفلسطيني في الاقتصاد الإسرائيلي ، بينما يتم في المرحلة الثانية توسيع نطاق منطقة التجارة الحرة لتشمل كلا من إسرائيل وفلسطين والأردن بهدف إقامة تجمع اقتصادي ثلاثي بينها . حيث كان من المتصور أن يتم في تلك المرحلة انتقال السلع بحرية كاملة بين الدول الثلاث ، وفقا لما أكدته دراسة معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى. [25] الأمر الذي كان سيتيح لإسرائيل في هذه المرحلة أن تتخذ من الاقتصاد الفلسطيني معبرا إلى بقية الدول العربية لتزيد من صادراتها الصناعية بالاستفادة من منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي المحدود الذي كان متصورا أن ينشأ ، وهذا ماذهبت اليه دراسة المفوضية الأوربية. [26] أما في المرحلة الثالثة ، فإن التصورات كانت قد أشارت إلى أن العمل سيجري على زيادة توسيع نطاق منطقة التجارة الحرة لتشمل دولا عربية أخرى ودولا غير عربية ، حيث تنضم إليها كل من مصر وسوريا ولبنان

وتركيا ، وربما العراق .[27] وكانت مصادر أخرى قد أشارت إلى احتمال انضمام إيران وقبرص أيضا .[28]

إن المكاسب الاقتصادية التي كان متصوراً تحققها بالنسبة لاسرائيل والدول العربية المشتركة في منطقة التجارة الحرة المحتملة ، وفقا للدراسات التي أشرنا اليها تختلف من مرحلة لأخرى ومن دولة لدولة .[29] ففي المرحلة الأولى التي كان مفترضا أن يتم فيها دمج الاقتصاد الفلسطيني في الاقتصاد الاسرائيلي فإن المكاسب التي كانت ستعود على اقتصاد إسرائيل إنما تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بسبب الزيادة المتصورة في ناتج قطاعي الصناعة والخدمات، و كان متوقعا للاقتصاد الفلسطيني أن يحقق نفس المكاسب المتمثلة في زيادة الناتح المحلي الإجمالي بسبب الزيادة المتوقعة في ناتج قطاعي التشييد والخدمات . أما في المرحلة الثانية التي كان من المفترض أن يتسع فيها نطاق منطقة التجارة الحرة المقترحة بدخول الأردن ، إلى جانب إسرائيل وفلسطين، فإن قوة الاقتصاد الاسرائيلي مقارنة بالاقتصاد الأردني والفلسطيني كانت سترجح كفة المكاسب لصالح إسرائيل . ففي تلك المرحلة كان متصورا أن تزداد الصادرات الصناعية الإسرائيلية إلى الدول العربية متخذة من فلسطين والأردن معبراً لها إلى أسواق تلك الدول، كما كانت إسرائيل ستحصل علي وارداتها من المواد الخام من الأسواق العربية بأسعار وشروط أفضل ، وكان الناتج المحلي الإجمالي الاسرائيلي سيزيد بسبب الزيادة التي كان من المتوقع حدوثها في قطاع التشييد .بجانب كل ذلك فإنه ، وبسبب الفارق في مستويات الأجور ، فقد كان من المتوقع انتقال العمالة الأردنية والفلسطينية إلى إسرائيل ، وربما أدى ذلك إلى إفادة الاقتصاد الاسرائيلي من ناحيتين، الأولى

الحصول على عمالة أقل أجراً ، والثانية زيادة الطلب على المنتجات الإسرائيلية في الأسواق العربية بسبب مساهمة تلك العمالة في نشر نمط الاستهلاك الإسرائيلي في بلدانهم . أما الاقتصاد الفلسطيني فإن التصورات حوله كانت ترى أنه في تلك المرحلة سيظل اقتصادا خدميا وسيستمر كاقتصاد ملحق بالاقتصاد الاسرائيلي وغير قادر على النمو المستقل وعلى أعادة هيكلة قاعدته الإنتاجية . أما الأردن فإن الضرر الذي كان سيلحق بقاعدته الصناعية فيتمثل في انخفاض ناتجه الصناعي ، واستمرار اعتماده على قطاعي التشييد والخدمات ، وازدياد وارداته الصناعية من إسرائيل.

في المرحلة الثالثة كان متصوراً زيادة المكاسب الاقتصادية الإسرائيلية ، خاصة في ظل توسع نطاق منطقة التجارة الحرة المقترحة ، حيث كان سيزداد الناتج الصناعي وناتج قطاع التشييد ، فضلا عن ناتج القطاع الزراعي الذي كان متوقعاً نموه . كما كان متوقعاً نمو قطاع الخدمات بشكل كبير بسبب زيادة حركة السياحة ، والنقل والمواصلات ، والخدمات المالية والاستشارية .وكان كل ذلك سيؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل . وكانت معدلات التشغيل ستزداد وتنخفض البطالة نتيجة لتزايد تدفقات الاستثمارات الخارجية إلى إسرائيل جراء التقدم الكبير الذي كان سيحققه اقتصادها . أما الدول العربية ، بما فيها فلسطين والأردن ، فإنه لم يكن متصوراً أن تجني مكاسب تذكر في هذه المرحلة ، بل إن آثارا سالبة كان متوقعا أن تلحق باقتصادياتها ، فالناتج الصناعي فيها كان سيتأثر سلبا لعدم قدرته على منافسة الصناعة الاسرائيلية ، خاصة التحويلية منها ، وكان سيترتب علي ذلك انخفاض صادراتها من السلع الصناعية . وبسبب

التراجع المتوقع في الصناعة العربية فإن واردت الدول العربية من المنتجات الصناعية الإسرائيلية كانت ستزداد ، كما كانت ستزداد وارداتها الزراعية لعدم توقع حدوث تحسن كبير في أوضاع الزراعة العربية . وسيظل اعتمادها على تصدير المواد الخام الأولية وبعض السلع الزراعية في صورتها الخام قائما .

إن ما تقدم يشير بوضوح إلى أن إسرائيل كانت ستصبح الرابح الأكبر فيما يتعلق بحصد المكاسب الاقتصادية المتصورة من قيام سوق شرق أوسطية محتملة . وكانت تلك المكاسب ستتعاظم في حال قيام مشروعات الربط الاقليمي في أطار المشروعات المشتركة للتعاون الاقتصادي في المنطقة وفقا للرؤية الإسرائيلية المدعومة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية .

أما فيما يتعلق بالتصورات الخاصة باتجاهات المكاسب الاقتصادية المتوقع تحققها من مشروع الشرق الأوسط الكبير فإن بعض الدراسات التي تضمنت بعضاً من تلك التصورات كانت ترى أن الشركات الأمريكية والإسرائيلية هي وحدها التي كانت ستحصد تلك المكاسب . فبالنظر إلى مآرب مشروع الشرق الأوسط الكبير يلاحظ أنه كان يسعى، إلى جانب وقف مايسمى بصناعة الأرهاب ، إلى تحقيق الظروف المطلوبة لتمكين الشركات الأجنبية المتوقع قدومها إلى المنطقة من العمل وفقا لأسس اقتصادية وإدارية تمكنها من تحقيق المزايا والقدرات النسبية من منظور دولي [30] . فقد تضمن المشروع بنودا تمثل شروطا لدخول الاستثمارات الدولية إلى دول المنطقة، مثل تسهيل انتقال الخدمات المالية وانتقال السلع والمنتجات ، ومثل الشفافية ومحاربة الفساد ، فضلاً عن شفافية أسواق الأموال وحرية حركة الأموال . كما

تضمن بنوداً حول فتح الحدود أمام التجارة البينية لدول المنطقة ، وبهذا الوضع فإن المشروع كان سيفتح الباب واسعا أمام الشركات الأمريكية والإسرائيلية للاستثمار في المنطقة العربية .كما كان سيتيح المجال لإسرائيل لغزو الأسواق العربية والسيطرة عليها بما تملكه من ميزات نسبية عالية وقدرات تنافسية كبيرة مقارنة بالدول العربية. فقد حققت إسرائيل تقدما علميا في مختلف المجالات مكنها من تحقيق طفرة في الإنتاج الرأسي ، ومن ثم اكتساب مزايا نسبية متفوقة دوليا وإقليميا ، في الوقت الذي مايزال فيه التقدم في مجال بناء القدرات في الدول العربية بطيئا مقارنة بما هو مطلوب .كما أن الشركات العربية لاتملك قدرات تنافسية ومزايا نسبية من منظور دولي بسبب صغر حجمها وضعف مقدراتها التمويلية ، لأنها منذ البداية لم تتأسس على فكرة الانفتاح دوليا ، وإنما قامت على فكرة إنتاج السلع والخدمات للاستهلاك المحلي وبنت استراتيجياتها على هذا الأساس . وفي ظل هذا الوضع فإنها لن تقوى على منافسة الشركات الأمريكية والإسرائيلية التي تملك المال والتقنية والرؤية الواضحة والإرادة .

إذاً ، فمشروع الشرق الأوسط الكبير ، وفي ظل هذه المعطيات، هدف إلي إقامة نظام اقتصادي اقليمي محدود وتابع ، تصبح فيه إسرائيل مركز الدائرة وقطب الرحى ، وتبقى الدول العربية هي الأطراف المشدودة إلى ذلك المركز . فإسرائيل تتولى عملية الإنتاج بالاستفادة من قدراتها الإنتاجية العالية ومن الموارد العربية المتنوعة الكبيرة ذات الأسعار المنخفضة ، التي سيوفرها لها النظام الشرق أوسطي ، وتتولى الدول العربية عملية الاستهلاك بما لديها من أسواق واسعة وواعدة . وبذلك ستصطاد اسرائيل عصفورين بحجر واحد من

خلال حصولها على موارد رخيصة (بما فيها العمالة) تدعم بها نشاطها الإنتاجي والصناعي من جهة ، ومن خلال حصولها على أسواق لتصريف منتجاتها من جهة أخرى .

4-1 مؤتمرات السوق الشرق أوسطية المشتركة :

لم يتوقف المشروع الشرق أوسطي عند حدود طرح الأفكار والتصورات بشأنه، بل تعدى ذلك باتخاذ خطوات عملية لإنزال تلك الأفكار والتصورات إلى ارض الواقع، وقد تمثلت تلك الخطوات في عقد أربعة مؤتمرات في كل من الدار البيضاء (عام 1994) وعمان (عام 1995) والقاهرة (عام1996) ، والدوحة (عام 1997) حيث بحثت جميعها موضوع التعاون الاقتصادي والأمن الإقليمي ، وذلك تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية التي دعت دولا أوربية وغير أوربية لحضورها . وقد شاركت في تلك المؤتمرات من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوالي 13 دولة عربية بجانب إسرائيل .

تمخضت فعاليات تلك المؤتمرات عن العديد من النتائج المتمثلة في مقترحات لمشروعات مشتركة ، ثنائية ومتعددة الأطراف .فمن أهم نتائج مؤتمر الدار البيضاء الاتفاق على إنشاء بنك الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتكوين لجنة خبراء لهذا الغرض. وكذلك الاتفاق على إنشاء آليات تعمل على تعميق التعاون الشرق أوسطي، كإقامة غرفة تجارية ومجلس أعمال تابع للقطاع الخاص ، وكإنشاء لجنة من ممثلي الحكومات للتنسيق في كل جوانب التعاون الاقتصادي الإقليمي ، وسكرتارية تنفيذية للمساعدة في تدعيم بنية التنمية الاقتصادية في المنطقة . هذا فضلا عن الاتفاق على إنشاء هيئة إقليمية للسياحة والسفر، وقد طرحت في ذلك المؤتمر العديد من مشروعات الربط

الإقليمي ، حيث تقدمت إسرائيل وحدها بـ 150 مشروعا شملت قطاعات التنمية الاقتصادية المختلفة من مياه وبنية تحتية وطاقة واتصالات ، بجانب قطاعي البيئة والسياحة.[31] بينما تقدمت مصر بـ 58 مشروعا في مجالات البنية الأساسية والطاقة والصناعة والزراعة والسياحة . كما تقدمت فلسطين بمشروعات تقدر تكلفتها بـ 6 مليارات دولار ، في حين تقدمت الأردن بـ 121 مشروعا بتكلفة استثمارية تقدر بـ 180 مليار دولار.[32] أما نتائج مؤتمر عمان فقد كان أبرزها الاتفاق على تفعيل المؤسسات الشرق أوسطية ، مثل بنك الشرق الأوسط للتنمية من خلال اتخاذ الخطوات التنفيذية لتأسيسه برأسمال قدره خمسة مليارات دولار ،فضلا عن الاتفاق على التعاون الاقتصادي من خلال المشروعات المشتركة التي تم طرحها من قبل بعض الدول المشاركة في المؤتمر ، والتي شملت مجالات المياه ، والزراعة ، والنقل والاتصالات، والطاقة ، والصناعة، والتجارة ، وتنمية الموارد البشرية . أما مؤتمر القاهرة فقد شهد أيضا طرح مزيد من مشروعات التعاون الاقتصادي المشترك التي عكست تنافس الدول المشاركة في المؤتمر في هذا الشأن . فقد طرحت مصر 188 مشروعا بتكلفة اجمالية بلغت حوالي 33 مليار دولار، بينما طرحت إسرائيل 50 مشروعا ، في حين طرحت الأردن 25 مشروعا استثماريا كبيرا بتكلفة تبلغ 3٫7 مليارات دولار ، في الوقت الذي طرحت فيه قطر 11 مشروعا صناعيا . ولم تتخلف عن ذلك كل من تونس والمغرب اللتان طرحتا عددا من المشروعات الصناعية أيضا .

غير أنه لم يكتب لكل تلك المشروعات أن ترى النور بسبب فشل مؤتمر الدوحة عام 1997م، والذي انعقد في ظروف بالغة التعقيد

أهمها تعثر عمليات السلام الشامل في المنطقة نتيجة لتعنت الحكومة الإسرائيلية بقيادة بنيامين نتنياهو' والتي فصلت بين عملية السلام الشامل وبين التعاون الاقتصادي مع دول المنطقة على أساس ما كانت تراه تلك الحكومة من عدم جدوى ذلك التعاون وتفضيل الاتجاه نحو التعاون الاقتصادي مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية.[33] وقد نجم عن ذلك الموقف مقاطعة معظم الدول العربية التي شاركت في المؤتمرات السابقة لمؤتمر الدوحة مثل مصر والسعودية والإمارات وسوريا والمغرب .

إن فشل مشروع السوق الشرق أوسطية خلال تلك المرحلة التاريخية لايعني بالضرورة موت الفكرة نهائيا ، فهي فكرة محورية في التفكير الاستراتيجي الاسرائيلي وفي الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة .، وستظل تقفز إلى السطح باستمرار كلما سنحت الفرصة لذلك ، وما مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية في فترة لاحقة إلا تأكيداً لذلك . فالمشروع الامريكي في جوهره وتفاصيله هو نفسه المشروع الاسرائيلي الشرق أوسطي بكل جوانبه مع اختلاف بسيط في النطاق الجغرافي للمشروعين.

2/مشروع الشراكة المتوسطية :

أتى هذا المشروع ضمن المشروعات العديدة التي طرحتها أوربا تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، بل هو المشروع الأبرز من بين تلك المشروعات باعتباره يمثل منعطفا مهماً في العلاقات الأوربية / المتوسطية . ذلك أن الاتحاد الأوربي بإقراره لهذا المشروع يبدو ، كما يرى الشاذلي العياري[34] ، أقر ولأول مرة باستراتيجية البحر المتوسط استنادا إلى منظورين مهمين ، أولهما أن البحر المتوسط عنصر أساسي

في أمن أوربا ذاتها ، وثانيهما أن البحر المتوسط عمق من أعماق خطة أوربا الكبرى الرامية إلى الارتقاء إلى مصاف القوى الكونية المهيمنة اقتصاديا وتقنياً وسياسيا وثقافيا. وبالنظر إلى هذا المشروع وما سبقه وما تلاه من مشروعات أوربية تجاه منطقة حوض المتوسط يتأكد لنا أن إحساس الجماعة الأوربية بأهمية المنطقة ليست أمرا طارئا أو ظرفيا ، وإنما هو ركن دائم من أركان السياسة الخارجية للجماعة [35].

لقد سبقت مشروع الشراكة المتوسطية مشاريع أوربية أخرى كانت بمثابة تمهيد له، منها السياسة المتوسطية الشاملة التي هدفت إلى دعم التعاون بين دول حوض المتوسط في مختلف المجالات ، ثم السياسة المتوسطية المتجددة أو المؤزرة التي اعتمدتها الجماعة الأوربية عام 1989 وهدفت من خلالها إلى إدخال عمق جديد ضمن برامج تعاونها مع دول جنوب وشرق المتوسط عن طريق دعم الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية ، ودفع عمليات التحديث ، ودعم التوجه الانفتاحي فيها، وذلك توطئة للدخول في عهد الشراكة كمرحلة جديدة في العلاقات الأوربية – المتوسطية . وعلى الرغم من أن تنفيذ هذه السياسة قد نجمت عنه بعض الفوائد بالنسبة للدول المتوسطية، خاصة في مجال تجارتها مع أوربا ،حيث زادت صادراتها مع الدول الأوربية بنسب لايمكن تجاهلها [36] ، وكذلك في مجال التعاون المالي والتقني [37] . إلا أنها ظلت فوائد محدودة بالنظر إلى ما كان منشوداً من تلك السياسة .فما تم إنفاذه في إطارها لم يتجاوز ما يمكن تسميته بالتعاون التقليدي التفضيلي القائم على منح بعض المزايا التفضيلية ، وهو إطار أثبت عدم جدواه في تحقيق أهداف السياسة الأوربية التعاونية تجاه دول جنوب وشرق المتوسط. وقد أكد ذلك تقرير لجنة بروكسل

الخاص بتقييم سياسة أوربا تجاه الفضاء المتوسطي ، والذي تضمن نقدا ذاتيا لتلك السياسة في كلياتها.

ازاء هذا الوضع ، ولما كانت أوربا تبحث في سياق التطورات التي شهدتها الساحة الدولية منذ حرب الخليج الثانية عن دور مهم في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها منطقة حيوية واستراتيجية وذات تأثير على مجريات الأحداث في السياسة الدولية ، فقد صادق المجلس الأوربي ، الذي يمثل أعلى سلطة في الاتحاد الأوربي ، في دورة انعقاده التي شهدتها مدينة آسن الألمانية عام 1994م ، على الأسس التي يجب أن تقوم عليها الشراكة الجديدة بين دول الاتحاد ودول شاطيء شرق وجنوب المتوسط . وهي الأسس التي على ضوئها أقرّ مؤتمر برشلونة عام 1995م مشروع الشراكة المتوسطية بين الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط، والتي تضم دولا أوربية وأخرى عربية ، وهو ما اعتبره البعض مشروعا لإبراز الدور الأوربي الفعال في تقرير مستقبل المنطقة الحيوية بالنسبة للأمن الأوربي [38].

1-2 : أسباب ودوافع طرح مشروع الشراكة المتوسطية :

لابد أن هناك أسباباً ودوافع قادت المجموعة الأوربية إلى طرح مبادرتها الخاصة بمشروع الشراكة المتوسطية . ومن تلك الأسباب ماهو سياسي ، ومنها ماهو أمني ، **ومنها ماهو اقتصادي . ويلخص بعض الكتاب تلك الأسباب في الآتي :** [39].

- أن طرح مشروع الشراكة المتوسطية جاء كمشروع أوربي – عربي في مقابل المشروع الأمريكي – الإسرائيلي المتمثل في الشرق أوسطية في ظل احتدام المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الأوربية في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما

عقب حرب الخليج الثانية وما أعقبها من ترتيبات اقليمية جديدة استهدفت بناء شرق أوسط جديد .

- شعور دول الاتحاد الأوربي ، وهي تستكمل وحدتها ، بأخطار عديدة مصدرها دول جنوب البحر الأبيض المتوسط تهدد أمنها واستقرارها (مثل المخدرات ، والهجرة غيرة المشروعة المتنامية ، والأصولية الدينية وما يرتبط بها من إرهاب) بسبب التفاوت الاقتصادي الكبير بين المجتمعات الأوربية ومجتمعات تلك الدول. وقد دفع ذلك الشعور دول الاتحاد الأوربي إلى التفكير في الحد من تلك المخاطر والعمل على إزالة أسبابها عن طريق المساهمة في تنمية وتطوير اقتصادات دول جنوب المتوسط وحل مشكلاتها من خلال الدخول معها في شكل من أشكال التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
- توسيع نطاق السوق أمام صادرات دول الاتحاد الأوربي من سلع وخدمات ، من خلال إدماج دول جنوب المتوسط في الفضاء الاقتصادي الأوربي تدريجيا بحيث تنتقل اقتصادات تلك الدول من اقتصادات مجزأة ذات أسواق صغيرة هامشية إلي فضاء اقتصادي أكثر تماسكا وأوسع نطاقا [40].

2-2: مؤتمر برشلونة والأبعاد الاقتصادية للشراكة المتوسطية

لقد حضرت مؤتمر برشلونة الخاص بإقرار الشراكة المتوسطية الدول الخمسة عشر المكوّنة للاتحاد الاوربي آنذاك (1995) وسبع دول عربية هي مصر وسوريا ولبنان وفلسطين والمغرب وتونس والجزائر ،

بالإضافة إلى تركيا وقبرص ومالطا وإسرائيل. فيما حضرته جامعة الدول العربية والاتحاد المغاربي وموريتانيا بصفة ضيف خاص .

اشتمل الإعلان الذي تمخض عنه المؤتمر ، وأقرّته الدول المجتمعة على مستوى وزراء الخارجية ، على ثلاثة جوانب ، هي الشراكة السياسية ، والشراكة الاقتصادية والمالية ، والشراكة الاجتماعية والثقافية. وعلى الرغم من اشتمال الإعلان لهذه الجوانب الثلاثة إلا أن الهدف المباشر والرئيسي لخطة الشراكة المتوسطية هو إقامة فضاء اقتصادي (أوربي – متوسطي) ، لاسيما وأن إعلان برشلونة شدد ، فيما يختص بالشراكة الاقتصادية والمالية ، على أهمية النمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم والمتوازن في بناء منطقة رفاهية مشتركة . ويمكن إبراز الأبعاد الاقتصادية لمشروع الشراكة المتوسطية بصورة أكثر وضوحا من وجهتين :

أولا : الشراكة الاقتصادية : وفقا لإعلان برشلونة فإن الشراكة المتوسطية تضمنت ثلاث شراكات أشرنا إليها من قبل ، ومن بينها الشراكة الاقتصادية التي تشتمل على عدة مكونات ، هي: [(41)].

1) إقامة منطقة للتجارة الحرة بين أوربا والدول المتوسطية بشكل تدريجي حتى عام 2010م .

2) تشجيع تنمية اقتصادية متكاملة ، وتحقيق نمو مستمر يحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والأحياء المائية والمصائد والتنمية الريفية .

3) إيجاد مناخ موات للاستثمار الأجنبي المباشر والتعاون بين الشركات .

4) تطوير البنية التحتية والاتصالات والنقل والمعلومات والخدمات والسياحة .

5) تنمية إمكانيات البحث والتأهيل العلمي والفني ، خاصة في مجال العلوم والتقنية والإحصاء والطاقة والتخطيط الإقليمي .

يلاحظ على هذه المكونات أنها تمثل جوهر أهداف الشراكة المتوسطية . وهي أهداف إيجابية، إذا كانت مرادة لذاتها ، لاسيما إذا ما نظرنا إلى واقع كثير من دول جنوب وشرق المتوسط التي إذا ما أحسنت التعامل مع هذه الشراكة فإن الفرصة ستكون متاحة أمامها لتحقيق مكاسب عديدة . فمنطقة التجارة الحرة التي يتضمنها مشروع الشراكة ستكون بلا شك أكبر منطقة تجارة حرة في العالم تجمع مابين 30– 40 دولة يبلغ عدد سكانها مجتمعة ما بين 600 إلى 800 مليون نسمة.[43] وسيتيح مثل هذا التجمع التجاري الكبير لدول جنوب وشرق المتوسط فرصة الاستفادة من مكاسب التجارة مع دول متقدمة اقتصاديا وتكنولوجيا . كما أن الانضمام لمثل هذا التجمع سيساهم في عملية اندماجها في الاقتصاد العالمي الذي تنادي بها مؤسسات العولمة . كذلك فإن أهدافا مثل تشجيع التنمية الاقتصادية المتكاملة ، وتحقق النمو المستمر ، وتطوير البنيات الأساسية، وتنمية إمكانيات البحث العلمي والتأهيل الفني . هي جميعها أهداف تصب في مصلحة الدول الأضعف في هذه الشراكة ، وهي دول جنوب وشرق المتوسط . وإذا ما تحقق ذلك بالفعل فإن عهدا جديدا من التعاون الاقتصادي المثمر ستشهده العلاقات الاقتصادية الأوربية – المتوسطية ، عهداً يتعمق فيه ذلك التعاون وتتحقق من خلاله شراكة حقيقية تقوم على تفاعل حقيقي بين أطرافه .

غير أن هذا الأمر يظل حلما يتعثر تحققه في ظل عدد من الاعتبارات ، أهمها توجه اهتمام الاتحاد الأوربي نحو الشراكة مع دول

أوربا الوسطى والشرقية فيما يعرف ببرنامج Phare الهادف إلى تأطير وتعميق التعاون الاقتصادي مع تلك الدول في أطار مساعي ضمها إلى منظومة الوحدة الأوربية . فضلا عن قيود أخرى تواجه إنفاذ خطة وأهداف الشراكة المتوسطية مثل معاهدة " ماستريخت " التي تأسس عليها الاتحاد الأوربي ، والتي تتضمن بنودا والتزامات تحد من حرية الاتحاد في الدخول مع أطراف ثالثة في أي اتفاقيات أو معاهدات أخري[(43)].

ثانيا : نسبة القضايا الاقتصادية من جملة القضايا التي طرحت من مؤتمر برشلونة بلغت نسبة ما طرح من قضايا اقتصادية ضمن ما تم طرحه من قضايا حوالي 48،3٪ ، في الوقت الذي بلغت فيه نسبة القضايا السياسية والأمنية حوالي 45،5٪ تقريبا ، أما نسبة القضايا الاجتماعية فقد كانت 6،4٪ . إذا فالنسبة العالية للقضايا الاقتصادية في المؤتمر تعكس البعد الاقتصادي الكبير لمشروع الشراكة المتوسطية.

2-3 : مبادرات أوربية أخرى تجاه الشرق الأوسط:

لم تقف المبادرات الأوربية تجاه منطقة الشرق الأوسط فقط عند مبادرة برشلونة (1995) وإنما هناك مبادرات أخرى طرحتها أوربا هي بمثابة امتداد لتلك المبادرة ، من أهمها استراتيجية تعزيز المشاركة مع العالم العربي التي طرحها الاتحاد الأوربي عام 2003 ، وسياسة الجوار الأوربي الجديد التي جاءت سابقة لاستراتيجية تعزيز المشاركة، وإن كانت في نفس العام .

2- 3- 1: سياسة الجوار الأوربي الجديد

صدرت هذه السياسة من خلال الوثيقة الرسمية التي نشرتها المفوضية الأوربية في مارس 2003 تحت عنوان " أوربا الموسعة والجوار : إطار جديدة للعلاقات مع الشرق والجنوب " وقد سميت هذه السياسة لاحقا بـ " سياسة الجوار الأوربي الجديد " حيث استهدفت بدرجة أساسية تفعيل وتطوير علاقات أوربا مع دول جنوب المتوسط وبعض دول أوربا الشرقية وتحديدا روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء ، باعتبارها تمثل مجالا حيويا لأوربا خلال العقود القادمة.[45]

لقد تضمنت سياسة الجوار الأوربي الجديد أفكارا تستهدف تعزيز التعاون الأوربي مع دول الجوار المعنية في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية ، على أساس أن الجوار الجغرافي يتيح فرصا أكبر للتعاون . وقد أكدت الوثيقة الرسمية التي تضمنت هذه السياسية على وجوب قيام الاتحاد الأوربي بالعمل على دعم علاقاته مع دول الجوار في المديين المتوسط والطويل ، **على أن يتم التركيز خلال العقد القادم علي الآتي :**

- العمل مع الشركاء (دول الجوار) لتقليص الفقر وخلق منطقة رخاء مشتركة قائمة علي تكامل اقتصادي أكمل ، وعلاقات ثقافية وسياسية معززة ، وتكثيف التعاون عبر الحدود ، والمسئولية المشتركة لمنع النزاعات بين الاتحاد وجيرانه.

- ربط عروض الاتحاد الأوربي لمزايا وعلاقات تفضيلية لدول الجوار بمدى التقدم الذي يحرزه الشركاء في المجالين السياسي والاقتصادي .

إن تركيز سياسة الجوار الاوربي الجديد على النقطتين أعلاه تشير بوضوح إلى أهمية البعد الاقتصادي في إطار هذه السياسة. ويتأكد البعد الاقتصادي لهذه السياسة بصورة أوضح بالنظر إلى الشق الاقتصادي الذي تضمنته وثيقة المفوضية الأوربية الخاصة لسياسة الجوار الأوربي الجديد ، فقد اشتمل ذلك الشق على عدة عناصر، هي:[46]

- التكامل الإقليمي والتجارة يمثلان هدفا رئيسيا للسياسة الأوربية تجاه المتوسط لتأثيرهما الإيجابي علي الاستقرار السياسي والاقتصادي الإقليمي ، والذي يؤدي بدوره إلي خلق سوق متوسطي أوسع .
- أهمية أن يمتد تنفيذ اتفاقات المشاركة مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط إلى جميع السلع وإلى قطاع الخدمات .
- ضرورة زيادة الاستثمارات في منطقة المتوسط والاهتمام بمجالات التعليم والصحة والتدريب .
- توسيع السوق الداخلي ، وإيجاد معايير مشتركة بهدف تسهيل نفاذ سلع دول الجوار ، والاستفادة من السوق الأوربي الداخلي الأوسع ، وخلق مناخ ملائم للنمو الاقتصادي .
- أن حرية التجارة هي المفتاح الأساسي لتكامل السوق . ولهذا ، واتساقا مع إعلان برشلونة لعام1995م ، فإن اتفاقات التجارة الحرة الموجودة بالفعل مع دول المتوسط يجب أن تغطي مجالات السلع والخدمات .

- إنشاء وسائل تمويل جديدة مثل البنك الأورومتوسطي من أجل تنمية القطاع الخاص.

2- 3- 2: استراتيجية الاتحاد الأوربي لتعزيز المشاركة مع العالم العربي :

تم إعلان هذه الاستراتيجية في 4 ديسمبر 2003 كنتاج للعمل المشترك الذي قامت به المفوضية الأوربية وخافيير سولانا الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوربي بناء على التكليف الصادر من القمة الأوربية التي انعقدت في تسالونيك باليونان في يونيو 2003 م .

هدف الأعلان إلى تدعيم العلاقات الأوربية – العربية بالتركيز على الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم العربي ، وذلك من خلال التأكيد على أهمية التعاون الأورومتوسطي في إطار عملية برشلونة ، والحفاظ على المكاسب التي تحققت في إطارها ، ودعوة الاتحاد الأوربي إلى بلورة استراتيجية إقليمية للاستقرار فيما يسمى بالشرق الأوسط الكبير الذي يضم بجانب دول مجلس التعاون الخليجي الست كلا من اليمن والعراق وإيران .خاصة وأنه لم تكن هنالك استراتيجية للاتحاد الأوربي توجه تعامله مع تلك الدول حتى ذلك الوقت .

لقد استهدف الشق الاقتصادي من استراتيجية الاتحاد الأوربي لتعزيز المشاركة مع العالم العربي إجراء إصلاحات اقتصادية من خلال تحرير التجارة بين العالم العربي وأوربا ، فضلا عن تحرير التجارة البينية العربية . وفي هذا السياق فإن خطة هذه الاستراتيجية وضعت ،

ضمن ماوضعت من أفكار تغطي أهدافها المختلفة ، مجموعة أفكار خاصة بالجانب الاقتصادي يمكن تلخيصها فيما يلي : [47].

- إدخال اصلاحات اقتصادية تتيح للدول العربية المستهدفة بهذه الاستراتيجية فرصة المشاركة الكاملة في الاقتصاد العالمي وتوفير فرص عمل للأجيال القادمة .

- ضرورة استمرار الاتحاد الأوربي في تحرير التجارة بين دول الشراكة المتوسطية في إطار عملية برشلونة ، بما في ذلك تحرير تجارة المنتجات الزراعية والخدمات والتوصل إلى إتفاقية تجارة حرة مع دول مجلس التعاون الخليجي ، ومساعدة تلك الدول في التوصل إلى عملة موحدة أو سوق مشتركة فيما بينها.

ج – دعم التكامل الإقليمي بين دول جنوب المتوسط ودعم المبادرات الخاصة بهذا الشأن مثل إعلان أغادير واتحاد المغرب العربي .

د- دعم التوصل إلى اتفاقيات تجارة حرة إقليمية من خلال ربط اتفاقيات التجارة الحرة الأورومتوسطية باتفاقية للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون الخليجي .

هـ - دعم أطار التعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوربي ، بما في ذلك دعم ربط شبكات الطاقة والنقل والاتصالات مع تلك الدول على المستوى الأوربي .

إذا ، فإن هاتين المبادرتين تمثلان امتدادا لمبادرة برشلونة ومن ثم تشكلان معها مكونات المشروع الأوربي تجاه الشرق الأوسط . وهو

المشروع الذي يوازي المشروع الأمريكي في المنطقة وإن كان يتقاطع معه في بعض الأحيان حينما تلتقي المصالح الغربية في مجملها في الشرق الأوسط. .

خلاصة

إن ما تخلص إليه هذه الورقة هو بروز الأبعاد الاقتصادية في المشروعات السياسية الغربية الموجهة نحو منطقة الشرق الأوسط . لاسيما وأن المنطقة تكتسب أهميتها بالنسبة للغرب من خلال أهميتها الاقتصادية بالنسبة للعالم ككل. ويوحي وجود مشروع أوربي في المنطقة في مواجهة مشروع أمريكي بوجود تضارب بين المصالح الاقتصادية الأوربية والمصالح الاقتصادية الامريكية في المنطقة على الرغم مما قد يتصوره البعض من تناغم تلك المصالح مع بعضها البعض في ظل تناغم مسارات ومواقف الطرفين تجاه مختلف القضايا الاقليمية والدولية . ويعكس بروز الأبعاد الاقتصادية في تلك المشروعات مدى تعويل الغرب على العامل الاقتصادي في حل العديد من القضايا المزمنة التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط ، فضلا عمّا تعكسه من ارتباط أغلب تلك القضايا بالظروف الاقتصادية التي تعيشها دول المنطقة .

إن وجود مثل هذه المشروعات ، وفقا لما يراه معظم الباحثين والدارسين ، يشكل أحد أهم التحديات التي تواجه جهود التكامل الاقتصادي العربي ، لاسيما وأنها تطرح كبدائل في مواجهة المشروع التكاملي الذي تسعى الدول العربية لإنفاذه فيما بينها منذ عقود طويلة ،

ولاتزال تتعثر فيه . ولا يكمن الخوف من تلك المشروعات في كونها تشكل بدائل في مواجهة المشروع التكاملي العربي فحسب ، وانما أيضا في تعامل الدول العربية معها كآحاد وليس كدول متكاملة اقتصاديا ، الأمر الذي يجعلها غير قادرة على التعامل المتكافئ مع الأطراف الأخرى الداخلة في تلك المشروعات بسبب التفوق الاقتصادي لتلك الأطراف، وبالتالي يضعف من فرص استفادتها بشكل أفضل من مثل تلك المشروعات .

الهوامش

لمزيد من التفصيل يمكن مراجعة كل من :

1- سيار الجميل ، المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم ، في : العرب وتحديات النظام العالمي ، سلسلة كتب المستقبل العربي – العدد 16(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية اكتوبر 1999 ، ص ص 249 ، 250

2- سمعان بطرس فرج الله (مشرف) ، مستقبل الترتيبات الاقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها علي الوطن العربي ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1998).

3- انظر في ذلك : د. حمدي عبدالرحمن حسن ، العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي، المستقبل العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 258 اغسطس 2000) ، ص 13 .

4- سيار الجميل ، مرجع سابق ، ص 249.

5- د. محمود عبد الفضيل ، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية : التصورات - المحاذير وأشكال المواجهة ، في : التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1994) ، ص 221

انظر في ذلك : د. الشفيع محمد المكي ، السوق الشرق أوسطية ، سلسلة قضايا استراتيجية ، مركز دراسات الشرق الأوسط وافريقيا ، مارس 2003م الصفحات 12- 24 .

6- المرجع السابق ، ص 14.

7- المرجع السابق ، صفحة 16 .

8- المرجع السابق ، نفس الصفحة .

9- نعمات الزيات ، بدء العد التنازلي للسوق الشرق أوسطية ، سلسلة كتاب الاهرام الاقتصادي (القاهرة : مؤسسة الاهرام ، 1993، ص ص 38 ، 39 .

10- د. الشفيع محمد المكي ، مرجع سابق ، ص 22.

11- المرجع السابق ، ص 25

12- راجع في ذلك :

شيمون بيريز ، الشرق الأوسط الجديد ، ترجمة محمد حلمي عبدالحافظ ،(عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، 1994) .

13- جلال عبدالله معوض ، الشرق الأوسط : الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة ، شئون عربية (العدد 80 – ديسمبر 1994)، ص 150

14- للمزيد من التفصيل انظر : شيمون بيريز مرجع سابق ، الفصلين العاشر والحادي عشر .

15- المرجع السابق ، ص 75

16- حول تطور التجربة الأوربية في التكامل والاندماج راجع : د.محمد محمود الإمام ، تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوربي – الدروس المستفادة للتكامل العربي (القاهرة : جامعة الدول العربية – المنظمة العربية للتنمية الإدارية 1998) ص . ص 139 – 166 .

17- شيمون بيريز ، مرجع سابق ، ص 61 ومابعدها .

18- د. الشفيع محمد المكي ، مرجع سابق ، ص . ص 28 ، 29.

19- المرجع السابق ، ص . ص 30 ، 31 .

20- يشير الشرق الأوسط الكبير وفقا لهذا المشروع إلى بلدان العالم العربي بالإضافة إلى باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل .

21- راجع نص وثيقة مشروع الشرق الأوسط الكبير في: حسن سيد سليمان وآخرون الشرق الأوسط الكبير ، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقية ، الخرطوم 2004 ، ص 185 .

22- د. حسن حاج علي ، مبادرة الشرق الأوسط الكبير ، الدوافع والتطور والمآلات ، في: حسن سيد سليمان وآخرون ، مرجع سابق ، ص 35.

23- نص وثيقة مشروع الشرق الأوسط الكبير ، مرجع سابق ، ص 191.

24- د. عبدالمطلب عبدالحميد ، السوق العربية المشتركة في مواجهة السوق الشرق أوسطية ، (القاهرة : مكتبة زهراء الشرق ، د.ت)، ص 9.

25- P.Clauson and H.Rosen , The economic consequences For Peace , for Israel , The Palestinians and Jordon , Washington , 1991 , P3.

26- د. عبدالمطلب عبدالحميد ، مرجع سابق ، ص 15 .

27- د. غسان سلامة ، أفكار أولية عن الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي، مرجع سابق ، ص 52 .

28- د. مدحت حسنين ، العمل الاقتصادي العربي المشترك هل بعث من جديد ؟ أوراق الشرق الأوسط " (القاهرة : العدد 11 ، ابريل 1994) ص 61 .

29- راجع في ذلك : د. عبدالمطلب عبدالحميد ، مرجع سابق ، ص16

30- محمد حسين أبو صالح ، السودان والشرق الأوسط الجديد ، في: حسن سيد سليمان وآخرون ، مرجع سابق ، ص 152 .

31- د. عبدالمنعم المشاط ، قمة الدار البيضاء الاقتصادية ، " السياسة الدولية " العدد 119 ، 1995 ، ص 37.

32- د. عبدالمطلب عبدالحميد ، مرجع سابق، ص 158

33- المرجع السابق ، ص 159 .

34- الشاذلي العياري ، آفاق التكامل في البحر الأبيض المتوسط : الخيار الأوربي ، في : د. محمد محمود الإمام (محرر) ، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة ، أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997 ، ص 575.

35- المرجع السابق، ص 578

36- انظر المرجع السابق ، ص 580

37- انظر المرجع السابق ، ص 581 ، 582 .

38- د. ناظم عبدالوهاب جاسور ، جامعة الدول العربية ومستقبل العلاقات العربية – الأوربية ، مجلة شئون عربية ، (العدد 99 ، سبتمبر 1999) ، ص 16 .

39- وجيه كوثراني ، العالم العربي بين الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية ، " الكلمة " (بيروت : العدد 12 ، 1996) ، ص143 .

40- د. محمود عبدالفضيل ، مصر والعرب والخيار المتوسطي : الفرص والمحاذير، " السياسة الدولية" ، (القاهرة : العدد 124، ابريل 1996) ، ص 122.

41- عبدالفتاح الرشدان ، العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير (ابوظبي : مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، 1998) ، ص 67 .

42- الشاذلي العياري ، مرجع سابق ، ص 589

43- المرجع السابق ، ص 584

44- عبدالفتاح الرشدان ، مرجع سابق ، ص 69 .

45- التقرير الاستراتيجي العربي ، الاتحاد الأوربي والمتوسط .. مبادرات جديدة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الاهرام http.LLacpss.ahram.org.eg./ahram.P.5

46- المرجع اسابق ، ص 6.

47- المرجع السابق ، ص 5 .

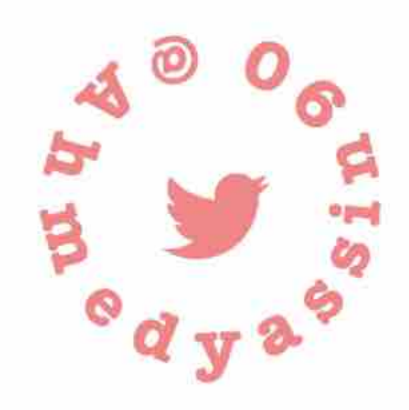


الفصل السابع عشر



المصطلحات السياسية




@Ahmedyassin90

العقلانية Rationalism :

العقلانية مصطلح مستمد من علم الاقتصاد ومفاده قيام الفاعلين الاقتصاديين بتعظيم مكاسبهم أو بتعبير آخر تحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع utility maximization. وقد دخل مفهوم العقلانية إلى العلوم الاجتماعية من خلال تصور الإنسان اقتصادي التوجه homo economicus، فصانع القرار الذي يفكر بمنطق اقتصادي (عقلاني) يتخذ مواقفه وفق حسابات الربح والخسارة، فهو يختار من بين مجموعة من البدائل، وذلك بحساب النتائج المترتبة عن كل واحد منها وانعكاساتها على مصالحه، ومن ثمة ينتقي الاستراتيجية التي تعود عليه بأفضل المحصلات.

وقد تعرضت العقلانية لانتقادات شديدة طالت دعامتيها الأساسيتين: افتراض المعلومة الكاملة، وافتراض التقدير الأمثل للبديل الجيد.

إذ أنه من الواضح جدا مدى صعوبة توفر المعلومة بشكل كامل في حالات التفاعل الاستراتيجي بسبب عوامل: الوقت، والتعتيم و التشويه الذي تتعرض له المعطيات، بما يحول دون تشكيل صورة واضحة حول الموقف الذي يواجهه صانع القرار.

وبالمثل، فإنه يصعب تصور مدى إمكانية تحقيق شرط التقدير الأمثل للبديل الجيد، طالما أن صانع القرار يقع تحت تأثير العقبات الإدراكية المختلفة التي تحول دون تقديره للموقف وفق منطق عقلاني. وهذه العقبات الإدراكية تمتد من عدم قدرة صناع القرار على استيعاب الموقف نظرا لمحدودية الوقت المتاح له لمعالجة كم هائل من المعطيات، أو

لشدة تعقيد الوضع قياسا بقدراته الذهنية، وذلك فضلا عن الحواجز الثقافية أو العقائدية التي تقدم له صورة مشوهة عن الواقع، لأنها تحول دون رؤية الأشياء كما هي.

وطالما أن صانع القرار يقع تحت طائلة هذه العوامل، فإن محصلة عملياته الإدراكية لا يمكن وسمها بالعقلانية، بل يجب وسمها حسب هيربرت سيمون Herbert Simon بـ "العقلانية المحدودة" Bounded Rationality. لقد طرح سيمون ما مفاده أن صنع القرار لا ينطوي على البحث عن الحل الأمثل بل عن الحلول المرضية. ويبرر ذلك بأن فحص كل البدائل غير عملي، أضف إلى ذلك العقبات المؤسسية فصانع القرار لا يعمل منفردا بل عليه تنسيق عمله مع مستشاريه ونوابه، ومع المؤسسات الأخرى التي تشرف أو تقيد أو تراقب عمله. وبالنتيجة، فإنه لا ينتقي البديل الأمثل، بل البديل المناسب للظروف الراهنة.

العقلانية الجوهرية والعقلانية الإجرائية

Substantive Rationaliy and Procedural Rationaliy:

تفترض العقلانية الجوهرية أن الفاعل يسعى لتعظيم القيم ذاتها على الدوام، هذه القيم قد تكون القوة أو الثروة، وهي ما يعبر عنها بالمصالح. ومثل هذه "المصالح" تعتبر معطى ثابتا، بمعنى أن الجميع يتفقون بشأن مضمونها على اختلاف السياق الزماني والمكاني. لكن وبالنظر لعدم صلاحية هذا الافتراض في كل الحالات، فقد حاولت العقلانية الإجرائية تنقيحه بافتراضها إمكانية إعادة النظر في محتوى المصلحة بحسب الظروف. ومن ثمة فإن العقلانية تميز بالأساس المسار أو العملية التي يقوم من خلالها الفاعل بتعظيم مصالحه وليس المصالح في حد ذاتها.

مستوى التحليل Level of analysis:

يعتمد تحليل الظواهر المختلفة على متغيرات يسعى الباحث لإيجاد العلاقات السببية التي تربط بينها، وذلك بقياس طبيعة ومستوى التغير الذي يحدث في المتغير التابع لدى حدوث تغير في المتغير المستقل. وقد دأب باحثو العلاقات الدولية على انتقاء متغيراتهم التحليلية من أحد مستويات التحليل الثلاثة: مستوى التحليل الفردي، مستوى التحليل الوطني، ومستوى التحليل النظمي. وبحسب وولتز فإن الباحثين يوظفون متغيرات من المستويات الثلاثة إلا أنهم -ولضرورات منهجية- يميلون للتركيز على أحد هذه المستويات دون الأخرى.

لقد ساهم وولتز في صقل تصور "مستوى التحليل" من خلال عمله الصادر عام 1959 بعنوان: "الإنسان، الدولة والحرب"، وفيه استعرض ما أسماه الصور الثلاثة images التي ترد ضمنها معظم التحاليل عن السياسة الدولية. وقد تم التحول عن مصطلح الصور إلى مصطلح مستويات التحليل لدى دايفيد سينقر David Singer في كتاب صدر عام 1961 بعنوان: "النظام الدولي" (حرره سيدني فيربا Sidney Verba وكلاوس كنور Klaus Knorr). وفي الفصل الأول الذي كتبه سينقر أشار إلى أن أغلبية المقاربات النظرية في العلاقات الدولية تندرج إما في المستوى النظمي أو المستوى تحت النظمي (الوطني). وفي هذا الصدد يشير إلى أن الباحث عليه دوما أن يختار بين التركيز على الكل أو على الأجزاء المشكلة له، على النظام أو على الوحدات المشكلة للنظام، على الغابة أو على الشجرة. ويشدد سينقر على أن هذا الاختيار ليس عشوائيا، بل يعتمد على الهدف من البحث ومدى فعالية الاختيار بين إحدى المستويات الثلاثة في الإجابة عن سؤال البحث، **ولذلك يعمد باحثو**

العلاقات الدولية إلى تصميم أبحاثهم ضمن إحدى مستويات التحليل الثلاثة:

- المستوى النظمي: ويتضمن متغيرات متنوعة مثل عدد القوى الكبرى في النظام وبالتالي طبيعة الاستقطاب القائم (بمعنى هل نحن إزاء أحادية قطبية أم ثنائية قطبية، ...)؛ توزيع القوة الاقتصادية والعسكرية بين الدول؛ واقع التحالفات العسكرية والتكتلات الاقتصادية. ويتضح من ذلك أن المستوى النظمي يتشكل من البيئة الخارجية التي تتقاسمها كل الدول.
- المستوى الوطني: ويشتمل على المتغيرات الحكومية: مثل بنية النظام السياسي وطبيعة عملية صناعة القرار أي التفاعل بين السلطات الثلاث، والبيروقراطية، والأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، إضافة إلى العوامل المجتمعية كبنية النظام الاقتصادي، وتأثير المجموعات التي تتقاسم معتقدات مشتركة، الرأي العام، النقابات، مستويات الاستقطاب الإثني، فضلا عن الثقافة السياسية والأيديولوجية.
- المستوى الفردي: يركز الباحث في هذا المستوى التحليلي على الطبيعة الإنسانية، والاستعدادات المسبقة (كالنزعة العدائية أو المسالمة)، إضافة إلى الأنظمة العقائدية للقادة السياسيين، والعمليات السيكولوجية التي ترافق مسار صناعة القرار.

الواقعية Realism :

تتضمن الواقعية أو الاتجاه الواقعي في تحليل العلاقات الدولية عددا من المقاربات النظرية التي يجمع بينها افتراضها بأن العلاقات

الدولية مجرد صراع، تسعى فيه كل دولة للحفاظ على بقائها في ظل بيئة عدائية. وبذلك فإن البيئة الدولية بالنسبة للواقعيين بيئة فوضوية ينتفي فيها أي شكل من أشكال السلطة الفوقية التي يمكن للدول الاحتكام إليها. هذه الظروف تساهم في تكريس ما يسميه الواقعيون بالمعضلة الأمنية المتأتية من سعي كل دولة لزيادة مستويات أمنها بشكل منفرد، عبر حيازة مصادر القوة خاصة في شقيها العسكري والاقتصادي.

وبذلك فإن الواقعيين يميلون إلى تبني سياسة القوة power politics التي لا تعير اهتماما للاعتبارات الأخلاقية لدى صياغة الأجندة السياسية الخارجية لأن الأمر يتعلق هنا بصراع من أجل البقاء، حيث يعتبر الاعتماد على الذات self-help السبيل الوحيد لضمان استمرارية الدولة.

يمكن تقفي آثار هذه المدرسة الفكرية بالعودة إلى كتابات المفكر الاستراتيجي الصيني سان تسو Sun Tzu ، وبالخصوص مؤلفه: "فن الحرب" (القرن الخامس قبل الميلاد)؛ وكذلك مؤلَف: "تاريخ الحرب البيلوبونيزية" للمؤرخ الإغريقي ثوسيديدس Thucydides (والذي عاش كذلك في القرن الخامس قبل الميلاد) وقد ترك عبارته الشهيرة: "القوي يفعل ما يستطيع القيام به، أما الضعيف فيتحمل مشقة القيام بما يملى عليه"؛ يضاف إليهما رجل الدولة الهندي شاناكيا Chanakya في مؤلفه "آرثاشسترا" (بلغة السانسكريت) ومعناه "علم الكسب المادي" (كتب في القرن الثالث قبل الميلاد).

غير أن أكبر الأثر على تطور النظرية الواقعية كان بفضل أعمال: "الأمير" (1513) لـ نيكولو ميكيافيللي، ومن خلال طرحه عمل

ميكيافيللي على عزل العمل السياسي عن أي مضمون أخلاقي مجسدا مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، وهو جوهر النصائح التي همس بها للأمير والتي تتعلق بمجملها بكيفية الاستيلاء على السلطة والحفاظ عليها؛ وبعده بقرن كتب توماس هوبز "الوحش" Leviathan (1651)، وإليه يعود الفضل في صقل التصور الرئيسي للواقعيين وهو "الفوضى"، وذلك من خلال تصويره لحالة الطبيعة أو الفطرة التي سبقت العقد الاجتماعي، تلك الحالة التي اتسمت بالاضطرابات والخوف وحرب الكل ضد الكل من أجل البقاء.

إذن الفوضى هي السمة الرئيسية للبيئة التي تتفاعل فيها الدول مع بعضها حسب الواقعيين، وبذلك فإن صانعي القرار مدعوون لأخذ بعين الاعتبار "المصلحة العليا للدولة" قبل أي شيء آخر، باستعارة عبارة الوزير الأول الفرنسي الكاردينال دي ريشيليو Cardinal de Richelieu (1585- 1642)، والالتزام بسياسة واقعية Real Politik والتي سبق ودعا إليها المستشار الألماني بيسمارك (1815- 1898) Otto Von Bismark باعتبارها السبيل الوحيد للحفاظ على توازن القوى Balance of power كآلية كفيلة بصيانة السلام الدولي.

لقد اكتسبت الواقعية قوة تأثيرية كبيرة بين الأكاديميين وصناع القرار على حد سواء، حيث أن كتاب هانس مورقينتو Hans Morgenthau - مؤسس المدرسة الواقعية الكلاسيكية- المعنون بـ: "السياسة بين الأمم" Politics Among Nations (1948) ظل ولفترة طويلة الكتاب المرجعي في العلاقات الدولية، وفيه يشرح المبادئ الستة التي تسند الطرح الواقعي في العلاقات الدولية:

- أنه يمكن تطوير نظرية عقلانية تعكس القوانين الموضوعية التي تسير وفقها السياسة طالما أنها تستند إلى الطبيعة الإنسانية (غير الخيرة، ذلك أن الإنسان شرير بطبعه حسب مورقينتو) وهذه الطبيعة ثابتة لا تتغير بأي حال من الأحوال؛
- المصلحة هي جوهر العمل السياسي، وهي تتحدد بمؤشر القوة، حيث أن القوة بالنسبة للواقعيين تعتبر وسيلة وهدفا في الوقت نفسه، وتعرف القوة على أنها القدرة على التأثير في سلوك الآخرين أو تغييره وفق الاتجاه المرغوب به، من جهة، ومن جهة أخرى القدرة على مقاومة محاولات الآخرين للتأثير في السلوك؛
- يفترض الواقعيون أن المصلحة التي تتحدد بالقوة تعتبر مفهوما موضوعيا يتمتع بصلاحية غير قابلة للجدل، ومع ذلك فإن مضامين المصلحة ليست ثابتة بالنسبة لكل الدول كما أنها ليست ثابتة على امتداد فترات تاريخية متعاقبة؛
- الواقعية ليست نظرية غير أخلاقية immoral، بل أنها فقط نظرية لا تبالي بالمعايير الأخلاقية على اختلافها amoral، وذلك لأنها وفي الوقت الذي تعي فيه التبعات الأخلاقية للعمل السياسي، فإنها واعية أيضا بالتوتر الذي يمكن أن يحدث بين القيادة المتمسكة بالمضامين الأخلاقية وبين مقتضيات نجاح العمل السياسي؛
- ترفض الواقعية ادعاء دولة من الدول بأن قيمها الأخلاقية يجب أن تكون بمثابة قوانين كونية تستوجب خضوع الجميع لها. وبدلا من ذلك ترى أن المصلحة هي التصور الذي يتبوأ مكانة القانون الكوني لأنه يحول دون الإقدام على مغامرات سياسية نابعة من محاولة فرض المنظومة القيمية والأخلاقية لدولة معينة على الدول

الأخرى، وكذلك لأن تحقيق المصلحة شيء يشترك يحظى بإجماع الكل؛

- السياسة من المنظور الواقعي حقل مستقل بذاته وللحصول على تحليل جيد يتوجب استبعاد أي مجال آخر من مجالات الاهتمام الإنساني.

وبهذه الافتراضات التي كانت تتوافق إلى حد كبير مع ظروف ما بين الحربين العالميتين، استطاعت الواقعية التفوق على الطرح الليبرالي المثالي، وباندلاع الحرب العالمية الثانية كان ذلك بمثابة تأكيد على قوة الطرح الواقعي، فالقانون الدولي وعصبة الأمم لم يتمكنا من درأ اندلاع حرب عالمية جديدة كما ادعى الليبراليون المثاليون، ومصالح الدول لم تكن متناغمة حسب الطرح الكانطي، وقد كانت كل هذه المؤشرات كفيلة بإنهاء النقاش النظري الأولfirst debate لصالح رواد الواقعية من أمثال إدوارد كار Edward H. Carr وهانس مورقينتو Hans J. Morgenthau. لكن كان على الواقعية عقب ذلك أن تواجه نقاشا نظريا آخر أكثر حدة مع المنظورات الوظيفية والكمية والتي طالت البعد المنهجي للمسعى البحثي الواقعي الذي يعتمد على المنهج التاريخي.

وبالرغم من صمود الواقعية أمام هجوم المقاربات النظرية الأخرى إلا أنها تعرضت لعملية تنقيح ساهمت في ظهور تيارات عدة ضمن هذه المقاربة مثل: النيوواقعية أو الواقعية البنيوية؛ إضافة إلى الواقعية النيوكلاسيكية؛ والواقعية الليبرالية (المعروفة بالمدرسة الإنجليزية).

الانتقادات الموجهة للواقعية الكلاسيكية التي تزعمها مورقينتو تتعلق بعدم دقته في استخدام المفاهيم المفتاحية، فمصطلح القوة الذي

يبني عليه طرحه النظري يحتمل مضامين عدة، كما أن تبريره لقيام الحروب بالنزعة الشريرة للإنسان لا تصمد كثيرا أمام الحالات العديدة لسيادة منطق السلام والتعايش، وفي هذه النقطة بالذات يتساءل أتباع منظور السلام الديمقراطي إن كان الطرح الواقعي لا ينطبق على الدول الديمقراطية التي لا تلجأ أبدا لاستخدام القوة ضد بعضها البعض حتى لو لم تكن مصالحها متناغمة. وهذا يجرنا لطرح استفهامات حول مدى صلابة مفهوم الدولة كفاعل موحد، والذي يستند إليه الواقعيون لتبرير تماثل ردود أفعال الدول تجاه البيئة الدولية، فالواقع يظهر أن الدولة هي مجموع الفواعل الداخليين المشكلين لها، وبذلك فإن ردود أفعالها تتباين بحسب توجهات السياسة الداخلية التي تدخل ضمن مستوى تحليلي آخر غير المستوى النظمي، وهو المستوى الوطني.

الفوضى Anarchy :

كلمة فوضى anarchy مشتقة من الكلمة الاغريقية anarkos التي تعني عدم وجود حاكم للدولة. وفي حقل العلاقات الدولية يعتبر تصور الفوضى أحد المسلمات التي تبني علها المقاربات النظرية المختلفة طروحاتها بشأن ما يحرك سلوك الدول، وكذلك توقعاتها لميل الدول نحو تبني النمط التعاوني أو التنازعي في علاقاتها مع بعضها البعض.

يشير تصور الفوضى إلى انتفاء حكومة مركزية أو سلطة فوق قومية تدير السياسة الدولية وتملك القدرة على ضمان إذعان الفاعلين الآخرين لسلطتها. ينطوي ذلك على أن الوحدات الفاعلة الرئيسية في النظام الدولي –أي الدول- تتمتع بصلاحيات حصرية لممارسة السلطة الشرعية فوق أقاليمها وفق مبدأ السيادة.

لكن غياب سلطة أعلى من سلطة الدولة لا يعني الغياب الكلي لأي من خصائص النظام كالاستقرار وحكم القانون. ومع ذلك فان تصور الفوضى يدفع عادة إلى استحضار صور العنف والاضطراب وحكم قانون الغاب وهي الصور التي يصف بها هوبز حالة الطبيعة حيث الصراع المستمر من أجل البقاء.

وبذلك فإن هناك قراءات نظرية متناقضة لوضعية واحدة هي الفوضى. فالواقعيون يستندون إلى النظرة الهوبزية المتشائمة للنوايا الإنسانية، ويقومون بإسقاطها على العلاقات بين الدول، حيث أن غياب سلطة عليا قادرة على إقرار النظام ينشأ حالة من التوجس والريبة لدى كل دولة بشأن نوايا الدول الأخرى، ما يدفعها للجاهزية القصوى لكل الاحتمالات، ومن هنا ينشا ما يسمى بالمعضلة الأمنية. إذن، فالفوضى بالنسبة للواقعيين والنيواقعيين هي معطى، ويجب التعامل معه على هذا الأساس، أي استعمال كل ما من شأنه مساعدة الدولة للحفاظ على بقائها، وهو ما ينتقده النيوليبراليون بشدة بحيث يرون أن النيوواقعيين، وإن كانوا محقين بخصوص وضعية الفوضى إلا انهم يبالغون في تقدير مدى تأثيرها على دفع الدول للسلوك التنازعي، فالدول يمكن أن تقلل مستويات الفوضى عبر السلوك التعاوني.

طريقة التحول عن هذا الشكل البدائي للفوضى، من صراع الكل ضد الكل إلى تبني بعض أنماط السلوك التعاوني، يعبر عنه البنائيون جيدا من خلال عبارة "ووندت" Wendt : "الفوضى هي ما صنعته الدول"، بمعنى أن قراءة الدول وفهمها لطبيعة البيئة الدولية هو ما أعطى لهذه البيئة صبغة الفوضى، وبذلك فإن إعطائهم مضمونا مغايرا لها قد يقود إلى التحول عن الفوضى.

نظرية الاستقرار بالهيمنة hegemonic stability theory :

تتلخص هذه النظرية التي تبلورت في حقل الاقتصاد السياسي الدولي في فكرة مفادها أن النظام الدولي لا يستقر إلا باستقرار النظام الاقتصادي والمالي الدولي، وذلك لا يتحقق إلا بوجود قوة مهيمنة تضمن قيامه بوظيفته بشكل جيد. ويعتبر **تشارلز كيندلبرقر** مؤسس هذه النظرية، حيث تعرض في كتاباته إلى الطريقة التي قامت بها المملكة المتحدة بفرض نظام تجاري عالمي باستخدام قوتها البحرية، وذلك على امتداد النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

يخلص كيند ليبرقر إلى أن المملكة المتحدة كقوة مهيمنة كفلت استمرارية النظام، وبفقدانها لوضعية الهيمنة حدث الكساد العظيم 1929 ومن ثمة كان انهيار النظام نتيجة طبيعية. لكن صعود الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية أعاد إرساء استقرار النظام المالي الدولي عبر مؤسسات "بريتون وودز".

تقوم هذه النظرية على فرضية بسيطة مفادها أنه وبالرغم من أن كل دول العالم لها مصلحة مشتركة في ضبط العلاقات المالية والتجارية ومأسستها، إلا أنه يصعب إيجاد إجماع بشان طرق تحقيق ذلك، وهنا يأتي دور القوة المهيمنة لفرض وجهة نظرها. وحتى وإن كان تصميم هذا النظام يخدم بالأساس مصالح القوة المهيمنة، فإن هذه الأخيرة تنشئ نظاما من الحوافز والعقوبات التي تكفل التزام الدول الأخرى به.

مثال ذلك أن اختيار الدولار كعملة لاحتياطات مؤسسات "بريتون وودز" يخدم بالأساس الاقتصاد الأمريكي، وفي الاتجاه ذاته فان الولايات المتحدة الأمريكية استغلت نفوذها في صندوق النقد الدولي لإقناع الدول الأخرى بتبني اقتصاد السوق وتحرير التجارة، لكنها

خصصت موارد كبيرة لإنقاذ اقتصاديات كل من روسيا والمكسيك من الانهيار. ومع ذلك، فإنه لا تصعب ملاحظة أن الفرص الممنوحة للاقتصاديات الضعيفة في النظام لا تكفل لها الانتفاع منه بشكل متكافئ.

التدخل الإنساني Humanitarian Intervention :

احتدم النقاش حول ما اصطلح على تسميته بالتدخل الإنساني خلال التسعينات، وذلك مع تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال التي نقلت إلى العالم المعاناة الانسانية التي شهدها بالخصوص البلقان والبحيرات الكبرى. وتاريخيا، فإن هناك سوابق لتفعيل آليات التدخل الهادف إلى إنهاء التجاوزات التي تطال حقوق الإنسان وبالخصوص الحق في الحياة، حيث تدخلت القوات الفيتنامية عام 1978 في كمبوديا لوضع حد لجرائم الإبادة التي ارتكبها نظام بول بوت.

ومع أن القاعدة التي أرستها معاهدة واستفاليا هي تحريم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلا أن الضمير الإنساني لم يتحمل أن ينأى بنفسه بعيدا عن صور المجازر والمذابح التي ترتكب ضمن إقليم دولة معينة، والوقوف موقفا سلبيا أمام تحجج الطرف المعتدي بالسيادة والمواثيق الدولية التي تحرم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ذلك ما تم التعبير عنه في حالة كوسوفو، التي تمثل نموذجا للتدخل الإنساني الذي يتجاوز المرجعية الأممية، فقد لجأت دول الناتو إلى شن حملة قصف جوي لـ 78 يوما ضد بلغراد لإرغامها على وقف التجاوزات الصربية في حق ألبان كوسوفو.

ويجدر التمييز بين التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى interference من خلال التصريحات التي تدين خرق حقوق الإنسان

مثلا، وبين الحضور المادي لدولة أو مجموعة من الدول - غالبا عبر استعمال وسائل القهر العسكري- بغية إيقاف تلك الخروقات، وهذا هو مضمون التدخل الإنساني الذي يمكن تعريفه على أنه استعمال القوة من طرف دولة واحدة أو أكثر، بوجود غطاء أممي أو دونه، بهدف وضع حد للمعاناة الإنسانية التي تتسبب بها عادة حكومة الدولة المستهدفة. ويثير ذلك مسألة الرضى consent، فالتدخل الإنساني لا يستوجب الحصول على رضى حكومة الدولة المستهدفة بخلاف المساعدات الإنسانية التي تستوجب ذلك.

ورغم أن التدخل لأغراض إنسانية أو لغيرها محرم بموجب المواثيق الدولية، وخاصة المادة 2 (4) من ميثاق الأمم المتحدة، إلا أن شرعية هذا التحريم لم تستطع الصمود أمام فظاعة الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتناحر الإثني عقب نهاية الحرب الباردة، خاصة تلك التي راح ضحيتها ثمانمائة ألف شخص من التوتسي والهوتو منتصف التسعينيات. ومن ذلك الحين فقد أخذ النقاش حول الموضوع منحيين.

المنحى الأول تمحور حول المخاوف من استغلال المعاناة الانسانية كذريعة لتنفيذ أهداف سياسية أو استراتيجية، ويتضح ذلك من خلال إحجام الولايات المتحدة ودول الناتو الأخرى عن التدخل في مناطق ليس لها فيها مصالح على المحك، بينما تم تحدي الشرعية الدولية عندما تعلق الأمر بكوسوفو. أما المنحى الثاني فقد تمحور حول المقاربة للتدخل الإنساني كمسؤولية تستوجب تحرك المجتمع الدولي لاتخاذ ما يراه مناسبا من إجراءات، وهنا لم يعد الموضوع منصبا حول شرعية التدخل، بل حول طبيعة الخروقات التي تستوجب التدخل. لقد أدى ذلك إلى إثارة إشكالية عدم الحصول على تعريف موحد لحقوق الإنسان والتي يخضع

تعريفها لاعتبارات ثقافية، ما يعني أن مفهوم التدخل في حد ذاته سيبقى رهينا للسياق الثقافي الذي يتم تفعيله في إطاره.

احتدم النقاش حول ما اصطلح على تسميته بالتدخل الإنساني خلال التسعينات، وذلك مع تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال التي نقلت إلى العالم المعاناة الانسانية التي شهدها بالخصوص البلقان والبحيرات الكبرى. وتاريخيا، فإن هناك سوابق لتفعيل آليات التدخل الهادف إلى إنهاء التجاوزات التي تطال حقوق الإنسان وبالخصوص الحق في الحياة، حيث تدخلت القوات الفيتنامية عام 1978 في كمبوديا لوضع حد لجرائم الإبادة التي ارتكبها نظام بول بوت.

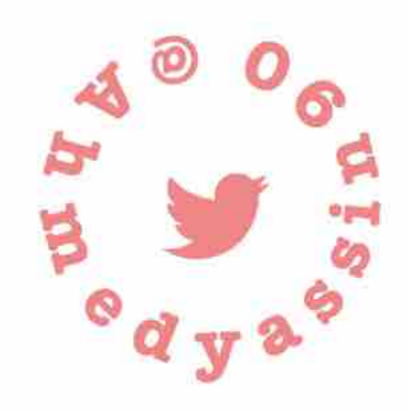
ومع أن القاعدة التي أرستها معاهدة واستفاليا هي تحريم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلا أن الضمير الإنساني لم يتحمل أن ينأى بنفسه بعيدا عن صور المجازر والمذابح التي ترتكب ضمن إقليم دولة معينة، والوقوف موقفا سلبيا أمام تحجج الطرف المعتدي بالسيادة والمواثيق الدولية التي تحرم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ذلك ما تم التعبير عنه في حالة كوسوفو، التي تمثل نموذجا للتدخل الإنساني الذي يتجاوز المرجعية الأممية، فقد لجأت دول الناتو إلى شن حملة قصف جوي لـ 78 يوما ضد بلغراد لإرغامها على وقف التجاوزات الصربية في حق ألبان كوسوفو.

ويجدر التمييز بين التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى interference من خلال التصريحات التي تدين خرق حقوق الإنسان مثلا، وبين الحضور المادي لدولة أو مجموعة من الدول - غالبا عبر استعمال وسائل القهر العسكري- بغية إيقاف تلك الخروقات، وهذا هو مضمون التدخل الإنساني الذي يمكن تعريفه على أنه استعمال القوة

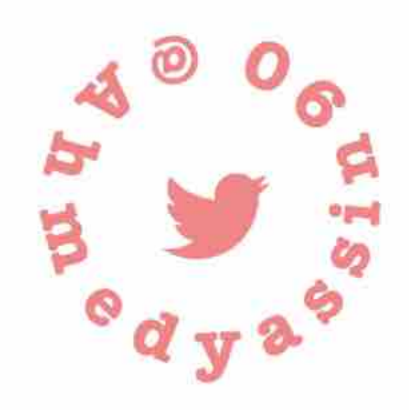
من طرف دولة واحدة أو أكثر، بوجود غطاء أممي أو دونه، بهدف وضع حد للمعاناة الإنسانية التي تتسبب بها عادة حكومة الدولة المستهدفة. ويثير ذلك مسألة الرضى consent، فالتدخل الإنساني لا يستوجب الحصول على رضى حكومة الدولة المستهدفة بخلاف المساعدات الإنسانية التي تستوجب ذلك.

ورغم أن التدخل لأغراض إنسانية أو لغيرها محرم بموجب المواثيق الدولية، وخاصة المادة 2 (4) من ميثاق الأمم المتحدة، إلا أن شرعية هذا التحريم لم تستطع الصمود أمام فظاعة الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتناحر الإثني عقب نهاية الحرب الباردة، خاصة تلك التي راح ضحيتها ثمانمائة ألف شخص من التوتسي والهوتو منتصف التسعينيات. ومن ذلك الحين فقد أخذ النقاش حول الموضوع منحيين.

المنحى الأول تمحور حول المخاوف من استغلال المعاناة الانسانية كذريعة لتنفيذ أهداف سياسية أو استراتيجية، ويتضح ذلك من خلال إحجام الولايات المتحدة ودول الناتو الأخرى عن التدخل في مناطق ليس لها فيها مصالح على المحك، بينما تم تحدي الشرعية الدولية عندما تعلق الأمر بكوسوفو. أما المنحى الثاني فقد تمحور حول المقاربة للتدخل الإنساني كمسؤولية تستوجب تحرك المجتمع الدولي لاتخاذ ما يراه مناسبا من إجراءات، وهنا لم يعد الموضوع منصبا حول شرعية التدخل، بل حول طبيعة الخروقات التي تستوجب التدخل. لقد أدى ذلك إلى إثارة إشكالية عدم الحصول على تعريف موحد لحقوق الإنسان والتي يخضع تعريفها لاعتبارات ثقافية، ما يعني أن مفهوم التدخل في حد ذاته سيبقى رهينا للسياق الثقافي الذي يتم تفعيله في إطاره.


@Ahmedyassin90


المراجــع


@Ahmedyassin90

- د. جمال سلامة علي : كتاب أصول العلوم السياسية - اقتراب واقعي من المفاهيم والمتغيرات الناشر دار النهضة العربية، 2003
- د. جمال سلامة علي : كتاب" تحليل العلاقات الدولية.. دراسة في إدارة الصراع الدولي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012
- د. زكريا بشير إمام: فلسفة العلم من منظور إسلامي، (الخرطوم: دار السداد، 2002) ص134
- مروة محمود فكري: أثر التحولات العالمية على الدولة القومية خلال التسعينات: دراسة نظرية، رسالة ماجيستير مقدمة إلى آلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، بإشراف: د.نادية محمود مصطفي، 2004 .
- د. حسن الحاج على أحمد: العالم المصنوع: دراسة في البناء الأجتماعي للسياسة العالمية، دراسة محكمة أشير في حينه إلى أنها ستنشر في الأعداد القادمة من مجلة "عالم الفكر" الكويتية .
- د. حسن عبد الله جوره : تفسير ظواهر التعاون الدولي في في عالم الصراع من منظور المدرسة الواقعية ، مجلة "السياسة الدولية "، س/32، ع/124، أبريل/1996 الأجتماعية جامعة الكويت ، المجلد/ 29، العدد/ 2، صيف/ 18، 2001

- هيئة النزاهة العامة / النزاهة والشفافية والفساد / كراس صادر عن دائرة التعليم والعلاقات العامة، 2006 ،ص1.

- مركز المشروعات الدولية / تأسيس حوكمة الشركات في الأسواق الصاعدة /كراس صادر عن (CIPE)/2006 : ص1.

Kean lee., Linking corporate governance to firm behavior and performance, the case of Korean chaebols viewed as leveraged CMC firm; management finance ,Vol. 28,NO.10 ,2002.

- مركز المشروعات الدولية /مصدر سابق /ص1.

- مركز المشروعات الدولية / المصدر الأسبق :ص5.

- نفس المصدر أعلاه بتصرف.

- Wikipedia -the free encyclopedia. Corporate governance, 2008 7

(شبكة الانترنت)

8- Kean lee, Ibid , 2002

8ب- مركز المشروعات الدولية /ص13.

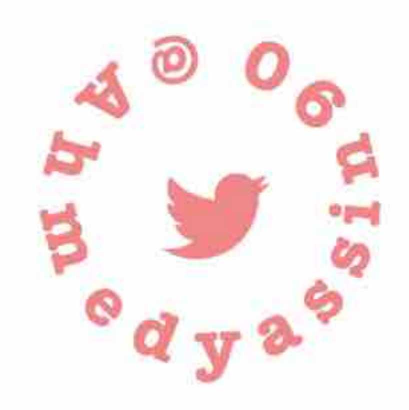
9- Wikipedia -the free encyclopedia,Ibid,2008.

10- Wikipedia- The free encyclopedia,opcit,2008.

11-MacmilLan.H,&Tampoe.M.,"Strategic management: process, content, and implementation, "Oxford university press,2000.

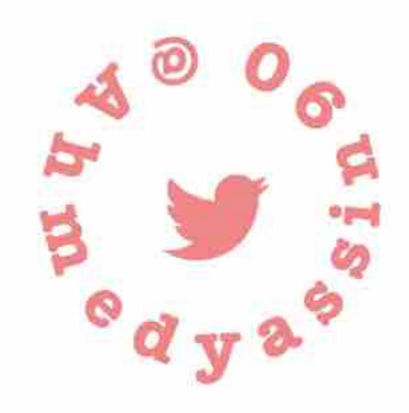
12- Standards & poors Governance services., standard and Poor's corporate Governance scores, July, 2002 (p1-12)

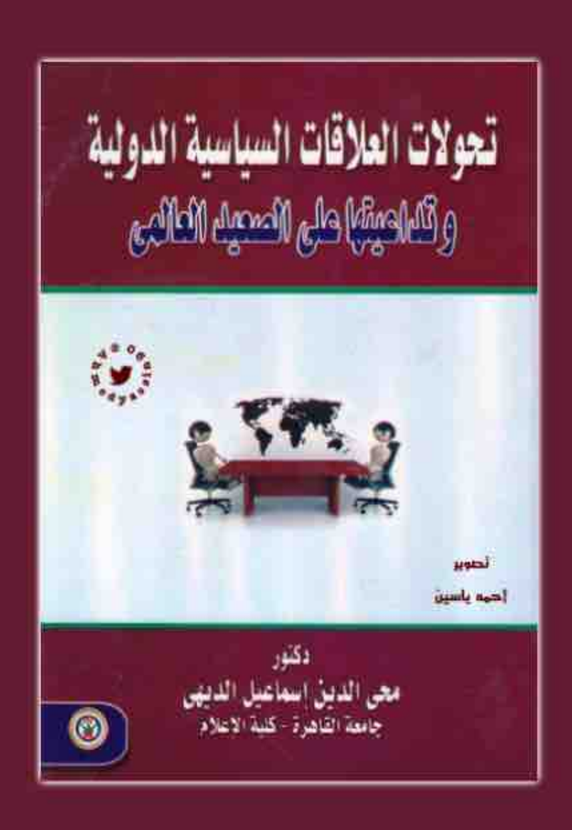
- د.علي السلمي :تطور الفكر التنظيمي ، وكالة المطبوعات، الكويت ، 1975، ص331
- د.علي السلمي : نظرية التنظيم ،المنظمة العربية للتنمية الادارية ، مصر ، يوليو ، 1970، ص10- 12
- محمد اشهاب العبيدي :التخطيط للعنصر البشري واهميتة للتنمية الصناعية في الوطن العربي ،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد، 1987،ص268- 270
- زياد عربية بن علي :الفساد ،اشكالة اسبابة ودوافعة اثارة مكافحتة، بحث منشور في مجلة دراسات استراتيجية ، جامعة دمشق ، والعدد 16 ، صيف عام 2005 . ص 1
- د.عبد الواحد مشعل : المخاطر الاجتماعية والاقتصادية للفساد الاداري والمالي، ورقة مقدمة الى الندوة العلمية التي اقامتها بيت الحكمة بالتعاون مع كلية الاداب ،جامعة بغداد حول الاثار الاجتماعية للفساد، عام 200
- جريدة الصباح على الانترنيت www.alsabaah.com
- د.عبد الواحد مشعل :مصدر سابق ص7- 8
- زياد عربية بن علي :مصدر سابق ص6- 7


@Ahmedyassin90


المحتويـــات

الموضوع	رقم الصفحة


@Ahmedyassin90



تحولات العلاقات السياسية الدولية
وتداعيتها على الصعيد العالمى
تصوير
احمد ياسين
دكتور
محى الدين إسماعيل الديهى
جامعة القاهرة - كلية الاعلام